

المحلى

تصنيف للعلامة الجليلي ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، قوي المأثرة
مشتهر بالعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحكمة ، صاحب التعاليف
المتعة في العقول والنقول ، والسنن ، والفقه ، والأصول
والفلسف ، وجملة القرن الخامس ، قرآنكزس
أبي محمد علي بن أحمد بن محمد بن حرم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

المجلد الأول

مطبعة دار

المكتبة التجارية والطباعة والنشر في بيروت

الموسوعات الإسلامية

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

المحلى

1982 dec 1 E

مكتبة
الدكتور القطب محمد القطب الحلباني
فهد مصطفى شافع مصطفى

[illegible]

فقه

२०३

→ ∴

طبعته مطبعته ومقابلته
على عدة خطوط ونسخ ومعممة
كما قبلت على النسخة التي حتمها الانقاذ
شيخ احمد محمد شاكر

الحجۃ الثانی

منحورات
الكتب النجارية المطبوعة والنشر والتوزيع - بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٧٦

الأشياء الموجبة غسل الجسد كله

١٧٠ - مسألة - إيلاج الحشفة أو إيلاج بقدر حشفة الذكر أو إيلاج الحشفة والذاهب أكثر من الحشفة - في فرج المرأة الذي هو مخرج الإلام منها ، بحرام أو حلال ، إذا كان تعدداً (١) أنزل أولم ينزل ، فإن عدت هي أيضاً لذلك (٢) فكذلك أنزلت أولم تنزل ، فإن كان أحدهما مجنوناً (٣) أو سكران أو نائم أو مضى عليه أو مكرهاً ، فليس على من هذه صفته (٤) منهما إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ إلا أن ينزل ، فإن كان أحدهما غير بالغ فلا غسل عليه ولا وضوء ، فإذا بلغ لزمه الفسل فيما يحدث (٥) لافيما سلف له من ذلك والوضوء *

برهان ذلك ما حدثناه أحمد بن محمد الطلعني ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ثنا هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه (٦) عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « إذا التقى الختانان وجب الفسل » *

وحدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب (٧) ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا شعبة وهشام الدستوائي كلاهما عن قتادة

-
- (١) في الجنية « بسد » (٢) كلمة « لذلك » محذوفة في الجنية (٣) في المصرية « مجبوا » وهو خطأ ظاهر (٤) في المصرية « هذا صفته » (٥) في الجنية « بما يحدث » (٦) في الجنية « عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري عن أبيه » وهو خطأ
(٧) في المصرية « أحمد بن وهب بن حرب » وهو خطأ

عن الحسن البصري عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « اذا قد بين شعبها الأربع وألحق الختان بالختان قد وجب الفسل » *

قال أحمد بن زهير : وحدثنا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى وأبان بن يزيد المطار قالا جميعا ثنا قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « اذا قد بين شعبها الاربع وأجهده نفسه قد وجب عليه الفسل أنزل أول ينزل » قال أبو محمد : هذا فيه زيادة ثابتة عن الأحاديث التي فيها اسقاط الفسل ، والزائدة شريفة واردة لا يجوز تركها *

وانما قلنا في مخرج الولد لأنه لاختان الا هنالك ، فسواء كان مختوناً أو غير مختون (١) ، لأن لفظة « أجهده نفسه » تقتضي ذلك ، ولم يخص عليه السلام حراما من حلال *

وانما قلنا بذلك في العمدة دون الأحوال التي ذكرنا ، لأن قوله عليه السلام : « اذا قد تم أجهده » وهذا الاطلاق ليس الا للمختار القاصد ، ولا يسمى المغلوب أنه قد ولا الثائم ولا المغمى عليه (٢)

وأما المجنون قد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر عليه السلام « المجنون حتى يفيق والصبي حتى يبلغ » فاذا زالت (٣) هذه الأحوال كلها من الجنون والاعماء والنوم والصبأ فالوضوء لازم لهم فقط ، لأنهم يصيرون مخاطبين بالصلاة بالوضوء لها جملة ، وبالفسل (٤) ان كانوا مجننين ، وهؤلاء ليسوا بمجننين . وبالله تعالى التوفيق (٥)

(١) في المصرية « محبوباً أو غير محبوب » وهو خطأ (٢) هنا بهامش الجنية ما نصه « قال شمس الدين الذهبي : هذا فيه نظر أن لو وكلنا الى هذا الحديث ، كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم : اذا التي الختانان . في الحديث الآخر ! وهذا مما غفل عنه ابن حزم فان النبي عليه السلام أوجب الفسل بالبقاء بالختانين لم يخص مكراها ولا نائماً ، وأظنه خرق الاجماع بهذا » (٣) في الجنية « فاذا زادت » وهو خطأ (٤) في المصرية « وبالفسل وبالوضوء » (٥) هنا بهامش الجنية ما نصه : « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : أتراه اذا أجنب المجنون يقول لاغسل عليه لكونه رفع عنه القلم ؟ بل حكم

فان قيل : فعلا أوجبتم الغسل بقوله عليه السلام « اذا التقى الختانان وجب الغسل » ؟ قلنا : هذا الخبر أعم من قوله عليه السلام : « اذا أقحطت أو أوكلت فلا غسل عليك » فوجب أن يستثنى الأقل (١) من الأعم ولا بد ، ليؤخذ بهما معاً ، ثم حديث أبي هريرة زائد حكاه على حديث الاكسال فوجب إعماله أيضاً *

وأما كل موضع لاختان فيه ولا يمكن فيه الختان فلم يأت نص ولا سنة بإيجاب الغسل من الإيلاج فيه ، ومن رأى أن لاغسل من الإيلاج في الفرج ان لم يكن أنزل - : عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود ورافع بن خديج وأبو سعيد الخدري وأبي بن كعب وأبو أيوب الأنصاري وابن عباس والنعمان بن بشير وزيد بن ثابت وجمهور (٢) الأنصار رضى الله عنهم وعطاء بن أبي رباح وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة والأعمش وبعض أهل الظاهر * (٣)

وروى الغسل في ذلك عن عائشة أم المؤمنين وأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والمهاجرين رضى الله عنهم ، وبه يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وبعض أصحاب الظاهر *

١٧١ - مسألة - فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد إذا أفاق المغنى عليه والمجنون وانتبه النائم وصحا السكران وأسلم الكافر ، وبالاجتناب يجب الغسل والبلوغ * (٤)

برهان ذلك قول الله تعالى : (فان كنتم جنبا فاطهروا) فلو اغتسل الكافر قبل أن يسلم والمجنون قبل أن يفيق أو غسل المغنى عليه قبل أن يفيق والسكران : لم يجزهم ذلك من غسل الجنابة وعليهم إعادة الغسل لأنهم مخروج الجنابة منهم صاروا

أزاله في جنونه حكمولوج ذكره في فرج » (١) في التنية « الاول » بدل « الأقل » وهو خطأ (٢) في التنية « وجمهرة الأنصار » (٣) في التنية « وبعض أصحاب الظاهر » (٤) كلمة « والبلوغ » ثابتة في الأصلين ولا نرى لها موقفاً في سياق القول ، ونظها من أخطاء التاسخين

الغسل من الجنابة

•

جنباً ووجب الغسل به ولا يجزئ الغرض المأمور به إلا بنية أدائه قصداً إلى تأدية ما أمر الله تعالى به قال الله تعالى : (وما أمروا إلا ليمدوا الله غلصين لهم الدين) وكذلك لو توضؤا في هذه الأحوال للحدث لم يجزهم ولا بد من إعادته بعد زوالها لما ذكرنا (١) *

١٧٢ - مسألة - والجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد ، وهو من الرجل أبيض غليظ راحته رائحة الطلع وهو من المرأة رقيق أصفر ، وماء العقيم والعافر يوجب الغسل ، وماء الخصى (٢) لا يوجب الغسل ، وأما المحبوب الذكر السالم الأثنيين أو إحداهما فإياه يوجب الغسل *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عباس بن الوليد ثنا يزيد بن ربيع ثنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن أم سليم حدثت « أنها سألت نبي الله ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ؟ فقال رسول الله ﷺ : إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل قيل وهل يكون هذا ؟ قال رسول الله ﷺ : نعم فمن أين يكون الشبه ؟ ان ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر ، فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه » *

قال أبو محمد فهذا هو الماء الذي يوجب الغسل وماء العقيم والعافر والسالم الخصى وإن كان محبوباً فهذه صفته وقد يولد لهذا وأما ماء الخصى فإنا هو أصفر فليس هو الماء الذي جاء النص بإيجاب الغسل فيه فلا غسل فيه ولو أن امرأة شفرت (٣) وهي بالغ أو غير بالغ فدخل المني فرجها فغسلت فأنزل عليها ولا بد لاتها قد أنزلت الماء يقينا .

١٧٣ - مسألة وكيف خرجت الجنابة المذكورة بضربة أو علة أو لغير ذلك ولم يشعر

به حتى وجده أو باستنكاح فالغسل واجب في ذلك

برهان ذلك قوله تعالى : (وإن كنتم جنباً فاطهروا) وأمره عليه السلام إذا فضخ (٤)

(١) في المصرية « كما ذكرنا » (٢) في المصرية « وماء الحصى » وهو خطأ

(٣) بضم الشين وكسر الفاء مبنى لما لم يسم فاعله . والشفر بضم الشين واسكان الفاء حرف الفرج وشفر المرأة - بفتح الشين والفاء - ضرب شفرها (٤) بالضاد

الماء أن يقتسل، وهذا عموم لسكل من خرجت منه الجنابة، ولم يستن عز وجل ولا رسوله عليه السلام حالا من حال فلا يحل لأحد أن يخص النص برأيه بغير نص، وهذا هو قول الشافعي وداود.

وقال ابو حنيفة ومالك من خرج منه المني - لملة قال أبو حنيفة: أو ضرب على استنه تفرج منه المني فعليه الوضوء ولا غسل عليه وهذا قول خلاف للقرآن وللسنن الثابتة والقياس وما نقله عن أحد من السلف إلا عن سعيد بن جبير وحده فانه ذكر عنه لا غسل إلا من شهوة *

قال أبو محمد: أما خلافهم للقياس فان الفائط والبول والريح موجبة للوضوء ولا يختلفون أن كيفما خرج ذلك فالوضوء فيه وكذلك الحيض موجب للغسل وكيفما خرج فالغسل فيه فكان الواجب أن يكون المني كذلك فلا باهر أن أخذوا ولا بالسنة عملوا ولا القياس طردوا *

والعجب أن بعضهم احتج في ذلك بأن الفائط والبول ليس في خروجهما حال تحميل الجسد قال: والمني اذا خرج لشهوة أذهب الشهوة وأحدث في الجسد أثراً فوجب أن يكون بخلافهما *

قال على: وهذا تخليط بل اللذة في خروج البول والفائط والريح أشد عند الحاجة الى خروجهما منها في خروج المني وضرو الم^(١) امتناع خروجها^(٢) أشد من ضرر امتناع خروج المني فقد استوى الحكم في ذلك^(٣) والله تعالى التوفيق. فن تأذى المستنكح بالفسل فليتميم لانه غير واجد ما يقدر على الفسل به فحكمه التيمم بنص القرآن. والله تعالى التوفيق *

١٧٤ - مسئلة ولو أن امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها، لا غسل ولا وضوء لأن الفسل انما يجب عليها من إزالها لامن إزال غيرهما والوضوء انما يجب عليها من حدثها لامن حدث غيرهما وخروج ماء

والقاء المجتمين أى دقق وفضخ الماء دفعه (١) لفظ « ألم » ساقط من البنية (٢) في المصرية « خروجها » (٣) هذه الجملة في البنية غير واضحة ونصها « وضرو امتناع خروجها أشد عند الحاجة الى خروجها فقد استوى في الحكم في ذلك » وهو تحريف

الرجل من فرجها ليس أنزالاً منها ولا حدثاً منها^(١) فلا غسل عليها ولا وضوء. وقدرى
عن الحسن أنها تقتسل وعن قتادة والأوزاعي وأحمد وإسحاق تنوضاً. قال علي :
ليس قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ .

١٧٥ - مسألة - فلو أن امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها
إذا لم تنزل مئى . وقدرى عن عطاء والزهرى وقاتدة : عليها الفصل قال علي : يجاب
الفصل لا يلزم الا بنص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ .

١٧٦ - مسألة - ولو أن رجلاً أو امرأة أجنبيا وكان منهما وطء دون إنزال^(٢)
فاغتسلا وبالا أو لم يبالا^(٣) ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور أو كله
فالفصل واجب في ذلك ولا بد ، فلو صلبا قبل ذلك أجزأتها صلاتهما ثم لا بد من
الفصل ، فلو خرج في نفس الفصل وقد بقي أقله أو أكثره لزمهما أو الذي خرج ذلك
منه ابتداء الفصل ولا بد .

برهان ذلك عموم قوله عز وجل : (وان كنتم جنبا فاطهروا) والجنب هو من
ظهرت منه الجنابة . وقوله عليه السلام : « اذا فضخ الماء فليقتسل » ولا يجوز
تخصيص هذا العموم بالرأى

وقال أبو حنيفة : ان كان الذى خرج منه المئى قد بال قبل ذلك فافصل عليه
وان كان لم يبل فلا غسل عليه

وقال مالك : لا غسل عليه بال أو لم يبل

وقال الشافعى كقولنا .

قال أبو محمد : واحتج من لم ير الفصل بأنه قد اغتسل والفصل انما هو لتزول
الجنابة من الجسد وإن لم تظهر

وخطأ . والصواب ما هنا وهو الذى في المصرية^(١) أما وجوب الفصل فلا دليل عليه
لأنه لم يحصل منها انزال ، وأما الوضوء فالظاهر وجوبه لأن الخارج منها وان كان مئى
الرجل الا انه لا يخلو من اختلاطه برطوبات خارجية منها . وهذا الاحوط^(٢) في المصرية
« وطء فقصد دون انزال » ولفظ « فقصد » لا معنى له ولعل صوابه « فقط »
والذى هنا هو ما في النجدة^(٣) في المصرية « أولم ينزلا » وهو خطأ يأباه السياة

قال على : وهذا ليس كما قالوا بل ما الفسل إلا من ظهور الجنابة (١) لقوله عليه السلام : « اذا رأيت الماء » ولو ان امرأ التذكر حتى آقن أن المى قد صار فى المثانة ولم يظهر ما يجب عليه غسل لأنه ليس جنباً بعد ومن ادعى عليه وجوب الفسل فعليه البرهان من القرآن أو السنة *

فان قيل : قد روى نحو قول مالك عن على وابن عباس وعطاء . قلنا : لا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد صح عن على وابن عباس وابن الزبير ايجاب الفسل على المستحاضة لكل صلاة ، فلم يأخذ بذلك مالك ولا أبو حنيفة ، ومن الباطل أن يكون على وابن عباس رضى الله عنهما حجة فى مسألة غير حجة فى أخرى . والله تعالى التوفيق *

١٧٧ - مسألة - ومن أوج فى الفرج وأجنب فعليه النية فى غسله ذلك لها معاً ، وعليه أيضا الوضوء ولا بد ، ويجزى به فى أعضاء الوضوء غسل واحد ينوى به الوضوء والفسل من الايلاج ومن الجنابة ، فان نوى بعض هذه الثلاثة ولم ينو سائرهما أجزأه لما نوى ، وعليه الاعادة لما لم ينو ، فان كان مجنباً باحتلام أو يقظة من غير إيلاج فليس عليه إلا نية واحدة للفسل من الجنابة فقط *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أوجب الفسل من الايلاج وان لم يكن انزال (٢) ومن الانزال وان لم يكن إيلاج ، وأوجب الوضوء من الايلاج ، فهي أعمال متفارة ، وقد قال عليه السلام « اتما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » ، فلا بد لكل عمل مأمور به من التقصد الى تأديته كما أمره الله تعالى ، ويجزى من كل ذلك عمل واحد لأنه قد صح عنه ﷺ أنه كان يقتل غسل واحد من كل ذلك ، فأجزأ ذلك بالنص ، ووجبت النيات بالنص ، ولم يأت نص بأن نية لبعض ذلك تجزى عن نية الجميع ، فلم يجز ذلك . والله تعالى التوفيق *

١٧٨ - مسألة - وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء وكذلك الطيب والسواك

(١) فى النية « إلا لظهور الجنابة » (٢) فى المصرية « وان لم يكن أنزل »

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا أبو اسحاق ابراهيم ابن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي — هو ابن المسيبي — ثنا حرمي بن عماره (١) ثنا شعبه عن أبي بكر بن المنكدر حدثني عمرو بن سليم الانصاري قال : أشهد على أبي سعيد الخدري قال : أشهد على رسول الله ﷺ قال : « الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وأن يستن وأن يمس طيباً » قال عمرو بن سليم : أما الفصل فأشهد انه واجب وأما الاستن والطيب فالحق أعلم أو واجب هو أم لا ولكن هكذا في الحديث • وروينا بإيجاب الفصل أيضاً مسنداً من طريق عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس وأبي هريرة كلها في غاية الصحة فصار خبراً متواتراً يوجب العلم (٢) • وعن قال بوجوب فرض الفصل يوم الجمعة عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لم يخالفه فيه أحد منهم ، وأبو هريرة وابن عباس وأبو سعيد الخدري وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعمرو بن سليم وهطاء وكعب والمسيب بن رافع • أما عمر فإنه قال على المنبر لثمان يوم الجمعة — وقد قال عثمان : ما هو إلا أن سمعت الأذان الأول فتوضأت وخرجت فقال له عمر — : والله لقد علمت ما هو بالوضوء ، والوضوء أيضاً وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالفصل • وروينا عن أبي هريرة أنه قال : لله على كل مسلم أن يقتل من كل سبعة أيام يوماً فيغسل كل شيء منه ويمس طيباً إن كان لأهله ، والفصل يوم الجمعة واجب كغسل الجنابة •

فأما اللفظ الأول فن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة واللفظ الثاني عن مالك بن أنس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة •

وعن سعد بن أبي وقاص : ما كنت أرى مسلماً يدع الفصل يوم الجمعة وقال ابن مسعود في شيء ظن به : لأننا أحق من النبي لا يغتسل يوم الجمعة • قال أبو محمد : لا يجمع من ترك ما ليس فرضاً ، لأن رسول الله ﷺ قال فيه :

(١) حرمي — بالحاء والراء المفتوحين — وعمارة بالميم والراء — ووقع في المصرية « عبادة » بالباء والدال وهو خطأ (٢) في التنية « فوجب العلم »

« أفلح إن صدق ، دخل الجنة إن صدق » والمفلح المضمون له الجنة ليس أحق
وعن عمار بن ياسر في شيء ظن به : أنا إذ كن لا يقتل يوم الجمعة
وعن أبي سعيد الخدري : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل يوم
الجمعة على كل محتمل

وعن ابن عمر - وسئل عن الغسل يوم الجمعة فقال - : أمرنا به رسول الله
صلى الله عليه وسلم . وعن كعب انه قال : لله على كل حالم أن يقتل في كل سبعة
أيام مرة فيغسل رأسه جسده وهو يوم الجمعة ، فقال ابن عباس : وأنا أرى أن يتطيب
من طيب أهل ان كان لهم *

وسئل ابن عباس عن غسل يوم الجمعة فقال : اغتسل . وروينا أمره بالطيب
من طريق حماد بن سلمة عن جعفر بن أبي وحشية عن مجاهد عن ابن عباس ،
وأمره بالغسل عن ابن جريج عن عطاء عنه . وروينا من طريق عبد الرزاق عن
سفيان الثوري أن غسل يوم الجمعة واجب *

وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن
ميسرة عن طاوس قال : سمعت أبا هريرة يوجب الطيب يوم الجمعة
وروينا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال
سمعت أبا سعيد الخدري يقول : ثلاث هن على كل مسلم يوم الجمعة : الغسل والسواك
ومس من طيب ان وجدته *

قال أبو محمد : ما تعلم أنه يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم إسقاط
فرض الغسل يوم الجمعة

وذهب جماعة من المتأخرين الى أنه ليس بواجب واحتجوا بحديث عمر وعثمان
الذي ذكرناه ويحدث رويناه من طريق عائشة رضي الله عنها : « كان الناس يأتون
الجمعة من منازلهم ومن الأموال فيأتون في العباء ويصيبهم الغبار فيخرج منهم الريح
فأتى رسول الله ﷺ إنسان منهم وهو عندي فقال رسول الله ﷺ : لو أنكم
تطهرتم ليومكم هذا » . وعنها أيضاً : « كان الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة فكان

يكون لهم نخل (١) قيل لهم : لو اغتسلتم يوم الجمعة وبحديث عن الحسن : « أنبئنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقتل يوم الجمعة ولكن كان أصحابه يقتلون » *

وبحديث من طريق ابن عباس : « كان رسول الله ﷺ ربما اغتسل وربما لم يغتسل يوم الجمعة . وبحديث آخر من طريق ابن عباس في الغسل يوم الجمعة : « أنه خير لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب ، وسأخبركم كيف بدأ الغسل ، (٢) كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويمشون على ظهورهم ، وكان مسجد من ضيقا مقارب السقف ، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار وعرق الناس في الصوف حتى ثارت منهم رياح أدنى بذلك بعضهم بعضا ، فلما وجد رسول الله ﷺ ذلك الريح قل أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليس أحدكم طيبا أفضل ما يجدهم من دهنه وطيبه قال ابن عباس : ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ، ووسعوا مسجدهم ، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من من العرق » *

وبحديث عن سمرة عن النبي ﷺ « من توضأ يوم الجمعة فيها ونممت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » ومثله من طريق أنس عنه عليه السلام نصا ، وكذلك من طريق الحسن ، ومن طريق جابر عنه عليه السلام ، ومثله نصا (٣) عن عبد الرحمن ابن سمرة وأبي هريرة ، ومثله عن يزيد بن عبد الله أبي العلاء (٤) *

وهذا كل ما شغبوا به ، وكله لا حجة لهم فيه ، لأن كل هذه الآثار لا خير فيها ، حاشا حديث عائشة وعمر فهما صحيحان ، ولا حجة لهم فيها على ماسنيين إن شاء الله تعالى

أما حديث الحسن ويزيد بن عبد الله فرسلان ، وكم من مرسل للحسن

(١) يفتح التاء المثناة والفاء أى ريح كريهة

(٢) في النسخة « كيف كان يده الغسل (٣) في النسخة « أيضا »

(٤) حديث يزيد هذا لم أعرفه ولم يتكلم به المؤلف فيما يأتي ، فإن كان كما قال

فهو مرسل لأن يزيد من التابعين مات سنة ١٠٨ أو ١١١

لا يأخذون به ، كرسله في الوضوء من الضحك في الصلاة ، لا يأخذ به المالكيون والشافعيون ، وكرسه « ان الارض لا تنجس » لا يأخذ به الحنفيون ، وكذلك يزيد بن عبد الله ، ومما يوجب المقت من الله تعالى أن يجملوا المرسل حجة ثم لا يأخذون به ، أو أن لا يروه حجة ثم يحتجون به ، فيقولون مالا يفعلون (كبر مقتا عند الله) *

وأما حديثنا (١) ابن عباس فأحدهما من طريق محمد بن معاوية التيسابوري ، وهو معروف بوضع الاحاديث والكذب والثاني من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة وقد روينا من طريق عمرو بن أبي عمرو — هذه نفسها — عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « من أتى بهيمة فآكلوه واقتلوا معه » فان كان خبر عمرو حجة فليأخذوا بهذا (٢) ، وان كان ليس بحجة فلا يحل لهم الاحتجاج به في رد السنن الثابتة وأما عمرو وضعيف لا نحتاج به لنا ، ولا تقبله حجة علينا ، وهذا هو الحق الذي لا يحل خلافه ، ولو احتججنا به في موضع واحد لأخذنا بنجبه في كل موضع (٣) فان قالوا : قد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في قتل البهيمة ومن أتاها ، قلنا لم : وقد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو في إسقاط غسل الجمعة ولا فرق ، ثم لو صح حديث عمرو هذا لما كان لهم فيه حجة ، بل لكان لنا حجة عليهم (٤) لانه ليس فيه من كلام (٥) النبي ﷺ إلا الامر بالنسل وإيجابه وأما كل ما تعلقوا به من إسقاط وجوب النسل فليس من كلامه عليه السلام ، وانما هو من كلام ابن عباس وظنه ولا حجة في أحد دونه عليه السلام *

وأما حديث سمرة قاتما هو من طريق الحسن عن سمرة ، ولا يصح للحسن ممان من سمرة إلا حديث الحقيقة وحده ، فان أبوا الا الاحتجاج به ، قلنا لم : قد روينا

(١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو خطأ (٢) في المصرية « قلنا خذوا بهذا » (٣) عمرو بن أبي عمرو ثقة وثقه أبو زرعة والسجلى وقال احمد وأبو حاتم : ليس به بأس ، وقد أنكروا عليه حديث البهيمة . وروى له الشيخان وقال الذهبي . حديثه حسن منقطع عن الرتبة العليا من الصحيح (٤) في التيمية « بل كان حجة لنا عليهم » (٥) في المصرية « كلام من »

من طريق الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : « من قتل عبده قتلناه ومن جدهه جددناه » والخنفيون والمالكيون والشافعيون لا يأخذون بهذا ، وروينا أيضا عنه عن سمرة عن النبي ﷺ : « عهدة الرقيق أربع » وهم لا يأخذون بهذا . ومن الباطل والمار احتجاجهم في الدين برواية ما اذا وافقت تقليدنا ، ومخالفتهم لها بعينها اذا خالفت تقليدنا ، ما ترى ديننا يبقى ^(١) مع هذا ، لانه اتباع الهوى في الدين *

وأما حديث أنس فهو من رواية يزيد الرقاشي وهو ضعيف ، صح عن شعبة أنه قال : لأن أقطع الطريق وأزني أحب الي من أن أروى عن يزيد الرقاشي ، ورب حديث ليزيد الرقاشي تركوه لم يحتجوا فيه الا بضمه فقط ^(٢) ، ومن رواية الضحاك ابن حمزة وهو هالك ، عن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ، عن ابراهيم بن مهاجر وهو ضعيف ، ثم نظرنا في حديث جابر فوجدناه ساقطا ، لانه لم يرو الا من طرق ^(٣) في أحدها رجل مسكوت عن اسمه لا يعرف من هو ، وفي ثانيهما أبو سفيان عن جابر وهو ضعيف ، ومحمد بن الصلت وهو مجهول ، وفي الثالث منها الحسن عن جابر ولا يصح مماع الحسن من جابر *

وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة فهو من طريق سلم بن سليمان أبي هشام البصري وليس بالقوي ^(٤)

وأما حديث أبي هريرة فهو من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف جدا ^(٥)

(١) في المصرية « ينبغي » (٢) يزيد بن ابان الرقاشي رجل قاص زاهد مسمى الحفظ قال ابن حبان : « كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل لكنه غفل عن حفظ الحديث شغلا بالعبادة ، لانه لم يزل يروي عنه الا على جهة التعجب »

(٣) في المصرية « طريق » بالافراد وهو خطأ ^(٤) في المصرية « سلم بن سليمان أبي هشام » وفي اليمنية « سلم بن سليم بن هاشم » وكلاهما خطأ ، والصواب أن اسمه سلم بن سليمان ، وكنيته أبو هاشم أو أبو هشام على اختلاف فيها قال العقيلي : « لا يقيم الحديث » وحديث سلم هذا ذكره في لسان الميزان أنه رواه سلم عن أبي حمزة عن الحسن عن سمرة . ولم يذكر عبد الرحمن بن سمرة قاله أعلم بالصواب .

(٥) في اليمنية بحذف « جدا »

فسقطت هذه (١) إلا نأركلها ثم لو صحت لم يكن فيها نص ولا دليل على أن غسل الجمعة ليس بواجب ، وإنما فيها أن الوضوء نعم العمل (٢) ، وأن الغسل أفضل وهذا لا شك فيه ، وقد قال الله تعالى : (ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم) فهل دل هذا اللفظ على أن الإيمان والتقوى ليس فرضاً ١٢ حاشا لله من هذا ، ثم لو كان في جميع هذه الأحاديث نص على أن غسل الجمعة ليس (٣) فرضاً لما كان في ذلك حجة ، لأن ذلك كان يكون موافقاً لما كان الأمر عليه قبل قوله عليه السلام « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم وعلى كل مسلم » وهذا القول منه عليه السلام شرعاً ودارد وحكم زائد ناسخ للحالة الأولى بيقين لا شك فيه ، ولا يحل ترك الناسخ بيقين ، والاخذ بالنسوخ *

وأما حديث عائشة رضي الله عنها : « كانوا أعمال انفسهم ويأتون في العباد والغباء من الموالي فتشور لهم رواه قال رسول الله ﷺ : لو تطهرتم ليومكم هذا » أو « أو لا تغتسلون » فهو خبر صحيح ، إلا أنه لا حجة لهم فيه أصلاً ، لأنه لا يخرج هذا من أن يكون قبل أن يغتسل عليه السلام على المنبر فأمر الناس بالغسل يوم الجمعة ، وقيل أن يخبر عليه السلام بأن غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم وكل محتلم والطيب والسواك وقبل أن يخبر عليه السلام أنه حق لله تعالى على كل مسلم ، أو يكون بعد كل ما ذكرنا ولا سبيل إلى قسم ثالث ، فلن كان خبر عائشة قبل ما رواه عمر بن الخطاب وابنه وأبو هريرة وابن عباس ، وأبو سعيد الخدري وجابر ، فلا يشك ذو حس سليم في أن الحكم للمتأخر ، وإن كان خبر عائشة بعد كل ما ذكرنا من إيجاب الغسل يوم الجمعة والسواك والطيب وأنه حق لله تعالى على كل مسلم ، فليس فيه نص ولا دليل على نسخ الإيجاب المتقدم ، ولا على إسقاط حق الله تعالى المنصوص على اثباته ، وإنما هو تبكيك لمن ترك الغسل المأموريه الموجب فقط ، وهذا تأكيده للأمر المتيقن لا إسقاط له فقد نبه

(١) في النسخة بمحذف لفظ « هذه » (٢) في النسخة « يوم العمل » وهو خطأ

(٣) في النسخة بمحذف « ليس » وهو خطأ

رسول الله ﷺ عن الوصال فلم ينتهوا فواصل بهم تنكيلا لهم ، أفيسوغ في عقل أحد أن ذلك نسخ لنهي عن الوصال ؟ !

وكل ما أخبر عليه السلام أنه واجب على كل مسلم ، وحق الله تعالى على كل محتلم ، فلا يحمل تركه ولا القول بأنه منسوخ أو أنه نذب ، الا بنص جلي بذلك ، مقطوع على أنه وارد بعده ، مبين انه نذب أو أنه قد نسخ ، لا بالظنون الكاذبة المتروك لها اليقين *

هذا لوصح أن خبر عائشة كان بعد الإيجاب للغسل (١) وهذا لا يصح أبدا بل في خبر عائشة دليل بين على أنه كان قبل الإيجاب ، لأنها ذكرت أن ذلك كان والناس عمال أنفسهم ، وفي ضيق من الحال وقلة من المال ، وهذه صفة أول الهجرة بلا شك والراوى لإيجاب الغسل أبو هريرة ، وابن عباس ، وكلاهما متأخر الاسلام والصحة أما أبو هريرة فإسلامه اثر فتح خيبر ، حين اتسعت أحوال المسلمين ، وارتفع الجهد والضيق عنهم ، وأما ابن عباس فبعد فتح مكة قبل موت رسول الله صلعم بعامين ونصف فقط ، فارتفع الاشكال جملة والحمد لله رب العالمين

وأما حديث عمر قاتهم قالوا : لو كان غسل الجمعة واجبا عند عمر وعثمان ومن حضر من الصحابة رضي الله عنهم لما تركه عثمان ولا أقر عمر وسائر الصحابة عثمان على تركه وقالوا : فدل هذا على انه عندهم غير فرض

قال أبو محمد : هذا قول لا ندري كيف استطلقت (٢) به ألسنتهم ! لانه كله قول بما ليس في الخبر منه شيء لان نص ولا دليل ، بل نصه ودليله بخلاف ما قالوه أول ذلك أن يقال لهم : من لكم بأن عثمان لم يكن اغتسل في صدر يومه ذلك ؟ ومن لكم بأن عمر لم يأمره بالرجوع للغسل ؟

فان قالوا : ومن لكم بأن عثمان كان اغتسل في صدر يومه ؟ ومن لكم بأن عمر أمره بالرجوع الى الغسل قلنا : هبكم أنه لا دليل عندنا بهذا ، ولا دليل عندكم بخلافه

(١) في البنية « هذا لوصح خبر عائشة كان هذا الإيجاب للغسل » وهو خطأ وتحريف

(٢) في البنية « انطلقت »

فن جعل دعواكم في الخبر ، وتكهنكم ما ليس فيه ، وقفوكم مالا علم لكم به : أولى من مثل ذلك من غيركم؟ وإبنا الحق في هذا اذ دعواكم ودعوانا ممكنة أن يبقى الخبر لا حجة فيه لكم ولا عليكم ، ولاننا ولا علينا ، وهذا مالا مخلص منه ، فكيف ومعنا الدليل على كل ما قلناه ؟ *

وأما عثمان رضى الله عنه فان عبد الله بن يوسف حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب محمد بن العلاء واسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - كلاهما عن وكيع عن مسمر بن كدام عن جامع بن شداد قل سمعت حمران بن أبان قل : كنت أضغ لعثمان طهوره فما أتى عليه يوم الا وهو يفيض دليه نطفة (١) . فقد ثبت بأصح إسناد أن عثمان كان يقتل كل يوم ، فيوم الجمعة يوم من الايام بلا شك ، ولو لم يكن هذا الخبر عندنا ، لوجب أن لا يظن مثله رضى الله عنه خلاف أمر رسول الله ﷺ بل لا يقطع عليه إلا بظاعته ، وان لم يمين ذلك في خبر ، كما يقطع بأنه صلى الصبح في ذلك اليوم وسائر الايام له بلا شك وان لم يرو لنا ذلك *

وأما عمر رضى الله عنه ومن معه من الصحابة رضى الله عنهم ، فهذا الخبر عنهم حجة لنا ظاهرة بلا شك ، لأن عمر قطع الخطبة منكرا على عثمان أن لم يصل الغسل بالروح ، فلو لم يكن ذلك فرضا عنده وعندهم لما قطع له الخطبة ، وعمر قد حلف : « والله ما هو بالوضوء » فلو لم يكن الغسل عنده فرضا لما كانت يمينه صادقة ، والذي حصل من عمر بن الخطاب ومن الصحابة بلا شك فهو إنكار ترك الغسل ، والاعلان بأن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل يوم الجمعة ، ولا يجوز أن نظن بأحد من الصحابة رضى الله عنهم أن يستجيز خلاف أمره عليه السلام ، مع قول الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) فصح ذلك الخبر

(١) في الاصل « ليطع عليه لطمه » بدون اعجام وهو خطأ . والصواب ما هنا وصحناه من صحيح مسلم . قال النووي : « النطفة بضم التون وهي الماء القليل ومراده لم يكن يمر عليه يوم الاغتسل » انظر هامش للسفطاني (ج ٢ ص ٢٢٤)

حجة لنا وإجماعاً من الصحابة رضى الله عنهم ، إذ لم يكن فيهم آخر يقول لمر : ليس ذلك عليه واجباً *

قال أبو محمد : و يبين تدرى أن عثمان قد أجاب عمر في إنكاره عليه وتعظيمه أمر الفسل بأحد أجوبة لا بد من أحدها : إما أن يقول له : قد كنت اغتسلت قبل خروجى الى السوق ، وإما أن يقول له : بنى عذر مانع من الفسل ، أو يقول له : أنسيت وهأنذا راجع^(١) ، فاغتسل ، فداره كانت على باب المسجد مشهورة الى الآن أو يقول له : سأغسل ، فإن الفسل لليوم لا للصلاة . فهذه أربعة أجوبة كلها موافقة لقولنا . أو يقول له : هذا أمر ندب وليس فرضاً ، وهذا الجواب موافق لقول خصوصنا *

فليت شعرى ! من الذى جعل لم التعلق بجواب واحد من جملة خمسة أجوبة كلها ممكن ، وكلها ليس فى الخبر شىء منها أصلاً ؟ دون أن يحاسبوا أنفسهم بالأجوبة الأخر ، التى هى أدخل فى الامكان من التى تعلقوا به ، لأنها كلها موافقة لأمر رسول الله ﷺ ، ولما خاطبه به عمر رضى الله عنه بحضرة الصحابة رضى الله عنهم . والذى تعلقوا به به تكنها مخالف لأمر رسول الله ﷺ ولما أجمع عليه الصحابة *

ثم لو صح لهم ما يدعونه من الباطل من أن عمر ومن بحضرته رأوا الأمر بالفسل ندباً وهذا لا يصح بل الصحيح خلافه بنص الخبر ، فقد أوردنا عن أبى هريرة وسعد وأبى سعيد وابن عباس القطع بالإيجاب الفسل يوم الجمعة بعد موت عمر بدهر — فصح وجود خلاف ما يدعونه بالدعوى الكاذبة إجماعاً ، وإذا وجد التنازع فليس قول بعضهم أولى من قول بعض ، بل الواجب حينئذ الرد الى سنة رسول الله ﷺ ، وسنته عليه السلام قد جاءت بالإيجاب الفسل والسواك والطيب ، إلا أن يدعوا أن أباً هريرة وسعداً وأباً سعيد وابن مسعود وابن عباس خالفوا الاجماع فحسبهم بهذا ضلالاً *

(١) فى النجبة « وهأنذا أرجع »

ثم لو صح لم أن عمر وعثمان قالا بأن الفضل يوم الجمعة نذب — ومعاذ الله من أن يصح هذا عنهما — فمن أين لم تعظيم خلاف عمر وعثمان في هذا الباطل المتكهن؟ ولم يعظموا على أنفسهم خلاف عمر وعثمان بحضرة الصحابة رضى الله عنهم في هذا الخبر نفسه، في ترك عمر الخطبة، وأخذته في الكلام مع عثمان، ومجاوبة^(١) عثمان له بعد شروع عمر في الخطبة، وهم لا يميزون هذا *

وكذلك الخبر الثابت من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه: أن عمر قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فقل وسجد وسجدوا معه، ثم قرأها في الجمعة الأخرى قهريثوا للسجود فقال لم عمر: على رسلكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء. فقال المالكيون: ليس العمل على هذا، وقال الحنفيون: السجود واجب *

قال أبو محمد: أفيمكن أعجب من هذا أو أدخل في الباطل منه أن يكون كلام عمر مع عثمان في الخطبة بما لا يجذونه فيه من إسقاط فرض غسل الجمعة — حجة عندهم، ثم لا يزالون مخالفة عمر في عمله وقوله بحضرة الصحابة رضى الله عنهم — إن السجود ليس مكتوباً علينا عند قراءة السجدة وفي نزوله عن المنبر للسجود إذا قرأ السجدة؟ أفيمكن في المعجب أكثر من هذا؟ وأن هذا إلى التلاعب أقرب منه إلى الجدل *

وكم قصة خالفوا فيها عمر وعثمان تقليداً لآراء من لا يضمن له الصواب في كل أقواله، كقول عثمان وعلى وطليحة والزبير وغيرهم: أن لا غسل من الإيلاج إذا لم يكن هنالك إماء^(٢) وكقول عمر وابن مسعود: من أجنب ولم يجد الماء فلا يجوز له التيمم ولا الصلاة ولو بقي كذلك شهراً وكما روى عن عمر وعثمان بالتضاء بأولاد الغارة^(٣) رقيقاً لسيدها، ومثل هذا كثير جداً *

وقال بعضهم: هذا بما تعظم به البلوى، فلو كان فرضاً لما خفي على العلماء، قلنا:

(١) في المصرية «ولجأوبة» وهو خطأ (٢) في المصرية «منيا» وهو خطأ ولحن. (٣) بالين المجمة وهو التي خدع فيها زوجها ففهم أنها حرة ثم ظهر له أنها أمة. ونقله هذا يخالف ما نقله ابن الأثير في النهاية أن عمر قضى فيه بفرقة أي يهرم الزوج لمولاه عبداً أو أمة ويرجع بها على من غره ويكون ولده حراً *

نعم ما خفي ، قد عرفه جميع الصحابة رضى الله عنهم وقالوا به *
وهؤلاء الختفيون قد أوجبوا الوضوء من كل دم خارج من اللثات أو الجسد أو
من القلس ، وهو أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرفه غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على
أنفسهم *

والمالكيون يوجبون التدلك في النسل فرضا ، والفور في الوضوء فرضا ، تبطل
الطهارة والصلاة بتركه وهذا أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا
ذلك حجة على أنفسهم *

والشافعيون يرون الوضوء من مس الدبر ، ومن مس الرجل ابنته وأمه ، وهو
أمر تعظم به البلوى ، ولا يعرف ذلك غيرهم ، فلم يروا ذلك حجة على أنفسهم ، ثم
يرونه حجة إذا خالف (١) أهواءهم وتقليدهم : ونمود بالله من مثل هذا العمل في الدين
ومن ان يقول رسول الله ﷺ في شيء : إنه واجب على كل مسلم وعلى كل محتلم ، وأنه
حق الله تعالى على كل مسلم محتلم . ثم نقول نحن : ليس هو واجبا ولا هو حق الله
تعالى . هذا أمر تقشع منه الجلود والحد لله رب العالمين على عظيم نعمته *

١٧٩ - مسألة - وغسل يوم الجمعة إنما هو لليوم لا للصلاة ، فإن صلى الجمعة والمصر
ولم يغتسل أجزاءه (٢) ذلك وأول أوقات النسل المذكور إثر طلوع الفجر من يوم الجمعة ،
الى (٣) أن يبقى من قرص الشمس مقدار ما يتم غسله قبل غروب آخره ، وأفضله أن
يكون متصلا بالرواح الى الجمعة ، وهو لازم للحائض والنفساء كلزومه لغيرهما *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا
الفربرى ثنا البخارى ثنا أبو اليان الحكم بن نافع ثنا شبيب — هو ابن أبي حمزة

(١) في العجبة «إذا خالفوا» وهو خطأ (٢) هكذا في الاصلين « ولم يغتسل »
ويظهر لي أنه خطأ . وان الصواب « فإن صلى الجمعة والمصر ثم اغتسل أجزاء ذلك »
كما يدل عليه بساط القول ، لان المؤلف يذهب الى أن النسل لليوم فقط وأن وقت
النسل من بعد الفجر الى قبل الغروب ، وأن هذا النسل واجب ، فلامنى اذن لان يقول
ان ترك النسل مجزئ ، وهذا ظاهر .

(٣) في المصرية « الا أن يبقى » وهو خطأ .

— عن الزهري قال طاوس : قلت لان عباس : ذكروا أن النبي ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة وان لم تكونوا جنباً وأصيبوا (١) من الطيب « قال : أما الغسل فتم ، وأما الطيب فلا أدري »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن حاتم ثنا بهز ثنا وهيب — هو بن خالد ثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « حق الله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام بغسل رأسه وجسده » * حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا محمد بن أحمد (٢) بن مفرج ثنا محمد بن أيوب السموت ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا يحيى بن حبيب بن عربي ثنا روح بن عبادة ثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة رفعه قال : « على كل مسلم في كل سبعة أيام غسل وهو يوم الجمعة » *

وهكذا روينا من طريق جابر والبراء مسنداً ، فصح بهذا أنه لا يوم لا للصلاة وروينا عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يغتسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة فيجتزئ به من غسل الجمعة ، وعن شعبة — عن منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : إذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر أجزاء ، وعن الحسن : إذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أجزاء للجمعة فاذن هو لليوم في أي وقت من اليوم اغتسل أجزاء ، وعن إبراهيم النخعي كذلك *

فان قال قائل : فانكم قد رويت من طريق شعبة عن الحكم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ : « إذا راح أحدكم الى الجمعة فليغتسل » . ورويت من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » وعن الليث عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال وهو قائم على المنبر : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » *

(٤) في المصرية (واطيوا) وهو خطأ وتصحيف . (٥) في النجدة « أحد بن محمد بن مفرج » وهو خطأ . انظر هامش المسألين ١١٦ و ١١٨ بالجزء الاول

قلنا : نعم ، وهذه آثار صحاح ، وكلها لا خلاف فيها لما قلناه
 أما قوله عليه السلام : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » فهو نص قولنا ، وإنما فيه
 أمر لمن جاء الجمعة بالنسل ، وليس فيه أي وقت يغتسل ، لا بنص ولا بدليل ، وإنما
 فيه بعض ما في الأحاديث الأخر ، لأن في هذا إيجاب الغسل على كل من جاء الى الجمعة
 فليس فيه إسقاط الغسل عن لا يأتي الجمعة ^(١) وفي الأحاديث الأخر التي من
 طريق ابن عمر وأبي هريرة وأبي سعيد وابن عباس وغيرهم إيجاب الغسل على كل
 مسلم وعلى كل محتلم ، فهي زائدة حكما على ما في حديث ابن عمر ، فالأخذ بها واجب •
 وأما قوله عليه السلام : « اذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » فكذلك
 أيضا سواء سواء وقد يريد الرجل أن يأتي الجمعة من أول النهار ، وليس في هذا الخبر
 ولا في غيره إلزامه أن يكون اتيانه الجمعة لا من أول النهار وليس في هذا الخبر ولا في
 غيره الزامه أن يكون أتى متصلا بآرائه لا تيانها ، بل جائز أن يكون بينهما ساعات ،
 فليس في هذا اللفظ أيضا دليل ولا نص يوجب أن يكون الغسل متصلا بالروح •
 وأما قوله عليه السلام : « اذا راح أحدكم الى الجمعة فليغتسل » فظاهر هذا اللفظ
 أن الغسل بعد الروح ، كما قال تعالى : (فاذا اطأنتم فاقموا الصلاة) ومع الروح
 كما قال تعالى (اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدنهن) أو قبل الروح كما قال تعالى :
 (اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) فلما كان كل ذلك ممكنا ،
 ولم يكن في هذا اللفظ نص ولا دليل على وجوب اتصال الغسل بالروح أصلا صح
 قولنا ، والحمد لله •

وأيضا قلنا اذا حققنا مقتضى ألفاظ حديث ابن عمر كان ذلك دالا على قولنا
 لانه إنما فيها : « اذا راح أحدكم الى الجمعة فليغتسل » أو أراد أحدكم أن يأتي الى
 الجمعة ^(٢) فليغتسل . « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » وهذه ألفاظ ليس بينهم
 منها الا أن من كان من أهل الروح الى الجمعة ومن يبعث الى الجمعة ومن أهل

(١) في المصرية « على كل من لم يأت الى الجمعة »

(٢) في اليمنية « أن يأتي الجمعة »

الارادة للاتبان الى الجمعة فعليه الغسل ، ولا مزيد ، وليس في شيء منها وقت الغسل ، فصارت ألفاظ خبر ابن عمر موافقة لقولنا *

وعهدنا بخصوصنا يقولون : ان من روى حديثا فهو أعرف بتأويله ، وهذا ابن عمر راوي هذا الخبر قد رويناه عنه انه كان يغتسل يوم الجمعة إثر طلوع الفجر من يومها *

وقال مالك والاوزاعي : لا يجزئ غسل يوم الجمعة الا متصلا بالواحد ، إلا أن الاوزاعي قال : ان اغتسل قبل الفجر ونهض الى الجمعة أجزأه ، وقال مالك : ان يال أو أحدث بعد الغسل لم ينتقض غسله ويتوضأ فقط ، فان أكل أو نام انتقض غسله قال أبو محمد : وهذا عجب جدا

وقال أبو حنيفة والليث وسفيان وعبد العزيز بن أبي سلمة والشافعي وأحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وداود كقولنا ، وقال طاوس والزهري وقتادة ويحيى بن أبي كثير : من اغتسل للجمعة ثم أحدث فيستحب (١) أن يمسح غسله *

قال علي : ما نعلم مثل قول مالك عن أحد من الصحابة والتابعين ، ولا له حجة من قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب ، وكثيرا ما يقولون في مثل هذا بتشريع خلاف قول صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة مخائف ، وهذا مكان خلفوا فيه ابن عمر ، وما سلم له من الصحابة في ذلك مخائف *

فان قالوا : من قال قبلكم إن الغسل اليوم ؟ قلنا : كل من ذكرنا عنه في ذلك قولاً من الصحابة رضي الله عنهم ، فهو ظاهر قولهم ، وهو قول أبي يوسف نصاً وغيره ، وأعجب شيء أن يكونوا مبيحين للغسل يوم الجمعة في كل وقت ، ومبيحين تركه في اليوم كله ، ثم ينكرون على من قال بالغسل في وقت هم يبيحونه فيه . وبالله تعالى التوفيق *

١٨٠ - مسألة - وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد ، فان دفن بفير غسل أخرج ولا بد ، ما دام يمكن أن يوجد منه شيء ويغسل (٢) الا الشهيد الذي

(١) في الجنية « فليستحب » وهو تحريف (٢) في الاصلين « ويغسل » وهو خطأ .

قتله المشركون في للمركة فات فيها ، فانه لا يلزم غسله •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا القريبرى ثنا البخارى (١) ثنا اسماعيل بن عبد الله - هو ابن أبي أويس حدثني مالك عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية الانصارية : أن رسول الله ﷺ دخل عليهن حين توفيت ابنته فقال : « اغسلنها ثلاثا أو خسا أو أكثر (٢) من ذلك ان رأيين ذلك » . فأمر عليه السلام بالنسل ثلاثا ، وأمره فرض ، وخير في أكثر على الوتر ، وأما الشيد فقد كور في الجنائز إن شاء الله عز وجل (١٨١) - مسئلة ومن غسل ميتا متوليا ذلك بنفسه - يصب أو عرك - عليه أن يغتسل فرضا •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا احمد بن صالح ثنا ابن أبي فديك حدثني ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من غسل الميت فليغتسل ، ومن حمه فليتوضأ » . قال أبو داود : وحدثنا حامد ابن يحيى عن سفيان بن عيينة عن سهيل بن ابي صالح عن أبيه عن اسحق مولى زائدة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمناه •

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي ثنا احمد ابن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن محمد ابن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من غسل ميتا فليغتسل ومن حمه فليتوضأ » ، قال أبو محمد : يعني من حمل الجنائزة • وعن قال بهذا علي بن أبي طالب وغيره ، روينا ذلك من طريق عبد الرحمن ابن مهدى عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي قال : من غسل ميتا فليغتسل ، ومن طريق وكيم عن سميد بن عبد العزيز التنوخي

(١) في المصرية بتكرار لفظ « أو أكثر » مرتين وهو خطأ

(٢) سقط من المصرية لفظ « ثنا البخارى » وهو خطأ

عن مكحول أن حذيفة سأله رجل مات أبوه ، فقال حذيفة : اغسله فإذا فرغت . فاقْتُسِلَ ، وعن أبي هريرة — من غسل ميتا فليغتسل ، ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال كان أصحاب علي يقتلون منه .
يعنى من غسل الميت *

قال علي : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وداود : لا يجب الغسل من غسل الميت ، واحتج أصحابنا في ذلك بالآثار التي فيه : « إنما الماء من الماء » *

قال علي : وهذا لا حجة فيه ، لأن الأمر بالغسل من غسل الميت ومن الإيلاج وإن لم يكن إنزال — هما شرعان زائدان على خبر « الماء من الماء » والزيادة واردة من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، فرض الأخذ بها ، *

واحتج غيرهم في ذلك بأثر رويناه من طريق ابن وهب قال : أخبرني من اتفق به يرفع ^(١) الحديث إلى رسول الله ﷺ قال : « لا تتنجسوا من موتاكم » وكره ذلك لهم ، ^(٢) وعن رجال من أهل العلم عن سعيد وجابر وابن مسعود وابن عباس وابن عمر انه لا غسل من غسل الميت ، وبحديث رويناه من طريق مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أسماء بنت عيسى غسلت أبا بكر الصديق فلما فرغت قالت لمن حضرها من المهاجرين اني صائمة وإن هذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل ؟ قالوا : لا ، وعن إبراهيم النخعي : كان ابن مسعود وأصحابه لا يقتسلون من غسل الميت وبحديث رويناه من طريق شعبة عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية سئلت ^(٣) عائشة رضي الله عنها : أيقْتَل من غسل المتوفيين ؟ قلت لا : قال أبو محمد وكل هذا لا حجة لهم فيه أما الخبر عن رسول الله ﷺ في غابة السقوط ، لأن ابن وهب لم يسم من أخبره ، والمسافة بين ابن وهب وبين رسول الله ﷺ بعيدة جدا ، ثم لو صح بنقل الكافة ما كان لهم فيه متعلق ، لأنه ليس فيه إلا أن لا تتنجس ^(٤) من موتانا فقط ، وهذا نص قولنا ، ومعاذ الله أن نكون

(١) في النسخة « ويرفع » (٢) في النسخة « وكره لهم ذلك »

(٣) في النسخة « سألت عائشة » (٤) في النسخة « أن لا تنجس »

تتنجس من ميت مسلم ، أو أن يكون المسلم نجسا ، بل هو طاهر حيا وميتا وليس الغسل الواجب من غسل الميت لتنجاسته أصلا ، لكن كغسل الميت الواجب عندنا وعندهم ، كما غسل رسول الله ﷺ وهو أظهر ولد آدم حيا وميتا ، وغسل أصحابه رضي الله عنهم اذ ماتوا وهم الطاهرون الطيبون أحياء وأمواتا ، وكغسل الجمعة ولا نجاسة هنالك ، فبطل تمويههم بهذا الخبر *

وأما حديث أسماء فإن عبس الله بن أبي بكر لم يكن ولد يوم مات أبو بكر الصديق ، نعم ولا أبوه أيضاً ، ثم لو صح كل ما ذكروا (٣) عن الصحابة لكان قد عارضه ما روينه من خلاف ذلك عن علي وحذيفة وأبي هريرة ، وإذا وقع التنازع وجب الرد الى ما افترض الله تعالى الرد اليه ، من كلامه وكلام رسول الله ﷺ والسنة قد ذكرناها بالاسناد الثابت بإيجاب الغسل من غسل الميت ، وكم قصة خالفوا فيها الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف ، وقد أفردنا لذلك كتابا ضخما ، والعجب من احتجاجهم بقول عائشة وهم قد (٤) خالفوها في إيجاب الوضوء مما مست النار ! وخالفوا على بن أبي طالب وابن عباس وابن الزبير في إيجاب الغسل على المستحاضة لكل صلاة أو للجمع (٥) بين صلاتين ، وعائشة في قولها . تغتسل كل يوم عند صلاة الظهر ، ولا مخالف يعرف هؤلاء من الصحابة رضي الله عنهم : ومثل هذا كثير جدا *

١٨٢ - مسألة - ومن صب على مقتسل ونوى ذلك المقتسل الغسل أجزاء *
برهان ذلك ان الغسل هو إمساك الماء البثرة بالقصد الى تأدية ما افترض الله تعالى من ذلك ، فإذا نوى ذلك المرة فقد فعل الغسل الذى أمر به ، ولم يأت نص ولا إجماع بأن يتولى هو ذلك بيده . وبالله تعالى التوفيق *

١٨٣ - مسألة - واطعاع دم الحيض في مدة الحيض - ومن جلته دم النفاس - يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس *
وهذا إجماع متيقن ، من خالفه كفر عن نصوص ثابتة . وبالله تعالى تأييد .

(١) في المصرية « ثم لو صح ما ذكرنا » وهو خطأ (٢) في التيمية « وقد »
(٣) في التيمية « والجم »
(٤) ج ٤ ص ٢ - (الحلى)

وقد ذكرنا أن الحامل لا تحيض ، ودم النفاس هو الخارج إثر وضع المرأة آخر ولد في بطنها لأنه المتفق عليه ، وأما الخارج قبل ذلك فليست نساء ، وليس دم نفاس ، ولا نص فيه ولا إجماع ، وسند كرفي الكلام في الحيض مدة الحيض ومدة النفاس إن شاء الله تعالى *

١٨٤ - مسألة - والنساء والحائض شيء واحد ، فأيهما أرادت الحج أو العمرة ففرض عليها أن تقتل ثم تهل *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني هناد بن السري وزهير ابن حرب وعثمان بن أبي شيبة كلهم عن عبدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت (١) : « نفست أسماء بنت عيسى بمحمد بن بكر الصديق بالشجرة فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن تقتل وتهل » وجاء في الخبر الصحيح : نفست أسماء بنت عيسى بالشجرة بمحمد بن أبي بكر فذكر ذلك لرسول الله ﷺ ، وحاضت عائشة وأم سلمة أما المؤمنين رضى الله عنهما فقال رسول الله ﷺ لكل واحدة منهما « أنفست ؟ » قالت : نعم ، فصح أن الحيض يسمى نفاسا ، فصح أنهما شيء واحد وحكم واحد ولا فرق ، وأمر عليه السلام التي ترى الدم الاسود بترك الصلاة ، وحكم بأنه حيض وأنها حائض ، وأن الدم الآخر ليس حيضا ولا هي به حائض ، (٢) وأخبر أن الحيض شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم ، فكل دم أسود ظاهر (٣) من فرج المرأة من (٤) مكان خروج الولد فهو حيض ، إلا ما ورد النص باخراجه من هذه الجملة وهي الحامل (٥) والتي لا يتميز دمها ولا ينقطع . والله تعالى التوفيق *

١٨٥ - مسألة - والمرأة تهل بعمرة ثم تحيض ففرض عليها أن تقتل ثم تعمل

(١) في المصرية « قال » وهو خطأ *

(٢) كلمة « ولا هي به حائض » محذوفة في النجدة (٣) « ظهر » (٤) لفظ « من » زدناه من النجدة (٥) في النجدة « وهي الحامل » وهو خطأ

في حجها ما سنده كره في الحج ان شاء الله تعالى *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر قال : « أقبلنا مع رسول الله ﷺ مهلين بحج مفرداً وأقبلت عائشة بعمره حتى اذا كنا بسرف عركت » ثم ذكر الحديث وفيه : « أن رسول الله ﷺ دخل عليها فقالت : قد حضت وحل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت ، والناس يذهبون الى الحج ، فقال لها رسول الله ﷺ : ان هذا كتبه الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلى بالحج ففعلت » *

١٨٦ - مسألة - والمتصلة الدم الاسود الذي لا يتميز ولا تعرف أيامها فان الفسل فرض عليها ان شئت لكل صلاة فرض أو تطوع ، وان شئت اذا كان (١) قرب آخر وقت الظهر اغتسلت وتوضأت وصلى الظهر بقدر ما سلم منها بعد دخول وقت انصرم ، ثم تتوضأ وتصلى العصر ، ثم اذا كان قبل غروب الشفق (٢) اغتسلت وتوضأت وصلى المغرب بقدر ما تفرغ منها بعد غروب الشفق ، ثم تتوضأ وتصلى العتمة ، ثم تغتسل وتتوضأ لصلاة الفجر ، وان شئت حينئذ أن تغتسل عند كل صلاة فرض وتتوضأ بعد الفريضة أو قبلها فلها ذلك ، وسند كره البرهان على ذلك في كلامنا في الحيض ان شاء الله تعالى *

١٨٧ - مسألة - ولا يوجب الفسل شيء غير ما ذكرنا أصلاً لأنه لم يأت في غير ذلك أثر يصح (٣) البتة ، وقد جاء أثر في الفسل من مودة الكافر فيه ناجية (٤) ابن كعب وهو مجهول ، والشرائع لا تؤخذ الا من كلام الله أو من كلام رسوله ﷺ * وعن لا يرى (٥) الفسل من الايلاج في حياء البهيمة (٦) ان لم يكن انزال

(١) في المصرية وان شئت لكل صلاة اذا كان « الخ (٢) في المصرية » ثم اذا كانت قبل غروب الشمس « وهو خطأ (٣) في الجنة » أثر صحيح « (٤) في المصرية » بأخته « وهو خطأ (٥) في الجنة » لم ير « (٦) حياء البهيمة وحياها رحماً أو فرجها يمد ويقصر كما حكاه الليث والصحيح الذي اختاره صاحب اللسان انه لا يجوز قصره الا في ضرورة الشعر لان أصله الحياء من الاستحياء *

أبوحنيفة والشافعي. وقال مالك في الوطء في الدبر : لا غسل فيه ان لم يكن انزال، فمن قاس ذلك على الوطء في الفرج قيل له: بل هو معصية، فقياسها على سائر المعاصي من القتل وترك الصلاة أولى، ولا غسل في شيء من ذلك باجماع، فكيف والقياس كله باطل . *

﴿ صفة الغسل الواجب في كل ما ذكرنا ﴾^(١)

١٨٨ - مسألة - أما غسل الجنابة فيختار - دون أن يجب ذلك فرضاً - أن يبدأ بغسل فرجه ان كان من جماع، وأن يمسح بيده الجدار أو الأرض بعد غسله ثم يغمض ويستنشق ويستنثر ثلاثاً ثلاثاً ثم يغمس يديه في الاناء^(٢) بعد أن يغسلها ثلاثاً فرضاً ولا بد، ان قام من نوم والا فلا، فيمخلل أصول شعره حتى يوقن أنه قد بل الجلد ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً بيده، وأن^(٣) يبدأ بميامنه وأما الفرض الذي لا بد منه فأن يغسل يديه ثلاثاً قبل أن يدخلها في الماء ان كان قام من نوم والا فلا، ويغسل فرجه ان كان من جماع، ثم يفيض الماء على رأسه ثم جسده بعد رأسه ولا بد افاضة يوقن أنه قد وصل الماء الى بشرة رأسه وجميع شعره وجميع جسده *

برهان ذلك قوله عز وجل : (وان كنتم جنبا فاطهروا) فكيفما أتى بالظهور فقد أدى ما أقرض الله تعالى عابه *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد، ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - ثنا عوف -^(٤) هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء عن عمران - هو ابن حصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر - فذكر الحديث وفيه - : أن رسول الله ﷺ أعطى الذي أصابته الجنابة اناء من ماء وقال : اذهب فأفرغه عليك » *

(١) هذا العنوان لم يجعل في الجنة عنواناً بل جعل صدر المسئلة ١٨٨ وما هنا أحسن كثيراً (٢) في الجنة « ثم يغمس يده في الماء » (٣) في المصرية « فان » وهو خطأ (٤) في المصرية « عون » بالتون وهو خطأ صوابه بالفاء

وانما استحبتنا ماذ كرنا قبل لما رويناه بالسند المذكور الى البخارى ثنا الحميدى ثنا سفيان ثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة « ان النبي ﷺ اغتسل من الجنابة فغسل فرجه بيده ثم ذلك بها الحائض ثم غسلها ثم توضأ وضوءه للصلاة، فلما فرغ من غسله غسل رجله » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السمدى ثنا عيسى بن يونس ثنا الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس حدثني خالتي ميمونة قالت أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل يده في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فذلك كما دللنا شديداً ثم توضأ وضوءه للصلاة، ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفه، ثم غسل سائر جسده ثم تنحى عن مقامه فغسل رجله، ثم أتته بالتمديد فرده، وقد كرنا قوله عليه السلام لام سلمة : انما يكفك أن تحي على رأسك ثم تفيض الماء عليك فاذا بك قد طهرت » *

« فله أن يقدم غسل فرجه وأعضاء وضوئه قبل رأسه فقط ان شاء فان انغمس في ماء جار فعليه ان ينوي تقديم رأسه على جسده » *

ولا يلزمه ذلك في سائر الاغسال الواجبة (١) اذا لم يأت بذلك نص، الا أن يصح أن هكذا (٢) علمه رسول الله ﷺ في الحيض فتقف عنده والا فلا، ولم يأت ذلك في الحيض الا من طريق ابراهيم بن المهاجر، وهو ضعيف ورويناه (٣) من طريق عبد بن حميد عن عبد الرزاق، وليس ذكر الحيض محفوظاً عن عبد الرزاق أصلاً، فان صح ذلك في الحيض قلنا به، ولم نستجز مخالفته *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة أخبرني أشعث بن سليم قل : سمعت أبي عن مسروق

(١) في المصرية « في سائر الاغتسال » ومجذف « الواجبة » وهو خطأ

(٢) في المصرية « الا أن يصح هكذا » مجذف « أن » الثانية وهو خطأ

(٣) في المصرية « وروينا » مجذف الضمير وهو خطأ

عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يسجد التيمم في تنعله وترجله وطهوره في شأنه كله » (١) *

١٨٩ - مسألة - وليس عليه أن يتدلك : وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي وأحمد بن حنبل وداود وأبي حنيفة والشافعي وقال مالك بوجوب التدلك *

قال أبو محمد : برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم وعمرو الناقد وابن أبي عمر كلهم عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن أم سلمة قالت « قلت يا رسول الله : إني امرأة أشد ضفر رأسي ، أفأهضه لغسل الجنابة ؟ فقال : لا إنما يكفيك أن تحني على رأسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك فتطهرين » *

وبهذا جاءت الآثار كلها في صفة غسله عليه السلام ، لا ذكر للتدلك (٢) في شيء من ذلك . وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال في الغسل من الجنابة : فتوضاً وضوءك للصلاة ثم اغسل رأسك ثلاثاً ثم أفض الماء على جلدك . وعن الشعبي والنخعي والحسن في الجنب ينتمس في الماء انه يجزيه من الغسل *

واحتج من رأى التدلك فرضاً بأن قال : قد صح الاجماع على أن الغسل اذا تدلك فيه فانه (٣) قد تم واختلف فيه اذا لم يتدلك ، قالوا يجب أن لا يجزيه زوال الجنابة إلا بالاجماع . وذكرنا حديثنا فيه أن رسول الله ﷺ علم عائشة الغسل من الجنابة فقال لها عليه السلام : « يا عائشة اغسلي يديك » ثم قال لها : « تمضمضي ثم استنشقي واستنثري (٤) ثم اغسلي وجهك » ثم قال : « اغسلي يديك الى المرفقين » ثم قال : « أفرغي على رأسك » ثم قال « أفرغي على جلدك » ثم أمرها بتدلك وتقيم يديها كل شيء لم يسه الماء من جسدها ، ثم قال : « يا عائشة أفرغي على رأسك التي بقي

(١) هكذا هو في البخاري في كتاب الوضوء في باب « التيمم في الوضوء والغسل »

بلفظ « في شأنه كله » بدون واو المطف

(٢) في الجنبية « لتدلك » (٣) في المصرية « بأنه » (٤) في الجنبية « واستنثري »

ثم أدلى جلدك وتبقي » ومحدث آخر فيه أنه عليه السلام قل : « ان تحت كل شعرة جناة فاعسلوا الشعر واقفوا البشر ومحدث آخر فيه * « خلل أصول الشعر واتق البشر » ومحدث آخر فيه : أن امرأة سألته عليه السلام عن غسل الجنابة . فقال عليه السلام « تأخذ احدا كن مائها فتطهر فتحسن الطهور أو تبلغ في الطهور ثم تصب الماء على رأسها فتدلك حتى يبلغ شؤون رأسها ثم تفيض الماء على رأسها » وقال بعضهم : قسنا ذلك على غسل النجاسة لا يجرى إلا برك . وقال بعضهم : قوله تعالى : (فاطفروا) دليل على المبالغة *

قال أبو محمد : هذا كل ما شغبوا به ، وكله ايهاً وباطل
أما قولهم : ان الفضل اذا كان بتلك فقد أجمع على تمامه ولم يجمع على تمامه دون تلك — : قول قاسد ، أول ذلك أنه ليس ذلك بما يجب أن يراعى في الدين لأن الله تعالى انما أمرنا باتباع الاجماع فيما صح وجوبه من طريق الاجماع أو صح تحريمه من طريق الاجماع أو صح تحليله من طريق الاجماع ، فهذا هو الحق : وأما العمل الذي ذكرناه قائما هو إيجاب اتباع الاختلاف لا وجوب اتباع الاجماع ، وهذا باطل ، لأن لتلك لم يتفق على وجوبه ولا جاء به نص ، وفي العمل الذي ذكرناه إيجاب القول بما لانص فيه ولا اجماع ، وهذا باطل ثم هم أول من نقض هذا الاصل ، وان اتبعوه بطل عليهم أكثر من تسعة أعشار مذاهبهم ، أول ذلك أنه يقال لم ان اغتسل ولم يعضض ولا استنشق فأبو حنيفة يقول لا غسل له ولا تحل له الصلاة بهذا الاغتسال^(١) فيقال لهم : فيلزمكم إيجاب المضمضة - والاستنشاق في الغسل فرضا لأنها ان أتى بهما الغتسل فقد صح الاجماع على أنه قد اغتسل ، وان لم يأت بهما فلم يصح الاجماع على أنه قد اغتسل قالوا يجب ان لا يزول حكم الجنابة الا بالاجماع ، وهكذا فيمن اغتسل بماء من بئر قد بالت فيه شاة فلم يظهر فيها للبول أثر وهكذا فيمن نكس وضوءه وهذا أكثر من أن يحصر^(٢) ، بل هو

(١) في النية « ولا تحل الصلاة بهذا الغسل » (٢) في النية « يحصى »

داخل في أكثر مسائلهم ، وما يكاد يخلص لهم ولغيرهم مسألة من هذا الالتزام (١) ، ويكنى من هذا أنه حكم قاسد لم يوجبه قرآن ولا سنة لأن الله تعالى لم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى القرآن والسنة فقط ، وحكم التدلك مكان تنازع (٢) فلا يراعى فيه الإجماع أصلاً *

وأما خبر عائشة رضي الله عنها فساقت لأنه من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير أن عائشة ، وعكرمة ساقط (٣) ، وقد وجدنا عنه حديثاً موضوعاً في نكاح رسول الله ﷺ أم حبيبة بعد فتح مكة ، ثم هو مرسل ، لأن عبد الله بن عبيد بن عمير لم يدرك عائشة ، وأبعد ذكره رواية ابن عمر أيلم ابن الزبير ، فسقط هذا الخبر ، ثم لو صح اكان حجة عليهم لأنه جاء فيه الامر بالتدلك كما جاء فيه بالمضمضة والاستنشاق والاستنشق (٤) ولا فرق وهم لا يرون شيئاً من ذلك فرضا ، وأبو حنيفة يرى كل ذلك فرضاً ولا يرى التدلك فرضاً ، فكأنهم ان احتج بهذا الخبر فقد خالفوا حججهم وأسقطوها ، وعصوا ما أقرؤا انه لا يحل عصيانه ، وليس لاحدى الطائفتين من أن تحمل ما وافقها على الفرض وما خالفها على النذب إلا مثل ما للأخرى من ذلك ، وأما نحن فانه لو صح لقاننا بكل ما فيه قاذ لم يصح (٥) فكله متروك *

وأما الخبر « ان تحت كل شجرة جنابة فاغسلوا الشعر واتقوا البشر » فانه من رواية الحارس بن وجيه ، وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة ، لأنه ليس فيه الا غسل الشعر واتقاء البشر ، وهذا صحيح ولا دليل على أن ذلك لا يكون الا بالتدلك ، بل هو تام دون تدلك *

وأما الخبر الذى فيه « خلل أصول الشعر وأتق البشر » فهو من رواية يحيى بن عنبسة عن حميد عن أنس ، ويحيى بن عنبسة مشهور برواية الكذب ، فسقط ، ثم لو صح لما كان فيه الا إيجاب التخليل فقط ، لا التدلك ، وهذا خلاف قولهم ، لانهم

(١) في المصرية « من هذه الالتزام » وهو تحريف (٢) في المصرية « مكان التنازع » (٣) أما عكرمة فليس ساقطاً ولا روي حديثاً موضوعاً
(٤) في المصرية « والاستنشاق والاستنثار » (٥) في المصرية قاذاً لم يصح

لا يمتثلون فيمن صب الماء على رأسه وَمَلَكَ (١) يديه دون أن يخلقه أن يجزيه ، فسقط تعلقهم بهذا الخبر والله الحمد . *

وأما حديث « تأخذ إحداكن ماءها » فانه (٢) من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية عن عائشة ، وإبراهيم هذا ضعيف ، ثم لو صح لما كان إلا عليهم لالم ، لانه ليس فيه الادالك شؤون رأسها فقط ، وهذا خلاف قولهم ، فسقط كل ما تعلقوا به من الاخبار . (٣) *

وأما قولهم قسنا ذلك على غسل النجاسة ، فالقياس كله باطل ، ثم لو صح لكان هذا منه عين الباطل ، لان حكم النجاسة يختلف ، ففيها ما يزال بثلاثة أحجار دون ماء ، ومنها ما يزال بصب الماء فقط دون عرك ، ومنها ما لا بد من غسله وإزالة عيته (٤) فما الذى جعل غسل الجنابة أن يقاس على بعض ذلك دون بعض ؟ فكيف وهو فاسد على أصول أصحاب القياس ، لان النجاسة عين نجس إزالتها ، وليس فى جلد الجنب عين نجس إزالتها ، فظهر فساد قولهم جملة . والله تعالى التوفيق . *

وأيضاً فان عين النجاسة اذا زال بصب الماء فانه لا يحتاج فيها الى عرك ولا حلك ، بل يجزىء الصب ، فهلا قسوا غسل الجنابة على هذا النوع من إزاله النجاسة فهو أشبه به ١٩ اذ كلاهما لا عين هناك تزال والله تعالى التوفيق . *

وأما قولهم : ان قوله تعالى : (فاطهروا) دليل على المبالغة ، فتخليط لا يقتل ، ولا ندرى فى أى شريعة وجدوا هذا أو فى أى لغة ١٩ وقد قل تعالى فى التيمم : (ولكن يريد ليطهركم) وهو مسح خفيف بأجماع مناهم ، فسقط كل ما هووا به ، ووضع ان ذلك لا معنى له فى النسل . والله تعالى التوفيق . وما نعلم لهم سلفاً من الصحابة رضى الله عنهم فى القول بذلك . *

١٩٠ — مسئلة ولا معنى لتخليل الحية فى النسل ولا فى الوضوء ، وهو قول

مالك وأبى حنيفة والشافعى وداود . *

(١) المأك ذلك (٢) فى المصرية « فاتها » وهو خطأ (٣) فى التينة « كل

ما تعلقوا به من ذلك » (٤) فى المصرية « وإزالة عيتها »

(م) — ج ٢ الحلى

والحجة في ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع (١) ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن لثمي ثنا يحيى — هو ابن سميد القطان — عن سفيان الثوري ثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : « ألا أخبركم بوضوء رسول الله ﷺ ؟ فتوضأ مرة مرة » *

قال علي : وغسل الوجه مرة لا يمكن معه بلوغ الماء إلى أصول الشعر ، ولا يتم ذلك إلا بترداد الغسل والمرك ، وقال عز وجل : (فاغسلوا وجوهكم) والوجه هو ما واجهه ما قبله (٢) بظاهره ، وليس الباطن وجها ، *

وزهد إلى إيجاب التخليل قوم ، كما رويناه عن مصعب بن سعد (٣) أن عمر ابن الخطاب رأى قوما يتوضئون ، فقال خلوا ، وعن ابنه عبد الله (٤) أيضا مثل ذلك ، وعن ابن جريج عن عطاء أنه قال . اغسل أصول شعر الحية ، قال ابن جريج : قلت لعطاء : أيحى على أن أبل أصل (٥) كل شعرة في الوجه ؟ قال نعم ، قال ابن جريج : وأن أزيد (٦) مع الحية الشاربين والحاجبين ؟ قال : نعم ، وعن ابن سابط وعبد الرحمن بن أبي ليلى وسعيد بن جبير أيجاب تخليل الحية في الوضوء والغسل ، وروينا عن غير هؤلاء فعل التخليل دون أن يأمرؤا بذلك فروينا عن عثمان بن عفان أنه توضأ تغلل لحيته ، وعن عمار بن ياسر مثل ذلك ، وعن عبد الله بن أبي أوفى وعن أبي الدرداء وهبي بن أبي طالب مثل ذلك ، وإلى هذا كان يذهب أحمد بن حنبل ، وهو قول أبي البختري وأبي ميسرة وابن سيرين والحسن وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وعبد الرزاق وغيره *

قال أبو محمد : واحتج من رأى إيجاب ذلك بحديث رويناه عن أنس : « أن

- (١) في المصرية « عبد الله بن وكيع » وهو خطأ (٢) في البنية « من قبله »
 (٣) في البنية « مصعب بن سميد » وهو خطأ . وهذا الأثر مرسل لأن مصعب لم يدرك عمر بل احتلف في أدراكه عثمان (٤) في البنية « وعن أبيه عبد الله »
 وهو تصحيف (٥) في البنية « أيحى أن أبل » بجذف « حل »
 (٦) في البنية « وأنا أزيد » وهو خطأ ظاهر

رسول الله ﷺ كان اذا توضأ أخذ كفا من ماء فادخله تحت حنكه فغل به لحيته ، وقال بهذا أمرني ربي . . وبحديث آخر عن أنس عن رسول الله ﷺ قال « اتاني جبريل فقال : ان ربك يأمر بك بشل الفينك (والفينك القفن) خلل لحيتك عند الطهور » - وعن ابن عباس « كان رسول الله ﷺ يتطهر ويخلل لحيته ، ويقول : هكذا أمرني ربي . ومن طريق وهب : « هكذا أمرني ربي » *

قال أبو محمد : : وكل هذا لا يصح ، ولو صح لقلنا به : أما حديث أنس فانه من طريق الوليد بن زوران وهو مجهول ^(١) والطريق الآخر فيها عمر بن ذؤيب ^(٢) وهو مجهول ، والطريق الثالثة من طريق مقاتل بن سليمان وهو مغموز بالكذب ، والطريق الرابعة فيها الهيثم بن جاز ^(٣) وهو ضعيف ، عن يزيد الزرقاشي وهو لاشيء ، فسقطت كلها . ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه من طريق نافع مولى يوسف وهو ضعيف منكر الحديث ، والأخرى فيها مجهولون لا يعرفون ، والذى من طريق ابن وهب لم يسم فيه ممن بين ابن وهب ورسول الله ﷺ أحد ^(٤) ، فسقط كل ذلك *

وأما من استحب التخليل فاحتجوا بحديث من طريق عثمان بن عفان : « أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته » وعن عمار بن ياسر مثل ذلك ، وعن عائشة مثل ذلك ، وعن عبد الله بن ^(٥) أوفى مثل ذلك ، وعن الحسن مثل ذلك ، وعن أبي أيوب مثل ذلك ، وعن أنس مثل ذلك ، وعن أم سلمة مثل ذلك ، وعن جابر مثل ذلك ،

(١) « زوران » بتقديم الزاي على الراء . والوليد ليس بمجهول ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو داود : لا ندرى سمع من أنس أولا .

(٢) في المصرية « عمرو بن ذئب » وفي اليمنية « عمرو بن ذؤيب » وكلاهما خطأ والتصحيح من لسان الميزان . قال العقيلي « عمرو بن ذؤيب » عن ثابت مجهول وحديثه غير محفوظ ثم ساقه عن ثابت عن أنس في تحليل الحية وقال بهذا أمرني ربي .

(٣) في المصرية « حان » وفي اليمنية « حان » وكلاهما خطأ ، وصوابه « جاز » بالحيم والزاي (٤) هو نائب فاعل لم يسم (٥) في اليمنية « عبيد الله بن أبي أوفى » وهو خطأ

ذلك وعن عمرو بن الحارث (١) مثل ذلك •

قال أبو محمد : وهذا كله لا يصح منه شيء : أما حديث عثمان بن طريق إسرائيل وليس بالقوى ، عن عامر بن شقيق وليس مشهوراً بقوة النقل (٢) وأما حديث عمار بن طريق حسان بن بلال المزني وهو مجهول ، وأيضاً (٣) فلا يعرف له لقاء لعمار وأما حديث عائشة فإنه من طريق رجل مجهول لا يعرف من هو ؟ شعبة يسميه عمرو بن أبي وهب . وأمية بن خالد يسميه عمران بن أبي وهب (٤) . وأما حديث ابن أبي أوفى فهو من طريق أبي الورقاء قائد بن عبد الرحمن (٥) للمطار وهو ضعيف أسقطه أحمد ويحيى والبخارى وغيرهم . وأما حديث أبي أيوب بن طريق واصل بن السائب وهو ضعيف ، وأبو أيوب المذكور فيه ليس هو أبا أيوب الانصاري صاحب النوى عليه السلام فإنه ابن معين وأما حديث أنس فهو من طريق أيوب بن عبد الله وهو مجهول (٦) وأما حديث أم سلمة فهو من طريق خالد بن الياس المديني (٧) من ولد أبي الجهم بن حذيفة المدوي وهو سلقط منكرو الحديث ، وليس هو خالد بن الياس الذي يروى

(١) في المصرية « وعن عائشة » وفي الجنية « وعن عمرو بن الحارث » وكلاهما خطأ ، لأن حديث عائشة سبق ذكره ، والحديث حديث عمرو بن الحارث كما سيأتي في كلام المؤلف على كل هذه الاحاديث

(٢) قال ابن حجر في التهذيب : « صحح الترمذي حديثه في التخلييل وقال في العلل الكبير : قال محمد أصح شيء في التخلييل عندي حديث عثمان ، قلت أنهم يتكلمون في هذا فقال هو حسن ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم (٣) في الاصلين « وهو مجهول أيضاً » بحذف الواو ، وزيادتها لازمة ، لانه يطله مجهول حال الراوى ، وارسال الحديث لمدح لقائه من حدث عنه ، فعما علتان لا علة واحدة . وقال ابن حجر بعد حكاية كلام ابن حزم : « قوله مجهول مردود فقد روي عنه جماعة ووثقه ابن المديني وكفى به » (٤) لم أجده له ترجمة

(٥) قائد بالقاء وفي الجنية بالقاف وهو خطأ (٦) هو الملاح . له ترجمة في لسان الميزان (٧) في الاصل « خالد بن الناس » بالنون وهو خطأ . ولخالد ترجمة في التهذيب

عنه شعبة ، ذا بصري ثقة . وأما حديث جابر فهو من طريق أصرم بن غيث وهو ساقط
اللبنة ، لا يحتاج به ^(١) وأما حديث الحسن وعمر بن الحارث فرسلان فسقط كل ما في هذا
الباب •

وقد كان يلزم من يحتاج بحديث معاذ : « اجتهد رأيي » وبجمله أصلا في الدين
وبأحاديث الوضوء بالنبيذ وبالوضوء من التيقية في الصلاة ، وبحديث بيع اللحم
بالحيوان ، ويدعى فيها الظهور والتواثر — أن يحتاج بهذه الاخبار ^(٢) فهي أشد ظهورا
وأكثر تواثرا — من تلك ، ولكن القوم انما همهم نصر ما هم فيه في الوقت فقط •
واحتج أيضا من رأى التخليل بأن قالوا : وجدنا الوجه يلزم غسله بلا خلاف
قبل نبات اللحية ، فلما ثبتت ادعى قوم سقوط ذلك ^(٣) وثبت عليه آخرون ، فواجب
أن لا يسقط ما اتفقنا عليه الا بنص آخر أو إجماع •

قال أبو محمد : وهذا حق ، وقد سقط ذلك بالنص ، لانه انما يلزم ^(٤) غسله مادام
يسمى وجها ، فلما خفي نبات الشعر سقط عنه اسم الوجه وانتقل هذا الاسم الى ما ظهر
على الوجه من الشعر ، واذ سقط اسمه سقط حكمه وبالله تعالى التوفيق •

١٩١ — مسألة — وليس على المرأة تخليل ^(٥) شعر ناصيتها أو ضفائرها في
غسل الجنابة فقط ، لما ذكرناه قبل هذا بيايين في باب التدليك ^(٦) وهو قول الحاضرين
من المخالفين لنا •

١٩٢ — مسألة — ويلزم المرأة حل ضفائرها وناصيتها في غسل الحيض
وغسل الجمعة والنفل من غسل الميت ومن النفاس •

لما حدثناه يونس ^(٧) بن عبد الله بن مفيث ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا
أحمد بن خالد ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن هشام بن

(١) له ترجمة في لسان الميزان . (٢) في المصرية « فهو » وهذا خطأ

(٣) في النجدة « سقوطها » وما هنا أحسن (٤) في المصرية « انما الزم »

(٥) في المصرية « تحل » (٦) في المسألة ١٨٩

(٧) في المصرية « يوسف » وهو خطأ . انظر المسئلة ١٢٦ وغيرها من الكتاب

عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في الحيض : « انقضي رأسك واغتسلي » *

قال علي : والاصل في النسل الاستيماب لجميع الشعر ، وايصال الماء الى البشرة ييقن ، بخلاف المسح ، فلا يسقط ذلك إلا حيث أسقطه النص ، وليس ذلك إلا في الجنابة فقط ، وقد صح الاجماع بان غسل النفس كغسل الحيض *

فلن قيل : فان عبد الله بن يوسف حدثكم قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « يارسول الله اني امرأة أشد ضغراً رأسي أفأقضه للحيضة والجنابة ؟ قال : لا » *

قال علي : قوله هننا راجع الى الجنابة لا غير ، وأما التقض في الحيض فالتقص قد ورد به ، ولو كان كذلك لكان الاخذ به واجب إلا أن حديث عائشة رضي الله عنها نسخ ذلك بقول النبي ﷺ لها في غسل الحيض : « انقضي رأسك واغتسلي » فوجب الاخذ بهذا الحديث (١) *

قال علي : قلنا : نعم ، إلا أن حديث هشام بن عروة عن عائشة — الوارد بنقض ضغرها في غسل الحيضة — هو زائد حكاه ومثبت شرعاً على حديث أم سلمة والزيادة لا يجوز تركها *

قال أبو محمد : وقد روينا حديثاً ساقطاً عن عبد الملك بن حبيب عن عبد الله ابن عبد الحكم عن ابن لميعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ : في المرأة تقنسل من حيضة أو جنابة ، « لا تنقض شعرها » وهذا حديث

(١) هذه القطعة من أول قوله قال علي : « قوله هننا راجع الى الجنابة » الخ الى قوله « فوجب الاخذ بهذا الحديث » غير موجودة في النسخة . وحذفها في رأينا أولى من اثباتها ، وما رى لها موقفاً مع ما سيجيء عقبها في الاجابة عن حديث عائشة وان كان اجابة متكلفة

لو لم يكن فيه إلا ابن لميعة لكفى سقوطاً ، فكيف وفيه عبد الملك بن حبيب وحسبك (١) به ، ثم لم يقل فيه أبو الزبير « حدثنا » وهو مدلس في جابر ما لم يقله •
 فان قيل : قسنا غسل الحيض على غسل الجنابة ، قلنا القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لان الأصل يقين ايصال الماء الى جميع الشعر ، وهم يقولون : ان ماخرج عن أصله لم يقس عليه ، وأكثرم يقول : لا يؤخذ به كما فعلوا في حديث المصراة ، وخبر جعل الآبق ، وغير ذلك •

فان قيل : فان عائشة قد أنكرت تقض الصفائر ، كما حدثكم عبدالله بن يوسف قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى (٢) ثنا اسماعيل بن علي عن أيوب السخيتاني عن أبي الزبير عن عبيد بن عمير قال : « بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو ابن العاصي يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن فقالت : يا عجباً لابن عمرو هذا ! يأمر النساء اذا اغتسلن أن ينقضن رؤسهن . أو لا يأمرهن أن يحلقن رؤسهن ؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ، وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات •

قال أبو محمد : هذا لا حجة علينا فيه لوجه : أحدها أن عائشة رضی الله عنها لم تمن بهذا إلا غسل الجنابة فقط (٣) وهكذا قول (٤) ، وبيان ذلك لإحالتها (٥)
 في آخر الحديث على غسلها مع رسول الله ﷺ من إناء واحد ، وهذا إنما هو بلا شك للجنابة لا للحيض ، والثاني أنه لو صح فيه أنها أرادت الحيض لما كان علينا فيه حجة لأننا لم نؤمر بقبول رأينا ، إنما أمرنا بقبول روايتها ، فهذا هو الفرض اللازم ، والثالث أنه قد خلفنا عبد الله بن عمرو ، وهو صاحب ، واذا وقع التنازع ، وجب الرد الى

(١) هو الاندلسي أبو مروان السلمي . له ترجمة في التهذيب وقد تحامل عليه ابن احمز (٢) في البنية : « يحيى بن أبي يحيى » وهو خطأ
 (٣) في البنية « لم تمن بهذا الفصل الا الجنابة فقط » وما هنا أحسن :
 (٤) في المصرية « وهكذا القول » (٥) في البنية « وبيان ذلك ان إحالتها »

القرآن والسنة ، لا إلى قول أحد المتنازعين دون الآخر ، وفي السنة ما ذكرنا . والحمد لله رب العالمين * (١)

١٩٣ — مسألة — فلوانقمس من عليه غسل واجب — أى غسل كان — في ماء جار أجزأه اذا نوى به ذلك النسل ، وكذلك لو وقف تحت ميزاب ونوى به ذلك النسل أجزأه ، اذا عم جميع جسده . لما قد ذكرنا من أن التذلل لا معنى له ، وهو قد تطهر واغتسل كما أمر ، وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وداود وغيرهم *

١٩٤ — مسألة — فلوانقمس من عليه غسل واجب في ماء راكد ، ونوى النسل أجزأه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجمعة ومن النسل من غسل الميت ولم يجزه للجنابة ، فإن كان جنباً ونوى بانغمسه في الماء الراكد غسلًا من هذه الاغسال ولم ينو غسل الجنابة ، أو نواه ، لم يجزه أصلاً ، لا للجنابة ولا لسائر الاغسال ، والماء في كل ذلك طاهر بحسبه ، قل أو كثر ، مطهر له إذا تناوله ، ولنبره على كل حال ، وسواء في كل ما ذكرنا كان ماء قليلاً في مطهرة أوجب أو بشر ، أو كان غديرًا راكداً فراسخ في فراسخ ، كل ذلك سواء *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر

(١) تكلف ابن حزم تكلفاً شديداً في التفتي من الحجة التي لزمته بمحدث عائشة ، وحاول محاولة غير مقبولة . فتأوله بما لا يرضاه منصف لنفسه . فإن دعواه ان حديث عائشة في غسل الجنابة فقط دعوى لا دليل عليها . ثم قاصدة الظاهر دعواه ان هذا رأي لعائشة فلا حجة فيه — اذا صح أنه في غسل الحيض — وقد عارضها ابن عمرو . هذامع انه يسلم أن افراد الرسول صلى الله عليه وسلم عمل الصحابة حجة . ولن يكون افراد أكثر من افراده عمل زوجه وهي تنقل معه من انا واحد . فوقع فيها أكثر الطعن به على مخالفته من نصهرم المسألة الحاضرة فقط . والله الهادي الى سواء السبيل

وهارون بن سعيد الأيلي عن ابن وهب ثنا عمرو بن الحارث ^(١) عن بكير بن الأشج أن أبا السائب مولى هشام بن زهرة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا يقتل أحدكم في الماء الدائم ^(٢) وهو جنب » قيل : كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : يتناولونه تناولاً * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن محمد بن عجلان قال سمعت أبي يحدث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينزل أحدكم في الماء الدائم ولا يقتل فيه من الجنابة » .

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن أبي دليم ثنا ابن رضاء ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا علي بن هاشم ^(٣) عن ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : « كنا نستحب أن نأخذ من ماء الغدير ونقتل به في ناحية » .

قال أبو محمد : قهرى رسول الله ﷺ الجنب عن أن يقتل في الماء الدائم - في رواية أبي السائب عن أبي هريرة - جملة ، فوجب منه أن كل من اغتسل وهو جنب في ماء دائم ، فقد عصى الله تعالى أن كان عالماً بالهوى ، ولا يجزيه لا غسل ^(٤) نواه ، لأنه خالف ما أمره به رسول الله ﷺ جملة * .

وهذا الحديث أعم من حديث ابن عجلان عن أبيه ، لأنه لو لم يكن لإحاديث ابن عجلان لأجزأ الجنب أن يقتل في الماء الدائم لتبر الجنابة ، لكن العموم وزيادة العدل لا يحمل خلافاً * .

ومن رأى أن اغتسال الجنب في الماء الدائم لا يجزيه أبو حنيفة ، إلا أنه عم

(١) في المصرية « عمر بن الحارث » وهو خطأ ^(٢) في المصرية « الراكد »
(٣) في النجدة « علي بن هشام » وهو خطأ ، بل هو علي بن هاشم بن البريد ، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
(٤) في النجدة « لا في غسل » واستظهر كتابها بحاشيتها أن يكون « لاجل غسل » والصواب ما هنا

بذلك كل غسل وكل وضوء، وخص بذلك ما كان دون القدير الذى اذا حرك طرفه لم يتحرك الآخر، ورأى الماء يفسد بذلك، فكان ما زاد بذلك على أمر رسول الله ﷺ — من عموم كل غسل — خطأ، ومن تنجيس الماء، وكان ما نقص بذلك من أمره عليه السلام — من تخصيصه بعض المياه الروا كد دون بعض — : خطأ، وكان ماوافق فيه أمره عليه السلام صواباً، وقلة أيضاً الحسن بن حى، إلا أنه خص به مادون السكر^(١) من الماء، فكان هذا التخصيص خطأ^(٢) وقال به أيضاً الشافعى، إلا أنه خص به مادون خمسمية رطل، فكان هذا التخصيص خطأ، وعصم به كل غسل، فكان هذا الذى زاده خطأ، ورأى المساء لا يفسد، فأصاب، وكره مالك ذلك، وأجازه اذا وقع، فكان هذا منه خطأ، لأن رسول الله ﷺ قال: « من عمل علة ليس عليه أمرنا فهو رد » ومن المحال أن يجزىء غسل نهى عنه رسول الله ﷺ عن غسل أمر به، أبى الله أن تنوب المعصية عن الطاعة، وان يجزىء الحرام مكان الفرض •

وقولنا هو قول أبى هريرة وجابر من الصحابة رضى الله عنهم، وما نعلم لها^(٣) في ذلك مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم •

قال علي: فلو غسل الجنب شيئاً من جسده في الماء الدائم لم يجزه، ولو أنه شعرة واحدة، لأن بعض الفسل غسل، ولم ينه عليه السلام عن أن يقتل غير الجنب في الماء الدائم، (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) (وما كان ربك نسياً) فصح أن غير الجنب يجزىء أن يقتل في المساء الدائم لكل غسل واجب أو غير واجب والله تعالى التوفيق •

١٩٥ - مسألة - ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة - فلا يجزىء الاغسلان غسل ينوى به الجنابة ولا بد، وغسل آخر ينوى به الجمعة ولا بد، فلو غسل ميتاً

(١) السكر بفتح الكاف وتشديد الراء مكىال لأهل المراق مختلف في مقداره

(٢) في البنية « فكان هذا تخصيص خطأ » وهو لحن

(٣) في الاصلين « لهم » وفي البنية بمحذف « في ذلك »

أيضا لم يجزها إلا غسل ثالث ينوى به ولا بد ، فلو حاضت امرأة بعد أن وطئت فحى بالغيار ان شامت عجلت الغسل للجنبابة وأن شامت أخرته حتى تطهر ، فإذا طهرت لم يجزها إلا غسلان ، غسل تنوى به الجنبابة وغسل آخر تنوى به الحيض ، فلو صادفت يوم جمعة وغسلت ميتا لم يجزها أربعة أغسال كما ذكرنا (١) فلو نوى بغسل واحد غسليين مما ذكرنا فأكثر ، لم يجزها ولا لواحد منهما ، وعليه أن يعيدها ، وكذلك ان نوى أكثر من غسليين ، ولو أن كل من ذكرنا يغسل كل عضو من أعضائه مرتين - ان كان عليه غسلان - أو ثلاثا (٢) - ان كان عليه ثلاثة أغسال (٣) - أو أربعة - ان كان عليه أربعة أغسال - ونوى في كل غسلة الوجه الذى غسله له (٤) أجزأه ذلك والا فلا ، فلو أراد من ذكرنا ، الوضوء ، لم يجزها إلا المجيء بالوضوء بنية الوضوء مفرداً عن كل غسل ذكرنا ، حاشا غسل الجنبابة وحده فقط ، فانه إن نوى بغسل أعضاء الوضوء غسل الجنبابة والوضوء مما أجزأه ذلك ، فان لم ينو إلا الغسل فقط لم يجزها للوضوء ، ولو نواه للوضوء فقط لم يجزها للغسل ، ولا يجزىء للوضوء ما ذكرنا إلا مرتبا على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى •

برهان ذلك قول الله تعالى : (وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) وقول رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات والكل امرىء ما نوى » فصح يقينا أنه مأمور بكل غسل من هذه الاغسال ، فاذا قد صح ذلك فن الباطل أن يجزىء عمل واحد عن عملين أو عن أكثر ، وصح يقينا أنه ان نوى أحد « ما عليه من ذلك فاتما له - بشهادة رسول الله ﷺ الصادقة - : الذى نواه فقط وليس له ما لم ينوه » (٥) فان نوى بمعله ذلك غسليين فصاعدا فقد خالف ما أمر به ، لأنه مأمور بغسل تام لكل وجه من الوجوه التى ذكرنا ، فلم يغسل ذلك ، والغسل لا ينقسم ، فبطل عمله كله ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » •

وأما غسل الجنبابة والوضوء فإنه أجزأ فيهما عمل واحد بنية واحدة لها جميعا للنص

(١) في المصرية « اربع اغتسالات » (٢) في المصرية « أو ثلاث » وهو لحن

(٣) في المصرية « ثلاث اغتسالات » (٤) في اليمنية « غسله به »

(٥) في اليمنية « الذى نوى فقط وليس له ما لم ينوه »

الوارد في ذلك ، كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا
الغريبي ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ : « كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ،
ثم توضأ (١) كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ،
ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيده ، ثم يفيض الماء على جلده كله » .
وهكذا رواه أبو معاوية وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة وغيرهم عن هشام عن أبيه
عن عائشة *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا علي بن حجر السعدي ثنا
عيسى بن يونس ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس
قال : حدثني خالتي ميمونة قالت . « أدنيت لرسول الله ﷺ غسله من الجنابة
فغسل كفيه مرتين أو ثلاثا ، ثم أدخل يده في الاناء ، ثم أفرغ على فرجه وغسله
بشماله ، ثم ضرب بشماله الأرض فدللكها دللكا شديدا ، ثم توضأ وضوءه للصلاة ، ثم
أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفيه ، (٢) ثم غسل سائر جسده ، ثم تنحى عن
مقامه ذلك فغسل رجله ، ثم أتيت به بالنديل فردته » فهذا رسول الله ﷺ لم يمدغسل
أعضاء الوضوء في غسله للجنابة ، ونحن نشهد الله أن رسول الله ﷺ ماضيع نية كل
عمل اقترضه الله عليه ، فوجب ذلك في غسل الجنابة خاصة وبقيت سائر الأغسال
على حكمها *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي يجزئ غسل واحد للجنابة
والحيض ، وقال بعض أصحاب مالك : يجزئ غسل واحد للجمعة والجنابة ، وقال
بعضهم : ان نوي الجنابة لم يجزه من الجمعة ، وان نوى الجمعة أجزأه ، من الجنابة : *
قال علي وهذا في غاية الفساد ، لأن غسل الجمعة عند تعذر تطوع ، فكيف يجزئ
تطوع عن فرض ؟ أم كيف تجزئ نية في فرض لم تخلص وأضيف إليها نية تطوع ؟

(١) في النية « يتوضأ » (٢) في النية « كفه » بالافراد

ان هذا لمعجب ١ *

قال على: واحتجوا في ذلك بأن قالوا: وجدنا وضوءاً واحداً وتيمماً واحداً يجزىء من جميع الأحداث الناقضة للوضوء، وغسلاً واحداً يجزىء عن جنابات كثيرة، وغسلاً واحداً يجزىء عن حيض أيام، (١) وطوافاً واحداً (٢) يجزىء عن عمرة وحج في القران، فوجب أن يكون كذلك كل ما يوجب الفسل *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل، لأنه لو صح القياس لم يكن القياس لأن يجزىء غسل واحد (٣) عن غسلين مأثور بهما على ما ذكرنا في الوضوء - بأولى من أن يقاس حكم من عليه غسلان على من عليه يومان من شهر رمضان، (٤) أو رقتان عن ظهارين، أو كفارتان (٥) عن يمينين، أو هديان عن تمتعتين، أو صلاتا ظهر من يومين، أو درهمان من عشرة دراهم عن مالين مختلفين، فيلزمهم أن يجزىء في كل ذلك صيام يوم واحد، ورقبة واحدة، وكفارة واحدة، وهدي واحد، وصلاة واحدة ودرهم واحد، وهكذا في كل شيء من الشريعة (٦) وهذا ما لا يقوله أحد، فبطل قياسهم الفاسد *

ثم قول لم وبالله تعالى التوفيق: أما الوضوء فإن رسول الله ﷺ قال: « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وسنذكره ان شاء الله تعالى بإسناده في باب الحدث في الصلاة، فصح بهذا الخبر أن الوضوء من الحدث جملة، فدخل في ذلك كل حدث، وقيل تعالى: (وان كنتم جنباً فاطهروا) فدخل في ذلك كل جنابة، وصح أيضاً عن رسول الله ﷺ وضوء واحد للصلاة من كل حدث سلف، من نوم وبول وحاجة المراء وملامسة، وأنه عليه السلام كان يطوف على نسائه بغسل واحد،

(١) في المصرية « يجزىء عن غسل حيض أيام » وهو خطأ

(٢) في الاصلين « وطواف واحد » بالرفع وهو الخن

(٣) في المصرية « لان يجزىء واحد » وما هنا أصح

(٤) في البنية « من أن شهر رمضان » وزيادة « أن » خطأ

(٥) في المصرية « أو كفارتان » وهو خطأ فاحتس

(٦) في المصرية « من الشريعة »

كما حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا ابن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا هشيم ثنا حميد الطويل عن أنس . « أن رسول الله ﷺ كان يطوف على نسائه ، في ليلة بفسل واحد . » *

وأما - طواف واحد وسعى واحد في القرآن عن الحج والعمرة ، فقول رسول الله ﷺ : « طواف واحد يكفيك لحجك وعمرك . » وقوله عليه السلام : « دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة » *

والعجب كله من أبي حنيفة إذ يجزئ (١) عنده غسل واحد عن الحيض والجنابة والتبرد ، ولا يجزئ عنده للحج والعمرة في القرآن الا طوافن وسعيان ، وهذا عكس الحقائق وإبطال السنن (٢) *

قال أبو محمد : « ومن قال بقولنا جماعة من السلف كما روينا عن عبد الرحمن ابن مهدى ، قال : ثنا حبيب وسفيان الثوري وعبد الله بن المبارك وعبد الاعلى وبشر بن منصور (٣) قال حبيب عن عمرو بن هرم (٤) قال : سئل جابر بن زيد - هو ابو الشعثاء - عن المرأة تجامع ثم تحيض ؟ قال : عليها أن تفتسل بمعنى للجنابة (٥) وقال سفيان عن ليث والمغيرة بن مقسم (٦) وهشام بن حسان ، قال ليث : عن طاوس ، وقال المغيرة عن ابراهيم النخعي ، وقال هشام عن الحسن ، قالوا كلهم في المرأة تجنب ثم تحيض : أنها تفتسل ، يعنون للجنابة ، وقال ابن المبارك عن الحجاج عن ميمون بن مهران وعمرو بن شعيب في المرأة تكون جنباً ثم تحيض قالوا جميعاً : تفتسل ، يعنين للجنابة ، قال : سألت عنها الحكم بن عتيبة (٧) قال : تصب عليها الماء ، غسلة دون غسلة ، وقال عبد الاعلى ثنا معمر ويونس بن عبيد وسعيد ابن أبي عمرو (٨) قال معمر عن الزهري ، وقال يونس عن الحسن وقال سعيد عن

(١) في التنية « أن يجزئ » (٢) في المصرية « عكس للحقائق وإبطال للسنن »

(٣) في التنية « بشر وهو خطأ » (٤) في المصرية « عمر » وهو خطأ

(٥) في التنية من الجنابة (٦) في التنية والمغيرة بن مقيم وهو خطأ

(٧) في التنية « عينة » وهو خطأ (٨) في التنية « وعن سعيد بن أبي عروبة »

قتادة ، قالوا كلهم في المرأة تجماع ثم تحيض ، أنها تقتل لجنايتها وقال بشر بن منصور عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في المرأة تجماع ثم تحيض أنها تقتل فإن أخرت فنسلان عند طهرها . فهولاء جابر بن زيد والحسن وقتادة وإبراهيم النخعي والحكم وطاوس وعطاء وعمر بن شبيب والزهرى وميمون بن مهران ، وهو قول داود وأصحابنا *

١٩٦ - مسألة - ويكره لفقتل أن يتكشف في ثوب غير ثوبه الذي يليه
فإن فعل فلا حرج ، ولا يكره ذلك في الوضوء *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا ابن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا موسى ثنا أبو عوانة ثنا الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث قالت : « وضعت لرسول الله ﷺ فسل وسنترته - فذكرت صفة غسله عليه السلام قالت - وغسل رأسه ثم صب على جسده ، ثم تنحى فغسل قدميه ، فناولته خرقة ، فقال بيده هكذا ولم يردّها » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا هشام ثنا أبو مروان ومحمد بن المثنى قالوا حدثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي سمعت يحيى بن أبي كثير (١) يقول حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة عن قيس ابن سعد (٢) قال « زارنا رسول الله ﷺ في منزلنا - فذكر الحديث وفيه - أن رسول الله ﷺ أمر له سمد بشل فاغتسل ، ثم ناوله ملحفة مصبوغة بزعفران أو ورس فاشتمل بها رسول الله ﷺ » *

قال أبو محمد هذا لا يضاد الأول ، لأنه عليه السلام اشتمل فيها فصارت لباسه (٣)
حيثئذ وقال بهذا بعض السلف ، كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء : أنه سئل عن المنديل المذهب : أيمسح به الرجل الماء ؟ فأبى أن يرخص فيه ،

(١) في المصرية « يحيى بن كثير » وهو خطأ (٢) في اليمنية بحذف « عن
قيس بن سعد » (٣) تصحفت الكلمة على ناسخ النسخة المصرية فكتبها « لنا
سنة » وهو تصحيف طريف لكنه لا معنى له *

وقل : هو شيء أحدث ، قلت : رأيت ان كنت أريد أن ينهض عني المتدليل برد الماء قل : فلا بأس به اذن ، ولم ينه عليه السلام عن ذلك في الوضوء فهو مباح فيه * (١)

١٩٧ - مسألة - وكل غسل ذكرنا فله ربه أن يبدأ به من رجله أو من أي أعضائه شاء ، حاشا غسل الجمعة والجنابة ، فلا يجزئ فيها إلا البداءة بغسل الرأس أولاً ثم الجسد ، فإن انغمس في ماء فعليه ان ينوي البداءة برأسه ثم بجسده ولا بد *
برهان ذلك قول رسول الله ﷺ - الذي قد ذكرناه بإسناده : « حق لله على كل مسلم أن يقتل في كل سبعة أيام يوماً ، يغسل رأسه وجسده » وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قل : « ابدؤا بما بدأ الله به » وسنذكره في ترتيب الوضوء بإسناده ان شاء الله تعالى ، وقد بدأ عليه السلام بالرأس قبل الجسد ، وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى) ، فصح أن ما ابتدأ به رسول الله ﷺ في نقطه فمن وحي اتاه من عند الله تعالى ، فالله تعالى هو الذي بدأ بالذي بدأ به رسول الله ﷺ *

١٩٨ - مسألة - وصفة الوضوء أنه ان كان انتبه من نوم فعليه أن يغسل يديه ثلاثاً كما قد ذكرنا قبل ، وأن يستنشق وأن يستنثر ثلاثاً ، ليطرده الشيطان عن خيشومه كما قد وصفنا ، وسواء تباعد ما بين نومه ووضوئه أو لم يتباعد ، فإن كان قد فعل كل ذلك فليس عليه أن يعيد ذلك الوضوء من حدث غير النوم ، فلو صب على يديه من اناء دون أن يدخل يده فيه لزمه غسل يده أيضاً ثلاثاً ان قام من نومه ، ثم نختار له ان يتمضمض ثلاثاً ، وليست المضمضة فرضاً ، وان تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة ، عمداً تركها او نسياناً ، ثم ينوي وضوئه للصلاة كما قدمنا ، ثم يضع الماء في انفه ويجذبه (٢)

(١) لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر صحيح نهى عن المتدليل بعد الفسل ولا بعد الوضوء ولا يفهم أحد من رده المتدليل بعد الفسل أنه كره ذلك . ومن فهم هكذا فاما اشتبه عليه وجه الحق . وظاهر من مثل هذا أنه انما رده لعدم الحاجة اليه . لا أنه مكره شرعاً (٢) في الجنبة « ويحدثه » وهو خطأ

بنفسه ولا بد ، ثم ينثره بأصابعه ولا بد مرة ، فإن فعل الثانية والثالثة فحسن ، وهما فرضان لا يجزىء الوضوء ولا الصلاة دونهما ، لاعدا ولا نسيانا ، ثم يغسل وجهه من حد منابت الشعر في أعلى الجبهة الى أصول الاذنين مما الى منقطع التقن ، ويستحب أن يغسل ذلك ثلاثا أو اثنتين ونحوه مرة ، وليس عليه أن يمس الماء ما انحدر من لحيته تحت ذقنه ، ولا أن يخلل لحيته ، ثم يغسل ذراعيه من منقطع الاظفار الى أول المرافق مما يلي الذراعين ، فإن غسل ذلك كله ثلاثا فحسن ، ومرتين حسن ، ونحوه مرة ، ولا بد ضرورة من أوصول الماء يبقين الى ماتحت الخاتم تحريكه عن مكانه ، ثم يمسح رأسه كيفما مسحه أجزأه وأحب اليها ان يمس رأسه بالمسح ، فكيفما مسحه بيديه (١) أو بيد واحدة أو باصبع واحدة أجزأه . فلو مسح بعض رأسه أجزأه وإن قل ، ونستحب أن يمسح رأسه ثلاثا أو مرتين وواحدة تجزىء ، وليس على المرأة والرجل مس ما انحدر (٢) من الشعر عن منابت الشعر على التقا والجبهة ، ثم يستحب له مسح أذنيه ، ان شاء بما مسح به رأسه وإن شاء بما جديد ، ويستحب تجديد الماء لكل عضو ، ثم يغسل رجليه من مبتدأ منقطع الاظفار الى آخر الكعبين مما يلي الساق ، فإن غسل ذلك ثلاثا فحسن ، ومرتين حسن ومرة تجزىء ، وتستحب تسمية الله تعالى على الوضوء ، وإن لم يفعل فوضوؤه تام *

أما قولنا في المضمضة فلم يصح بها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ، وإنما هي (٣) فعل فعله عليه السلام ، وقد قدمنا أن أفضاله عليه السلام ليست فرضا ، وإنما فيها الالتساء به عليه السلام ، لان الله تعالى إنما أمرنا بطاعة أمر نبيه عليه السلام ولم يأمرنا بأن فعل أفضاله ، قال تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)

(١) في المصرية « يده » وهو خطأ (٢) في المصرية « ما ينحدر » .

(٣) في المصرية « هو »

وأما الاستنشاق والاستنثار قال عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن منصور ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم ليستنثر » ، ورويناه أيضاً من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مسنداً ، ومن طريق سلمة بن قيس عن رسول الله ﷺ .

قال علي : قال مالك والشافعي : ليس الاستنشاق والاستنثار فرضاً في الوضوء ولا في الغسل من الجنابة ، وقال أبو حنيفة : هما فرض في الغسل من الجنابة وليساً فرضاً في الوضوء ، وقال أحمد بن حنبل وداود : الاستنشاق والاستنثار فرضان في الوضوء وليسافرضين في الغسل من الجنابة (١) ، وليست المضمضة فرضاً لا في الوضوء ولا في غسل الجنابة وهذا هو الحق (٢) .

ومن صح عنهم الأمر بذلك جماعة من السلف . رويناه عن علي بن أبي طالب إذا توضأت فأنثر فأذهب ما في المنخرين من الخبث ، وعن شعبة قال حماد بن أبي سليمان فيمن نسي أن يغمض ويستنشق قال : يستقبل (٣) وعن شعبة عن الحكم ابن عتيبة فيمن صلى وقد نسي أن يغمض ويستنشق قال : أحب إلى أن يعيد - يعني الصلاة - وعن وكيع عن سفيان الثوري عن مجاهد : الاستنشاق شرط الوضوء ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى قلاً جميعاً : إذا نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد يعنون (٤) الصلاة - وعن

(١) في التنية « الاستنشاق والاستنثار فرضان وليس فرضين في غسل الجنابة » وهو سقط ظاهر

(٢) هنا هاشم التنية ما نصه « وقال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي رحمه الله تعالى : احتجاجة بـ (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) يدل على أن أفعاله تأكد فيها ، وفي حديث رواه أبو داود في مسنده باسناد حسن : إذا توضأت فتغمض .

(٣) يعني يعيد الوضوء ، ووقع في الأصلين « بصل » بدون أعجام وهو خطأ

(٤) كذا في الأصلين ، واستظهر بحاشية التنية أنه « يتيان » وهو أظهر

عبد الرزاق من معمر عن الزهري. من نسي المضمضة والاستنشاق في الوضوء أعاد — يعني الصلاة — وعن ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن هشام عن الحسن في المضمضة والاستنشاق والاستنثار وغسل الوجه واليدين والرجلين: ثنتان يميزان وثلاث أفضل • قال علي وشغب قوم بأن الاستنشاق والاستنثار ليسا مذكورين في القرآن وأن رسول الله ﷺ قال: «لا تتم صلاة أحدكم حتى يتوضأ كما أمره الله تعالى» •

قال أبو محمد: وهذا لاحجة لهم فيه لأن الله تعالى يقول: (من يطع الرسول فقد أطاع الله) فكل ما أمر به رسول الله ﷺ فله تعالى أمر به •

وأما قولنا في الوجه، فإنه لا خلاف في أن الذي قلنا فرض غسله قبل خروج اللحية، فإذا خرجت اللحية ففي مكان ما سَرَرَتْ، ولا يسقط غسل شيء يقع عليه اسم الوجه بالعموم، ولا يجوز أن يؤخذ بالرأى فرق بين ما يغسل الأمر من وجهه والكوسج والألحى (١) وأما ما انحدر عن القنن من اللحية وما انحدر عن منابت الشعر من القفا والجبهة — فأنما أمرنا به وجل بغسل الوجه ومسح الرأس (٢) وبالضرورة يدري كل أحد أن رأس الإنسان ليس في قفاه، وأن الجبهة من الوجه المغسول، لاحظ فيها للرأس المسحوق، وأن الوجه ليس في العنق ولا في الصدر، فلا يلزم في كل ذلك شيء، إذ لم يوجب قرآن ولا سنة •

وأما قولنا في غسل الذراعين وما تحته الخاتم والمرقطين، فإن الله تعالى قال: (وأيديكم إلى المرافق) فمن ترك شيئاً ولو عرشرة مما أمر الله تعالى بغسله فلم يتوضأ كما أمره الله تعالى، ومن لم يتوضأ كما أمره الله تعالى فلم يتوضأ أصلاً، ولا صلاة له فوجب إيصال الماء بيقين إلى ما ستر الخاتم من الأصبع، وأما المرافق قلن «إلى» في لغة العرب التي بها نزل القرآن تقع على معنيين، تكون بمعنى النهاية، وتكون بمعنى مع، قال الله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) يعني مع أموالكم، فلما كانت تقع «إلى» على هذين المعنيين وقوعاً صحيحاً مستويًا، لم يجوز أن يقتصر بها على أحدهما دون

(١) الكوسج هو الذي لم يثبت له لحية: قال الأزهري لا أصل له في العربية:

وقيل معرب والألحى (٢) في المصرية «ومسح الرأس ويغسل الوجه»

الآخر، فيكون ذلك تخصيصاً لما تقع عليه بلا برهان، فوجب أن يجزى غسل
الذراعين إلى أول المرفقين بأحد المعنيين، فيجزى فن غسل المرافق فلا بأس أيضاً. *
وأما قولنا في مسح الرأس فن الناس اختلفوا. فقال مالك بمسح الرأس
في الوضوء، وقال أبو حنيفة يمسح من الرأس فرضاً مقدار ثلاث أصابع، وذكر عنه
تحديد الفرض مما يمسح من الرأس بأنه ربع الرأس وأنه إن ميسح رأسه بأصبعين أو
بأصبع لم يجزه ذلك، فن مسح بثلاث أصابع أجزاءه، وقال سفيان الثوري: يجزى
من الرأس مسح بعضه ولو شعرة واحدة، ويجزى مسحه بأصبع وبعض أصبع،
وحد أصحاب الشافعي ما يجزى من مسح الرأس بشعرتين، ويجزى بأصبع وبعض
أصبع وأحب (١) ذلك إلى الشافعي العموم بثلاث مرات، وقال أحمد بن حنبل
يجزى المرأة أن تمسح بمقدم رأسها وقال الاوزاعي والليث: يجزى مسح مقدم
الرأس فقط ومسح بعضه كذلك، وقال داود: يجزى من ذلك ما وقع عليه اسم
مسح، وكذلك بما مسح من أصبع أو أقل أو أكثر وأحب إليه العموم ثلاثاً وهذا
هو الصحيح، وأما الاختصار على بعض الرأس فن الله تعالى يقول (وامسحوا
برؤوسكم) والمسح في اللغة التي نزل بها القرآن هو غير الفصل بلا خلاف، والفصل
يقتضى الاستيعاب، والمسح لا يقتضيه *

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا
عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا التيمي (٢) هو
سليمان - عن بكر بن عبد الله المزني عن الحسن - هو البصري - عن ابن المغيرة
ابن شعبة - هو حمزة - عن أبيه: «ان رسول الله ﷺ توضأ ف مسح بناصيته ومسح
على الخفين والعامة» *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا
مسدد عن المعتمر بن سليمان التيمي قال: سمعت أبي يحدث عن بكر بن عبد الله

(١) في النجدة « واجب » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « التيمي » وهو خطأ

المزني عن الحسن عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه : « أن رسول الله (١) كان يمسح على الخفين وعلى ناصيته وعلى عمامته » قال بكر : وقد سمعته من ابن المغيرة : ومن قال بهذا جماعة من السلف ، رويناه عن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع (٢) عن ابن عمر : أنه كان يدخل يده في الوضوء فيمسح به مسحة واحدة ، اليافوخ فقط . ورويناه أيضاً (٣) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر . وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن طلحة بنت المنذر بن الزبير : أنها كانت تمسح عارضها الأيمن بيدها اليمنى ، وعارضها الأيسر بيدها اليسرى من تحت الفخذ ، وطلحة هذه أدركت جدتها أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها وروت عنها . وعن وكيع عن قيس عن أبي هاشم عن النخعي قال : إن أصاب هذا - يعني مقدم رأسه وصدغيه - أجزاء - يعني في الوضوء - وعن وكيع عن إسماعيل الأزرق عن الشعبي قال : إن مسح جانب رأسه أجزاء . وروى أيضاً عن عطاء صفية بنت أبي عبيد (٤) وعكرمة والحسن وأبي العالية وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم . قال أبو محمد : ولا يعرف عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لما رويناه عن ابن عمر في ذلك ، ولا حاجة لمن خالفنا فيمن روى عنه من الصحابة وغيرهم مسح جميع رأسه ، لأننا لانكر ذلك بل نستحبه ، وإنما نطالبهم بمن (٥) أنكر الاختصار على بعض الرأس في الوضوء فلا يجدونه *

قال علي : ومن خالفنا في هذا فاتهم يتناقضون ، فيقولون في المسح على الخفين : إنه خطوط لا يمسح الخفين ، فما الفرق بين مسح الخفين ومسح الرأس ؟ وأخرى . وهي (٦) أن يقال لهم : إن كان المسح عندكم يقتضي الصوم فهو والفصل سواء ، وما الفرق بينه

(١) في العينية أن نبي الله (٢) في العينية « عن رافع » وهو خطأ

(٣) في المصرية « وروينا من طريق » وهو سقط

(٤) في العينية « بنت عبيدة » وهو خطأ

(٥) في المصرية « فيمن » وهو خطأ

(٦) في الاصلين « وم » وهو خطأ ، لأن المراد وحجة عليهم : فمن هي

ما سذكروه .

وبين النسل؟ وإن كان كذلك (١) فلم تذكر مسح الرجلين في الوضوء وتأبون إلا غسلهما إن كان كلاهما يقتضى الموم؟ وأيضا فانكم لا تختلفون في أن غسل الجنبانة يلزم تقصى الرأس بالماء، وأن ذلك لا يلزم في الوضوء، قد أقررتم بأن المسح بالرأس خلاف الفسل، وليس هنا فرق إلا أن المسح لا يقتضى الموم فقط، وهذا ترك قولكم (٢). وأيضا فما تقولون فيمن ترك بعض شعرة (٣) واحدة في الوضوء فلم يمسح عليها؟ فنقولهم: إنه يميزه، وهذا ترك منهم لقولهم. فان قالوا: إنما نقول بالأغلب، قيل لهم: فترك شعرتين أو ثلاثاً؟ وهكذا أبداً، فان حدوا حداً قالوا: يبطل لادليل عليه، وإن تمادوا صاروا الى قولنا، وهو الحق *

فان قالوا يسن عم رأسه فقد صح أنه توشاً، ومن لم يصمه فلم يتفق (٤) على أنه توشاً، قلنا لهم! فأوجبوا بهذا الدليل نفسه الاستسقاء فرضاً والترتيب فرضاً، وغير ذلك مما فيه ترك لجمهور منذهبهم *

فان قالوا: مسحه عليه السلام مع ناصيته على عمامته يدل على الموم، قلنا: هذا أعجب شيء! لانكم لا تجيزون ذلك من فعل من فعله، فكيف تمنعون بما لا يجوز عنكم! وأيضا فن لكم بأنه فعل واحد؟ بل هما فصلان متفيران على ظاهر الاخبار في ذلك *

وأما تخصيص أبي حنيفة لربع الرأس أو لمقدار ثلاثة أصابع ففاسد، لانه قول لادليل عليه، فان قالوا: هو مقدار الناصية، قلنا لهم: ومن لكم (٥) بأن هذا هو مقدار الناصية؟ والأصابع تختلف، وتحديد ربع الرأس يحتاج الى تكسير ومساحة، وهذا باطل، وكذلك قولهم في منع المسح بأصبع أو بأصبعين. فان قالوا: إنما أردنا أكثر اليد، قلنا لهم: أنتم لا توجبون المسح باليد فرضاً، بل تقولون انه لو وقف (٦)

(١) في المصرية « وإن كان ذلك »

(٢) في المصرية « لقولهم » وهو خطأ لأن المقام مقام خطاب

(٣) في اليمنية « فما تقولون ان نقص بعض شعرة » وما هنا أحسن

(٤) في المصرية « فلم يتيقن » وهو خطأ (٥) في اليمنية « ومن أين لكم »

(٦) في اليمنية « انه ان وقف »

تحت ميزاب فس الماء منه مقدار ربع رأسه أجزأه ، فظهر غشاد قولهم . ويسألون أيضاً عن قولهم بأكثر أليد ؟ قالهم (١) لا يجدون دليلاً على صحبته ، وكذلك يسألون عن اقتصارهم على مقدار الناصية ؟ قلنا قالوا : اتباعاً للخبر في ذلك ، قيل لهم : فلم تعدتم الناصية الى مؤخر الرأس ؟ وما الفرق بين تعديل الناصية الى غيرها وبين تعدى مقدارها الى غير مقدارها ؟ *

وأما قول الشافعي قل النص لم يأت بمسح الشعر فيكون ما قل من مراعاة عدد الشعر ، وانما جاء القرآن بمسح الرأس ، فوجب أن لا يراعى الا ما يسمى مسح الرأس قطع (٢) ، واظهر الذي ذكرنا عن النبي ﷺ في ذلك هو بعض ما جاء به القرآن ، فالآية أهم من ذلك الخبر ، وليس في الخبر منع من استعمال الآية ، ولا دليل على الاقتصار على الناصية قطع . والله تعالى التوفيق *

١٩٩ - مسألة - وأما مسح الاذنين فليس فرضاً ، ولاهما من الرأس *

لان الآثار في ذلك واهية كلها ، قد ذكرنا فسادها في غير هذا المكان ، ولا يختلف أحد في أن البياض الذي بين منابت الشعر من الرأس وبين الاذنين ليس هو من الرأس في حكم الوضوء ، فمن المحال أن يكون يحول بين أجزاء رأس الحى عضو ليس من الرأس ، وأن يكون بعض رأس الحى مبايناً لسائر رأسه ، وأيضاً فلو كان الاذنان من الرأس لوجب خلق شعزهما في الحج ، وهم لا يقولون هذا ، وقد ذكرنا البرهان على صحة الاقتصار على بعض الرأس في الوضوء ، فلو كان الاذنان من الرأس لاجزأ أن مسحاً عن مسح الرأس ، وهذا لا يقوله أحد ، ويقال لهم : ان كانتا من الرأس فما بالك تأخذون لهما ماء جديداً وها بعض الرأس ؟ وأين رأيتم (٣) عضواً يجدد لبعضه ماء غير الماء الذي مسح به سائر . ثم لو صح الاثر أنهما من

(١) في المصرية « بأنهم » وهو خطأ

(٢) هنا بهامش المينة ما نصه « الصحيح أن قول الشافعي رحمه الله لا يتقدر بثلاث شرات ، بل الواجب عنده ما يقع عليه اسم المسح ، كقول سفيان الثوري وداود ومن معها كما احتاره ابن حزم
(٣) في المصرية « وأن رأيتمكم »

الرأس ، لما كان علينا في ذلك قضى لشيء من أقوالنا وبالله تعالى التوفيق *
 ٢٠٠ - مسئلة - وأما قولنا في الرجلين قلن القرآن نزل بالمسح ، قال الله تعالى (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) وسواء قرئ بـ تخفص اللام أو بفتحها هي على كل حال (١) عطف على الرعوس : إما على اللفظ وإما على الموضع ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة . وهكذا جاء عن ابن عباس : نزل القرآن بالمسح - يعني في الرجلين في الوضوء *
 وقد قال بالمسح على الرجلين جماعة من السلف ، منهم علي بن أبي طالب وابن عباس والحسن وعكرمة والشعبي وجماعة غيرهم ، وهو قول الطبري ، ورويت في ذلك آثار *

منها أثر من طريق همام عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ثنا علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه - هو رقاعة بن رافع - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « انها لا يجوز صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عز وجل ثم يفضل وجهه ويديه الى المرققين ويمسح رأسه ورجليه الى الكعبين » *
 وعن اسحاق بن راهويه ثنا عيسى بن يونس (٢) عن الاعشى عن عبد خير عن علي « كنت أرى باطن القدمين أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظاهرهما » *

قال علي بن أحمد : وانما قلنا بالفضل فيهما لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : « تخلف النبي ﷺ في سفر فادركننا وقد أرقهنا (٣) المصير ، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا ، فنأدى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار ، مرتين أو ثلاثا » *

(١) في المصرية « هي كل حال » بخذف « على »
 (٢) في المصرية عيسى بن يوسف وهو خطأ (٣) في المصرية « راحتنا »
 (٤) انظر ضبطه وترجمته في المسألة ١٤٩

كتب الى سالم بن أحمد قال ثنا عبد الله بن سعيد الشننجالي ثنا عمر (١) بن محمد السجستاني ثنا محمد بن عيسى الجلودي ثنا ابراهيم بن محمد بن سفيان ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا اسحاق بن راهويه ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - - هو ابن المعتز - عن هلال بن أساف (٢) عن أبي يحيى (٣) - هو مصدع الاعرج - عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: « خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة الى المدينة حتى اذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر ، فتوضؤوا وهم عجال ، فانهيننا اليهم وأعقابهم تلوح لم يسها الماء ، فقال رسول الله ﷺ : ويل للاعقاب من النار ، أسبقوا الوضوء » فأمر عليه السلام بأسباغ الوضوء في الرجلين ، وتوعد بالنار على ترك الاعقاب ، *

فكان هذا الخبر زائدا على مافي الآية ، وعلى الأخبار التي ذكرنا ، وناسخا لما فيها ، ولما في الآية والأخذ بالزائد واجب ، ولقد كان يلزم من يقول بترك الأخبار للقرآن أن يترك هذا الخبر للآية ولقد كان يلزم من يترك الأخبار الصحاح للقياس أن يترك هذا الخبر ، لأننا وجدنا الرجلين يسقط حكمهما في التيمم ، كما يسقط الرأس ، فكان حملهما على ما يسقطان (٤) بسقوطه ويشبتان بثباته أولى من حملهما على مالا يشبتان بثباته ، وأيضا فالرجلان مذكوران مع الرأس ، فكان حملهما على ما ذكرنا معه أولى من حملهما على ما لم يذكرنا معه ، وأيضا فالرأس طرف والرجلان طرف ، فكان قياس الطرف على الطرف أولى من قياس الطرف على الوسط ، وأيضا فنهيم يقولون بالمسح على الخفين فكان تمويض المسح من المسح أولى من تمويض المسح من الفسل ، وأيضا فإنه لما جاز المسح على سائر الرجلين (٥) ولم يميز على سائر الوجه والذراعين دل - على أصول أصحاب القياس - أن أمر الرجلين أخف من أمر الوجه والذراعين ،

(١) في المصرية « عمرو » بفتح الهمزة وهو خطأ

(٢) في النجدة « يسار » وهو خطأ

(٣) في المصرية « عن ابن يحيى » وهو خطأ (٤) في النجدة « يسقط »

(٥) في النجدة « على سائر الرجلين »

فإن ذلك كذلك فليس إلا المسح ولا بد، فهذا أصح قياس في الأرض لو كان القياس حقا *

وقد قال بعضهم: قد سقط حكم الجسد في التيمم ولم يدل ذلك على أن حكمه المسح *

قال أبو محمد: فنقول: صدقت، وهذا يبطل قولكم بالقياس، ويرىكم تفاسده كله، وبالله تعالى التوفيق. وهكذا كل ما رمت الجمع بينهما بالقياس - لاجتماعهما في بعض الصفات - فانه لا بد فيهما من صفة يترقان فيها *

قال علي: وقال بعضهم: لما قال الله تعالى في الرجلين: (إلى الكعبين) كما قال في الأيدي: (إلى المرافق) دل على أن حكم الرجلين حكم القراعين، قيل له: (١) ليس ذكر المرفقين والكعبين دليلا على وجوب غسل ذلك، لانه تعالى قد ذكر الوجه ولم يذكر في ميفله حداً، وكان حكمه الغسل، لكن لما أمر الله تعالى في القراعين بالغسل (٢) كان حكمهما الغسل، وإذا لم يذكر ذلك في الرجلين وجب أن لا يكون حكمهما ما لم يذكر فيهما إلا أن يوجبه نص آخر *

قال علي: والحكم للنصوص لا للدهاوى والظنون. وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩ - مسألة - وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة أو مففر أو غير ذلك: - أجزأ المسح عليها، المرأة والرجل سواء في ذلك، لمة أو غير لمة (٣) *

برهان ذلك حديث المغيرة الذي ذكرنا آنفاً، حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني الحكم بن موسى ثنا بشر بن اسماعيل عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير (٤) حدثني أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - حدثني

(١) كلمة «له» سقطت من المصرية (٢) كلمة «بالغسل» سقطت من المصرية

(٣) في النسخة «المرأة والرجل سواء ذلك لمة ولغير لمة»

(٤) في النسخة «عن أبي يحيى بن أبي كثير» وهو خطأ

عمرو بن أمية الضمري : « أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح على الخفين والعمامة »
ورويناه من طريق البخاري عن عبدان عن عبد الله بن داود الطخيري (١)
عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جعفر بن
عمرو بن أمية الضمري عن أبيه . وهذا قوة للخبر لأن أبا سلمة سمعه من عمرو بن أمية
الضمري ممعاً ، وسمعه أيضاً من جعفر ابنه عنه (٢) كما فعل بكر بن عبد الله المزني
الذي سمع حديث المغيرة من حمزة بن المغيرة (٣) وسمعه أيضاً من الحسن (٤)
عن حمزة *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو
كريب محمد بن العلاء (٥) وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - قال أبو بكر وأبو
كريب : ثنا معاوية وقال ابن راهويه ، ثنا عيسى بن يونس ، ثم اتفق أبو معاوية
وعيسى كلاهما عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن
كعب بن عجرة عن بلال : « أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين والحمار » وروينا
أيضاً من طريق أبي إدريس الخولاني عن بلال : « أنه عليه السلام مسح على العمامة
والموقين » وروينا أيضاً من طريق أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن سلمان (٦)
ومن طريق محمد بن الحسين عن هشام بن حسان عن حميد بن هلال عن عبد الله
ابن الصامت عن أبي ذر : « رأيت رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الموقين
والحمار » *

-
- (١) بضم الخاء وفتح الراء ، وبالباء ، وفي المصرية « الحريمي » بالهم وهو خطأ
(٢) في الأصلين « عن جعفر أبيه عنه » وهو خطأ واضح
(٣) قوله « من حمزة بن المغيرة » سقط من المصرية
(٤) في المصرية « عن الحسن » وهو غير جيد
(٥) في المصرية « وأبو كريب ثنا محمد بن العلاء » وهو خطأ
(٦) في المصرية في الموضعين « سليمان » وهو خطأ

ف هؤلاء ستة من الصحابة رضى الله عنهم : المغيرة بن شعبة و بلال و سلمان (١) و عمرو بن أمية و كعب بن عجرة (٢) و أبوذر — : كلهم يروى ذلك عن رسول الله ﷺ بأسانيد لا معارض لها ولا مطعن فيها *

و بهذا القول يقول جمهور الصحابة و التابعين ، كما روينا من طريق ابن أبي شيبة عن عبد الله بن نمير و اسماعيل بن علية كلاهما عن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله الزنى عن عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي قال : رأيت أبا بكر الصديق يمسح على الخمار — يعنى فى الوضوء — *

و عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن عمران بن مسلم عن سويد ابن غفلة قال : سأل نباتة الجعفي (٣) عمر بن الخطاب عن المسح على العمامة ؟ فقال له عمر بن الخطاب : ان شئت فامسح على العمامة وان شئت فضع *

و عن عبد الرحمن بن مهدي عن أبي جعفر عبد الله بن عبد الله الرازي عن زيد بن أسلم قال قال عمر بن الخطاب : من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله * و عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني و عبيد الله بن أبي بكر بن أنس كلاهما عن أنس بن مالك : انه كان يمسح على الجوربين و الخفين و العمامة ، و هذه أسانيد في غاية الصحة *

و عن الحسن البصري عن أمه : أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تمسح على الخمار و عن سلمان الفارسي : أنه قال لرجل : امسح على خفيك و على خمارك و امسح بناصيتك . و عن أبي موسى الاشعري : أنه خرج من حدث فمسح على خفيه و قلنسوته . و عن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين و الخفين و العمامة . و عن علي بن أبي طالب : أنه سئل عن المسح على الخفين ؟ فقال . نعم ، و على النملين و الخمار . و هو قول سفیان الثوري ، روينا عن عبد الرزاق عنه قال : القلنسوة بمنزلة

(١) في المصرية سليمان و هو خطأ

(٢) في المصرية « عجرة » بالزاي و هو تصحيف قيس

(٣) نباتة بن النون — و يقال يفتحها — ثم الباء الموحدة المفتوحة ثم ناء مثناة مفتوحة . ذكره ابن حبان في الثقات و قال : كان من المعلمين على عهد عمر .

العمامة - يعني في جواز المسح عليها - وهو قول الاوزاعي واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأبي ثور وداود بن علي وغيرهم *

وقال الشافعي : ان صح الخبر عن رسول الله ﷺ فيه أقول *

قال علي : والخبر - والله الحمد - قد صح فهو قوله .

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يمسح على عامة ولا خمار ولا غير ذلك وهو قول

الشافعي ، قال : الا أن يصح الخبر *

قال علي : ما تعلم المانين من ذلك حجة أصلاً ، فن قالوا جاء القرآن بمسح الرؤوس ، قلنا : نعم ، وبالمسح على الرجلين ، فأجرتهم المسح على الخفين ، وليس بأثبت من المسح على العمامة ، والمانون من المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم أكثر من المانين من المسح على العمامة ، فما روى المنع من المسح على العمامة الا عن جابر وابن عمر ، وقد جاء المنع من المسح على الخفين عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس . وأبطلتم مسح الرجلين - وهو نص القرآن - بخبر يدعي مخالفنا ومخالفكم أننا ساعنا أنفسنا وساعتم أنفسكم فيه ، وأنه لا يدل على المنع من مسحها وقد قال بمسحها طائفة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وقلتم بالمسح على الجباثر ولم يصح قط فيه أثر عن رسول الله ﷺ ، وهذا تخليط *

وقال بعضهم : حديث المغيرة بن شعبة فيه : « انه مسح بناصيته وعلى عمامته » فأما من لا يرى المسح على الناصية فيجزي فقد جاهر الله تعالى والناس في احتجاجه بهذا الخبر ، وهو عاص لكل ما فيه *

وأما من يرى المسح على بعض الرأس فيجزي فاتهم قالوا : ان الذي أجزأه عليه السلام فهو مسح الناصية فقط وكان مسح العمامة فضلاً *

قال أبو محمد : رام هؤلاء أن يجعلوا كل ما في خبر المغيرة حكاية عن وضوء واحد، وهذا كذب وجرأة على الباطل ، بل هو خبر عن عمليين متفايرين ، هذا ظاهر الحديث ومقتضاه ، وكيف وقد رواه جماعة غير المغيرة ! *

وقال بعضهم : أخطأ الاوزاعي في حديث عمرو بن أمية ، لان هذا خبر رواه - عن يحيى بن أبي كثير - شيبان وحرب بن شداد وبكر بن مضر وأبان المطار

وعلى بن المبارك فلم يذكروا فيه المسح على العمامة *
 قال على : قلنا لم فكان ماذا ؟ قد علم كل ذى علم بالحديث أن الاوزاعي أحفظ
 من كل واحد من هؤلاء ، وهو حجة عليهم ، وليسوا حجة عليه ، والاوزاعي ثقة ،
 وزيادة الثقة لا يحمل ردها ، وما الفرق بينكم وبين من قال في كل خير احتجتم به :
 ان راويه أخطأ فيه ، لان فلانا وفلانا لم يرو هذا الخبر ؟ *

وقال بعضهم لا يجوز المسح على العمامة كما لا يجوز المسح على القفازين *
 قال أبو محمد . وهذا قياس ، والقياس كله باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه
 عين الباطل ، لانهم يمارضون فيه ، فيقال لهم ان كان هذا القياس عندكم صحيحا
 فابطالوا به المسح على الخفين ؟ لان ازجلين ^(١) باليدين أشبه منها بالرأس ، فقولوا :
 كما لا يجوز المسح على القفازين كذلك لا يجوز المسح على الخفين ولا فرق *
 فان قالوا : قد صح المسح على الخفين عن رسول الله ﷺ ، قيل لهم ^(٢) : وقد
 صح المسح على العمامة عن رسول الله ﷺ *

ويعارضون أيضا بأن يقال لهم : ان الله تعالى قرن الرأس بالرجل في الوضوء
 وأنتم تميزون المسح على الخفين فأجزوا المسح على العمامة ، لانها جميعا عضوان
 يسقطان في التيمم ، ولانه لما جاز تمويض المسح عندكم من غسل الرجلين فينبى
 أن يكون يجوز تمويض المسح من المسح في العمامة على الرأس أولى ، ولأن الرأس طرف
 والرجلان طرف ، وأيضا قد صح تمويض المسح من جميع أعضاء الوضوء ، فوض
 المسح بالتراب في الوجه والقراعين من غسل كل ذلك ، وعوض المسح على الخفين
 من غسل الرجلين ، فوجب أيضا أن يجوز ^(٣) تمويض المسح على العمامة من المسح
 على الرأس ، لتنفق أحكام جميع أعضاء الوضوء في ذلك قال على : كل هذا انما أوردناه
 معارضة لقياسهم الفاسد وأنه لا شيء من الاحكام قالوا فيه بالقياس الا ولن خالفهم

(١) في التيمم « لان الرجل » بالافراد ، وهو خطأ

(٢) في التيمم « قلت لهم »

(٣) في التيمم « فوجب أيضا يجوز » وهو خطأ

— من التعلق بالقياس — كالذى لهم أو أكثر، فيظهر بذلك بطلان القياس لكل من أراد الله توفيقه *

وقال بعضهم : انما مسح رسول الله ﷺ على العمامة والخنجر لمرض كان في رأسه قال على : هذا كلام من لا مؤونة عليه من الكذب ، ومن يستغفر الله تعالى من مكالمة مثله ، لأنه متعمد للكذب والافتك بقول لم يأت به قط لانص ولادليل ، وقد عجل الله العقوبة لمن هذه صفته ، بأن نبأ مقدمه من النار ، لكذبه على رسول الله ﷺ *

ثم يقال لهم : قولوا مثل هذا في المسح على الخفين ، أنه كان لكمة بقدميه ولا فرق ، على أن امراً لو قال هذا لكان أعذر منهم (١) ، لاننا قد روينا عن ابن عباس أنه قال في المسح على الخفين : لو قلم ذلك في البرد الشديد أو السفر الطويل . ولم يروى عن أحد من الصحابة أنه قال ذلك في المسح على العمامة والخنجر (٢) ، فبطل قول من منع المسح على العمامة والخنجر ، وصح خلافه للسنة الثابتة ، ولا يبي بكر وعمر وعلى وأنس وأُم سلمة وأبي موسى الأشعري (٣) وأبي أمامة وغيرهم ، والقياس (٤) ان كان من أهل القياس *

فان قال قائل : انه لم (٥) يأت عن النبي ﷺ أنه مسح على غير العمامة والخنجر ، فلا يجوز ترك ما جاء في القرآن من مسح الرأس لغير (٦) ماصح النص به ، والقياس باطل ، وليس فله عليه السلام عموم لفظ (٧) فيحمل على عمومه *

(١) في الجنة « لكان عذر منهم » وهو خطأ

(٢) كلمة « والخنجر » سقطت من الجنة

(٣) في المصرية بن أم سلمة وأبي موسى زيادة لفظ « فكيف » وهي زيادة مقحمة لا معنى لها

(٤) في المصرية « والقياس » وما هنا أصح

(٥) في المصرية بمحذف « انه » (٦) في المصرية « بغير »

(٧) في المصرية « لفظه » بزيادة الضمير

قلنا : هذا خطأ ، لانه عليه السلام لم يقل إنه لا يمسح إلا على عمامة او خمار ، لكن علمنا بفسحه عليها أن مباشرة الرأس بالماء ليس فرضاً ، فاذ ذلك كذلك ، فأى شئ لبس على الرأس جاز المسح عليه *

ثم نقول (١) لهم : قولوا لنا لو أن الراوى قل مسح رسول الله ﷺ على عمامة صفراء من كتان مطوية (٢) ثلاث طيات ، أ كان يجوز عندكم المسح على جفراء من قطن ملوية (٣) عشر مرات أم لا ؟ وكذلك لو قل مسح (٤) عليه السلام على خفين أسودين ، أ كان يجوز على أبيضين أم لا ؟ فان لمواقول الراوى أحدتوا ديناً (٥) جديداً ، وإن لم يراعوه رجعوا الى قولنا *

٢٠٢ - مسألة قال أبو محمد : وسواء لبس ما ذكرنا (٦) على طهارة أو غير طهارة : قال ابو ثور : لا يمسح على العمامة والخمار إلا من لبسهما على طهارة ، قياساً على الخفين وقال اصحابنا كما قلنا *

قال على : القياس باطل ، وليس هنا علة جامعة بين حكم المسح على العمامة والخمار والمسح على الخفين ، وانما نص رسول الله ﷺ في اللبس على الطهارة : - على الخفين ، ولم ينص ذلك في العمامة (٧) والخمار ، قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) (وما كان ربك نسياً) فلو وجب هذا في العمامة والخمار ، لبينه عليه السلام ، كما بين ذلك في الخفين ، ومدعى المساواة في ذلك بين العمامة والخمار وبين الخفين : - مدع بلا دليل ، ويكلف البرهان على صحة دعواه في ذلك ، فيقال له : من اين وجب - إذ نص عليه السلام في المسح على الخفين انه لبسهما على طهارة : - ان يجب هذا الحكم في العمامة والخمار ولا سبيل له (٨) اليه اصلاً بأكثر من قضية من رأيه ، وهذا لا معنى له ، قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) *

(١) في المصرية « مطويات » وهو خطأ (٢) في الجنية « ثم يقال لهم »

(٣) في المصرية ملونة وهو تصحيف (٤) في الجنية « يمسح وهو خطأ »

(٥) في المصرية « حكماً » وما هنا أحسن وأظهر (٦) في المصرية « ما ذكر »

(٧) في المصرية « على العمامة » (٨) كلمة « له » سقطت من المصرية

٢٠٣ - مسألة - ويمسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تعديد ، وقد جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه التوقيت في ذلك ، ثابتاً عنه (١) كالمسح على الخفين وبه قال أبو ثور ، وقال أصحابنا كما قلنا *

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والقياس باطل ، وقول القائل : لما كان المسح على الخفين موقناً بوقت محدود في السفر ، ووقت في الحضر وجب أن يكون المسح على العمامة كذلك - : دعوى (٢) بلا برهان على صحتها وقول (٣) لا دليل على وجوبه ، ويقال له ما دليلك على صحة ما تدعى أن يحكم للمسح (٤) على العمامة بمثل الوقتين المنصوصين في المسح على الخفين ؟ وهذا لا سبيل إلى وجوده بأكثر من الدعوى ، وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على العمامة والخطار ، ولم يوقت في ذلك وقتاً ، ووقت في المسح على الخفين فيلزمنا أن نقول ما قلناه عليه السلام وإن لا نقول في الدين ما لم يقله عليه السلام قال الله تعالى « تلك حدود الله فلا تعتدوها » *

٢٠٤ - مسألة . فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق ، وكذلك لو تعد لبس ذلك ليمسح عليه جاز المسح ايضاً ، وإنما المسح المذكور في الوضوء خاصة ، وأما في كل غسل واجب فلا ، ولا بد من خلع كل ذلك وغسل الرأس *

برهان ذلك أن رسول الله ﷺ مسح على العمامة وعلى الخطار ، ولم يخص لنا حالاً من حال ، فلا يجوز أن يخص بالمسح حال دون حال وإذا كان المسح جائزاً فالقصد إلى الجائز جائز ، وإنما مسح عليه السلام في الوضوء خاصة ، فلا يجوز أن يضاف إلى ذلك ما لم يضعه عليه السلام ، ولا يجوز أن يزداد في السنن ما لم يأت فيها ، ولا أن ينقص منها ما اقتضاه لفظ الخبر بها . والله تعالى التوفيق ، وهكذا يقول (٥) خصوصاً في

(١) كلمة « عنه » سقطت من المصرية (٢) كلمة « دعوى » سقطت من النجدة
(٣) في الأصلين « وقولا » بالنصب وهو لحن (٤) في المصرية من أن الحكم للمسح (٥) في النجدة « وبهذا يقول »
(م ٩ - ج ٢ المحلى)

المسح على الخفين سواء سواء .

٢٠٥ - مسألة . ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء أو النسل الواجب ولو قدر شعرة عمدا أو نسيانا - : لم تجزه الصلاة بذلك النسل والوضوء حتى يوعبه كله ، لأنه لم يصل بالطهارة التي أمر بها ، وقال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » .

٢٠٦ - مسألة . ومن نكس وضوءه أو قدم عضوا على المذكور قبله في القرآن عمداً أو نسيانا لم تجزه الصلاة أصلا ، وفرض عليه أن يبدأ بوجهه ثم ذراعيه ثم رأسه ثم رجليه ، ولا بد في القراعين والرجلين من الابتداء باليمين قبل اليسار كما جاء في السنة . فإن جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضو من الأعضاء المذكورة لم يجز ذلك فإن فعل شيئا مما ذكرنا لزمه أن يعود إلى الذي بدأ به قبل الذي ذكره الله تعالى قبله فيعمله إلى أن يتم وضوءه ، وليس عليه أن يتبديء من أول الوضوء ، وهو قول الشافعي وأبي ثور وإمام أحمد بن حنبل وإسحاق قالوا انقمس في ماء جار وهو جنب ونوى النسل والوضوء مما لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من النسل وعليه أن يأتي به مرتبا (١) وهو قول إسحاق .

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إبراهيم بن هارون البلخي ثنا حاتم بن إسماعيل ثنا جعفر بن محمد عن أبيه قال : دخلنا على جابر بن عبد الله فقلت : أخبرني عن حجة برسول الله ﷺ قال جابر : « خرجنا معه - فذكر الحديث وفيه - أن رسول الله ﷺ خرج من الباب إلى الصفا فلما دنا إلى الصفا قال : (إن الصفا والمروة من شعائر الله أبدأ بها بدأ الله به) » .

قال علي : وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه شيء ، وإنما قلنا : لا يجزئ في الأعضاء المنصوبة مما لا الوضوء ولا النسل إذا نوى بذلك النفس كلا الأمرين

(١) في الأصلين « لم يجزه ذلك من الوضوء ولا من النسل في تلك الأثناء وعليه أن يأتي به مرتبا » فزيادة « في تلك إلا » زيادة مقحمة لم تفهم معناها ولا تراها صوابا قل ذلك حذفها

فلانه لم يأت بالوضوء كما أمر، ولم يخلص النفس فيجزيه ، لكن (١) خطئه بعمل فاسد فبطل أيضا غسل في تلك الاعضاء لانه أتى به بخلاف ما أمره الله تعالى به ، وأما الاستنشاق والاستنثار فلم يأت فيهما (١) في الوضوء ذكر بتقديم ولا تأخير فكيف أتى بهما في وضوئه أو بعد وضوئه وقبل صلاته (٣) أو قبل وضوئه — : أجزأه (٤) * قال علي : وقال أبو حنيفة : جائز تنكيس الوضوء والآذان والطواف والسعي والاقامة ، وقال مالك : يجوز تنكيس الوضوء ولا يجوز تنكيس الطواف ولا السعي والآذان ولا الاقامة *

قال أبو محمد : لا يجوز تنكيس شيء من ذلك كله، ولا يجزئ شيء منه منكسا ، فاما قول مالك فظاهر التناقض ، لانه فرق بين ما لافرق بينه ، وأما أبو حنيفة فانه أطرد قولاً ، وأكثر خطأ ، والتوم أصحاب قياس برعهم ، فهلا قاسوا ذلك على ما اتفق عليه من المنع من تنكيس الصلاة ؟! على أنه قد صح الاجماع في بعض الاوقات على تنكيس الصلاة وهي حال من وجد الامام جالسا أو ساجداً ، فانه يبدأ بذلك وهو آخر الصلاة وهذا مما تناقضوا فيه في قياسهم *

وقد رويناه عن علي بن أبي طالب وابن عباس جواز تنكيس الوضوء ، ولكن لاحجة في أحد مع القرآن إلا في الذي أمر ببيانه وهو رسول الله ﷺ ، وهذا مما

(١) في المسرية « ولكن » (٢) في المصرية « فلم يأت بينهما في الوضوء » وهو خطأ (٣) في المصرية « أو قبل صلاته » وما هنا أحسن . (٤) هذا مناقض لما قاله المؤلف في أول هذه المسئلة « فان جعل الاستنشاق والاستنثار في آخر وضوئه أو بعد عضوم الاعضاء المذكورة لم يجز ذلك » وأظن أن الصواب ما هنا لانه استدل على جوازه بأنه لم يأت فيهما ذكر بتقديم ولا تأخير، واذن فيكون ما هنا خطأ من التساهل ولعل صوابه « جاز ذلك ودليل المؤلف في هذه النقطة ضيف لأن الأمر جاء صريحا بهما وبين رسول الله بفعله موضهما فهو بيان ملحق بأمره يدل على الوجوب في الفعل وفي الترتيب . وكذلك المضمضة في رأينا ، بل ترى أن المضمضة والاستنشاق والاستنثار إنما هي جزء من غسل الوجه جاء فعل التي فيها مينا للواجب مرة غسله بنص القرآن الكريم

تناقض فيه الشافعيون فتركوا فيه قول صاحبين لا يعرف لهما من الصحابة مخالف . وبالله تعالى التوفيق *

والمعجب كله أن المالكيين أجازوا تنكيس الوضوء الذي لم يأت نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ فيه، ثم أتوا إلى ما أجاز الله تعالى تنكيسه فتنازعوا من ذلك، وهو الرمي والخلق (١) والنحر والذبح والطواف، فإن رسول الله ﷺ أجاز تقديم بعض ذلك على بعض، كما سنده أن شاء الله تعالى في كتاب الحج، قالوا: لا يجوز تقديم الطواف على الرمي ولا تقديم الخلق على الرمي وهذا كما ترى *

حدثنا أحمد بن قاسم ثنا أبي حدثني جدي قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا أحمد بن واقد ثنا زهير بن معاوية عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: « إذا توضأت فابدأوا بيمينكم » *

وأما وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار ولا بد، فلحديث رافعة بن رافع أن رسول الله ﷺ قال: « لا تم صلاة أحدكم حتى يسغ الوضوء كما أمره الله عز وجل ويغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى السكبين فصيح أن ههنا اسباغاً عطف عليه غسل الوجه، وليس إلا الاستنشاق والاستنثار (٢) » *

٢٠٧ — مسألة — ومن فرق وضوءه أو غسله أجزاءه ذلك، وإن طالبت المدة في خلال ذلك أو قصرت، ما لم يحدث في خلال وضوئه ما ينقض الوضوء، وما لم يحدث في خلال غسله ما ينقض الغسل *

برهان ذلك أن الله عز وجل أمر بالتطهر من الجنابة والحيض، وبالوضوء من الأحداث، ولم يشترط هز وجل في ذلك متابة فكيف أتى به المرء أجزاءه، لانه قد وقع عليه اسم الاخبار بأنه تطهر، وبأنه غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل رجليه * حدثنا عبد الله بن (٣) ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا

(١) في المصزية « والخلق » وهو خطأ

(٢) من أول « حدثنا أحمد بن قاسم » إلى هنا سقط من النسخة، وكلامه هنا يناقض ما سبق للمؤلف من عدم وجوب تقديم الاستنشاق والاستنثار،

(٣) في النسخة « عبد الله بن فتح » وهو خطأ

على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عطاه بن السائب عن أبي سلمة - وهو ابن عهد الرحمن بن عوف - عن عائشة قالت: «كأن رسول الله ﷺ إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثلاثاً ثم يأخذ بيمينه فيصب على يساره فيغسل فرجه حتى ينيقه ثم يغسل يديه غسلًا حسنًا ثم يغمض ثلاثاً، ثم يستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً، ويغسل ذراعيه ثلاثاً ثم يصب على رأسه ثلاثاً، ثم يغسل جسده غسلًا، فإذا خرج من مقتله غسل رجله *

قال علي: إذا جاز أن يغسل رسول الله ﷺ بين وضوئه وغسله وبين تمامها يغسل رجله مهلة خروجه من مقتله فالتفريق بين المدة لانس فيه ولا برهان وهذا قول السلف كأروينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: أنه قال بالسوق ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى لجنابة (١) حين دخل المسجد ليصلي عليها فمسح (٢) على خفيه ثم صلى عليها، وروينا عن سفیان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم قال كان أحدهم يغسل رأسه من الجنابة بالسدر ثم يمكث ساعة ثم يغسل سائر جسده، وابراهيم تابع أدرك أكبر التابعين وصار (٣) الصحابة رضى الله عنهم، قال ابراهيم في الرجل تكون له المرأة والجارية فيرافث (٤) امرأته بالغسل أنه لا بأس بأن يغسل رأسه ثم يمكث ثم يغسل سائر جسده بعد ولا يغسل رأسه. وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاه قال: إن غسل الجنب رأسه بالسدر أو بالخلطى ثم يجلس حتى يجف رأسه فحسبه ذلك *

وهو قول أبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن حي، وقد روى نحو هذا عن سعيد بن المسيب وطاوس، وقال مالك: ان طال الامر (٥) ابتداء الوضوء، وان لم يطل بنى على وضوئه، وقد روي عن قتادة وابن أبي ليلى وغيرهم نحو هذا *

- (١) في الاصل المصري «ثم دعا بجنابة» وهو خطأ صححه من الموطأ ص ١٢
(٢) من أول قوله «فغسل وجهه» الى هنا سقط من النسخة اليمنية، وهو خطأ
(٣) في المصرية «وصار» وهو خطأ (٤) في اليمنية «فيراقت» وهو تصحيف
(٥) في المصرية «ان طال الامر» وهو خطأ

وحد بعضهم ذلك بالجفوف ، وحد بعضهم ذلك بأن يكون في طلب الماء فينبى أو يترك وضوءه ويمتدى^(١) *

قال أبو محمد : أما تحديد مالك بالطول فانه يكلف المنتصره بيان^(٢) ما ذلك للطول الذى تجب^(٣) به شربة ابتداء الوضوء ، والتصر الذى لا تجب به هذه الشربة ، فلا سبيل لهم الى ذلك الا بالدعوى التى لا يصحز عنها أحد ، وما كان من الاقوال لا برهان على صحته فهو باطل ، إذ الشرائع غير واجبة على أحد حتى يوجبها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ *

وأما من حد ذلك بجفوف الماء فخطأ ظاهر ، لانه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل لما ذكرناه ، وأيضاً فإن^(٤) في الصيف في البلاد الحارة لا يتم أحد وضوءه حتى يجف وجهه ، ولا يصح وضوءه على هذا *

وأما من حد في ذلك بمادام في طلب الماء فقول أيضاً لا دليل على صحته ، والدعوى لا يصحز عنها أحد ،^(٥) والمعجب أن مالكا يجيز أن يجعل المرء اذا رفع بين أجزاء صلاته^(٦) مدة وعملا ليس من الصلاة ، ثم يمنع من ذلك في الوضوء *

قال على : فإن تعلق بعضهم بخبر رويناه عن رسول الله ﷺ من طريق بنية من بجبر^(٧) عن خالد عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ : « ان رسول الله ﷺ^(٨) رأى رجلاً يصلى وفي قدمه لمة لم يصبها الماء فأمره عليه السلام أن يعيد الوضوء والصلاة : »

(١) في النجدة « فيتدى » (٢) في النجدة « بيان ذلك »

(٣) في النجدة « الذى تحذ به » وهو خطأ

(٤) في المصرية « وأيضاً فكان » وهو خطأ

(٥) كلمة « أحد » سقطت من المصرية

(٦) في المصرية « بين آخر صلاته » وهو خطأ واضح

(٧) بفتح الباء الموحدة وكسر الحاء المهملة ، وهو ابن سعد ووقع في الاصل

« بجي » وهو خطأ ، وخالد هو بن معدان

(٨) في النجدة « بخبر رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم رأى » الخ . باسقاط السند وهو خطأ .

قلن هذا خبر لا يصح لان راويه بقية ، وليس بالقوى ، وفي السنه من لا يدري (١)
من هو : وروينا أيضاً عن خالد الحذاء عن أبي قلابه عن عمر بن الخطاب : وعن
أبي سفيان (٢) عن جابر عن عمر بن الخطاب : أنه رأى رجلاً يصلي وقد ترك من
رجله موضع ظفر فأمره أن يمسد الوضوء والصلاة (٣) •
قال علي : أما الرواية عن عمر أيضاً فلا تصح ، لان ابا قلابه لم يدرك عمر ،
وابو سفيان ضعيف •

وقد جاء أثر عن رسول الله ﷺ هو أحسن من هذا ، ورويناه من طريق قاسم بن
أصبح ثنا بكر بن مضر عن حرملة بن يحيى (٤) ثنا ابن وهب عن جرير بن حازم
عن قتادة عن أنس : « أن رسول الله ﷺ أتاه وقد توضأ وترك موضع الظفر لم يصبه
الماء » فقال له رسول الله ﷺ : ارجع فأحسن وضوءك » وعن ابن وهب عن ابن طبيعة

(١) الحديث رواه أبو داود في سننه (ج ١ ص ٦٨) عن حيوة بن شريح عن
بقية ثقة وأما عيب عليه التدليس فاذا صرح بالتحديث فحديثه صحيح ، وقد نقل
الشوكاني في نيل الاوطار (ج ١ ص ٢١١) أن في المستدرک تصريح بقية بالحديث
ولم أجده هذا الحديث في المستدرک . وأما جهالة الصحابة فانها لا تنصر ، قال الاثرم :
« قلت لاحد : هذا اسناد جيد ؟ قال نعم ، فقلت له : اذا قال رجل من التابعين :
حدثني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فالحديث صحيح ؟ قال نعم » وهذا
الحديث رواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٦٧) والبيهقي (ج ١ ص ٧٠) ونسبه الشوكاني
لاحد وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني كلهم من حديث أنس بلفظ « ارجع
فأحسن وضوءك » وهو حديث صحيح من الطريقين كل منهما شاهد للاخر ببقويه .
وسيروي المؤلف حديث أنس بعد أسطر من طريق قتادة

(٢) في المصرية « عن أبي سفيان » بحذف واو اللطف وهو خطأ

(٣) من أول قوله « كان هذا خبر لا يصح » الى هنا سقط من النسخة ، وحديث
عمر هذا سيأتي مرفوعاً من طريق صحيحة وهو شاهد قوي للوقوف .

(٤) في النسخة « ثنا حرملة » (٥) في النسخة بحذف قوله « لم يصبه الماء »

عن أبي الزبير عن جابر عن عمر مثل هذا أيضاً (١) .
قال علي : لا يصح عن أحد من الصحابة خلاف فعل عمر (٢) هذا فقد خالفوا
ههنا صاحباً لا يعرف له من الصحابة مخالف ، وبيقين يدري كل ذي علم أن مرور
الآوقات ليس من الأحداث الناقضة للوضوء ، وقد تناقض مالك في هذا المكان ،
فرأى أن من نسي عضواً من أعضاء وضوئه فإن غسله أجزأه ، ورأى فيمن توضأ
ومسح على خفيه وبقي كذلك نهاره ثم طلع خفيه فأن وضوءه وجب عليه عنه قد انتقض ،
وأنه ليس عليه الاغسل رجله قطع ، وهذا تبعض الوضوء (٣) الذي منع منه .
وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٨ - مسئلة - ويكره الاكثار (٤) من الماء في الغسل والوضوء ، والزيادة
على الثلاث في غسل أعضاء الوضوء ومسح الرأس ، لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ
أكثر من ذلك *

وردونا من طريق سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن أبي حية بن قيس :
« أن علياً توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هكذا رأيت رسول الله ﷺ (٥) . وعن ابن
المبارك عن الاوزاعي حدثني المطلب بن عبد الله بن حنطب : « أن عبد الله بن

(١) حديث عمر رواه مسلم (ج ١ : ص ٨٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٧٠) من طريق
معقل عن أبي الزبير عن جابر قال : « أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ
فترك موضع ظفر على قدمه فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فاحسن
وضوءك ، فرجع ثم صلى »

(٢) في المصرية « ابن عمر » وهو خطأ

(٣) في المصرية « وهذا ينقض الوضوء » وهو تصحيف

(٤) في البنية « ويلزم الاكثار » وهو خطأ غريب

(٥) حديث الثوري عن أبي اسحاق رواه الترمذي (ج ١ ص ١١١) . ورواه هو أيضاً
(ج ١ ص ١١١) وأبو داود (ج ١ ص ٤٣) وابن ماجه (ج ١ ص ٨٦) والتمساني (ج ١ ص ٢٨)
من طريق أبي الاحوص عن أبي اسحاق عن أبي حية مفصلاً وفيه الوضوء ثلاثاً
ثلاثاً ومسح الرأس مرة واحدة وهذا المفصل بين المجلد في رواية الثوري كما هو
ظاهر . وانظر نيل الاوطار (ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٩)

عمر توشاً ثلاثاً يستند ذلك الى رسول الله ﷺ (١) وعن عثمان أيضاً مثل ذلك (٢) فلم يخص في هذه الآثار رأساً من غيره *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد ابن منصور ثنا صفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد الذي أرى النداء قال : « رأيت رسول الله ﷺ توشاً ففصل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين ومسح برأسه مرتين » (٣) *

وقد روينا عن أنس مسح رأسه في الوضوء ثلاثاً واثنين ، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء : أكثر ما مسح برأسي ثلاث مرات لأزيد بكعب واحدة لا أزيد ولا أنقص ، وعن حماد بن سلمة ثنا جرير بن حازم : رأيت محمد بن سيرين توشاً فمسح برأسه مسحتين أحدهما يبلل يديه والأخرى بماء جديد ، وعن أبي عبيد ثنا هشيم ثنا العوام : أن ابراهيم التيمي (٤) كان يمسح رأسه ثلاثاً ، وهو قول النشافى وداود وغيرهم وأما الاكثار من الماء فنموم من الجميع *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن نافع ثنا شعبة ثنا ليث - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن حفصة

(١) الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ : ص ٨٣) من طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ، والنسائي (ج ١ : ص ٢٥) من طريق ابن المبارك عن الاوزاعي

(٢) حديث عثمان رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٠) وقال : « أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس انه مرة ، فلهم ذكروا الوضوء ثلاثاً وقالوا فيها : ومسح رأسه لم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره »

(٣) في سنن النسائي (ج ١ : ص ٢٨) ورواه البيهقي (ج ١ : ص ٦٣) وقال : « وقد خالفه — يحيى صفيان بن عينة — مالك ووهيب وسليمان بن بلال وخاله الواسطي وغيرهم فرووه عن عمرو بن يحيى في مسح الرأس مرة إلا انه قال اقبل وأدبر » وقد رواه الترمذي (ج ١ : ص ١١) من طريق ابن عينة بدون ذكر تكرار مسح الرأس .

(٤) في العينة (ثنا العوام بن ابراهيم التيمي) وهو خطأ

(م ١٠ — ج ٢ المحلى)

بنت عبد الرحمن بن أبي بكر - وكانت تحت المنذر بن الزبير - قالت : « إن عائشة أم المؤمنين أخبرتها أنها كانت تقتسل هي ورسول الله ﷺ في إناء واحد يسع ثلاثة أمداد أوقرياً من ذلك » *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأهرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن حبيب الانصاري قال سمعت عباد بن تميم عن جدتي - وهي أم عمارة - : « ان النبي ﷺ توضأ فأتى ببناء فيه قدر ثلثي المد » * حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلفة المرادي ثنا ابن وهب عن عياض بن عبد الله الفهري عن مخزومة بن سليمان القرشي عن كريب مولى ابن عباس أن ابن عباس أخبره : « أنه رأى رسول الله ﷺ قام من النوم فمعد إلى شجب (١) من ماء فتسوك وتوضأ فاسفغ الوضوء ولم يهرق من الماء الا قليلاً . » وذكر الحديث *

قل علي : وقد جاءت آثار أنه عليه السلام توضأ بالمد واغتسل بالصاع ، وأنه عليه السلام توضأ بمكوك واغتسل بخمس مكاي (٢) وأنه عليه السلام كان يتوضأ من إناء فيه مد وربع ، وكل هذا صحيح لا يختلف ، وإنما هو ما أجزأ فقط . والله تعالى التوفيق *

٢٠٩ - مسألة - ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه (٣) جبائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك ، وقد سقط حكم ذلك المكان ، فإن سقط شيء من ذلك بعد تمام الوضوء فليس عليه لمس ذلك المكان بلأه ، وهو على طهارته ما لم يحدث *

برهان ذلك قول الله تعالى : (لا يكلف الله فسا الا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم . » فقط بالقرآن والسنة كل ما عجز

(١) الشجب بالسكون السقاء الذي قد خلق وبلى وصار شتا

(٢) في الجنية « يغتسل بخمسة مكاي »

(٣) في الجنية « على ذراعه أو أصابعه أو رجليه » وما هنا احسن

عنه المرء ، وكان التمييز منه شرعا ، والشرع لا يلزم الا بقرآن أو سنة ، ولم يأت قرآن ولا سنة بتعويض المسح على الجباثر والقواء من غسل مالا يقدر على غسله ، فسقط القول بذلك *

فان قيل فانه (١) قد روى من طريق زيد عن أبيه عن جده عن علي : « قلت يا رسول الله أمسح على الجباثر ؟ قال : نعم امسح عليها » . قلنا : هذا خبر لا تحمل روايته إلا على بيان سقوطه ، لانه انفرد به أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، وهو مذكور بالكذب (٢) *

فان قيل : قد جاء أنه عليه السلام أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين قلنا : هذا لا يصح من طريق الاستناد ، ولو كان لما كانت فيه حجة ، لان العصائب هي العام ، قال الفرزدق : *

وركب كأن الريح تطلب عندهم لهاثرة من جنبها بالعصائب (٣)

(١) كلمة « فانه » سقطت من المصربة

(٢) أبو خالد هذا وضاع قال وكيع : « كان في جوارنا يضع الحديث فلما فطن له تحول الى واسط » وقال احمد : « روى عن زيد بن علي عن آبائه احاديث موضوعة يكذب » وقال ابن معين : « كذاب غير ثقة ولا مأمون » واحاديثه التي يروها هي التي عرفت باسم « مسند زيد » أو « المجموع الفقهي » وطبع في ميلانو بايطاليا سنة ١٩١٩ وفي مصر سنة ١٣٤٠ هجرية ومما يؤسف له ان يقرظه بعض افاضل العلماء من شيوخنا علماء الازهر غير متحرين معرفة ما فيه من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ناظرين الى عاقبة وثوق العامة — ممن لا يعرف الصحيح من السقيم — بوجود توقيعاتهم على مدائح لهذه الاكاذيب ، والله الامر من قبل ومن بعد .

(٣) الترة الثأر واليت هنا كرواية الاغانى (ج ١ ص ٣٣٦) طبع دار الكتب وهو الموافق لما في ديوان الفرزدق ورواه صاحب اللسان في مادة عصب

وركب كأن الريح تطلب منهم لها سلبا من جنبها بالعصائب
وكذلك رواه أبو علي القالي في الامالي (ج ٣ ص ٤٠) طبع دار الكتب .

والتساخين (١) هي الخفاف •

وانما أوجب من أوجب المسح على الجبائر قياساً على المسح على الخفين ، والقياس باطل ، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه باطلاً ، لان المسح على الخفين فيه توقيت ، ولا توقيت في المسح على الجبائر ، مع أن قول القائل : لما جاز المسح على الخفين وجب المسح على الجبائر — : دعوى بلا دليل ، وقضية من عنده ، ثم هي أيضاً موضوعة وضماً فاسداً ، لانه إيجاب فرض قيس على إباحة وتخيير ، وهذا ليس من القياس في شيء •

وقد روينا مثل قولنا عن بعض السلف ، كما روينا من طريق ابن المبارك عن سفیان الثوري عن عبد الملك بن أبجر (٢) عن الشعبي أنه قال في الجراحة : — اغسل ماحولها •

فان قيل : قد روينا عن ابن عمر أنه أقم أصبع رجله مرارة (٣) فكان مسح عليها ، قلنا : هذا فعل منه ، وليس إيجاباً للمسح عليها ، وقد صح عنه رضی الله عنه أنه كان يدخل الماء في باطن عينيه في الوضوء والفعل ، وأنتم لا ترون ذلك ، فضلاً عن أن توجبوه فرضاً ، وصح انه كان يميز بيع الحامل واستثناء ما في بطنها ، وهذا عندكم حرام ، ومن المقت عند الله تعالى أن تحتجوا به فيما اشتبهتم وتسقطوا الحجة

وبعد هذا البيت كما في الاغانى والامالى — على اختلاف في بعض الالفاظ —

سروا بركبون الريح وهي تلفهم على شب الكوار من كل جانب

اذا استوضحوا ناراً يقولون ليها وقد خصرت ايديهم نار غالب

قال في اللسان « والصاية الهامة والعلم يقال لها المصائب »

(١) في المصرية في الموضعين « والساحى » وهو خطأ لا معنى له .

(٢) بفتح الهزرة وإسكان الباء الموحدة وقبح الحميم وهو عبد الملك بن سعيد بن

حيان بن أبجر ، وكان ثقة من الارار ومن أعلم الناس بالطب ولا يأخذ عليه أجراً .

ووقع في الخينة « بجر » وهو خطأ

(٣) المرارة هنا لازقة بالكبد وهي التي تمرى الطعام ، تكون لكل ذى روح

الا تمام والابل قلها لا مرارة لها . قاله في اللسان . وأثر ابن عمر هذا رواه

البيهقي (ج ١ : ص ٢٢٨)

به حيث لم تشهوا ، وهذا عظيم في الدين جداً *

واذ قد صرح ماذ كرنا فالوضوء إذا تم وجازت به الصلاة فلا ينقضه إلا حدث أو نص جلى (١) وارد باتقاضه ، وليس سقوط الاصقة أو الجبيرة أو الرباط حدثاً ، ولا جاء نص بإيجاب الوضوء من ذلك ، والشرائع لا تؤخذ (٢) إلا عن الله تعالى على لسان رسول الله ﷺ . ونحن رأى المسح على الجبائر أبو حنيفة ومالك والشافعي ولم يرد ذلك داود وأصحابنا . والله تعالى التوفيق *

٢١٠ — مسألة — ولا يجوز لأحد من ذكره يمينه جملة إلا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك ، ولا بأس بأن يمس يمينه ثوباً على ذكره ، ومس الذكر بالشمال مباح ، ومسح سائر أعضائه يمينه وبشماله مباح ، ومس الرجل ذكر صغير لمداواة أو نحو ذلك من أبواب (٣) الخبر كالختان ونحوه — : جائز باليمين والشمال ، ومس المرأة فرجها يمينها وشمالها جائز ، وكذلك مسها ذكر زوجها أو سيدها يمينها أو بشمالها جائز *

برهان ذلك أن كل ماذ كرنا فلا نص في النهي عنه ، وكل مالا نص في تحريمه فهو مباح بقول الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) . وقول رسول الله ﷺ : « من أعظم الناس جرماً في الإسلام من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته » : وقوله عليه السلام : « دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه » : أو كما قل عليه السلام فنص تعالى على أن كل محرم قد فصل لنا باسمه ، فصح أن مالم يفصل تحريمه فلم يحرم ، وكذلك بالخبرين المذكورين *

وقد جاء النهي عن مس الرجل ذكره يمينه كما حدثنا حمام وعبد الله بن يوسف قال عبد الله ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد

(١) في التنية « إلا حدثاً ونص جلى » وفي المصرية « إلا حدث أو نص جلى »
 وكلاماً غير صواب (٢) في المصرية « لا توجد » وهو تصحيف
 (٣) في المصرية « أثواب » وهو تصحيف

ابن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابن أبي عمر ثنا الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب السختياني ، وقال حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي ^(١) قاضى بغداد ثنا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - ثنا سفيان - هو الثوري - عن معمر ، ثم اتفق أيوب السختياني ومعمر ، كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قنادة عن أبيه قال : « نهى رسول الله ﷺ أن يمس الرجل ذكره يمينه » . هذا لفظ معمر . ولفظ أيوب : « نهى رسول الله ﷺ أن يقتبس في الأثناء وأن يمس ذكره يمينه وأن يستطيب يمينه » . وبهذا الخبر حرم أن يزيل أحد ^(٢) أثر البول يمينه بفسل أو مسح ، لأنه استطابة *

قال علي : رواية معمر وأيوب زائدة على كل ما رواه غيرهما عن يحيى بن أبي كثير من الاختصار بالهي عن مس الذكر باليمين في حال البول وعند دخول الخلاء ، والزيادة مقبولة لا يجوز زدها ، لا سيما وأيوب ومعمر أحفظ ممن روى بعض ما رواه ، وكل ذلك حق ، وأخذ كل ذلك فرض لا يحل رد شيء ^(٣) مما رواه الثقات ، فمن أخذ برواية أيوب ومعمر قد أخذ برواية همام وهشام الدستوائي والأوزاعي وأبي اسحاق ، ومن أخذ برواية هؤلاء وخالف رواية أيوب ومعمر قد عصى ^(٤) .

وقد رويناه مثل قولنا هذا عن بعض السلف ، كما رويناه من طريق وكيع عن

(١) بكسر الباء الموحدة واسكان الراء وكسر التاء المتأخرة الى « برت » بليدة في سواد بغداد وهو احمد بن محمد بن عيسى بن الازهرى الحافظ وقد سبق ذكره في المسئلة رقم ١٣٧ وترددنا في صحة اسمه لعدم اتفاق النسخ ولكن تبين لنا الآن صحة انه « البرقي » لانه هو الذى ولي قضاء بغداد وروى عن أبي نعيم ، وترجمته في السمعاني (ورقة ٧١) وتذكره الحافظ (ج ٢: ص ١٥٧) وطبقات الحنفية (ج ١: ص ١١٤) ومعجم البلدان (ج ٢ : ص ١٠٩)

(٢) في الاصلين «أحدأ» بالنصب وهو لحن (٣) في المصرية « لا يحل شيء » وهو خطأ (٤) في الفحشية « فقد عصاه »

الصلت بن دينار عن عقبة بن صبيان (١) : سمعت أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه يقول : مامست ذكرى يميني مذ (٢) بايست بها رسول الله ﷺ ، وبه الى وكيع عن خالد بن دينار سمعت أبا العالية يقول : مامست ذكرى يميني مذ (٣) ستين سنة أو سبعين سنة ، وروينا عن مسلم بن يسار وكان من خيار التابعين أنه قال : لا أمس ذكرى يميني وأنا أرجو أن آخذ بها كتابي . والله تعالى التوفيق *

٢١١ — مسألة — ومن أيقن بالوضوء والفعل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب الفسل أم لا فهو على طهارته ، وليس عليه أن يعيد غسلًا ولا وضوءًا ، فلو اغتسل وتوضأ ثم أيقن (٤) أنه كان محدثًا أو مجنبًا أو أنه قد أتى بما يوجب الفسل لم يجزه الفسل ولا الوضوء اللذان أحدثا بالشك ، وعليه أن يأتي بفسل آخر ووضوء آخر ، ومن أيقن بالحدث وشك في الوضوء أو الفسل فعليه أن يأتي بما شك فيه من ذلك ، فإن لم يفعل وصلى بشك ثم أيقن أنه لم يكن محدثًا ولا كان عليه فسل لم يجزه صلاته تلك أصلاً *

برهان ذلك قول الله تعالى : (ان يقعون إلا الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئا) وقال رسول الله ﷺ : « إياكم والظن فان الظن اكذب الحديث » * حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد ثنا سويل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « اذا كان أحدكم في الصلاة فوجد حركة في دبره أحدث او لم يحدث فأشكك (٥) عليه فلا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا » . وهذا قول

(١) الصلت — بفتح الصاد المهملة واسكان اللام — ضعيف . وعقبة بن صبيان — بضم الصاد المهملة واسكان الهاء — ثقة من التابعين (٢) في النية «مذ» (٣) في النية «مذ» (٤) في المصرية «ثم تيقن» (٥) في المصرية «أشكك» بدون الفاء وهو خطأ ، صححناه من النية ومن أبي داود (ج ١ : ص ٦٩) والحديث رواه أيضاً مسلم (ج ١ : ص ١٠٨) والترمذي بلفظ آخر (ج ١ : ص ١٦)

أبي حنيفة والشافعي وحاوذا *

وقال مالك يتوضأ في كلا الوجهين ، واحتج بعض مقلديه بأن رسول الله ﷺ من شك فلم يدر كم صلى بأن يلغى الشك ويبيى على اليقين *
قال ابو محمد : وهذا خطأ من وجهين احدهما تركهم (١) للخبر الوارد في المسألة بينهما ، ومخالفتهم له ، وان يجعلوا هذا الامر حدثاً يوجب الوضوء في غير الصلاة ولا يوجب (٢) في الصلاة ، وهذا تنقض قد انكروا مثله على ابي حنيفة في الوضوء من القهقهة في الصلاة دون غيرها ، واخذهم بخبر جاء في حكم آخر . والثاني انهم احتجوا بخبر هو حجة عليهم ، لانه عليه السلام لم يجعل للشك حكماً ، وابقاه على اليقين عنده بلا شك ، وان جاز (٣) ان يكون الامر كما ظن — هذا — الى تناقضهم ، فانهم يقولون : من شك اطلق ام لم يطلق ، وايقن بصحة النكاح فلا يلزمه طلاق ، ومن ايقن بصحة الملك فشك انه اعتق ام لم يعتق (٤) فلا يلزمه عتق ، ومن تيقنت حياته وشك في موته فهو على الحياة ، وهكذا في كل شيء *

قال على : فاذ هو كما ذكرنا فان توضأ كما ذكرنا وهو شك في الحدث ثم ايقن بأنه كان احدث لم يجره ذلك الوضوء ، لانه لم يتوضأ الوضوء الواجب عليه ، وانما توضأ وضوءاً لم يؤمر به ، ولا ينوب وضوء لم يأمر الله عز وجل به عن وضوء أمر الله تعالى به . والله تعالى التوفيق *

٢١٢ — مسألة — والمسح على كل مالبس في الرجلين — مما يحل لباسه مما يبلغ فوق الكعبين — سنة سواء كان خفين من جلود أو لبود (٥) أو عود أو حلفاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن أو وبر أو شعر — كان عليهما جلد أو لم يكن — أو جرموقين أو خفين على جوربين أو جوربين على جوربين أو ما كثر من ذلك

(١) في المصرية « تركهما » وهو خطأ (٢) في المصرية « ولا يوجبها » (٣) في اليمنية « وانه أجاز » وهو خطأ (٤) في اليمنية « فشك اعتق أو لم يعتق »
(٥) اللبود بضم اللام وتخفيف الباء جمع لبد ولبدة وهو كل شعر أو صوف ملتبد ببعضه على بعض

أوهرا كس ، وكنتك إن لبست المرأة ما ذكرنا من الحرير ، فكل ما ذكرنا اذا لبس على وضوء جاز المسح عليه للقيم يوماً وليلة وللسافر ثلاثة أيام لبياطين ، ثم لا يحل له المسح ، فإذا انقضى هذان الأمران - يبقى أحدهما - لمن وقت له صلى بنسك المسح ما لم تنتقض طهارته ، فإن انتقضت لم يحل له أن يمسه ، لكن يخلع ما على رجله ويتوضأ ولا بد ، فإن أصابه ما يوجب الغسل خلعهما ولا بد ، ثم مسح كما ذكرنا ان شاء ، وهكذا أبداً كما وصفنا •

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا زكرياء بن أبي زائدة عن عامر هو الشعبي ثنا عروة ^(١) بن المغيرة بن شعبة عن أبيه قال : « كنت مع رسول الله ﷺ » - فذكر وضوءه عليه السلام - قال المغيرة « ثم أهرقت لانتزع الخفين ^(٢) » ، فقال عليه السلام : دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين ، ومسح عليهما •

حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا ابراهيم بن أحمد بن علي بن احمد بن فراس ثنا محمد بن علي بن زيد الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو الاحوص ثنا الاعمش عن أبي وائل عن حذيفة قال : « كنت أمشي مع رسول الله ﷺ بالمدينة فأنهني الى سباطة ^(٣) » ناس فبال عليها قائماً ثم توضأ ومسح على خفيه •

حدثنا عبد الله بن ربيع ويحيى بن عبد الرحمن بن مسعود قال عبد الله - ثنا محمد بن معاوية القرشي المشافى ثنا أحمد بن شعيب ثنا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - وقال يحيى ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك بن أعين

(١) في الاصل « عروة » وهو خطأ والصواب « عروة »

(٢) في مسلم (ج ١: ص ٩٠) « أخبرني » وفي التيمية « أخبرنا »

(٣) في التيمية « اسباطة » وهو خطأ ، والسباطة الكتانة وزنا ومعنى

ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ، ثم اتفق أحمد واسحاق واللفظ لأحمد قالنا (١) وكيع ثنا سفيان الثوري عن أبي قيس عبد الرحمن بن نوان (٢) عن هزيل (٣) بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة : « ان رسول الله ﷺ توسأ ومسح على الجوربين والتطين » (٤) •

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هناد بن السرى عن أبي معاوية عن الاعشى عن الحكم — هو ابن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانيء قال . سألت عائشة أم المؤمنين عن المسح على الخفين قالت . أتت على بن أبي طالب فانه اعلم بذلك منى فأتيت عليها فسألته عن المسح ؟ قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن بمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثا (٥) . وروناه ايضا كذلك من طريق مسلم بن الحجاج عن اسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق وزكريا بن عدى قال عبد الرزاق انا سفيان الثوري عن عمرو بن قيس الملائي — وكن سفيان اذا ذكره اتى عليه — ، وقال زكريا عن عبيد الله بن عمرو الرقي (٦) عن

(١) في المصرية « قال وكيع » وهو خطأ (٢) بفتح التاء المثناة واسكان الراء (٣) بضم الهاء وفتح الزاي (٤) هذا الحديث لا يوجد في سنن النسائي المطبوعة وهي رواية أبي القاسم ، وانما وجد زائدا في نسخة أخرى وطبع بالهامش وذكر المصحح أنه في رواية ابن الاخر وانه عزاء في الاطراف الى النسائي ، (انظر النسائي ج ١ : ص ٣٢) وابن الاخر هو محمد بن معاوية بن الاخر الاندلسي شيخ شيخ ابن حزم في هذا الاسناد ، وقدرناه أبو داود (ج ١ : ص ٦١ — ٦٢) والترمذي (ج ١ : ص ٢) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٠٢) والبيهقي (ج ١ : ص ٢٨٣ — ٢٨٤) وصححه الترمذي وابن حبان ، وأعله النسائي وأبو داود تبعا لبند الرحمن بن مهدي وغيره بأن المعروف من رواية المغيرة « ومسح على الخفين » وبسببه تكلم بعضهم في أبي قيس والحق أنه ثقة ثبت وأن الحديث صحيح لأن حكاية المسح على الخفين لا تنافي المسح على الجوربين بل هما حديثان مختلفان يحمل كل منهما على حكاية حال غير حال الآخر وهو واضح لا يحتمل أى اشتباه

(٥) في النسائي (ج ١ : ص ٣٢) (٦) في الغنية « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ

زيد بن أبي أنيسة، ثم اتفق زيد وعمرو^(١) عن الحكم بن عتيبة بمثل حديث
الاعمش عن الحكم واسناده^(٢) *

حدثنا هشام بن سعيد الخوري ثنا عبد الجبار بن احمد المقرئ ثنا الحسن بن
الحسين النخعي ثنا جعفر بن محمد بن الحسن الاصمغاني ثنا يونس بن حبيب بن
عبد القاهر ثنا أبو داود الطيالسي ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد وهمام بن يحيى
وشعبة بن الحجاج^(٣)، كلهم عن عاصم ابن أبي النجود عن زر بن حبیش قال .
اتيت صفوان بن عسال^(٤) قلت : إنه حك في نفسى من المسح على الخفين شيء^(٥) .
فهل سمعت من رسول الله ﷺ في ذلك شيئا ؟ فقال . « كنا مع رسول الله ﷺ في
سفر^(٦) فأمرنا أن نمسح عليهما^(٧) ثلاثة أيام ولياليهن من غائط وبول ونوم الا من
جناية^(٨) » ورويناه ايضا من طريق معمر وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة
كلهم عن عاصم عن زر عن صفوان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثله *

وهذا قل تواتر يوجب العلم ، ففي حديث المذبة أن المسح إنما هو على من أدخل
الرجلين وهما طاهرتان ، وفي حديث حذيفة المسح في الحضر ، وفي حديث هزيل
عن المذبة المسح على الجوربين ، وفي حديث على عموم المسح على كل ما لبس في
الرجلين يوما وليلة للقيم ، وثلاثا للمسافر ، وأن لا يتعلم إلا لفصل الجناية في
حديث صفوان *

وأما قولنا إنه اذا انقضى أحد الامدين^(٩) المذكورين صلى الماسح بذلك
المسح مالم ينتقض وضوؤه ، ولا يجوز له أن يمسخ الا حتى ينزعها ويتوضأ : - فلأن

(١) في النجفة « زيد وعمرو » وهو خطأ^(٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٩١)
(٣) في المصرية « وسعيد بن الحجاج » وهو تصحيف (٤) في مسند أبي
داود الطيالسي برقم ١١٦٦ « غدوت على صفوان بن عسال » (٥) كلمة « شيء »
زدناها من مسند الطيالسي (٦) في المسند « سراً أو مسافرين »
(٧) في الاصلين « عليهما » وصحناه من المسند (٨) في النجفة « لا من
جناية » وهو خطأ (٩) في النجفة « الامرين » وهو خطأ

رسول الله ﷺ أمره أن يمسح أن كان مسافراً ثلاثاً فقط ، وإن كان مقبلاً يوماً (١) وليلة فقط ، وأمر عليه السلام بالصلاة بذلك المسح ، ولم ينه عن الصلاة به بعد أمده (٢) المؤقت له ، وإنما نهاه عن المسح فقط ، وهذا نص الخبر في ذلك *

وعن قال بالمسح على الجورين جماعة من الملق ، كما روينا عن سفیان الثوري عن الزبرقان بن عبد الله المبدى (٣) ويحيى بن أبي حية (٤) والأعشى قال الزبرقان عن كعب بن عبد الله قال : رأيت علي بن أبي طالب رضي الله عنه بال فمسح على جوربيه ونعليه (٥) ، وقال يحيى عن أبي الجلاس (٦) عن ابن عمر : أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه ، وقال الأعشى عن اسماعيل بن رجاء وإبراهيم النخعي وسعيد ابن عبد الله بن ضرار قال اسماعيل عن أبيه قال رأيت البراء بن عازب يمسح على جوربيه ونعليه (٧) ، وقال إبراهيم عن همام بن الحارث عن أبي مسعود البدرى (٨) : أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه ، وقال سعيد بن عبد الله : رأيت أنس بن مالك أتى الغلاء ثم خرج وعليه قلنسوة بيضاء مزرورة (٩) فمسح على القلنسوة وعلى

(١) في المصرية « فيوماً » (٢) في المصرية « بعد أمره » وهو خطأ

(٣) الزبرقان هذا في حديثه وهم ، قاله البخاري

(٤) يحيى هذا هو أبو جناب الكلبي وهو لا بأس به إلا أنه مدلس

(٥) أثر على هذا رواه البيهقي باسنادين آخرين من طريق الزبرقان بن عبد الله

وهو أبو الورداه (ج ١ ص ٢٨٥)

(٦) بضم الحيم وتخفيف اللام وآخره سين مهملة وأخطه الكوفي الذي روى عن

علي ، وأثر ابن عمر هذا لم أجده من رواه

(٧) رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٨٥) من طريق الأعشى

(٨) في المصرية « عن ابن مسعود البدرى » وهو خطأ

(٩) كذا في المصرية وسنن البيهقي ولعل متناه أن لها زراً أي تشد به كأزرار

القميص ، وفي النجدة « مرده » بدون نقط

جوربين له من خز عربي أسود^(١) ثم صلى، ومن طريق الضحاك بن غنم عن سفيان الثوري حدثني عاصم الاحول قال: رأيت أنس بن مالك مسح على جوربيه، وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وعبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك قالا جميعا: كان أنس بن مالك يمسح على الجوربين والخفين والعمامة^(٢)، وعن حماد بن سلمة عن أبي غالب^(٣) عن أبي أمامة الباهلي أنه كان يمسح على الجوربين والخفين والعمامة، وعن وكيع عن أبي جناب^(٤) عن أبيه عن خلاص^(٥) بن عمرو عن ابن عمر قال: بال عمر بن الخطاب يوم الجمعة ثم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين وصلى بالناس الجمعة. وعن وكيع عن مهيدي بن ميمون عن واصل الاحدب

(١) في الخيمية « من حر عري أسود » بدون نقط، وفي المصرية « من مر عري أسود » وفي البيهقي « وعلى جوربين أسود بن مر عزين » وفي نسخة منه « مر عدين » وقد رجحنا أن صحته « من خز عربي أسود » لرواية ثانية رواها البيهقي وفيها وعليه جوربان أسفلهما جلود وأعلامها خز فسح عليهما » ويحتمل أن يكون الأصل هنا « وعلى جوربين له من مر عزي أسود » والمرعزي هو الصوف وهو بكسر الميم وفتحها واسكان الراء وكسر العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة، ويقوى هذا الاحتمال ما رواه الدولابي في الكني والاسماء (ج ١ ص ١٨١): « أخبرني أحمد بن شعيب — هو النسائي — عن عمرو بن علي قال أخبرني سهل بن زياد أبو زياد الطحان قال حدثنا الأزرق بن قيس قال: رأيت أنس بن مالك أحدث فضل وجهه وبديه ومسح على جوربين من صوف، فقلت: أتمسح عليهما؟ فقال: أهما خفان ولكنهما من صوف »*

(٢) الأثر عن أنس من طريق الضحاك وطريق حماد استنادهما صحيحان
(٣) أبو غالب صاحب أبي أمامة هذا اختلف في اسمه وهو ثقة وصح له الترمذي أحاديث وضعفه بعضهم
(٤) في المصرية « ابن جناب » وفي الخيمية « أبي جناب » وكلاهما تصحيف والصواب « جناب » بفتح الجيم وتخفيف النون، وهو يحيى بن أبي حية السابق ذكره وأبوه أبو حية اسمه « حي » (٥) خلاص بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام

عن أبي وائل عن أبي مسعود أنه مسح على جوربين له من شعر^(١) وعن وكيم عن يحيى البكاء^(٢) قال سمعت ابن عمر يقول المسح على الجوربين كاللمسح على الخفين: وعن قتادة عن سعيد بن المسيب الجوربان بمنزلة الخفين في المسح، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء^(٣) تمسح على الجوربين؟ قال نعم امسحوا عليهما^(٤) مثل الخفين، وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي: أنه كان لا يرى بالمسح على الجوربين بأساً^(٥) وعن أبي نعيم الفضل بن دكين قال: سمعت الأعمش^(٦) سئل عن الجوربين أيمسح عليهما من بات فيهما؟ قال نعم، وعن قتادة عن الحسن وخلاس بن عمرو أنهما كانا يريان الجوربين في المسح بمنزلة الخفين وقد روى أيضاً عن عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وسهل بن سعد وعمر بن حريث، وعن سعيد بن جبيرة ونافع مولى بن عمر - فهم عمر وعلي وعبد الله بن عمرو وأبو مسعود والبراء ابن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وابن مسعود وسهل بن سعد وعمر بن حريث لا يعرف لهم من يميز المسح على الخفين من الصحابة رضي الله عنهم يخالف: ومن التابعين سعيد بن المسيب وعطاء وإبراهيم النخعي والأعمش وخلاس بن عمرو وسعيد بن جبيرة ونافع مولى ابن عمر، وهو قول سفيان الثوري والحسن بن حي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأبي ثور وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود ابن علي وغيرهم *

وقال أبو حنيفة: لا يمسح على الجوربين، وقال مالك: لا يمسح عليهما إلا أن يكون أسفلهما قد خرز عليه جلد، ثم رجع فقال: لا يمسح عليهما، وقال الشافعي لا يمسح عليهما إلا أن يكونا مجلدين *

قال علي: اشتراط التجليد خطأ لا معنى له، لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة ولا

(١) أثر أبي مسعود الانصاري رواه البيهقي أيضاً (٢) يحيى بن مسلم البكاء ضعيف (٣) في البنية «أعمش» (٤) في المصرية «امسح عليهما» (٥) في البنية «أنه كان لا يرى بالمسح على الجوربين كاللمسح على الخفين بأساً» (٦) في البنية «يسأل»

قياس ولا قول صاحب ، والمنع من المسح على الجوربين خطأ لأنه خلاف السنة الثابتة من رسول الله ﷺ ، وخلاف الآثار ، ولم يخص عليه السلام في الاخبار التي ذكرنا خفين من غيرهما ،

والمعجب أن الحنفيين والمالكيين والشافعيين يشنعون ويعظمون مخالفة صاحب اذا وافق تقليدهم ! وهم قد خالفوا ههنا احد عشر صاحباً ، لا يخاف لهم من الصحابة ممن يميز المسح ، فيهم عمر وابنه وعلى وابن مسعود وخالفوا أيضاً من لا يميز المسح من الصحابة ، فحصلوا على خلاف كل من روى عنه في هذه المسألة شيء من الصحابة رضي الله عنهم ، وخالفوا السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ والقياس بلا معنى . والله تعالى التوفيق *

وأما القائلون بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم فروينا من طريق شعبة وابن المبارك عن عاصم الاحول عن أبي عثمان النهدي (١) قال : شهدت سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر اختلفا في المسح ، فسح سعد ولم يمسخ ابن عمر ، فسألوا عمر بن الخطاب وأنا شاهد فقال عمر : امسح يومك وليلتك الى الغد ساعتك *

وعن شعبة عن عمران بن مسلم سمعت سويد بن غفلة قال بعثنا نباتة الجصفي الى عمر بن الخطاب يسأله عن المسح على الخفين ، قال فسأله فقال عمر : للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يوم وليلة يمسخ على الخفين والعمامة ، وهذان اسنادان لانظيرهما في الصحة والجلالة *

وقد روينا ذلك ايضا من طريق سعيد بن المسيب وزيد (٢) بن الصلت كلاهما عن عمر *

ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث

(١) في النسخة « الهذلي » وهو خطأ

(٢) بضم الزاي وياءين متتاينين الاولى مفتوحة تصغير « زيد » وفي المصرية زير ، وهو خطأ

ابن سويد عن عبد الله بن مسعود قال ثلاثة أيام للمسافر ويوم للقيم يعني في المسح *
ورويتنا أيضا من طريق شقيق بن سلمة (١) عن ابن مسعود ، وهذا أيضا اسناد صحيح *

ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة (٢) عن شريح بن هانيء الحارثي : سألت عليا عن المسح فقال للمسافر ثلاثا وللقيم يوما وليلة *
وعن شعبة عن قتادة عن موسى بن سلمة قال : سألت ابن عباس عن المسح على الخفين فقال : ثلاثة أيام وليالين للمسافر ويوما وليلة للقيم ، وهذا اسناد في غاية الصحة *

وعن الشعبي عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن ابيه قال صارت سنة للمسافر ثلاثة أيام وليالين وللقيم يوما وليلة في المسح *
وعن حاد بن سلمة عن سعيد بن قطن (٣) عن أبي زيد الانصاري صاحب رسول الله ﷺ قال : مسح المسافر ثلاثة أيام وليالين والمقيم يوما وليلة (٤) *
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج ومحمد بن راشد ويحيى بن ربيعة قال ابن جريج أخبرني أبان بن صالح أن عمر بن شريح (٥) أخبره أن شريكا القاضى كان يقول للقيم يوم الى الليل والمسافر ثلاث ، وقال ابن أبي راشد أخبرني سليمان بن موسى قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أهل المصيبة : أن اخلعوا (٦) الخفاف في كل

(١) في المصرية « سفيان بن سلمة » وهو خطأ
(٢) بضم الميم وفتح الحاء المعجمة واسكان الباء وفتح الميم الثانية والراء وآخره هاء
(٣) بفتح القاف والطاء المهلة (٤) في البنية « وللقيم يوم وليلة »
(٥) كذا في المصرية وفي البنية « عمر بن شريح » ولم يحقق من صحة هذا الاسم فانه ليس في الرواة من يدعى هكذا الا « عمر بن شريح » وصحة اسمه على التحقيق « عمر بن سعيد بن شريح » ولكنه غير الذى هنا فذا الذى يروى عن الزهري المتوفى سنة ١٢٣ او سنة ١٢٤ والذى هنا يروى عن شريك بن عبد الله القاضى المتوفى سنة ١٧٧ أو سنة ١٧٨ وبين الطبقتين بون شاسع
(٦) في المصرية « أن اخلعوا » وهو خطأ

ثلاث وقال يحيى بن زبيدة : سألت عطاء بن أبي رباح عن المسح على الخفين فقال ثلاث للمسافر ويوم للقيم ، وقد روي أيضا عن الشعبي *

وهو قول سفيان الثوري والاوزاعي والحسن بن حي وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وداود بن علي وجميع أصحابهم ، وهو قول اسحاق بن راهويه وجملة أصحاب الحديث *

وقد رواه أيضا أشهب عن مالك والرواية عن مالك مختلفة ، فلا ظهر عنه كراهة المسح للقيم وقد روى عنه اجازة (١) المسح للقيم ، وانه لا يرى التوقيت لا للقيم ولا للمسافر وانهما يسحان أبدا ما لم يجنبا *

وتعلق مقلدوه في ذلك بأخبار ساقطة لا يصح منها شيء ، أرضعها من طريق خزيمة بن ثابت ، رواه أبو عبد الله الجدي صاحب راية الكافر المختار ، ولا يعتمد على روايته (٢) ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة ، لانه ليس فيه أن رسول الله ﷺ أباح المسح أكثر من ثلاث ولكن في آخر الخبر من قول الراوي : ولو عمادي السائل لآذانا . وهذا ظن وغيب لا يحل القطع به في أخبار الناس ، فكيف في الدين إلا أنه صح من هذا اللفظ أن السائل لم يتعاد فلم يزد من شيئا ، فصار هذا الخبر

(١) في النجدة « إجابة » وهو خطأ

(٢) الجدي بفتح الجيم والبدال المهمة . وأبو عبد الله هذا اسمه عبد بن عبد وقيل عبد الرحمن بن عبد . وهو ثقة وثقه أحمد وابن معين والمعجلي وضعفه ابن سعد قال ابن حجر في التهذيب : « كان ابن الزبير قد دعا محمد بن الحنفية الى يمتة فأبى فحصره في الشعب وأخافه هو ومن معه مدة ، فبلغ ذلك المختار بن أبي عبيد وهو على الكوفة ، فأرسل اليه جيشا مع أبي عبد الله الجدي الى مكة فأخرجوا محمد بن الحنفية من محبسه ، وكفهم محمد عن القتال في الحرم ، فن هنا أخذوا على أبي عبد الله الجدي وعلى أبي الطفيل أيضا ، لانه كان في ذلك الجيش ، ولا يقدح ذلك فيما ان شاء الله تعالى » وحديثه هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٠) والترمذي (ج ١ ص ٢١) وابن ماجه *

لو صح --- حجة لنا عليهم ، ومبطلا لقولهم ، ومبيناً لتوقيت الثلاثة أيام في السفر واليوم واليلة في الحضر *

وآخر من طريق أنس ، رواه أسد بن موسى عن حماد بن سلمة ، وأسد منكر الحديث (١) ، ولم يروهذا الخبر أحد من قتات أصحاب حماد بن سلمة *
وآخر من طريق أنس منقطع ، ليس فيه إلا : « إذا توشأ أحدكم وليس (٢) خفيه فليصل فيهما وليمسح عليهما ما لم يخلعهما إلا من جنبه (٣) » ثم لو صح لكأنت أحاديث التوقيت زائدة عليه ، والزيادة لا يحل تركها *

وآخر من طريق أبي بن عمار (٤) ، فيه يحيى بن أيوب الكوفي وآخر مجهولون وآخر فيه : قال عمر بن اسحاق بن يسار — أخو محمد بن اسحاق — : قرأت في كتاب لعطاء بن يسار مع عطاء بن يسار : سألت ميمونة عن المسح على الخفين فقالت : « قلت : يا رسول الله أكل ساعة يمسح الانسان على الخفين ولا ينزعهما ؟ قال نعم »

(١) كلا بل أسد ثقة وثقه النسائي والمجلي والبراز وغيرهما ، قال ابن دقيق العيد في الامام — فيما نقله عنه الزياهي في نصب الراية (ج ١ ص ٩٣ و ٩٤) : « ولعل ابن حزم وقف على قول ابن يونس في تاريخ الترياء : أسد بن موسى حدث بأحاديث منكورة وكان ثقة وأحسب الآفة من غيره فان كان أخذ كلامه من هذا فليس بمجيد لأن من يقال فيه منكر الحديث ليس كمن يقال فيه روى احاديث منكورة لان منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك الحديث ، والبراءة الاخرى تقتضي انه وقع له في حين لا دائماً » ثم قال : « وقد حكم ابن يونس بأنه ثقة ، وكيف يكون ثقة وهو لا يحتاج بمجديته ١ » . والحديث رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٨٠) (٢) في الجنية « فليس »

(٣) رواه البيهقي (ج ١ ص ٢٧٩)

(٤) بكسر الين وهو الأشهر ، وقيل بضمها ، وفي الجنية « أبي بن أبي عمار » وهو خطأ . وحديث أبي هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ٦٠ و ٦١) والبيهقي (ج ١ ص ٢٧٨ و ٢٧٩) والحاكم (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) وهو حديث ضعيف مضطرب

قال علي : هذا لا حجة فيه لأن عطاء بن يسار لم يذكر لعمر بن اسحاق أنه هو السائل ميمونة ، ولعل السائل غيره ، ولا يجوز القطع في الدين بالشك (١) ثم لو صح لم تكن فيه حجة لهم ، لأنه ليس فيه إلا إباحة المسح في كل ساعة ، وهكذا يقول ، إذا أتى بشروط المسح من اتمام الوضوء ولباسهما على طهارة واتمام الوقت المحدود وخلعهما للجنابة ، وهذا كله ليس مذكوراً منه شيء في هذا الخبر ، فبطل تعليقهم به : وذكروا آثاراً عن الصحابة رضي الله عنهم لا تصح (٢)

منها أثر عن أسد بن موسى عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن زبيد بن الصلت (٣) سمعت عمر بن الخطاب يقول : إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيها ما لم يخلعها إلا من جنابة . وهذا مما انفرد به أسد بن موسى عن حماد ، وأسد منكر الحديث لا يحتاج به ، وقد أحاله ، والصحيح من هذا الخبر هو ما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد قال سمعت زبيد (٤) بن الصلت سمعت عمر بن الخطاب يقول (٥) إذا توضأ أحدكم وأدخل خفيه في رجليه وهما طاهرتان فليمسح عليهما إن شاء ولا يخلعهما إلا من جنابة . وهذا ليس فيه « ما لم يخلعهما » كما روى أسد ، والثابت عن عمر في التوقيت — برواية ، نبأته الجعفي وأبي عثمان النهدي ، وهما من أوثق التابعين — هو الزائد على ما في هذا الخبر *

- (١) احتمال أن السائل غيره احتمال بعيد يأباه سياق الكلام : والحديث رواه الدارقطني (ص ٧٣) من طريق أحمد بن حنبل
(٢) في الأصلين « لا يصح منها أثر » والذي تراه أن الأحسن جمل « منها أثر » استئناف لبيان الآثار التي وصفها بدم الصحة كما يفني بذلك السياق :
(٣) في النسخة « عن محمد بن زياد بن الصلت » وهو خطأ ، وزيد بن زياد بن مثنى بن كاسق ، وحديثه في البيهقي (ج ١ : ص ٢٧٩)
(٤) في الأصل المصري « زيد » وهو خطأ
(٥) من أول قول عمر في الأثر « إذا توضأ » الخ الذي رواه أسد بن موسى —
إلى هنا سقط من النسخة

وآخر من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر : أن عمر بن الخطاب كان لا يجلس في المسح على الخفين وقتاً ، وهذا منقطع ، لأن عبيد الله بن عمر لم يدرك أحداً أدرك عمر ، فكيف عمر ؟

وآخر من طريق كثير بن شظير^(١) عن الحسن : سافرنا مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا^(٢) يمسحون على خفافهم من غير وقت ولا عذر ، وكثير ضعيف جداً *

وخبر رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد الله بن المبارك عن سعيد بن يزيد عن يزيد بن أبي حبيب^(٣) عن علي^(٤) بن رباح عن عقبة بن عامر أن عمرو بن العاص وشرحبيل بن حسنة بعثاه بريداً^(٥) إلى أبي بكر برأس سان^(٦) — فذكر الحديث وفيه — : ثم أقبل على عقبة وقال : مذكم لم تنزع خفيك ؟ قال : من الجمعة إلى الجمعة ، قال أصبت . وقد حدث به عبد الرحمن مرة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير^(٧) عن عقبة *

قال علي : هذا أقرب ما يمكن أن يغلط فيه من لا يعرف الحديث ، وهذا خبر معلول ، لأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من علي بن رباح ولا من أبي الخير ، وإنما سمعه من عبد الله بن الحكم البلوى عن علي بن رباح ، وعبد الله بن الحكم

(١) كثير بفتح الكاف وشنظير بكسر الشين المعجمة واسكان النون وكسر الفاء المعجمة ، وفي التنية « شطير » بالطاء المهملة ووضع لها علامة الإهمال ويحذف النون وهو خطأ ، وفي المصرية بدون نقط فلم تبين في القراءة . وكثير هذا ثقة فيه بعض ضعف ويحتمل لصدقه وقد روى له البخاري ومسلم . (٢) في المصرية « وكانوا » (٣) في التنية « عن سعيد بن يزيد بن أبي حبيب » وهو خطأ وسقط (٤) بضم العين وفتح اللام مصغر (٥) في المصرية « بشا يزيداً » وهو خطأ ولحن (٦) كذا في الأصلين رسم بدون اعجام ، وقد حاولت جهدي أن أعرف صحة هذا الاسم أو ذكر شئ عن هذه الرأس المحمولة فلم أصل إلى تحقيق صحيح في ذلك والعلم عند الله (٧) في التنية « عن أبي الحسين » وهو خطأ وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله البرقي

مجهول ، هكذا روينا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث واليث بن سعد كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن الحكم أنه سمع علي بن رباح الغنوي يخبر أن عقبة بن عامر الجهني قال : قدمت على عمر بن الخطاب وعلى خفان (١) جرموق (٢) غليظان ، فقال لي عمر : كم لك منذ لم تزعهما ؟ — قلت : لبستهما يوم الجمعة واليوم الجمعة ، قل : أصبت (٣) قل ابن وهب : وصمعت زيد بن الحباب (٤) يذكر عن عمر بن الخطاب أنه قال : لو لبست الخفين ورجلاي طاهرتان وأنا على وضوء لم أبال أن لا أزعهما حتى أبلغ العراق *

قال علي : فهكذا هو الحديث فسقط جملة — والله الحمد — وزيد بن الحباب لم يلق أحداً رأى عمر فكيف عمر (٥) *

وقد روى أيضاً هذا الخبر من طريق معاوية بن صالح عن عياض القرشي عن يزيد بن أبي حبيب أن عقبة (٦) وهذا اسقط واخبت ، لأن يزيد لم يدرك عقبة ، وفيه معاوية بن صالح وليس بالقوي ، فبطل كل ملجأ في هذا الباب *

ولا يصح خلاف التوقيت من أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر فقط ، فإنا روينا من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يوقت في المسح على الخفين شيئاً *

(١) كلمة « لي » سقطت من النسخة (٢) الجرموق — بضم الجيم واسكان الراء — خف صغير يلبس فوق الخف ، وفي سنن البيهقي « جرمقانيان » وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « جرمقانيان » وليس لهما معنى معروف ، فإن الجرمقاني هو واحد الجرماقة وهم أنباط الشام ، وعلى كل فالخوف مغرب لا أصل له في كلام العرب *

(٣) رواه البيهقي (ج ١ : ص ٢٨٠) من طرق والطحاوي (ج ١ : ص ٤٨) ورواه الدارقطني (٧٢) مختصراً . (٤) في النسخة « الحبان » وهو خطأ (٥) نعم لأن زيد بن الحباب من الرواة عن مالك والثوري وغيرها ، مات سنة ٢٠٣

(٦) في المصرية « عن يزيد أبي حبيب بن عقبة » وفي النسخة عن يزيد بن أبي حبيب أن عقبة « وكل منهما خطأ »

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ، لأن ابن عمر لم يكن عنده المسح ولا عرفه ، بل أنكره حتى أعلمه به سعد بالكوفة ، ثم أبوه بالمدينة في خلافته ، فلم يكن في علم المسح كثيره ، وعلى ذلك فقد روى عنه التوقيف ، وروينا من طريق حماد بن زيد عن محمد بن عبيد الله المرزبي عن نافع عن ابن عمر قال : أين السائلون عن المسح على الخفين ؟ للمسافر ثلاثا وللمقيم يوما وليلة •

ثم لوصح عن أبي بكر وعمر وعقبة ^(١) رضى الله عنهم ما ذكرنا وكان قد خالف ذلك على وابن مسعود وغيرها : — لوجب عند التنازع الرد الى بيان رسول الله ﷺ وبيانه عليه السلام قد صح بالتوقيف ، ولم يصح عنه شيء غيره أصلا ، فكيف ولم يصح قط عن عمر الا التوقيف •

قال على . فاذا انقضى الامدان ^(٢) المذكوران فلن أبا حنيفة والشافعي وبعض أصحابنا قالوا : يخلعهما ويفسل رجله ولا بد ، وقال : أبو حنيفة : — اذا قدم الانسان مقدار التشهد في آخر صلاته ثم أحدث عمدا أو نسيانا يبول أو رجم أو غير ذلك أو تكلم عمدا أو نسيانا فقد تمت صلاته ، وليس السلام من الصلاة فرضا ، قال : فان قدم مقدار التشهد في آخر صلاته وانقضى وقت المسح بعد ذلك فقد بطلت صلاته وبطلت طهارته ما لم يسلم ^(٣) وفي هذا من التناقض والخطأ ما لا يحتاج معه الى تكليف رد عليه والحمد لله على السلامة •

وقد قال الشافعي مرة : يتبدى الوضوء ، •

وقال ابراهيم النخعي والحسن البصري وابن أبي ليلى وداود : يصلى ما لم تنتفض طهارته بمحدث ينقض الوضوء ، وهذا هو القول الذي لا يجوز غيره لانه ليس في شيء من الاخبار ^(٤) أن الطهارة تنتقض عن اعضاء الوضوء ولا عن بعضها بانقضاء وقت المسح ، وانما نهى عليه السلام عن أن يمسخ أحدا أكثر من ثلاث للمسافر أو يوم وليلة للمقيم •

(١) في المصرية « وقتية » وهو خطأ (٢) في المصرية الامران • وهو تصحيف (٣) قوله « ما لم يسلم » سقط من النجنية (٤) في المصرية « من الآثار »

فمن قال غير هذا فقد أقحم في الخطيئة (١) ما ليس فيه ، وقول رسول الله ﷺ ما لم يقل ، فمن فعل ذلك وأما فلا شيء عليه ، ومن فعل ذلك عامداً بعد قيام الحجة عليه فقد أقرّ كبيرة من الكبائر ، والطهارة لا ينتقضها إلا الحدث وهذا قد صحت طهارته ولم يحدث فهو طاهر ، والطاهر يصلح ما لم يحدث أو ما لم يأت (٢) نص جلي في أن طهارته انتقضت وإن لم يحدث وهذا الذي أفضى وقت مسح لم يحدث ولا جاء نص في أن طهارته انتقضت لأن بعض أعضائه ولا عن جميعها ، فهو طاهر يصلح حتى يحدث فيخلع خفيه حينئذ وما على قدميه ويتوضأ ثم يستأنف المسح توقينا آخر وهكذا أبداً وبالله تعالى التوفيق *

وأما من قال إن الطهارة تنتقض عن قدميه خاصة ، فقول فاسد لا دليل عليه لا من سنة ولا من قرآن ولا من خبر واه ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا رأى سديد أصلاً ، وما علم في الدين قط حدث ينتقض الطهارة — بعد تمامها وبعد جواز الصلاة بها — عن بعض الأعضاء دون بعض وبالله تعالى التوفيق .

وأما تقسيم أبي حنيفة فما روى قط عن أحد من الناس قبله . وبالله تعالى تأييد *

٢١٣ — مسألة — ويبدأ بعد اليوم والليلة المقيم وبعد الثلاثة الأيام بلبا إليها المسافر من حين يجوز له المسح أثر حدثه ، سواء مسح وتوضأ أو لم يمسح ولا توضأ عامداً أو ساهياً ، فإن أحدث يوه بعد ماضى أكثر هذين (٣) الامدين (٤) أو أقلهما كان له أن يمسح بقي الامدين فقط ، ولو مسح قبل انقضاء أحد الامدين بدقيقة كان له أن يصلح به ما لم يحدث *

قال علي : قال أبو حنيفة والشافعي والثوري : يتبدى بعد هذين الوقتين من حين يحدث وقال أحمد بن حنبل يبدأ بعدهما من حين يمسح ، وروى عن الشعبي يمسح

(١) في البنية « فقد أقحم بالحدث » (٢) في المصرية « أو لم يأت » وهو خطأ
(٣) في المصرية « بعد ماضى هذين » وما هنا أصح (٤) في الأصلين « في الموضوعين » الامرئ بالراء وهو خطأ واضح

لحس صلوات فقط ان كان مقبلاً ولا مسح لاكثر ويمسح لحس عشرة صلاة فقط، ان كان مسافراً ولا يمسح لاكثر، وبه يقول اسحاق بن راهويه وسليمان بن داود الهاشمي وأبو ثور قال على : فلما اختلفوا وجب ان ننظر في هذه الأقوال ونزدها الى ما افترض الله عز وجل علينا أن نردها عليه من القرآن وسنة رسول الله ﷺ (١) ففعلنا فنظرنا في قول من قال يبدأ بعد الوقتين من حين يحدث ، فوجدناه ظاهر الفساد لان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم — الذي به تعلقوا كلهم وبه اخذوا أو وقفوا في أخذهم به — إنما جاءنا بالمسح مدة أحد الأمدنين (٢) المذكورين ، وهم يقررون بهذا ، ومن المحال الباطل أن يجوز له المسح في الوضوء في حال الحدث ، هذا مالا يقولون به هم ولا غيرهم ، ووجدنا (٣) بعض الأحداث قد تطول جدا الساعة والساعتين والأكثر كالتناط ، ومنها ما يدوم أقل كالبول ، فسقط هذا القول بيقين لاشك فيه ، وهو أيضاً مخالف لنص الخبر ، ولا حجة لهم فيه أصلاً *

ثم نظرنا في قول من حد ذلك بالصلوات الخمس أو الخمس عشرة ، فوجدناهم لا حجة لهم فيه إلا مراعاة عدد الصلوات في اليوم والليلة وفي الثلاثة الايام بلياليهن ، وهذا لا معنى له ، لأنه إذا مسح (٤) المره بعد الزوال في آخر وقت الظهر فانه يمسح الى صلاة الصبح ثم لا يكون له أن يصلي الضحى بالمسح ، ولا صلاة بعدها الى الظهر وكذلك من مسح لصلاة الصبح في آخر وقتها فانه يمسح الى أن يصلي العشاء ، ثم لا يكون له أن يؤخر ولا أن يتعبد ولا أن يركع ركعتي الفجر بمسح وهذا خلاف لحكم رسول الله ﷺ ، لأنه عليه السلام فسح للقيم في مسح يوم وليلة ، وهم منعه من المسح إلا يوماً وبعض ليلة ، أو ليلة وأقل من نصف يوم ، وهذا خطأ بين *

(١) في التنية « ونزدها الى ما افترض الله علينا من سنة رسول الله » الخ وما هنا أصح وأوضح (٢) في التنية « إنما جاء باباحة المسح من الأمدنين »
(٣) في المصرية « وقد وجدنا » (٤) في الأصلين « إذا تيمم » وهو خطأ بآباء بساط القول ، فان البحث إنما هو في المسح لافى التيمم ، ولذلك صححناه .

وأيضاً فإنه يلزمهم أن من عليه خمس صلوات نام عنهن ثم استيقظ — وكان قد توشاً ولبس خفيه على طهارة ثم نام — أنه يمسخ عليهما (١) ، فإذا أتمن لم يميز أن يمسخ بسدهن باقى يومه وليلته ، وهذا خلاف الخبر ، فسقط هذا القول بمخالفته للخبر (٢) وتعميره من أن يكون لصحته برهان *

ثم نظرنا في قول أحد فوجدناه يلزمه ان كان انسان فاسق قد توشاً ولبس خفيه على طهارة ثم بقى شهراً لا يصلى عامداً ثم تاب : أن له أن يمسخ من حين توبته يوماً وليلة أو ثلاثاً ان كان مسافراً ، وكذلك ان مسح يوماً ثم تصمد ترك الصلاة أياماً قل له ان يمسخ ليلة ، وهكذا في المسافر ، فعلى هذا يتبادى ماسحاً عاماً وأكثراً ، وهذا خلاف نص الخبر ، فسقط أيضاً هذا القول ولم يبق الا قولنا *

فنظرنا فيه فوجدناه موافقاً لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي صح عنه ، وموافقاً لنص الخبر الوارد في ذلك ، ولم يبق غيره فوجب القول به ، لان رسول الله ﷺ أمره بأن يمسخ يوماً وليلة ، فله أن يمسخ ان شاء ، وأن يخلع ما على رجليه ، لا بد له من أحدهما ، ولا يميزه غيرهما ، وهو عصى الله عز وجل ، فاسق ان لم يأت بأحدهما ، فإن مسح فله ذلك وقد أحسن ، وان لم يمسخ فقد عصى الله ، أو أخطأ (٣) ان فعل ذلك ناسياً ولا حرج عليه ، وقد مضى من الامد الذى وقت رسول الله ﷺ مدة ، وبقى باقياً فقط ، وهكذا ان تصمد أو نسى حتى ينتفى اليوم والليلة لتقيم والثلاثة الايام بلياليهن للمسافر ، قد مضى الوقت الذى وقته له الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، وليس له أن يمسخ في غير الوقت الذى أمره الله تعالى بالمسح فيه *

فلو كان فرضه التيمم ولم يجد ماء فتيمم ثم لبس خفيه ، فله انه يمسخ اذا وجد

(١) في المصرية «يمسخ لمن» وفي اليمنية «يمسخ عليهن» وكل منهما خطأ ، لان المقصود المسح عليهما أى على الخفين ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل
(٢) في اليمنية «لخالفته الخبر» (٣) في المصرية «قد عصى وأخطأ» الخ وهو غلط
(م ١٣-ج ٢ المحلى)

الماء ، لان التيمم طهارة تامة ، قال الله تعالى وقد ذكر التيمم : (ولكن يريد ليطهركم) ومن جازت له الصلاة بالتيمم فهو طاهر بلا شك ، وإذا كانت طاهرا كله قدماء طاهرتان بلا شك ، فقد أدخل خفيه القدمين وهما طاهرتان ، فجاز له المسح عليهما الامد المذكور للمسافر ، قلن لم يجبد الماء إلا بعد تمام الثلاث بأياها — من حين أحدث بعد لباس خفيه على طهارة التيمم — لم يجزله المسح ، لان الامد قد تم وقد كان يمكنه أن يمسح بنزول مطر أو وجود من معه ماء ، وكذلك لو لم يجبد الماء إلا بعد مضى بعض الامد المذكور ، فليس له أن يمسح الا باقى الامد فقط *

قل على : فإذا تم حديثه (١) حينئذ جاز له الوضوء والمسح ولا يبالي بالاستنجاء لان الاستنجاء بعد الوضوء جائز وليس فرضه أن يكون قبل الوضوء ولا بد ، لانه لم يأت بذلك أمر في قرآن (٢) ولا سنة ، وإنما هي عين أمرنا بأزالتها بصفة ما للصلاة فقط ، فتى أزيلت قبل الصلاة وبعد الوضوء أو قبل الوضوء — : فقد أدى مزيلها ما عليه ، وليس بقاء البول في ظاهر الحثرت (٣) وبقاء النجس في ظاهر الحرج حدثاً إنما الحديث خروجها من الحرجين فقط ، فإذا ظهرا فانهما خبشان في الجسد يجب إزالتها للصلاة فقط ، فمن حينئذ بعد ، سواء كان وقت صلاة أو لم يكن ، لان التطهر للصلاة قبل دخول وقتها جائز ، وقد يصلى بذلك الوضوء في ذلك الوقت صلاة فاتنة ، أو كعتي دخول المسجد ، قلن كان مقياً قالى مثل ذلك الوقت من الند ان كان ذلك نهراً ، وإلى مثله من الآية القابلة ان كان ذلك ليلاً ، قلن انقضى له الامد المذكور وقد مسح أحد خفيه ولم يمسح شيئاً من الآخر بطل المسح ، ولزمه خطهما وغسلهما ، لأنه لم يتم له مسحه إلا في وقت قد حرم عليه فيه المسح ، وان كان مسافراً على مثل ذلك الوقت من اليوم الرابع ان كان حديثه نهراً أو الى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة ان كان ذلك ليلاً والله تعالى التوفيق *

(١) في البنية « وان تم حديثه » (٢) في المصرية « في القرآن »
 (٣) الحثرت بفتح الحاء وضما مع اسكان الراء فيها : الثقب في الأذن والابرة وغير ذلك ، وفي البنية « في ظاهر الحديث » وهو خطأ سخي فليس له معنى .

٢١٤ - مسئلة - الرجال والنساء ^(١) في كل ما ذكرنا سواء، وسفر الطاعة ^(٢) والمصيبة في كل ذلك سواء، وكذلك ما ليس طاعة ولا مصيبة، وقليل السفر وكثيره سواء *

برهان ذلك عموم أمر رسول الله ﷺ وحكمه، ولو أراد عليه السلام تخصيص سفر من سفر، ومصيبة من طاعة، لما عجز عن ذلك، وواهب الرزق والصحة وعلو اليد للعاصي والمرجو للمغفرة له يتصدق عليه من فسخ الدين بما شاء، وقولنا هو قول أبي حنيفة *

ولا معنى لتفريق من فرق في ذلك بين سفر الطاعة وسفر المصيبة - ، لامن طريق الخبر ولا من طريق النظر *

أما الخبر فأنه تعالى يقول : (لتبين للناس ما نزل إليهم) فلو كان هنالك فرق لما أمهله رسول الله ﷺ، ولا كلفنا علم ما لم يخبرنا به، ولا ألزمتنا العمل بما لم يعرفنا به، هذا أمر قد أنساه الله والحمد *

وأما من طريق النظر فإن المقيم قد تكون أقامته اقامة مصيبة وظلم المسلمين وعدوانا على الاسلام أشد من سفر المصيبة، وقد يطبع المسافر في المصيبة في بعض اعماله، وأولها الوضوء الذي يكون فيه المسح ^(٣) المذكور الذي منموه منه فمنموه من المسح الذي هو طاعة وأمره بالتسل الذي هو طاعة أيضا، وهذا فساد من القول جذا، وأطلقوا المسح للمقيم الماصي في اقامته *

فلنقلوا المسح رخصة ورحمة قلنا ما حاجر على الله الترخيص الماصي في بعض أعمال طاعته ولا رحمة الله تعالى له الا جاهل بالله تعالى، قائل بما لا علم له به، وكل سفر تقصر فيه الصلاة فيمسح فيه مسح سفر، وما لا قصر فيه ^(٤) فهو حضر واقامة، لا يمسح فيه ^(٥) الا مسح المقيم وبالله تعالى التوفيق *

(١) في الجنة سقطت كلمة « الرجال » ^(٢) في الجنة « وسن الطاعة » وهو خطأ سخي (٣) في المصرية « يكن » وهو لحن (٤) في الجنة « وما لا تصرف فيه » وهو خطأ (٥) في المصرية « لا يمسح فيها »

٢١٥ - مسألة - ومن توضأ فليس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل ثم أنه غسل الأخرى بعد لباسه الخلف على المسفولة ثم لبس الخلف الآخر ثم أحدث فامسح له جازراً كما لو ابتدأ لباسهما بعد غسل كلي رجله ، وبه يقول أبو حنيفة وداود وأصحابهما ، وهو قول يحيى بن آدم وأبي ثور والمزني ، وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل : لا يمسح لكن إن خلع التي لبس أولاً ثم أعادها من حينه فإن له المسح *

قال علي كلا القولين عمدة أهل علي قول رسول الله ﷺ : « دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين » فوجب النظر في أي القولين هو أصح (١) بهذا القول ، فوجدنا من طهر أحدي رجله ثم ألبسها الخلف فلم يلبس الخلفين ، وإنما لبس الواحد ، ولا أدخل القدمين الخلفين ، إنما أدخل القدم الواحدة فلما طهر الثانية ثم ألبسها الخلف الثاني صار حينئذ مستحقاً لأن يخبر عنه أنه أدخلهما طاهرتين (٢) ولم يستحق هذا الوصف قبل ذلك ، فصح أن له أن يمسح ، ولو أراد رسول الله ﷺ ما ذهب إليه مالك والشافعي لما قال هذا اللفظ ، وإنما كان يقول : دعهما فاني ابتدأت أدخلهما في الخلفين بعد تمام طهارتهما جميعاً ، فاذ لم يقل عليه السلام هذا القول فكل من صدق الخبر عنه بأنه أدخل قدميه جميعاً في الخلفين وهما طاهرتان فجاز له أن يمسح إذا أحدث بعد الإدخال ، وما علمنا خلع خف وإعادته في الوقت يحدث طهارة لم تكن ، ولا حكماً في الشرع لم يكن ، فالجواب له مدح بلا برهان . وبالله تعالى التوفيق *

٢١٦ - مسألة - فإن كان في الخلفين أو فبا لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير طولاً أو عرضاً فظهر منه (٣) شيء من القدم أقل القدم أو أكثرها أو كلاهما : - فكل ذلك سواء والمسح على كل ذلك جائز ، مادام يتعلق بالرجلين منها شيء ، وهو قول سفيان الثوري وداود وأبي ثور وإسحاق بن راهويه ويزيد بن هارون (٤) *

(١) في المصرية « أبعد » وهو خطأ (٢) في اليمنية « طاهرتان » وهو لحن
(٣) في اليمنية « يظهر منه » (٤) هو يزيد بن هرون الواسطي أبو خالد
أحد الاعلام الحفاظ المشاهير ، مات سنة ٢٠٦ في خلافة المأمون ، ووقع في المصرية
« زيد بن هرون » وهو خطأ

قال أبو حنيفة : ان كان في كل واحد من الخفين خرق عرضا يعبر من كل خرق أصبعان فقل أو مقدار أصبعين قائل — : جاز المسح عليهما فان ظهر من أحدهما دون الآخر ثلاثة أصابع أو مقدارها فأكثر لم يجز المسح عليهما قال : فان كان الخرق طويلا مما لو فتح ظهر منه أكثر من ثلاثة أصابع جاز المسح *

وقال مالك : ان كان الخرق يسيرا لا يظهر منه القدم جاز المسح ، وان كان كبيرا فحشا لم يجز المسح عليهما ، فهما كن أو في أحدهما *

وقال الحسن بن حي والشافعي وأحمد : ان ظهر من القدم شيء من الخرق لم يجز المسح عليهما ، فان لم يظهر من الخرق شيء من القدم جاز المسح عليهما *

قال الحسن بن حي : فان كان من تحت الخرق قل أم كثر جوبد يستر القدم جاز المسح *

وقال الاوزاعي : ان انكشف من الخرق في الخلف شيء من القدم مسح على الخفين وغسل ما انكشف من القدم أو القدمين وصلى ، فان لم يغسل ما ظهر أعاد الصلاة *

قال علي : فلما اختلفوا وجب أن ننظر ما احتجبت به كل طائفة لقولها ، فوجدنا قول مالك لا معنى له ، لانه منع من المسح في حال ما وأباحه في حال أخرى ولم يبين لمقلديه ولا لمريدي معرفة قوله ولا لمن استفتاه : ما هي الحال التي يحل فيها المسح ؟ ولما الحال التي يحرم فيها المسح ؟ فهذا إنشابه (١) للمستقي فيما لا يعرف ، وأيضا فانه (٢) قول لا دليل على صحته ، ودعوى لا برهان عليها ، فسقط هذا القول *

ثم نظرنا في قول أبي حنيفة فكان تحكما بلا دليل ، وفرقا بلا برهان ، لا يعجز عن مثله أحد ، ولا يحل القول في الدين بمثل هذا وأيضا فالأصابع تختلف في السكبر

(١) بكسر الهمزة واسكان التون والشين المعجمة ، من « نشب » الشيء في الشيء — من باب طرب « علق فيه وانثبته أنا فيه انشابا أى أغلقته فانتشب . والمعنى انه لم يفت السائل بفتوى قاطعة ، بل جعله مترددا معلقا فيما يجهل *

(٢) في المصرية « قلها » وهو خطأ

والصفر قفاوتا شديداً ، فليت شعري أي الاصابع أراد !! وما نعلم أحدا سبقه الى هذا القول مع فساد ، فسقط أيضا هذا القول بيقين *

ثم نظرنا في قول الحسن بن حي والشافعي وأحمد فوجدنا حجبتهم أن فرض الرجلين الفصل إن كانتا مكشوفتين أو المسح إن كانتا مستورتين ، فإذا انكشف شيء منهما وإن قل فقد انكشف شيء فرض الفصل ، قالوا : ولا يجتمع غسل ومسح في رجل واحدة ، ما نعلم لهم حجة غير هذا *

قال على : كل ما قلوه صحيح ، إلا قولهم إذا انكشف من القدم شيء فقد انكشف شيء فرض الفصل ، فانه قول غير صحيح ، ولا يوافقون عليه ، إذ لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ، لكن الحق في ذلك ملجأت به السنة المبينة للقرآن من أن حكم القدمين اللتين ليس عليهما شيء ملبوس يسمح عليه أن يضلا ، وحكمهما إذا كان عليهما شيء ملبوس أن يسمح على ذلك الشيء ، بهذا جاءت السنة ، (وما كان ربك نسيا) وقد علم رسول الله ﷺ — إذ أمر بالمسح على اللطيفين وما يلبس في (١) الرجلين ومسح على الجواربين — أن من اللطيف والجوارب وغير ذلك مما يلبس على الرجلين المحرق خرقا قاحشا أو غير قاحش ، وغير المحرق ، والاحمر والاسود والابيض ، والجديد والبالي ، فما خص عليه السلام بعض ذلك دون بعض ، ولو كان حكم ذلك في الدين يختلف (٢) لما أغفله الله تعالى أن يوحى به ، ولا أهمله رسول الله ﷺ المفترض عليه البيان ، حاشا له من ذلك ، فصح أن حكم ذلك المسح على كل حال ، والمسح لا يقتضى الاستيعاب في اللغة التي بها خطبنا ، وهكذا روينا عن سفیان الثوري أنه قال : امسح مادام يسمى خفاً ، وهل كانت خفاف (٣) المهاجرين والانصار إلا مشقة مخرفة بمزقة ١٩ *

وأما قول الاوزاعي فنذكره إن شاء الله تعالى في المسألة التالية لهذه والله تعالى يتأيد *

(١) في المصرية « وما يلبس الرجلين » (٢) في المصرية « مختلف » وهو خطأ

(٣) في اليمنية « اخفاف » وهو جائز ، وكلاهما جمع خف

٢١٧ - مسألة - فإن كان الخفان (١) مقطوعين تحت الكعبين فالمسح جائز عليهما ، وهو قول الاوزاعي ، روى عنه انه قال : يمسح المحرم على الخفين المقطوعين تحت الكعبين ، وقال غيره لا يمسح عليهما إلا أن يكونا فوق الكعبين •

قال علي : قد صح عن رسول الله ﷺ الامر بالمسح على الخفين ، وأنه مسح على الجوربين ، ولو كان ههنا حد محدود لما أهمله عليه السلام ولا اغفله ، فوجب أن كل ما يقع عليه اسم خف أو جورب أو لبس على الرجلين فالمسح عليه جائز ، وقد ذكرنا بطلان قول من قال ، إن المسح لا يجوز إلا على ماستر جميع الرجلين والكعبين وبذلك الدليل يبطل هذا القول الذي لم يفسد في هذه المسألة ، لاسيما قول أبي حنيفة المجيز المسح على الخفين اللذين يظهر منهما مقدار أصبعين من كل خف ، فانه يلزمه ان يظهر من الكعبين من كل قدم فوق الخلف مقدار أصبعين فالمسح جائز والا فلا ، وكذلك يلزم المالكيين أن يقولوا ان كان الظاهر من الكعبين فوق الخلف يسيراً جاز المسح ، وان كان فاحشاً لم يجز ، وما ندري على م بنوا هذين القولين؟ فاتهما لانص ولا قياس ولا اتباع . وبالله تعالى التوفيق •

قال علي : وأما قول الاوزاعي في الجمع بين الفسل والمسح في رجل واحدة فيقول لا دليل على صحته ، لا من نص ولا من إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وحكم الرجلين الملبوس عليهما شيء المسح فقط بالنسبة الثابتة ، فلا معنى لزيادة الفسل على ذلك . •

٢١٨ - مسألة - ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلع أحدهما دون الآخر فإن فرضه أن يخلع الآخر ان كان قد احدث ولا بد ، ويضل قدميه ، وقد روى المصنف بن عمران (٢) ومحمد بن يوسف القزويني (٣) عن سفیان الثوري أنه يضل الرجل المكشوفة ويمسح على الاخرى المستورة ، وروى

(١) في النسخة « فان كان الخفاف » وهو خطأ

(٢) في النسخة « المصنف بن عمران » وهو خطأ

(٣) في المصرية « محمد بن يوسف » في النسخة « محمد بن يوسف الترياني »

بالتون وكلاهما خطأ

الفضل بن دكين عنه أنه يترع ماعلى الرجل الاخرى ويفسهما، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي *

قال على : فنظرنا في ذلك فوجدنا نص حكه عليه السلام أنه مباح عليهما لانه أدخلهما طاهرتين ، وأمره عليه السلام بفصل التقديمين المكشوفتين ، فكان هذان النصفان لا يحمل الخروج عنهما ، ووجدنا من غسل رجلا ومسح على الاخرى قد عمل عملا لم يأت به قرآن ولا سنة ولا دليل من لفظهما ، (١) ولا يجوز في الدين إلا ما وجد في كلام الله تعالى أو كلام نبيه عليه السلام ، فوجب أن لا يميزه غسل رجل ومسح على الاخرى ، وأنه لا بد من غسلهما أو المسح عليهما ، سواء في ذلك في الابتداء أو بعد المسح عليهما *

وقد حدثنا يونس بن عبد الله بن مغيث قال : ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن ادريس — هو الاودي — عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد — هو المقرئ — عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « اذا لبس أحدكم فليبدأ باليمنى ، واذا خلعه فليبدأ باليسرى ، ولا يمشي في ثمل واحدة ولا خف واحدة ، ايخلعهما جميعاً أو ليس فيهما جميعاً »

فأوجب عليه السلام خلعهما ولا بد أو تركهما جميعاً ، فان خلع إحداها دون الاخرى فقد عصي الله في إقامته (٢) الذي أبى ، وإذا كان بإقامته عاصياً فلا يحمل له المسح على خف فرضه نزع ، فان كان ذلك لعلقة برجله لم يلزمه في تلك الرجل شيء أصلاً ، لا مسح ولا غسل ، لان فرضه قد سقط *

ووجدنا بعض الواقفين لما قد احتج في هذا بأنه لما لم يميز عند أحد ابتداء الوضوء بفصل رجل ومسح على خف على أخرى لم يميز ذلك بعد نزع أحد الخفين * قال أبو محمد : وهذا كلام فاسد ، لان ابتداء الوضوء يرد على رجلين غير طاهرتين ، وليس كذلك الامر بعد صحة المسح عليهما بعد ادخالهما طاهرتين ، فبين

(١) في النجاسة « لفظهما » (٢) في المصرية « في القائه » وهو خطأ

الامرین أعظم فرق . وبالله تعالى التوفيق *

٢١٩ - مسئلة - ومن مسح كما ذكرنا على مافي رجليه ثم خبطهما لم يضره ذلك شيئاً ، ولا يلزمه إعادة وضوء ولا غسل رجليه ، بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك وكذلك لو مسح على عمامة أو خمار ثم نزعهما فليس عليه إعادة وضوء ولا مسح رأسه بل هو طاهر كما كان ويصلي كذلك ، وكذلك لو مسح على خف على خف (١) ثم نزع الاعلى فلا يضره ذلك شيئاً ، ويصلي كما هو دون أن يسيد مسحاً ، وكذلك من توضأ أو اغتسل ثم حلق شعره أو قصص أو قلم أظفاره فهو في كل ذلك على وضوئه وطهارته ويصلي كما هو دون أن يمسح مواضع القص *

وهذا قول طائفة من السلف ، كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان ، وروينا عن سفيان الثوري عن الفضيل (٢) بن عمرو عن ابراهيم النخعي : أنه كان يحدث ثم يمسح على جرموقين له من لبود ثم ينزعهما فإذا قام الى الصلاة لبسهما وصلى *

وأما أبو حنيفة فانه قال : من توضأ ثم مسح على خفيه ثم أخرج قدمه الواحدة من موضعها الى موضع الساق أو أخرج كليهما كذلك فقد بطل مسحه ، ويلزمه أن يخرج قدميه جميعاً ويفسأهما ، وكذلك عنده لو أخرجهما بالكل ، قال أبو يوسف وكذلك اذا أخرج أكثر من نصف القدم الى موضع الساق : قال فلولبس جرموقين على خفين ثم مسح عليهما ثم خلع احد الجرموقين فعليه أن يمسح على الخف الذي كان تحت الجرموق و يمسح أيضاً على الجرموق الثاني ولا بد لان بعض المسح اذا انتقض انتقض كله ، قال : فلو توضأ ثم جز شعره وقص شاربه وأظفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمس الماء شيئاً من ذلك *

(١) ينى على خف ملبوس على خف آخر

(٢) الفضيل بالتصغير وهو الفضيل بن عمرو الفقيمي الثقة مات سنة ١١٠ ، وفي

المصرية « الفضل بن عمر » وفي اليمنية « الفضل بن عمرو » وكلاهما خطأ

(م ١٤ - ج ٢ المحلى)

وأما مالك فإنه قال : من مسح على - فيه ثم خلع أحدهما فإنه يلزمه أن يخلع الثاني ويسل رجليه ، وكذلك لو خالعهما جميعاً وكذلك من أخرج إحدى رجليه (١) أو كلتاهما من موضع القدم إلى موضع الساق فإنه يخلعهما جميعاً ولا بد ويسل قدميه فإن لم يسل قدميه في غوره ذلك لزمه ابتداء الوضوء ، ولو ترويضاً - سد ذلك شعره أو قص أظفاره فليس عليه أن يمسه شيئاً من ذلك الماء (٢) ، قال فلو أخرج عقبه (٣) أو إحدى أحدهما من موضع القدم إلى موضع الساق إلا أن سائر قدميه في موضع القدم فليس عليه أن يخرج رجليه كذلك وهو على طهارته *

وقال الشافعي : من خلع أحد خفيه لزمه خلع الثاني وغسل قدميه ، فإن خالعهما جميعاً فكذلك ، فلو أخرج رجليه كليهما (٤) عن موضعهما ولم يخرجهما ولا شيئاً منهما عن موضع سابق الخلف فهو على طهارته ، ولا شيء عليه حتى يخرج شيئاً مما يجب غسله عن جميع الخلف ، فيلزمه أن يخلعهما - حينئذ ويغسلهما ، فإن ترويضاً ثم جز شعره أو قص أظفاره فهو على طهارته ، وليس عليه أن يمسه الماء شيئاً من ذلك *

وقال الأوزاعي إن خلع خفيه أو جز شعره أو قص أظفاره لزمه أن يبتدئ به الوضوء في خلع الخطين وإن مسح على رأسه ويمس الماء موطع التقطع من أظفاره في الجز والقص ، وهو قول عطاء ، وكذلك قال الأوزاعي فيمن مسح على علامته ثم نزعها فإنه يمسح رأسه بالماء *

قال حلي : أما قول أبي يوسف في مراعاة إخراج أكثر من نصف القدم عن موضعها فيلزمه الفصل في رجليه مما أو إخراج نصفها فأقل فلا يلزمه غسل رجليه - : فتحكم في الدين ظاهر وشرع لم يأذن به الله تعالى ، ولا أوجه قرآن ولا سنة ، ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأى مطرد ، لأنهم يرون مرة الكثير أكثر من النصف ، ومرة الثلث ، ومرة الربع ومرة شبراً في شبر ، ومرة أكثر من قدر الدرهم ، وكل هذا تخليط

(١) في الأصل « أحد رجله » وهو لحن

(٢) من أول قوله « وأما مالك » إلى هنا سقط عن النسخة .

(٣) في النسخة « فلو أخرج قدميه » (٤) في النسخة « كلاهما » وهو لحن

وأما فرق مالك بين اخراج العقب الى موضع الساق فلا ينتقض المسح وبين اخراج القدم كلها الى موضع الساق فينتقض المسح — : فتحكم أيضا لا يجوز القول به ، ولا يوجبه قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي مطرد ، لانه يرى أن جاء العقب في الوضوء لا يظهر (١) أن فاعل ذلك لا وضوء له ، فان كان المسح قد انتقض عن الرجل بخروجها عن موضع القدم ، فلا بد من انتقاض المسح عن العقب بخروجها عن موضعها الى موضع الساق لا يجوز غير ذلك ، وان كان المسح لا ينتقض عن العقب بخروجها الى موضع الساق فانه لا ينتقض أيضا بخروج القدم الى موضع الساق كما قال الشافعي *

وأما تفريقهم جميعهم بين المسح على الخفين ثم يخطمان فينتقض المسح ويأزم اتمام الوضوء ، وبين الوضوء ثم يجز الشعر وقص الاظفار فلا ينتقض الغسل عن مقص الاظفار ولا المسح على الرأس — : ففرق فابعد (٢) ظاهر التناقض ولو عكس لإنسان هذا القول فأوجب مسح الرأس على من حلق شعره ومس يجز الاظفار بالماء ولم ير المسح على من خلع خفيه — : لما كان بينهما فرق *

قال علي : وما وجدنا لهم في ذلك متمقا أصلا إلا أن بعضهم قال : وجدنا مسح الرأس وغسل القدمين في الوضوء اما قصد به الرأس لا الشعر ، واما قصد به الاصابع لا الاظافر (٣) ، فلما جز الشعر وقطعت الاظفار بقى الوضوء بحسبه ، وأما المسح فاما قصد به الخفان لا الرجلان ، فلما نزعنا بقيت الرجلان لم توضع فهو يصلى برجلين لا مفسولتين ولا مسح عليهما فهو ناقص الوضوء *

قال أبو محمد : وهذا لا شيء لانه باطل ونحكم بالباطل ، فلو عكس عليه قوله قليل له : بل المسح على الرأس وغسل الاظفار اما قصد به الشعر والاظفار قطع ، بدليل أنه لو كان على الشعر حناء وعلى الاظفار كذلك لم يجز الوضوء ، وأما الخفان فالتقصود

(١) في المصرية « لا يظهر » بالفاء المشالة وهو تصحيف

(٢) في البنية « يقول قلند » (٣) في البنية لا الاظفار

بالمسح القدمان لا الخفان ، لان الخفين لولا القدمان لم يميز المسح عليهما ، فصح أن حكم القدمين الفصل ، ان كانتا مكشوفتين ، والمسح ان كانتا في خفين لما كان : — بين القولين فرق *

ثم يقال لهم : هبكم أن الامر كما قلتم ، في أن المقصود بالمسح الخفان ، وبالمسح في الوضوء الرأس ، وبمسح اليدين الاصابيح لا الاظفار — : فكان ماذا ؟ أو من أين وجب من هذا أن يعاد المسح بمخل الخفين ولا يعاد بمخلي الشعر ؟ * قال علي : فظهر فساد هذا القول *

وأما قولهم : انه يصلى بقدمين لا بمسولتين ولا بمسوح عليهما — فباطل ، بل ما يصلى — إلا على قدمين ممسوح على خفين عليهما *

قال علي : فباطل هذا القول كما بينا . وكذلك قولهم : يفضل رجله قطع ، فهو باطل متيقن ، لانه قد كان باقرارهم قد تم وضوؤه وجازت له الصلاة به ثم أمرتموه بفصل رجله قطع ، ولا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، إما أن يكون الوضوء الذي قد كان تم قد بطل أو يكون لم يبطل ، فان كان لم يبطل فهذا قولنا ، وان كان قد بطل فعليه أن يبتدئ الوضوء ، والا فن الحال الباطل الذي لا ينجيل (١) — أن يكون وضوء قد تم ثم ينقض بعضه ولا ينقض بعضه ، هذا أمر لا يوجب نص ولا قياس ولا رأي يصح ، فبطلت هذه الاقوال كلها ، ولم يبق إلّا قولنا أو قول الاوزاعي ، فنظرنا في ذلك فوجدنا البرهان قد صح بنص السنة والقرآن على أن من توضأ ومسح على عمامته وخفيه فانه قد تم وضوؤه وارتفع حديثه وجازت له الصلاة ، وأجمع هؤلاء المخالفون لنا على ذلك فيمن (٢) مسح رأسه وخفيه ثم إنه لما خلع خفيه وعمامته وحلق رأسه أو تقصص وقطع أظفاره — : قل قوم : قد انتقض وضوؤه ، وقل آخرون : لم ينتقض وضوؤه فنظرنا في ذلك ، فوجدنا الحلق وقص الشعر وقص الاظفار وخلع الخفين والعمامة ليس شيء منه حدثاً ، والطهارة لا ينقضها إلا الاحداث ، أو نص وارد بانتقاضها ، وأنه (٣) لم يكن حدث ولا نص هننا على انتقاض طهارته ولا على انتقاض

(١) في النجاسة «الذى لا يجل» (٢) في الاصليين «فبا» وهو خطأ (٣) في المصرية « فان لم يكن » وفي النجاسة « وان لم يكن » وكل منها خطأ بأباه سياق الكلام

بعضها فبطل هذا القول ، وصح القول بأنه على طهارته ، وأنه يعلى ما لم يحدث ، ولا يلزمه مسح رأسه ولا أعفاره ولا غسل رجله ولا إعادة وضوءه ، وكل من أوجب الوضوء من ذلك كمن أوجبه من المشي أو من الكلام أو من خلع قيصه ولا فرق . وبالله تعالى التوفيق •

٢٢٠ - مسألة - ومن تعمد لبس الخفين على طهارة لمسح عليهما أو خضب رجله أو حمل عليهما دواء ثم لبسهما لمسح على ذلك . أو خضب رأسه أو حمل عليه دواء ثم لبس العمامة أو الحمار لمسح على ذلك : — فقد أحسن . وذلك لأنه قد جاء النص باباحة المسح على كل ذلك مطلقاً . ولم يحظر عليه شيئاً من هذا كله نص : (وما كان ربك نسياً) . وبلغنا عن بعض المتقدمين أنه قال : من توضأ ثم لبس خفيه ليبيت ^(١) فيها لمسح عليهما ، فلا يجوز له المسح . وهذا خطأ لأنه دعوى بلا برهان . وتخصيص السنة بلا دليل . وكل قول لم يصححه النص فهو باطل . وبالله تعالى التوفيق •

٢٢١ - مسألة - ومن مسح في الحضر ثم سافر — قبل انقضاء اليوم والليلة أو بعد انقضائهما — مسح أيضاً حتى يتم لمسحه في كل ما مسح في حضره وسفره معا ثلاثة أيام بلياليها . ثم لا يحل له المسح فان مسح في سفر ثم أقام أو دخل موضعه ابتداء مسح يوم وليلة ان كان قد مسح في السفر ^(٢) يومين وليتين فأقل . ثم لا يحل له المسح فان كان مسح في سفره ^(٣) أقل من ثلاثة أيام بلياليها وأكثر من يومين وليتين مسح باقي اليوم الثالث وليلته فقط . ثم لا يحل له المسح . فان كان قد أم في السفر مسح ثلاثة أيام بلياليها خلع ولا بد . ولا يحل له المسح حتى يغسل رجله •

برهان ذلك ما قد ذكرناه من أن رسول الله ﷺ لم يمسح المسح الا ثلاثة أيام

(١) في الجنبة « ليبت » وهو خطأ

(٢) في الجنبة « في الحضر » وهو خطأ (٣) في الجنبة « في سفر »

للسافر لياليها ويوماً ولية للقيم ، فصح قيناً أنه لم يبح لأحد أن يمسح أكثر من ثلاثة أيام لياليها ، لا مقبياً ولا مسافراً ، وانما نهى عن ابتداء المسح - لا عن الصلاة (١) بالمسح المتقدم - فوجب ما قلنا ، فلمسح في الحضر يوماً ولية ثم سافر ثم رجع قبل أن يتم يوماً ولية في السفر أو بعد أن انعمها (٢) لم يميز له المسح أصلاً ، لأنه لو مسح لسكف قد مسح وهو في الحضر أكثر من يوم ولية ، وهذا لا يجل البتة •

وقال ابو حنيفة وسفيان : من مسح وهو مقيم قلن كان لم يتم يوماً ولية حتى سافر مسح حتى يتم ثلاثة ايام لياليها من حين أحدث وهو مقيم ، قلن كان قد أتم يوماً ولية في حضره ثم سافر لم يميز له المسح ، ولا بد له من غسل رجله ، قل . قلن سافر فمسح يوماً ولية فأكثر ثم قدم أو أقام لم يميز له المسح حتى يغسل رجله ، فلمسح في سفره أقل من يوم ولية ثم قدم أو أقام كان له أن يمسح تمام ذلك اليوم واليلة فقط ، وليس له أن يستأنف مسح يوم ولية •

وقال الشافعي من مسح في الحضر ثم سافر قلن كان قد أتم اليوم واليلة خلم ولا بد ، وإن كان لم يتم يوماً ولية مسح باقي ذلك اليوم فقط (٣) ثم يخلع (٤) وكذلك لو مسح في السفر ثم قدم سواء ، إن كان مسح في سفره يوماً ولية وقدم أو أقام (٥) فانه يخلع ولا بد ، وإن كان مسح أقل من يوم ولية في سفره أتم باقي ذلك اليوم واليلة (٦) بالمسح فقط •

واختلف أصحابنا ، فقال بعضهم كما قلنا ، وقال بعضهم : إذا مسح في سفره أقل من ثلاثة ايام لياليها او ثلاثة ايام لياليها لا أكثر وقدم استأنف مسح يوم

(١) في المصرية «عن الصلاة» بحذف «لا» وهو خطأ

(٢) في الجنية «أو بعد أن يتمها»

(٣) من أول قوله «وليس له أن يستأنف» إلخ الى هنا سقط من الجنية

(٤) في الجنية «ثم خلع»

(٥) في الجنية «يوماً ولية قدم اذا قام» وهو خطأ لأمضى له

(٦) كلمة «واليلة» سقطت من الجنية .

وليطة ، فإن لم يزد على ذلك حتى سافر استأنف ثلاثة أيام ليلاليها ، واحتج هؤلاء بظاهر لفظ الخبر في ذلك *

قال على : وظاهر لفظه يوجب صحة قولنا ، لأن الناس قسمان : مقيم ومسافر ، ولم يبح عليه السلام للمسافر الا ثلاثا ، ولا أباح للقيم الا بعض الثلاث ، فلم يبح لأحد — لا مقيم ولا مسافر — أكثر من ثلاث ، ومن خرج الى سفر تقصر في مثله الصلاة مسح مسح مسافر ، ثلاثا ليلاليهن ، ومن خرج دون ذلك مسح مسح مقيم ، لأن حكم هذا البروز^(٢) حكم الحضرة والله تعالى التوفيق *

٢٢٢ — مسئلة — والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين انما هو على ظاهرهما فقط ، ولا يصح معنى لمسح باطنيهما الأسفل تحت القدم ، ولا استيماب^(٢) ظاهرهما ، وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجراً^(٤) *

برهان ذلك ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن الملاء ثنا حفص بن غياث ثنا الأعمش عن أبي اسحق^(٥) عن عبد خير عن علي قال : « لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر الخفين^(٦) »

وبه يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري وداود ، وهو قول علي بن أبي طالب كما ذكرنا وقيس بن سعد كما رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري ثنا أبو اسحاق هو السبيعي عن يزيد بن أبي الملاء^(٣) قال : رأيت قيس بن سعد بال

(١) في المصرية « البز » وهو خطأ تصح (٢) في المصرية « ولا استيماب »

(٣) في المصرية « أجزأما » وما هنا أحسن

(٤) في المصرية « عن ابن اسحق » وهو خطأ

(٥) في سنن أبي داود (ج ١ : ص ٦٣) « عن الأعمش » بدل « ثنا الأعمش » وفيه أيضاً

« على ظاهر خفيه » وهذا الحديث صحيحه ابن حجر في التلخيص وحسنه في بلوغ اللرام

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن الشخير وكنته أبو الملاء . وفي الجملة « يزيد

ابن الملاء » وهو خطأ

ثم أتى رحله فتوضأ ومسح على خفيه على أعلاهما حتى رأيت أثر أصابعه على خفيه . ورويناه عن معمر بن أيوب السخيتاني قال : رأيت الحسن بال ثم توضأ ثم مسح على خفيه على ظاهرهما مسحة واحدة ، فرأيت أثر أصابعه على الخفين . وروينا عن ابن جريج : قلت لمطاء : أمسح على بطون الخفين ؟ قال لا إلا بظهورهما *

قال علي : والمسح لا يقتضى الاستيعاب ، فما وقع عليه اسم مسح فقد أدى فرضه ، إلا أن أبا حنيفة قال : لا يجرىء المسح على الخفين إلا بثلاثة أصابع لا بأقل ، وقال سفيان وزفر والشافعي وداود : ان مسح باصبع واحدة أجزأه ، قال زفر : اذا مسح على (١) أكثر الخفين *

قال أبو محمد : تحديد الثلاث أصابع وأكثر الخفين كلام فاسد ، وشرع في الدين بارد (٢) لم يأذن به الله تعالى * واحتج بعضهم بأنهم قد اتفقوا على أنه إن مسح (٣) بثلاث أصابع أجزأه ، وان مسح بأقل فقد اختلفوا *

قال علي : وهذا يهدم عليهم أكثر مذاهبهم ، ويقال لهم مثل هذا في فور الوضوء وفي الاستنشاق والاستنثار وفي الوضوء بالنيب (٤) وغير ذلك ، فكيف ولا تحل (٥) مراعاة اجماع اذا وجد النص يشهد لقول بعض العلماء (٦) ! وقد جاء النص بالمسح دون تحديد ثلاثة أصابع أو أقل ، (وما كان ربك نسيا) بل هذا الذي قالوا هو لإيجاب الفرائض بالدعوى المختلف فيها بلا نص ، وهذا الباطل المجمع على أنه باطل (٧) *

(١) في النية بمحذف « على » (٢) كلمة « بارد » زيادة من النية (٣) في المصرية « على أنه مسح » وهو خطأ (٤) قوله « وفي الوضوء بالنيب » سقط من النية (٥) في المصرية « فكيف لا تحل » بمحذف الواو (٦) في المصرية « لقول العلماء » (٧) في النية « المجمع على الباطل » وهو خطأ

ويعارضون بأن يقال لهم : قد صح إجماعهم على وجوب المسح بأصبع واحدة واختلفوا في وجوب المسح بما زاد ، فلا يجب ما اختلف فيه ، وإنما الواجب ما اتفق عليه ، وهذا أصح في الاستدلال إذا لم يوجد لفظ مروي *

وقال الشافعي : يستحب مسح ظاهر الخفين وباطنهما ، فإن اقتصر على ظاهرهما دون الباطن أجزاء ، وإن اقتصر على الباطن دون الظاهر لم يميزه *
قال علي : وهذا (١) لا معنى له ، لأنه إذا كان مسح الأسفل ليس فرضاً ولا جاء ندب إليه : — فلا معنى له *

وقال مالك : بمسح (٢) ظاهرهما وباطنهما ، قال ابن القاسم صاحبه : (٣) إن مسح الظاهر دون الباطن أعاد في الوقت ، وإن مسح الباطن دون الظاهر أعاد أبداً . وقد روينا مسح ظاهر الخفين وباطنهما عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمرو عن معمر عن الزهري *

قال علي : لإعادة في الوقت على أصول هؤلاء القوم لا معنى لها ، لأنه (٤) إن كان أدى فرض طهارته وصلاته فلا معنى للإعادة ، وإن كان لم يؤدها فيلزمه عندم أن يصلي أبداً *

واحتج من رأى مسح باطن الخفين مع ظاهرهما بحديث رويناه من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة : « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما » وحديث آخر رويناه عن ابن وهب عن سليمان بن يزيد الكعبي (٥) عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن ابن شهاب عن المغيرة بن شعبة : « أنه رأى رسول الله ﷺ يمسح أعلى الخفين

(١) كلمة « وهذا » سقطت من المصرية خطأ (٢) في النسخة « لا يمسح » وهو خطأ (٣) كلمة « صاحبه » سقطت من المصرية (٤) في المصرية « لأنها » وهو خطأ (٥) هو أبو المنى الكعبي ، وهو ضعيف ، ووقع في التهذيب في الكنى (ص ١٢ ج ٢٢١) « الكعبي » وهو خطأ ، وقد ذكر على الصواب « الكعبي » في الاسماء في التهذيب وفي الميزان وفي لسان الميزان ج ٦ : ص ٨١٢ و ٨٤٨

وأسفلهما » وآخر رويناه من طريق ابن وهب : حدثني رجل عن رجل من أعيان
عن أشياخ لهم عن أبي أمامة الباهلي وعبادة بن الصامت : « أنهم رأوا رسول الله
ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما » .

قال علي : هذا كله لا شيء ، أما حديث أبي أمامة وعبادة فأسقط من أن ينحى
على ذي لب ، لأنه عن لا يسمي عن لا يدري من هو عن لا يعرف ، وهذا فضيحة .
وأما حديثنا (١) المغيرة فأحدهما عن ابن شهاب عن المغيرة ، ولم يولد ابن شهاب
إلا بعد موت المغيرة بدهر طويل ، والثاني مدلس أخطأ فيه الوليد بن مسلم في
موضعين ، وهذا خبر حدثناه حماد قال ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك
ابن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي قال قال عبد الرحمن بن مهدي عن
عبد الله بن المبارك عن ثور بن يزيد قال حدثت (٢) عن رجاء بن حيوة عن كاتب
المغيرة : « أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما » فصح أن ثوراً لم يسمه
من رجاء بن حيوة ، وأنه مرسل لم يذكر فيه المغيرة ، وعلة ثالثة وهي أنه لم يسم فيه
كاتب المغيرة ، فسقط كل ما في هذا الباب . وبالله تعالى التوفيق .

٢٢٣ — مسألة — ومن لبس على رجله شيئاً مما يجوز المسح عليه على غير
طهارة ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير رجله فجنه خوف شديد لم
يدرك معه غسل رجله بعد نزع خفيه : — فإنه ينهض ولا يمسح عليهما ، ويصلي
كما هو ، وصلاته تامة ، فإذا أمكنه نزع خفيه ووجد الماء بعد تمام صلاته فقد قل
قوم : يلزمه نزعهما وغسل رجله فرضاً ، ولا يعيد ما صلى ، فإن قدر على ذلك قبل
أن يسلم بطلت صلاته ، ونزع ما على رجله وغسلهما وابتدأ الصلاة ، وقال آخرون
قد تم وضوؤه ويصلي بذلك الوضوء ما لم ينتقض بحدث ، لا بوجود الماء ، وهذا أصح .
برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم — وقد ذكرناه بإسناده فيما مضى
من كتابنا هذا — : « إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » وقول الله تعالى :

(١) في المصرية « حديث » بالافراد وهو لحن (٢) في اليمنية « حدثنا »

وكلاهما مبنى لما لم يسم فاعله

(لا يكلف الله نفساً الا وسعها) فلما عجز هذا عن غسل رجليه سقط حكمهما ، وبقى عليه ما قدر عليه من وضوء سائر أعضائه ، وإذا كان كذلك فقد توشأ كما أمره الله عز وجل ، ومن توشأ كما أمر الله فصلاته تامة •

وأما من قال : انه اذا قدر على الماء لزمه انما وضوءه فرضاً وقد تمت صلاته ، فلو قدر على ذلك في صلاته فقد لزمه فرضاً أن لا يتم ما بقى من صلاته الا بوضوء تام ، والصلاة لا يحمل أن يفرق بين أعمالها بما ليس منها — : فتقول غير صحيح ، ودعوى بلا برهان ، بل قد قام البرهان (١) من النص من القرآن والسنة (٢) على أنه قد توشأ كما أمر ، وقد تمت طهارته ، وأن له أن يصلي ، فمن الباطل أن يهود عليه حكم الحدث من غير أن يحدث ، إلا أن يوجب ذلك نص فيوقف عنده ، ولا نص في هذه المسألة يوجب عليه إعادة الوضوء ، فلا يلزمه عادته ولا غسل رجليه ، لانه على طهارة تامة ، لكن يصلى بذلك الوضوء ما لم يحدث لما ذكرناه •

فان قيل : قسنا ذلك على التيمم . قلنا : القياس باطل كله ، ومن أين لكم اذا وجب ذلك في التيمم أن يجب في العاجز عن بعض أعضائه ؟ فليس بأيديكم غير دعواكم أن هذا وجب في العاجز كما وجب في التيمم ، وهذه دعوى مفتقرة الى برهان ، ومن أراد أن يعطى بدعواه فقد أراد الباطل ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا ، لانهم موافقون لنا على أن العاجز عن بعض أعضائه — كن ذهب رجلاه أو نحو ذلك — لا يجوز له التيمم ، وأن حكمه انما هو غسل ما بقى من وجهه وذراعيه ومسح رأسه فقط ، وأن وضوءه بذلك تام وصلاته جائزة ، فلما لم يحملوا له أن يتيمم لم يجوز أن يجعل له حكم التيمم (٣) وهذا أصح من قياسهم . واجد الله رب العالمين •

(١) في المصرية « بل من قام البرهان » وفي الحنفية حذف هذه النطمة وكل منهما خطأ (٢) في المصرية « أو السنة » وهو خطأ (٣) في المصرية « لم يجوز له أن يجعل حكم التيمم » وفي الحنفية « لم يجوز أن يجعل له التيمم » وكل منهما خطأ

(كتاب التيمم)

٢٢٤ - مسألة : لا يتيمم من المرضى الا من لا يجد الماء ، أو من عليه مشقة وخرج في الوضوء بماء ، أو في الفضل به أو المسافر القى لا يجد الماء القى يقدر على الوضوء به أو للفضل به *

برهان ذلك قول الله تعالى : (وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون) فهذا نص ما قلناه واسقاط الحرج ، وقال تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) فالخرج ^(١) والعسر ساقطان - والله تعالى الحمد - سواء زادت علته أو لم تزد وكذلك إن خشي زيادة علته فهو أيضاً عسر وخرج ، وقال عطاء والحسن . المريض لا يتيمم أصلا ما دام يجد الماء ^(٢) ، ولا يجزيه الا الفضل والوضوء ، المجذور وغير المجذور سواء *

٢٢٥ - مسألة : وسواء كان السفر قريبا أو بعيداً سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباحا ، هذا مما لا نعلم فيه خلافا ^(٣) الا ان بعض العلماء ذكر قولاً لم ينسبه الى أحد ، وهو ان التيمم لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة *

قال على ولقد كان يلزم من حد في قصر الصلاة والفطر سفرًا دون سفر ، في بعض المصنفات دون بعض ، وفي بعض الاسفار دون بعض ، وفرق بين سفر الطاعة والمعصية في ذلك ^(٤) - : أن يفعل ذلك في التيمم ، ولكن هذا ^(٥) مما تناقضوا فيه أقبح تناقض ، فإن ادعوا ههنا اجماعاً لزمهم إذ هم أصحاب قياس بزعمهم أن يقيسوا ما اختلف فيه من صفة السفر في القصر والفطر والمسح على ما اتفق عليه من صفة

(١) في المصرية « والخرج » وما هنا أحسن (٢) في المصرية « يجد ماء »

(٣) في المصرية « مما لا نعلم فيه خلافا »

(٤) قبله « في ذلك » محذوف من التنية

(٥) في التنية « ولكن هذا » وهو خطأ

السفر في التيمم ، والا قد تركوا القياس ، وخالفوا القرآن والسنة وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٦ — مسألة : والمرض هو كل ما أحال الانسان عن القوة والتصرف ، هذا حكم الففة التي بها نزل القرآن وبالله تعالى التوفيق *

٢٢٧ — مسألة : قال علي : ويقيم من كان في الحضر صحيحاً اذا كان (١) لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة ، ولو أنه على شفير البئر والدلو في يده أو على شفير النهر والساقية والعين ، الا انه يوقن أنه لا يتم وضوءه أو غسله حتى يطعم أول قرن الشمس ، وكذلك المسجون والخائف *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن فضيل عن أبي مالك الاشجعي عن ربي بن حراش عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ : « فضلنا على الناس بثلاث — فذكر فيها — : وجعلت لنا الارض مسجداً ، وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » *

وبه الى مسلم : حدثنا قتيبة بن سعيد ثنا اسماعيل — هو ابن جعفر — عن الملاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ان النبي ﷺ قال : « فضلت على الانبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الفنائم ، وجعلت لي الارض طهوراً ومسجداً ، وأرسلت الى الناس كافة ، وختم بي النبيون » فهذا عموم دخل فيه الحاضر والبادي *

فان قيل : فان الله تعالى قال : (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا) وقال رسول الله ﷺ : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » . فلم يبع هر وجل للجنب أن يقرب الصلاة حتى يغتسل أو يتوضأ الا مسافراً ،

قلنا : نعم ، قال الله تعالى هذا ، وقال رسول الله ﷺ ما ذكرتم ، وقال تعالى

(١) في المصرية اذا كان وهو خطاً

(وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) فكانت هذه الآية زائدة حكما ، واردة بشرع ليس في الآية التي ذكرتم ، بل فيها أباحة أن يقرب الصلاة الجنب دون أن يغتسل ، وهو غير عابر سبيل ، لكن اذا كان مريضا لا يجد الماء أو عليه فيه حرج وكانت هذه الآية أيضا زائدة حكما على الخبر الذي لفظه « لا تقبل صلاة (١) من أحدث حتى يتوضأ » - ثم جاء الخبران الإذنان ذكرنا بزيادة (٢) وعموم على الآيتين والخبر المذكور ، فدخل في هذين الخبرين الصحيح (٣) المقيم اذا لم يجد الماء ، وكلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فرض جمع بعضه الى بعض وكلمه من عند الله تعالى »

وقولنا هذا هو قول مالك وسفيان والليث :

وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يقيم الحاضر ، لكن ان لم يقدر على الماء الاخر بغوت الوقت تيمم وصلى ، ثم أعاد ولا بد اذا وجد الماء ، وقال زفر : لا يقيم الصحيح في الحضر البتة وان خرج الوقت ، لكن يصبر حتى يخرج الوقت ويجد الماء فيصل حينئذ »

قال علي : أما قول أبي حنيفة والشافعي فظاهر الفساد ، لانه لا يخلو أمرها له بالتيمم والصلاة من أن يكونا أمراه بصلاة هي فرض الله تعالى عليه أو بصلاة لم يفرضها (٤) الله تعالى عليه ، ولا سبيل الى قسم ثالث فان قال مقلدهما أمراه بصلاة : هي فرض عليه ، قلنا فلم (٥) يعيدها بعد الوقت ان كان قد أدى فرضه ؟ وان قالوا : بل (٦) أمراه بصلاة ليست فرضا عليه ، أقرا بأنهما ألزماه مالا يلزمه ، وهذا خطأ ، وأما

(١) في المصرية « على الخبر الذي فيه : لا يقبل الله صلاة الخ »

(٢) في المصرية « زيادة » بحذف الجار وهو خطأ

(٣) في النجدة « الصحيحين » على أنه وصف للخبرين ، والذي هنا أحسن ، لان المراد أن الخبرين دخل في عمومها الشخص الصحيح المقيم .

(٤) في النجدة « لم يفرضها » (٥) في النجدة « قلنا » نعم ظم « الخ »

(٦) في النجدة بحذف « بل »

تحول زفر خطأ ، لأنه أسقط فرض الله تعالى في الصلاة في الوقت الذى أمر الله تعالى بأدائها فيه ، وإلزامه إياها في الوقت الذى حرم الله تعالى تأخيرها إليه .

قال أبو محمد : والصلاة فرض ملق بوقت محدود ، والتأخير فيها أعظم من أن يجعله مسلم ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » . فوجدنا هذا الذى حضرته الصلاة هو أمور بالوضوء والغسل إن كان جنباً وبالصلاة فإذا عجز عن الغسل والوضوء سقطا عنه ، وقد نص عليه السلام على أن الأرض طهور (١) إذا لم يجد (٢) الماء وهو غير قادر عليه ، فهو غير باق عليه (٣) وهو قادر على الصلاة فى باقية عليه ، وهذا بين . والحمد لله رب العالمين .

٢٢٨ — مسألة — والسفر الذى يتيمم فيه هو الذى يسى عند العرب سَفراً ، سواء كان مما تقصر فيه الصلاة أو مما لا تقصر فيه الصلاة ، وما كان دون ذلك — مما لا يقع عليه اسم السفر من البروز عن المنازل — فهو فى حكم الحاضر ، فلما المسافر سَفراً يقع عليه اسم سفر والمريض الذى له التيمم فلا فضل لهما أن يتيمما فى أول الوقت ، سواء رجوا الماء (٤) أو أيقنا بوجوده قبل خروج الوقت ، أو أيقنا أنه لا يوجد حتى يخرج الوقت ، وكذلك رجاء الصحة ولا فرق ، وأما الحاضر للصحيح ومن له حكم الحاضر فلا يحل له التيمم إلا حتى يوقن بخروج الوقت قبل إمكان الماء .

برهان ذلك ان النص ورد فى المسافر الذى لا يجد الماء ، وفى المريض كذلك وفى المريض ذى الحرج ، وكان البدار الى الصلاة أفضل ، لقول الله تعالى (سارعوا

(١) فى البنية « طهورا » بالنصب وهو لحن

(٢) فى المصرية « نجد » بالتون وهو خطأ

(٣) فى المصرية « وهو قادر عليه فهو باق عليه » وفى البنية « وهو قادر عليه فهو غير باق عليه » وكل منهما خطأ يأباه سياق الكلام وإلزام الحجة كما هو واضح

(٤) فى المصرية « رجوا من الماء »

الى مسفرة من ربكم) وأما الحاضر فلا خلاف من أحد في انه مادام يرجو بوجود الماء قبل خروج الوقت فانه لا يحل له التيمم ، وما أبيح له التيمم عند ثبوت خروج (١) الوقت إلا باختلاف ، ولولا النص ماحل له *

وقال أبو حنيفة في المشهور عنه : لا يقيم المسافر إلا في آخر وقت الصلاة ، إلا انه قد روى عنه ان هذا انما هو مادام يطعم في الماء فان لم يرج به (٢) فليقيم في اول الوقت ، وقال سفيان : يؤخر المسافر التيمم الى آخر الوقت لعله يجد الماء ، وهو قول احمد بن حنبل ، وروى أيضا عن علي وعطاء ، وقال مالك مرة : لا يسجل ولا يؤخر ، ولكن في وسط الوقت ، وقال مرة : إن ايقن بوجود الماء قبل خروج وقت الصلاة فانه يؤخر التيمم الى آخر الوقت ، فان وجد الماء والا تيمم وصلى ، وان كان طامعا في وجود (٣) الماء قبل خروج الوقت أخر التيمم الى وسط الوقت ، فيتيمم في وسطه ويصلي ، وان كان موقنا انه لا يجد الماء حتى يخرج الوقت فيتيمم في اول الوقت ويصلي ، وقال الاوزاعي : كل ذلك سواء *

قال علي : التعلق بتأخير التيمم لعله يجد الماء لا معنى له ، لانه لا نص ولا إجماع على ان عمل المتوضي أفضل من عمل التيمم ، ولا على ان صلاة المتوضي أفضل ولا أتم من صلاة التيمم (٤) وكلا الأمرين طهارة تامة ، وصلاة تامة ، وفرض في حالة فاذ ذلك كذلك فتأخير الصلاة رجاء وجود الماء ترك للفضل في البدار إلى أفضل الأعمال بلا معنى ، وقد جاء مثل هذا عن رسول الله ﷺ وعن ابن عمر وغيره *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا

(١) في النسخة « عند خروج » بحذف « ثبوت »

(٢) في المصرية « فان لم يرج فيه »

(٣) في المصرية « بوجود »

(٤) في النسخة « ولا على أن صلاة التيمم أفضل ولا أتم من صلاة المتوضي »

البخاري ثنا يحيى بن بكير (١) (قال حدثنا الليث (٢) عن جعفر بن ربيعة عن
الاعرج قال : سمعت عميراً مولى ابن عباس قال : أقيمت أنا وعبد الله بن يسار مولى
ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم بن الحارث بن الصمة الانصاري
قال : « أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جل فقيه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه
النبي (٣) حتى أقبل على الجدار فشح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام »

وروينا عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع : ان ابن عمر
تيمم ثم صلى العصر وبينه وبين المدينة ميل او ميلان ثم دخل المدينة والشمس
مرتفعة فلم يعد ، وعن مالك عن نافع : انه اقبل مع ابن عمر من الجرف فلما آتى المريد
لم يجد ماء فنزل فتيمم بالصعيد وصلى ثم لم يعد تلك الصلاة *
قال علي : وهو قول داود وأصحابنا *

وقال محمد بن الحسن : أما المسافر فان كان الماء منه على أقل من ميل طلبه وان
خرج الوقت ، قلت كان على ميل لم يلزمه طلبه وتيمم ، قل : وأما من خرج من
مصره غير مسافر فان كان يبحث لا يسمع حس الناس واصواتهم تيمم *
قال علي : وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ومن مثلها *

٢٢٩ - مسألة - ومن كان اثناء منه قريباً إلا انه يخاف ضياع رحله او فوت
الرفقة او حال بينه وبين الماء عدو ظالم او نار او اى خوف كان في القصد اليه مشقة
ففرضه التيمم. يرهان ذلك قول الله تعالى (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) وكل
هؤلاء لا يجدون ماء يقدرّون على الطهارة به *

٢٣٠ - مسألة فان طلب بحق فلا عنه له في ذلك ، ولا يجزيه التيمم ، لان
فرضاً عليه أن لا يمتنع من كل حق قبله لله تعالى أو لعباده ، فان امتنع فهو عاص .

(١) في المصرية « يحيى بن بكر » وهو خطأ

(٢) في الاصلين « يحيى بن بكير عن جعفر » باسقاط « قال حدثنا الليث » وهو
خطأ ، صحناه من البخاري (ج ١ : ص ٥٢) ومن كتب الرجال

(٣) في البنية « فلم ير دالتي » بحذف « عليه » وما هنا هو الصحيح الموافق للبخاري

قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وأمر رسول الله ﷺ أن يعطى كل ذى حق حقه . والله تعالى التوفيق *

٢٣١ - مسألة - فلو كانت على بئر براها وبيرفها في سفر وخاف فوات أصحابه (١) أو فوت صلاة الجماعة أو خروج الوقت - : تيمم وأجزأه ، لكن يتوضأ لما يستأنف ، لأن كل هذا عذر مانع من استعماله الماء ، فهو غير واجد الماء يمكنه (٢) استعماله بلا حرج *

٢٣٢ - مسألة - ومن كان الماء في رحله (٣) ففسيه أو كان قبره بئر أو عين لا يدري بها فتيمم وصلى أجزأه ، لأن هذين غير واجدين للماء ، ومن لم يجد الماء تيمم بنص كلام الله تعالى ، وهذا قول أبي حنيفة وداود ، وقال مالك : يعيد في الوقت ولا يعيد أن خرج الوقت . وقال أبو يوسف والشافعي : يعيد أبدا . وقال أبو يوسف : إن كانت البئر منه على رمية سهم أو نحوها وهو لا يعلم بها أجزأه التيمم ، فإن كان على شفيرها أو قبرها وهو لا يعلم بها لم يجزه التيمم (٤) *

٢٣٣ - مسألة - وكل حدث ينتقض الوضوء فإنه ينقض التيمم ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من أهل الاسلام *

٢٣٤ - مسألة - وينقض التيمم أيضا وجود الماء ، سواء وجد في صلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلى ، فإن صلاته التي هو فيها تنتقض لا تقتض طهارته ، ويتوضأ أو يفصل ، ثم يبتدئ الصلاة ، ولا قضاء عليه فيما قد صلى بالتيمم *

ولو وجد الماء أثر سلامه منها ، اختلف في هذا في ثلاث مواضع *

أحدها خلاف قديم في أن الماء (٥) إذا وجد لم يكن على التيمم الوضوء به ولا الفصل ما لم يحدث منه ما يوجب الفصل أو الوضوء *

(١) في البنية « فوت أصحابه » (٢) في البنية « فهو غير واحد لا يمكنه » الخ

(٣) في المصرية « في خرجه » وهي كلمة عامية لعلها من أغلاط الناسخين

(٤) في البنية « لم يضره التيمم » وهو خطأ (٥) في البنية « خلاف قديم فإن

الماء » وهو خطأ ظاهر

وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شعبة أن أباسلة بن عبد الرحمن بن عوف قال : إذا كنت جنباً في سفر فتمسح ثم إذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنباً إن شئت ، قال عبد الحميد : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : ما يدريه ؟ إذا وجدت الماء فاغتسل . وإحداث الفسل والوضوء يقول جمهور المتأخرين *

وكان من حجة من لا يرى تجديد الوضوء والنسل أن قال : التيمم طهارة صحيحة ، فإذا ذلك كذلك فلا ينقضها إلا ما ينقض الطهارات ، وليس وجود الماء حدثاً ، فوجود الماء لا ينقض طهارة التيمم *

قال علي . وكان هذا قولاً صحيحاً لولا (١) ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله قال ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - ثنا عوف - هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء المطاردى عن عمران بن الحصين قال : « كنت مع رسول الله ﷺ في سفر » فذكر الحديث وفيه - : « أن رسول الله ﷺ صلى بالناس ، فلما اغتسل رسول الله ﷺ من صلاته إذ هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منك يا فلان أن تصلي مع القوم ؟ قال : أصابني جنباً ولا ماء ، قال : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » ثم ذكر في حديثه ذلك أمر الماء الذي أحدثه الله تعالى آية لنبيه عليه السلام قال : - « وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته الجنباء إناء من ماء ، وقال : إذهب فأفرغه عليك » *

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا إبراهيم ابن اسحاق النيسابورى ببغداد ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبى ثنا اسماعيل بن مسلم (٢) ثنا أبو رجاء المطاردى عن عمران بن الحصين قال : « كنت مع رسول

(١) في البنية « وهذا قول صحيح لولا » إلخ

(٢) في البنية « ثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا اسماعيل بن مسلم » بحذف والد ابن نعيم من الاسناد وهو خطأ ، واسماعيل بن مسلم ضيف من قبل حفظه وكان صدوقاً بكثرة الغلط ، وقال ابن معين : ليس بشئ

الله ﷺ وفي التوم جنب ، فأمره رسول الله ﷺ فتييم وصلى ، ثم وجدنا الماء بعد فأمره رسول الله ﷺ أن يقتل ولا يمسك الصلاة » وقد ذكرنا حديث حذيفة عن رسول الله ﷺ : « وجعلت لنا الأرض مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » .

فصح بهذه الأحاديث أن الطهور بالتراب إنما هو ما لم يوجد الماء ، وهذا لفظ يقتضي أن لا يجوز التطهر (١) بالتراب إلا إذا لم يوجد (٢) الماء ، ويقتضى أن لا يصح طهور بالتراب إلا أن لا نجد (٣) الماء إلا لمن أباح له ذلك نص آخر . وإذا كان هذا فلا يجوز أن ينحصر بالتبول أحد المنيين دون الآخر ، بل فرض العمل بهما معاً ، وصح (٤) هذا أيضاً أمره عليه السلام المني باليمين بالصعيد والصلاة ، ثم أمره عند وجود الماء بالتأمل فصح ما قلناه نصاً والحمد لله *

والموضع الثاني : إن وجد الماء بعد الصلاة (٥) أيديها أم لا ؟ قال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والشعبي والحسن وأبو سلمة بن عبد الرحمن : إنه يمسك ما دام (٦) في الوقت . وروناه من طريق معمر عن سعيد بن عبد الرحمن المحملي (٧) عن أبي سلمة ، وعن طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن ، ومن طريق الحجاج بن المنهال عن سفیان الثوري عن عبد الحميد بن جبير بن شبة (٨) عن سعيد بن المسيب ، ومن طريق وكيع عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي ، ومن طريق سفیان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن عطاء ، ومن طريق الحسن بن صالح عن العلاء بن المسيب عن طاوس *

(١) في النية « التطهير » (٢) في النية « نجد »

(٣) في النية « يوجد » (٤) في النية « وصح » وهو خطأ

(٥) في النية « يمسك الصلاة » وهو خطأ

(٦) في النية « يمسكها دام » وهو خطأ وتصحيح

(٧) بضم الجيم وفتح الميم وكسر الحاء المهملة ، وهو ضعيف ، وفي النية « الحسن » بالحاء المهملة والشين وهو خطأ .

(٨) في النية « عبد الحميد بن جبير بن أبي شبة » وهو خطأ

وقال مالك : المسافر والمريض واغتافل يقيمون في وسط الوقت ، فان تيمموا وصلوا ثم وجدوا الماء في الوقت فان المسافر لا يسيد ، وأما المريض واغتافل فيصيدان الصلاة •

قال علي : أما قول مالك فظاهر الخطأ في تفرقه بين المريض واغتافل وبين المسافر لان المريض الذي لا يجد الماء مأمور بالتيمم والصلاة ، كما أمر به المسافر في آية واحدة ولا فرق وأما المريض واغتافل المباح لهما التيمم لرفع الحرج والعسر فكذلك أيضا ، وكل من ذكرنا (١) فلم يأت بالفروق بين أحد منهم في ذلك قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه ، نعم ، ولا نعلم أحدا قبل مالك ، فسقط هذا القول جملة ، ولم يبق إلا قول من قال : يسيد السكلى ، وقول من قال : لا يسيد ، فنظرنا ، فوجدنا كل من ذكرنا (٢) ، أموراً بالتيمم بصر القرآن ، فلما صلوا كانوا لا يغفلون من أحد وجهين : إما ان يكونوا صلوا كما أمروا ، او لم يصلوا كما أمروا ، فان قالوا : لم يصلوا كما أمروا ، قلنا لهم : فهم اذا منبوهون عن التيمم والصلاة ابتداء ، لا بد من هذا وهذا لا يقوله أحد ، ولو قاله لكان مخطئاً مخالفاً للقرآن والسنة والاجماع ، فاذا قد سقط (٣) هذا القسم يبين فلم يبق إلا القسم الثاني ، وهو انهم قد صلوا كما أمروا فاذا قد صلوا كما أمروا (٤) فلا محل لهم إعادة صلاة واحدة في يوم مرتين ، لنهي رسول الله ﷺ •

حدثنا بذلك عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا أبو كامل ثنا يزيد — يعني ابن زريع — (٥) ثنا حسين — هو المعلم (٦) عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قل : أثبت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقال : اني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تصلوا صلاة

(١) في المصرية « وكل ما ذكرنا » وما هنا أحسن

(٢) في الجنية « فوجدنا لكل من ذكرنا » وهو خطأ

(٣) في الجنية « فان قد سقط » وهو خطأ (٤) في الجنية « فان صلوا » وهو خطأ

(٥) في المصرية « زريعة » وهو خطأ (٦) في الجنية « هو المعلم » وهو تصحيف

في يوم مرتين . فسقط الامر بالاعادة جملة . والحمد لله رب العالمين •
والثالث من رأي الماء وهو في الصلاة ، فإن مالكا والشافعي وأحمد بن حنبل وأبا ثور وداود قالوا : ان رأى الماء وهو في الصلاة فليتماد على صلاته ولا يميدها ، ولا تنتقض طهارته بذلك ، وان رآه بعد الصلاة فليتوضأ وليغتسل ولا بد ، لا تجزيه صلاة مستأنفة الا بذلك ، وقال أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري والاوزاعي : سواء وجد الماء في الصلاة أو بعد الصلاة يقطع الصلاة ولا بد ، ويتوضأ أو يغتسل ويتدبها ، وأما ان رآه بعد الصلاة فقد تمت صلاته تلك ، ولا بد له من الطهارة بالماء لما يستأنف لاجتزائه صلاة يستأنفها الا بذلك •

قال علي : فلما اختلفوا نظرنا في ذلك ، فوجدنا حجة من فرق بين وجود الماء في الصلاة ووجوده بعد الصلاة — ان قالوا : قد دخل في الصلاة كما أمر ، فلا يجوز له ان ينقضها الا بنص أو إجماع •

قال أبو محمد: لا نعلم (١) لهم حجة غير هذه ، ولا متعلق لهم بها ، لانه — وان كان قد دخل في الصلاة كما أمره الله تعالى — فلا يخلو وجود الماء من أن يكون (٢) ينقض الطهارة وينميه في حكم المحدث أو المجنب ، أو يكون لا ينقض الطهارة ولا يميده في حكم المجنب أو المحدث (٣) فإن قالوا : لا ينقض الطهارة ولا يميده مجنبا ولا محدثا ، فهذا جواب أبي سليمان وأصحابنا ، قلنا : فلا (٤) عليكم ، أنتم مقرون بأنه مع ذلك مقترض عليه الفصل أو الوضوء متى وجد الماء بلا خلاف منكم ، فنقولهم : نعم ، قلنا لم : فهو مأمور بذلك في حين وجوده في الصلاة وغير الصلاة بنص مذهبنا ومذهبكم في البدار الى ما أمرنا به ، فإن قالوا : ليس مأمورا بذلك في الصلاة لشغله بها ، قلنا : هذا فرق لا دليل عليه ، ودعوى بلا برهان فاذ هو مأمور بذلك في الصلاة وغير الصلاة فقد صح إذ هو مأمور بذلك في الصلاة ان أمركم بالتقاضي على

(١) في الجنية « ما نعلم » (٢) في الجنية « فلا يخلو وجوده من الماء أن يكون » وهو خطأ (٣) هذا اللق الثاني مخوف من الجنية (٤) في الجنية « فلا حجة عليكم » وهو خطأ

ترك استعمال الماء خطأ ، لانه على أصلكم لا تنقض بترك صلاته ، فكان اللازم على أصولكم أن يستعمل الماء ويبتني على ما مضى من صلاته كما يقولون في المحدث ولا فرق ، وهم لا يقولون هذا ، فسقط قولهم *

وأما المالكيون والشافعيون فجوابهم أن وجود الماء ينقض الطهارة ويميد التيمم عجنباً ومحدثاً في غير الصلاة ، ولا ينقض الطهارة في الصلاة *

قال على : فكان هذا قولاً ظاهر الفساد ودعوى عارية عن الدليل ، وما جاء قط في قرآن ولا سنة ولا في قياس ولا في رأي له وجه ان شيئاً يكون حدثاً في غير الصلاة ولا يكون حدثاً في الصلاة والدعوى لا يحجز عنها أحد ، وهي باطل ما لم يصححها برهان من قرآن أو سنة ، لا سيما قولهم : أن وجود المصل (١) الماء في حال صلاته لا ينقض صلاته ، فإذا سلم انتقضت طهارته بالوجود الذي كان في الصلاة ، وان لم يتباد ذلك الوجود الى بعد الصلاة ، فهذا أطرف (٢) ما يكون ١١ شيء ينقض الطهارة اذا عدم ولا ينقضها اذا وجد ، وهم قد انكروا هذا بعينه على أبي حنيفة في قوله : ان القهقهة تنقض الوضوء في الصلاة ولا تنقضها في غير الصلاة * قال على : فاذا قد ظهر ايضاً فساد هذا القول فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « ان التراب طهور ما لم يوجد الماء » فصح ان لا طهارة تصح بتراب مع وجود الماء إلا لمن اجاز له النص من المريض الذي عليه من استعماله حرج ، فاذا ذلك كذلك فقد صح بطلان طهارة التيمم اذا وجد الماء في صلاة كان أو في غير صلاة ، وصح قول سفيان ومن وافقه ،

الا ان ابا حنيفة تناقض ههنا في موضعين احدهما انه يرى لمن احدث مغلوباً ان يتوضأ ويبتني ، وهذا احدث مغلوباً ، فكان الواجب على أصله أن يأمره بأن يتوضأ ويبتني والثاني : أنه يرى السلام من الصلاة ليس فرضاً ، وأن من قعد في آخر صلاته مقدار التشهد فقد تمت صلاته ، وانه ان احدث عامداً او ناسياً فقد صحت صلاته

(١) في الجنية « ان وجد المصل »

(٢) بالطاء المهملة . وفي المصرية بالمعجمة وهو تصحيف .

ولا إعادة عليه ، ثم رأى هنا أنه وإن قصد في آخر صلاته مقدار التشهد ثم وجد الماء وإن لم يسلم فإن صلاته تلك قد بطلت ، وكذلك طهارته وعليه أن يتطهر ويسمدها أبداً ، وهذا تناقض في غاية القبح والبعد عن النصوص والقياس وسداد الرأي ، وما علمنا هذه التفاريق لاحد قبل أبي حنيفة *

٢٣٥ — مسألة : والمريض المباح له التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرنا ، فإن صحته لا تنقض طهارته *

برهان ذلك أن الظاهر الذي أتبعنا إنما جاء فيمن لم يجد الماء ، (١) فهو الذي تنقض طهارته بوجود الماء ، وأما من أمره الله تعالى بالتيمم والصلاة مع وجود الماء فإن وجود الماء قد صح يقيناً أنه لا ينقض طهارته بل هي صحيحة مع وجود الماء فإذا كان كذلك فإن الصحة ليست حدثاً أصلاً ، إذ لم يأت بأنها حدث لا قرآن ولا سنة ، فإن قالوا : قلنا المريض على المسافر . قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، لأنه قياس الشيء على ضده ، وهذا باطل عند أصحاب القياس ، وهو قياس واحد الماء على عاده ، وقياس مريض على صحيح ، وهم لا يختلفون أن احكامهما في الصلاة وغيرها تختلف والله تعالى التوفيق *

٢٣٦ — مسألة : والمتيمم يصلى بتيممه ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم ينقض تيممه بحدث أو بوجود الماء ، وأما المريض فلا ينقض (٢) طهارته بالتيمم الا ما ينقض الطهارة من الاحداث فقط ، وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والليث بن سعد وداود *

وروينا (٣) أيضاً عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : يصلى الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم يحدث ، وعن ميمر قال سمعت الزهري يقول : التيمم بمنزلة الماء ، يقول يصلى به ما لم يحدث ، وعن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : صل بتيمم واحد الصلوات كلها ما لم تحدث ، هو بمنزلة الماء . وهو

(١) في المصرية « في من لا يجد الماء » (٢) في الجينية « تنقض » وهو خطأ

(٣) في الجينية « ورويناه »

قول يزيد بن هارون ومحمد بن علي بن الحسين (١) وغيرهم •
 وقال مالك: لا يصلى صلاتا فرض يتيمم واحد وعليه أن يتيمم لكل صلاة، فإن
 تيمم وتطوع بركني الفجر أو غيرها (٢) فلا بد له من أن يتيمم تيمما آخر للفريضة ولو
 تيمم ثم صلى الفريضة جاز له أن ينقل بعدها بذلك التيمم •
 وقال الشافعي يتيمم لكل صلاة فرض ولا بد، وله أن ينقل قبلها وبعدها بذلك
 التيمم •

وقال شريك يتيمم لكل صلاة، وروى مثل قول شريك عن إبراهيم النخعي
 والشمسي وربيعة وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهو قول الليث بن سعد واحد
 واسحاق •

وقال أبو ثور: يتيمم لكل وقت صلاة فرض إلا أنه يصلى الفرائض من الفروض
 كلها بتيمم واحد •

قال علي: أما قول مالك فلا متعلق له بحجة أصلا، لا بقرآن ولا بسنة صحيحة
 ولا سقيمة ولا بقياس، ولا يتخلو التيمم من أن يكون طهارة أولا طهارة، فإن كان طهارة،
 فيصلى بطهارته (٣) مالم يوجب قضا قرآن أو سنة، وإن كان ليس طهارة فلا يجوز
 له أن يصلى بشيئ طهارة •

وقال بعضهم: ليس طهارة تامة ولكنه استباحة للصلاة •
 قال علي: وهذا باطل من وجوه: أحدها أنه قول بلا برهان، وما كان

(١) في التيمم « ومحمد بن علي بن الحسن » وهو خطأ، لأن المراد هنا أبو
 جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان من التابعين من فقهاء
 أهل المدينة. مات سنة ١١٤ أو سنة ١١٧

(٢) في المصرية « وتطوع بركني الفجر وغيرها » وفي التيمم « وتطوع ركني
 الفجر أو غيرها » فجمنا بين النسختين زيادة الباء والهمزة لتكون العبارة أصح
 من كل منهما (٣) في المصرية « فبطل بطهارته » وهو خطأ

هكذا فهو باطل . والثانى أنه قول يكذبه القرآن ، قال الله تعالى : (فتيمموا صعيدا طيبا فممسحوا بوجوهكم وايديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم) فنص تعالى على أن التيمم طهارة من الله تعالى . والثالث أنه تنقض منهم لانهم قالوا : ليس طهارة تامة — ولكنه استباحة للصلاة ، وهذا كلام ينقض أوله آخره لان الاستباحة للصلاة لا تكون الا بطهارة ، فهو اذن طهارة لا طهارة . والرابع أنه هبكت أنه كما قالوا استباحة للصلاة ، فمن أين لهم أن لا يستبيحوا بهذه الاستباحة الصلاة الثانية كما استباحوا به الصلاة الاولى ؟ ومن أين وجب ان يكون استباحة للصلاة الاولى دون ان يكون استباحة لثانية ؟ *

وقالوا : ان طلب الماء ينقض طهارة التيمم وعليه ان يطلب الماء لكل صلاة قلنا لهم : هذا باطل ، أول ذلك ان قولكم : ان طلب الماء ينقض طهارة التيمم دعوى كاذبة بلا برهان ، وثانيه أن قولكم : ان عليه طلب الماء لكل صلاة باطل ، وأى ماء (١) يطلب ؟ وهو قد طلبه وأيقن أنه لا يجده ؟! ثم لو كان كذلك ، فأى ماء يطلبه المريض الواجد الماء ؟ فظهر فساد هذا القول جملة ، لاسيما قول مالك فى بقاء الطهارة بعد الفريضة للتوافتل وانتقاض الطهارة بعد النافلة للفريضة ، وبعد الفريضة للفريضة ، وطلب الماء على قولهم يلزم للنافلة ولا بد ، كما يلزم للفريضة ، اذا لافرق فى وجوب الطهارة (٢) للنافلة كما تجب للفريضة ولا فرق ، بلا خلاف به من أحد من الامة (٣) وان اختلفت أحكامها فى غير ذلك ، لاسيما وشيخهم الذى قلبوه — مالك — يقول فى الموطأ : ليس المتوضئ بأطهر من المتيمم ، ومن تيمم فقد فعل ما أمره الله تعالى به (٤) *

(١) فى المصرية « والى ما » وهو خطأ

(٢) فى الحنية « اذ لافرق لوجوب ما الطاهرة » وهو خطأ

(٣) فى المصرية « فلا خلاف بين أحد من الامة » وما هنا أصح

(٤) لفظ مالك فى الموطأ (ص ١٩) : « من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فعلم بما أمره الله به من التيمم فقد أطاع الله عز وجل ، وليس الذى وجد الماء بأطهر منه

وأما قول الشافعي فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه أوجب تجديد التيمم للفريضة ولم يوجبه للنافلة ، وهذا خطأ بكل ما ذكرناه *

وأما قول أبي ثور فظاهر الخطأ أيضاً ، لأنه جعل الطهارة (١) بالتيمم تصح (٢) ببقائه وقت الصلاة وتنتقض بمخرج الوقت ، وما علمنا في الاحداث خروج وقت أصلاء لا في قرآن ولا سنة ، وإنما جاء الأمر بالنسل في كل صلاة فرض أو في الجمع بين الصلاتين في المستحاضة ، والقياس باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه باطلا ، لأن قياس التيمم على المستحاضة لم يوجبه شبه (٣) بينهما ولا علة جامعة ، فهو باطل بكل حال ، فحصلت هذه الأقوال دعوى كلها بلا برهان وبالله تعالى التوفيق *

فإن قالوا إن قولنا هذا هو قول ابن عباس وعلي وابن عمر وعمر بن العاص * قلنا أما الرواية عن ابن عباس فساقطة لأنها من طريق الحسن بن عارة وهو هالك وعن رجل لم بسم *

وأما الرواية عن عمرو بن العاص فأما هي عن قتادة عن عمرو بن العاص ، وقتادة لم يولد إلا بعد موت عمرو بن العاص *

والرواية في ذلك عن علي وابن عمر أيضاً لا تصح ، ولو صححت لما كان في ذلك حجة ، إذ ليس في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ *

وأيضاً فإن تقسيم مالك والشافعي وأبي ثور لم يرو عن أحد ممن ذكرنا ، فهم مخالفون الصحابة (٤) المذكورين (٥) في كل ذلك *

ولأنتم صلاة ، لأنها أمر أوجب ، فكل عمل بما أمره الله عز وجل به وإنما العمل بما أمر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد الماء قبل أن يدخل في الصلاة *

- (١) في المصرية « للطهارة » وهو خطأ
- (٢) في المصرية « لا تصح » وهو خطأ تنافيه حكاية قول أبو ثور الماضية
- (٣) في المصرية « لم توجب سنة » وهو تصحيف
- (٤) في المصرية « لأصحابه » وهو خطأ (٥) في البنية « المذكورون » وهو لحن

وأيضاً قد روى نحو قولنا عن ابن عباس أيضاً ، فصح قولنا وبالله تعالى التوفيق •
وقد قال بعضهم : لما قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) إلى قوله : (فتيمموا صعيداً طيباً) قال : فأوجب عز وجل الوضوء على كل قائم إلى الصلاة : فلما صلى النبي ﷺ الصلوات بوضوء واحد خرج الوضوء بذلك عن حكم الآية ، وبقي التيمم على وجوبه على كل قائم للصلاة •
قال علي رضي الله عنه وهذا ليس كما قالوا ، لا سيما المالكيين والشافعيين المبيحين للقيام إلى صلاة النافلة بعد الغريضة بغير أحداث تيمم ولا أحداث طلب الماء ، فلا متعلق لماتين الطائفتين (١) بشيء مما ذكرنا في هذا الباب ، وإنما الكلام بيننا وبين من قال بقول شريك ، فنقول وبالله تعالى التوفيق : إن الآية لا توجب (٢) شيئاً مما ذكرتم ، ولو أوجبت ذلك لأوجبت غسل الجنابة على كل قائم إلى الصلاة أبداً ، وإنما حكم الآية في إيجاب الله تعالى الوضوء والتيمم والغسل إنما هو على المجنبين والمحدثين فقط ، بنص آخر الآية المبين لأولها ، لقول الله تعالى فيها (وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ولا يختلف اثنان من الأمة في أن ههنا حذفاً دل عليه العطف (٣) وإن معنى الآية : : وإن كنتم مرضى أو على سفر فأحدثتم أو جاء أحد منكم من الغائط ، فبطل ما شغبوا به •

بل لو قال قائل أن حكم تجديد الطهارة عند القيام إلى الصلاة إنما هو بنص الآية إنما هو على من حكمه الوضوء لا على من حكمه التيمم - لكان أحق بظاهر الآية منهم لأن الله تعالى لم يأمر قط بالتيمم في الآية إلا من كان محدثاً فقط ، لا كل قائم إلى الصلاة أصلاً ، وهذا لا يخص لهم منه البتة . فبطل تعلقهم في إيجاب تجديد

(١) في المصرية « لما بين الطائفتين » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « لم توجب »

(٣) في اليمنية « دل على العطف » وهو خطأ

التيمم لكل صلاة الآية (١) وصارت الآية موجبة لقولنا ، ومسقط للتيمم الا بمن
كان محدثاً قط (٢) وان التيمم طهارة صحيحة بنص الآية ، فاز الآية موجبة لذلك
قد صح أنه يصلي بقيم واحد ماشاء المصل من صلوات الفرض في اليوم واليلة وفي
أكثر من ذلك ومن التناقل ، ما لم يحدث أو يجنب أو يجد الماء بنص الآية نفسها
والحمد لله رب العالمين •

٢٣٧- مسنة - والتيميم جائز قبل الوقت وفي الوقت اذا اراد أن يصلّي به نافلة أو فرضاً كالوضوء ولا فرق ، لأن الله تعالى أمر بالوضوء والنفل والتيميم عند القيام الى الصلاة ، ولم يقل تعالى الى صلاة فرض دون النافلة ، فكل مريد صلاة فافترض عليه أن يتطهر لها بالنفل ان كان جنباً ، وبالوضوء أو التيميم ان كان محدثاً ، فاذ فلك كذلك فلا بد لمريد الصلاة من أن يكون بين تطهره وبين صلاته مهلة من الزمان ، فاذا لا يمكن غير ذلك فمن حدى قدر تلك المهلة حداً (١) فهو مبطل ، لانه يقول من ذلك ما لم يأت به قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، فاذا هذا كما ذكرنا فلا ينقض الطهارة بالوضوء ولا بالتيميم طول تلك المهلة ولا قصرها وهذا في غاية البيان . والحمد لله رب العالمين *

٢٣٨ - مسئلة - ومن كان في رحله ماء ففسيه فميم وصل فسلاته تامه ،
لأن النامي غير واحد للماء . وبالله تعالى التوفيق *

٢٣٩ - مستلة - ومن كان في البحر والسفينة تجري فان كان قادراً على اخذ ماء البحر والنظر به لم يجزه غير ذلك ، فان لم يقدر على اخذه تيمم وأجزأه •

روينا عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله
عنهم أن ماء البحر لا يميزى الوضوء به ، وأن حكم من لم يجد غيره التيمم ، وروينا
عن عمر رضي الله عنه الوضوء بماء البحر ، وهو الصحيح ، لقول الله تعالى : (فلم
يجدوا ماء فتمسكوا) ولقول رسول الله ﷺ : « وجعلت تربتها لنا (٢) طهوراً إذا لم

(١) في النجبة « وبالأية » وهو خطأ (٢) في النجبة « فان » وما هنا أصح

(٣) في البنية « فمن حد في قدر ذلك حدا » (٤) في المصرية بمحذف « لنا »

يجد الماء « وماء البحر ماء مطلق ، قلن لم يقدر على أخذ الماء منه فهو لا يجد ماء يقدر على التطهر به (١) ، ففرضه التيمم » .

٢٤٠ - مسألة - وكذلك من كان في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض ، ولا يقدر على تسخينه إلا حتى يخرج الوقت : - فإنه يقيم ويصلي ، لأنه لا يجد ماء يقدر على التطهر به (٢) .

٢٤١ - مسألة - وليس على من لا ماء معه (٣) أن يشتره للوضوء ولا للفسل لا بما قل ولا بما كثر ، فإن اشتراه لم يجزه الوضوء به ولا الفسل وفرضه التيمم ، وله أن يشتره للشرب إن لم يسطه بلان ، وأن يطلبه للوضوء (٤) فذلك له وليس ذلك عليه ، فإن وهب له توطأ به ولا بد ، ولا يميزه (٥) غير ذلك .

برهان ذلك نهى رسول الله ﷺ عن بيع الماء ، وروينا من طريق مسلم : حدثنا أحمد بن عثمان التوفلي ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا ابن جريج أخبرني زياد بن سعد أخبرني هلال بن أسامة (٦) أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ : « لا يباع فضل الماء ليباع به الكلا » (٧) حدثنا حمام ثنا عيسى بن أصغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا أبي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أخبره أبو المنهال

(١) في المصرية « بحذف » به « (٢) في اليمنية « لأنه لا يقدر على التطهر به » وما هنا أصح وأوضح (٣) في اليمنية « من لأمه » بحذف « ماء » وهو خطأ (٤) في اليمنية « وأن يطلبه للوضوء » (٥) في المصرية « ولا يميزه » (٦) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ٤٦٠ - ٤٦١) أن هلال بن أسامة أخبره ، (٧) ورواه أيضاً مسلم من طريق ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة ، ورواه مالك (ص ٣١١) والبخاري (ج ٥ : ص ٢١ قتح) والترمذي (ج ١ : ص ٢٤٠) وابن ماجه (ج ٢ : ص ٤٩) ويحيى بن آدم في الخراج (رقم ٣١٦) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . والكلا مهموذ مقصور ما يرعاه الحيوان من رطب ويابس .

أن إياس بن عبد^(١) قال لرجل: « لا تبع الماء ، فان رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء . »
ومن طريق ابن أبي شبة : ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي
التمهال عن إياس بن عبد^(٢) المزني — ورأى ناسا يبيعون الماء — . قال :
« لا تبيعوا الماء ، فاقى سمعت رسول الله ﷺ نهى أن يباع^(٣) »

ومن طريق ابن أبي شبة . ثنا يزيد بن هارون ثنا أبو اسحاق عن محمد بن
عبد الرحمن عن أمه عمة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين قالت : « نهى
رسول الله ﷺ أن تمنع قمع البئر^(٤) يعني فضل الماء — » هكذا في الحديث
تفسيره ، ورويناه أيضاً مسنداً من طريق جابر^(٥) فهو لاء أربعة من الصحابة ،
فهو نقل تواتر لا تحمل مخالفته »

قال علي : وقد تضمنت الكلام في هذا في مسألة المنع من بيع الماء في كتاب
البيع من ديواننا هذا . والحمد لله *

قال أبو محمد^(٦) : فاذ نهى رسول الله ﷺ عن بيعه^(٧) فبيعه حرام ، وإذا
هو كذلك فأخذه بالبيع أخذ بالباطل ، وإذا هو مأخوذ بالباطل فهو غير متملك له ،
وإذا هو غير متملك^(٨) له فلا يحل استعماله له ، لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم

(١) عبد بالتون بدون اضافة لفظ الجلالة ، وفي الأصل « عبد الله » وهو خطأ
(٢) في الأصل « عبد الله » وهو خطأ (٣) رواه يحيى بن آدم في الحراج
(رقم ٣٣٨) عن سفيان بن عيينة وأنظر ما كتبناه في شرحنا عليه . (٤) نفع — بفتح
التون واسكان القاف — البئر هو الماء المجتمع فيها قبل أن يستقى ، وفي الأصل « نفع »
بالفاء وهو تصحيف . والحديث رواه أيضاً يحيى بن آدم في الحراج (رقم ٣٣١)
عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح بن كيسان عن ابن الرجال وهو محمد بن عبد الرحمن ،
وابراهيم بن أبي يحيى ضعيف ورواه غيره أيضاً بأسانيد فيها مقال ، والاسناد الذي هنا
اسناد صحيح فهو يقوى تلك الاسانيد ويؤيد صحة الحديث . وانظر ما كتبناه في شرح
الحراج (٥) رواه مسلم (ج ١ : ص ٤٦٠) وأحمد (ج ٣ : ص ٣٣٨)
(٦) من أول قوله « وروينا من طريق مسلم » الى هنا سقط من النسخة
الغنية (٧) في الغنية « فاذ نهى عليه السلام عن بيعه » (٨) في الغنية « فإذا هو غير
مالك له »

بينكم بالباطل ، وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » .
 فإذا لم يجد الماء إلا بوجه حرام - من غضب أو بيع محرّم - فهو غير واجد الماء ، وإذا
 لم يجد الماء ففرضه التيمم *

وأما ابتياعه للشرب فهو مضطر الى ذلك ، والتيمم حرام على البائع ، لأنه أخذه
 بغير حق ، ومنع فضل الماء هو محرّم عليه ذلك ^(١) . وأما استياعه الماء فلم يأت بذلك
 لإيجاب ولا جاء عنه منع فهو مباح ، قال عليه السلام : « دعوني ما تركتكم فإذا أمرتكم
 بشئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شئ فدعوه » أو كما قال عليه السلام ،
 فإذا ملكه بهبة فقد ملكه بحق ، فواجب عليه استعماله في الطهارة وبالله تعالى
 التوفيق *

وقد اختلف الناس في هذا فقال الاوزاعي والشافعي واسحاق : عليه أن
 يشتري الماء للوضوء بثمنه ، فإن طلب منه أكثر من ثمنه ، تيمم ^(٢) ولم يشتريه . وقال
 أبو حنيفة : لا يشتريه بثمن كثير ، وقال مالك : ان كان قليل الدرهم ولم يجد الماء
 إلا بثمن غال تيمم ، وان كان كثير المال اشترى ما لم يشطوا عليه في الثمن ، وهو قول
 أحمد ، وقال الحسن البصري : يشتريه ولو بماله كله *

قال أبو محمد : ان كان واجده بالثمن واجداً للماء ^(٣) فالحكم ما قاله الحسن ، وان
 كان غير واجد فاقول قولنا وأما التقسيم في ابتياعه ما لم يغل عليه ، فيه ، وتركه
 ان غوى به : - فلا دليل على صحة هذا القول ، وكل ما دعت اليه ضرورة فليس غالياً
 بشئ أصلاً ^(٤) وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٢ - مسألة - ومن كان معه ماء يسير يكتفيه لشربه فقط ففرضه التيمم ،
 قول الله تعالى : (ولا تقتلوا أنفسكم) *

(١) في النجفة بحذف « عليه ذلك » (٢) في المصرية « يتيمم » بالمضارع وبأباء
 السباق ، وفي النجفة حذفت هذه الكلمة
 (٣) في المصرية « واجد الماء » (٤) في النجفة بحذف قوله « وكل ما دعت اليه
 ضرورة فليس غالياً بشئ أصلاً »

٢٤٣ - مسألة - ومن كان منه ماء يسير يكفيه الوضوء وهو جنب تيمم للجنازة وتوضأ بالماء ، لا يبالي أيهما قدم ، لا يميزه غير ذلك ، لانهما فرضان متفرقان ، وإذا هما كذلك فلا ينوب أحدهما عن الآخر على ما قدمنا ، وهو قادر على أن يؤدي أحدهما بكامله بالماء ، فلا يميزه إلا ذلك ، ويؤدي الآخر بالتيمم أيضاً كما أمر .

٢٤٤ - مسألة - فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله (١) في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يمس به سائر أعضائه - : ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم ، وقال الشافعي : يغسل به أي أعضائه شاء ويتيمم (٢) .

قال علي . قل أصحابنا : وهذا خطأ ، لأنه غير عاجز (٣) عن سائر أعضائه . يمنع منها فيجزيه تطهير بعضها - : ولكنه عاجز عن تطهير ما أمر بتطهيره بالماء ، ومن هذه صفته فالفرض عليه التيمم ولا بد ، بتوضيحه الله تعالى الصميد من الماء إذا لم يوجد . والله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : قال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وهذا مستطیع لأن يأتي ببعض وضوئه أو ببعض غسله ، غير مستطیع علی (٤) باقیه ، ففرض علیه أن يأتي من الفصل بما يستطیع فی الأول فالأول من أعضاء الوضوء وأعضاء الفصل حيث (٥) بلغ ، فإذا نفذ لزمه التيمم لباقي أعضاءه . ولا بد ، لأنه غير واجد للماء في تطهيرها ، فالواجب عليه تمويض التراب كما أمره الله تعالى ، فلو كان بعض أعضائه ذاهباً أولاً يقدر على مسح الماء لجرح أو كسر - سقط حكمه ، قل أو كثر ، وأجزأه غسل ما بقى ، لأنه واجد للماء عاجز عن تطهير الأعضاء ، وليس من أهل

(١) في المصرية « يسيراً فلو استعمله » وفي الحنفية « يسيراً أو استعمله » وكلاهما خطأ (٢) هنا بهامش الحنفية ما نصه « هذا على أحد قولي الشافعي ، وقوله : أنه يغسل به أي أعضائه شاء . إنما هو في الجنب مع أن الأولى أن يغسل به أعضاء الوضوء ، وأما المحدث فانه يغسل به الوجه ثم الدين على ما عرف من وجوب الترتيب عنده . » (٣) في الحنفية « لأنه ليس عاجزاً » (٤) كذا في الأصل ، عدى « استطاع » به على (٥) في الحنفية « من أعضاء الوضوء أو أعضائه حيث بلغ » وهو خطأ .

التيمم لوجوده الماء ، وسقط عنه ما عجز عنه لقول الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) والله التوفيق *

٢٤٥ - مسألة - فمن أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يتيمم تيممين ، ينوى بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ، ولا يبالي أيهما قدم *

برهان ذلك أنهما عملان متغايران كما قدمنا ، فلا يجزئ عمل واحد عن عملين مقترضين الابتناء (١) نص بأنه يجزئ عنهما ، والنص قد جاء بأن غسل أعضاء الوضوء يجزئ عن ذلك وعن غسلها في غسل الجنابة فصرنا إلى ذلك ، ولم يأت هنا نص بأن تيمما واحداً يجزئ عن الجنابة وعن الوضوء (٢) . وكذلك لو أجنبت المرأة ثم حاضت ثم طهرت يوم جمعة وهي مسافرة ولا ماء معها فلا بد لها من أربع تيممات : تيمم للحيض وتيمم للجنابة وتيمم للوضوء وتيمم للجمعة لما ذكرناه ، فإن كانت قد غسلت مينا فتيمم خامس ، والبرهان في ذلك قد ذكرناه في الفصل واجتماع وجوهه الموجبة له . والله تعالى التوفيق *

٢٤٦ - مسألة - ومن كان محبوساً في حضر أو سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء . أو كان مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو ، وصلاته تامة ولا يميدها ، سواء وجد الماء (٣) في الوقت أو لم يجده إلا بعد الوقت *

برهان ذلك قول الله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) وقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم »

(١) في الجنبة « إلا أن يأتي » (٢) هنا بهامش الجنبة ما نصه : « قال الشيخ شمس الدين الذهبي رضى الله عنه : حديث عمار يدل على أنه يكفي تيمم واحد للجنابة والوضوء ، فإنه قال : أجنبت فلم أجِد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ، ثم أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له ، فقال : إنما يكفيك أن تقول يديك هكذا ثم ضرب يديه الأرض مرة ومسح الشمال على اليمن ونفخ فيها ثم مسح بهما وجهه وكفيه . أخرجه خ م ، وجه الدلالة منه قوله : إنما يكفيك ، وإنما من صنع الحصر » (٣) كلمة « الماء » سقطت من الجنبة .

وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه) فصح بهذه النصوص (١) أنه لا يلزمنا من الشرائع إلا ما استطعنا ، وأن ما لم نستطع فساقط عنا ، وصح أن الله تعالى حرم علينا ترك الوضوء أو التيمم للصلاة إلا أن يضطر اليه ، والمنع من الماء والتراب مضطر إلى ما حرم عليه من ترك التطهر بالماء أو التراب ، فسقط عنا تحريم ذلك عليه (٢) ، وهو قادر على الصلاة بتوفيقها وأحكامها وبالإيمان (٣) فبقى عليه ما قدر عليه (٤) ، فإذا صلى كما ذكرنا قد صلى كما أمره الله تعالى ، ومن صلى كما أمره الله تعالى فلا شيء عليه ، والمبادرة إلى الصلاة في أول الوقت أفضل لما ذكرنا قبل *
وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي فيمن هذه صفته (٥) لا يصلي حتى يجد الماء متى وجده ، قال أبو حنيفة : فإن قدر على التيمم تيمم وصلى ، ثم إذا وجد الماء أعاد ولا بد متى وجده ، وإن خشي الموت من البرد تيمم وصلى وأجزأه *

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي : يصلي كما هو ، فإذا وجد الماء أعاد متى وجده ، فإنه يدرى المصر على التراب تيمم وصلى ، وأعاد أيضاً ولا بد إذا وجد الماء ، وقال زفر في المحبوس في المصر بحيث لا يجد ماء ولا تراباً أو بحيث يجد التراب : إنه لا يصلي أصلاً حتى يجد الماء ، لا بتيمم (٦) ولا بلا تيمم ، فإذا وجد الماء توضأ وصلى تلك الصلوات ، وقال بعض أصحابنا : لا يصلي ولا يعيد ، وقال أبو ثور : يصلي كما هو ولا يعيد (٧) *

قال علي أما قول أبي حنيفة فظاهر التناقض ، لأنه لا يميز الصلاة بالتيمم في المصر لتغير المريض وخائف الموت ، كما لا يميزه الصلاة بغير الوضوء والتيمم ولا فرق ، ثم فرق بينهما - وكلاهما عنده لا تجزئ به صلاته - فأمر أحدهما بأن يصلي صلاة لا تجزئ به ، وأمر الآخر بأن لا يصليها ، وهذا خطأ لا يخفاء به ، فسقط هذا القول سقوطاً

(١) في المصرية « بهذا النصوص » وهو خطأ (٢) من قوله « من ترك التطهر بالماء » إلى هنا سقط من الجنية خطأ (٣) في الجنية « أو بالإيمان » وهو خطأ (٤) كلمة « غلبه » معذوفة من الجنية (٥) في الجنية « من هذه صفته » (٦) في المصرية « لا تيمم » وهو تصحيف (٧) مذهب أبي ثور لم يذكروا في الجنية .

لا إغفاء به ، وماله حجة أصلاً يمكن أن يتعلق بها (١) .
 وأما قول أبي يوسف ومحمد غلطاً ، لانهما أمراه بصلاة لا تجزئه ولا لها معنى ،
 فهي باطل (٢) وقد قل الله تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) .
 وأما قول زفر غلطاً أيضاً ، لأنه أمره بأن لا يصلى فى الوقت الذى أمر الله تعالى
 بالصلاة فيه ، وأمره أن يصلى فى الوقت الذى نهاه الله تعالى عن تأخير الصلاة
 إليه (٣) وقد أمره الله تعالى بالصلاة فى وقتها أوكد (٤) أمر وأشد ، قل الله تعالى :
 (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فلم يأمر تعالى بتخليه سبيل
 للكافر حتى يتوب من الكفر ويقم الصلاة ويؤتي الزكاة ، فلا يحل ترك ما هذه
 صفته عن الوقت الذى لم يفسح تعالى فى تأخير عنه ، فظهر فساد قول زفر وكل من
 أمره بتأخير الصلاة عن وقتها .

وأما من قل : لا يصلى أصلاً فاتهم احتجوا بقول رسول الله ﷺ : « لا تقبل
 صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وقال عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة بنهر طهور »
 قالوا : فلا تأمر بما لم يقبله الله تعالى منه ، لأنه فى وقتها غير متوضئ ولا متطهر ،
 وهو بعد الوقت محرم عليه تأخير الصلاة عن وقتها .

قال على : هذا كان أصح الأقوال ، ولولا ما ذكرنا من أن النبي ﷺ أسقط عنا
 ما لا نستطيع بما أمرنا به ، وأبقى علينا ما نستطيع ، وأن الله تعالى أسقط عنا ما لا
 تقدر عليه ، وأبقى علينا ما تقدر عليه ، بقوله تعالى : (فاتقوا الله ما استطعتم) فصح أن
 قوله عليه السلام : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » و : « لا يقبل الله
 صلاة إلا بطهور » إنما كلف ذلك من يقدر على الوضوء أو الطهور (٥) بوجود الماء
 أو التراب ، لا من لا يقدر على وضوء ولا تيمم ، هذا هو نص القرآن والسنة ، فما

(١) فى الأصلين « به » وهو خطأ (٢) يستعمل المؤلف دائماً لفظ « باطل »
 فى وصف الموثق والاختار عنه وهو جائز (٣) فى النسخة « عن تأخير » الصلاة
 إليه (٤) فى النسخة « أوكد » بالمسجمة وهو تصحيف لاصحى له .
 (٥) فى المصرية « أو الطهر »

صح ذلك سقط عنا تكليف ما لا نطيق من ذلك، بقي علينا تكليف ما نطيعه، وهو للصلاة، فإذا كان ذلك قللنا ذلك مؤد ما أمر به، ومن أدى ما أمر به فلا قضاء عليه. وبالله تعالى التوفيق *

فكيف وقد جاء في هذا نص! كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا النخيل ثنا أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: بعث رسول الله ﷺ أسيد بن الحضير^(١) وأنا ساء معه في طلب قلادة أضلها عائشة، فحضرت الصلاة فصلوا بغير وضوء، فأتوا النبي ﷺ فذكروا ذلك^(٢) له، فأُنزلت آية التيمم *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري^(١) ثنا البخاري ثنا زكريا بن يحيى ثنا ابن نمير — هو عبد الله — ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «أنها استعارت من أسماء قلادة^(٢) فهاسكت، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً^(٣) فوجدها، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء فصلوا، فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ فأُنزل الله تعالى آية التيمم». فهذا أسيد وطائفة من الصحابة مع حكم الله تعالى ورضاء نبيه ﷺ. وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٧ — مسألة — ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء فله أن يقبل زوجته وأن يطأها، وهو قول ابن عباس وجابر بن زيد

(١) «أسيد» بالتصغير «ابن الحضير» بالحاء المهملة والضاد المعجمة وبالتصغير أيضاً، وفي المصرية «أسد بن الحضير» وهو خطأ وتصحيف (٢) في العينة بمخذف «له» وهي ثابتة في أبي داود (ج ١: ص ١٧٥) (٣) في المصرية «حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري» بزيادة «ثنا إبراهيم بن خالد» في الاسناد وهو خطأ. وفي العينة لم تذكر هذه الزيادة على الصواب، ولكن فيها «ثنا إبراهيم بن أحمد الفريري» وهو خطأ، لأن الفريري شيخ إبراهيم بن أحمد كما هو ظاهر (٤) ما هنا هو الذي في العينة والموافق للبخاري (ج ١: ص ٥٢) وفي المصرية «قلادة من أسماء» (٥) كلمة «رجلا» سقطت من الأصلين وزدناها من البخاري

والحسن البصري وسميد بن المسيب وقتادة وسفيان الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة
والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود وجمهور أصحاب الحديث *

وروي عن علي وابن مسعود وابن عوف وابن عمر النخعي عن ذلك ، وقال عطلة :
إن كان بينه وبين الماء ثلاث ليال فأقل فلا يطؤها ، وإن كان بينه وبين الماء أربع
ليال فله أن يطأها ، وقال الزهري : إن كان مسافراً فلا يطؤها وإن كان مفرجاً رحلاً (٢)
فله أن يطأها ، وإن كان لا ماء معه ، وقال مالك : إن كان مسافراً فلا يطؤها ولا
يقبلها إن كان على وضوء ، فإن كان به جراح يكون حكمه معها التيمم فله أن يطأها
ويقبلها ، لأن أمر هذا يطول ، قال : فإن كانت حائض فطهرت فتميمت وصلت
فليس لزوجه أن يطأها . قال : وكذلك لا يطؤها وإن كانت طاهراً متممة *

قال علي : أما تقسيم طهارة فلا وجه له ، لأنه لم يوجب ذلك الحد قرآن ولا سنة ،
وكذلك تقسيم الزهري ، وأما قول مالك فكذلك أيضاً ، لأنه تفرق لم يوجب قرآن
ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب لم يخالف ولا قيل ولا
احتياط ، لأن الله تعالى سمي التيمم طهراً ، والصلاة به جائزة ، وقد حض الله تعالى
على مياضة (٣) الرجل امرأته ، وصح أنه مأجور في ذلك ، وما خص الله تعالى بذلك
من حكمه التيمم من حكمه (٤) للفصل أو الوضوء *

قال أبو محمد : والمعجب أنه يرى أنه يجزئ للجنباء والوضوء والحيض (٥) تيمم
واحد ، ثم يمنع المحدثة والمتطهرة (٦) من الحيض بالتيمم والمحدث أن يطأ امرأته !
فقد أوجب أنهما عملان متغايران ، فكيف يجزئ عنده عنهما عمل واحد !! *

قال علي : ولا حجة المانع من ذلك أصلاً ، لأن الله تعالى جعل نساءنا حرثاً لنا
ولباساً لنا ، وأمرنا بالوطء في الزوجات وذوات الأيمان ، حتى أوجب تعالى على

(١) يعني كثير القرية والارتحال لا يقر بمكان كالاعراب البادين
(٢) في النجاسة « مياضة » بإياء المثناة وهو تصحيف (٣) في النجاسة « من حكمه
التيمم من حكمه » وهو خطأ (٤) في المصرية « أنه يرى للجنباء والحيض » بجذف
« أنه يجزئ » وبجذف « والوضوء » وهو خطأ
(٥) في النجاسة « والتطهر » وهو خطأ

الحالف أن يطا امرأته أجلاً ممدوداً - إما أن يطا وإما أن يطلق ، وجعل حكم الواطئ والمحدث (١) الفسل والوضوء أن وجد الماء ، والتييم أن لم يجد الماء ، لأفضل لأحد المملين على الآخر ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ولا بأنم صلاة ، فصح أن لكل واحد حكمه ، فلا معنى لمنع من حكمه التييم من الوطء ، كما لا معنى لمنع من حكمه الفسل من الوطء ، وكل ذلك في النص سواء ، ليس أحدهما أصلاً والثاني فرعاً ، بل هما في القرآن سواء . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٨ - مسألة - وجاز أن يؤم المتيمم المتوضين والمتوضي المتيممين والماسح الفاسلين والفاسل الماسحين ، (٢) لأن كل واحد ممن ذكرنا قد أدى فرضه ، وليس أحدهما بأطهر من الآخر ، ولا أحدهما أنم صلاة من الآخر ، وقد أمر رسول الله ﷺ إذا حضرت الصلاة أن يؤمهم أفرؤم ، ولم يخص عليه السلام غير ذلك ، ولو كان ههنا واجب غير ما ذكره عليه السلام لبيته ولا أهله ، حاشا لله من ذلك ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر وسفيان والشافعي ودان وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وروى ذلك عن ابن عباس وعمار بن ياسر وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء والزهرى وحاد بن أبي سليمان *
وروى المنع في ذلك عن علي بن أبي طالب ، قال : لا يؤم المتيمم المتوضين ولا المقيد المطلقين ، وقال ربيعة : لا يؤم المتيمم من جنابة إلا من هو مثله ، وبه يقول يحيى بن سعيد الأنصاري . وقال محمد بن الحسن والحسن بن حي : لا يؤمهم ، وكره مالك وعبيد الله بن الحسن (١) أن يؤمهم ، فإن فصل أجزاء ، وقال الأوزاعي : لا يؤمهم إلا إن كان أميراً *

(١) في المصرية « حكم الواطئ المحدث » وهو خطأ

(٢) في المصرية « والماسح للفاسلين والفاسل للماسحين »

(٣) عبيد الله بالتصغير ، وهو ابن الحسن النبري القاضي الفقيه ولي قضاء البصرة وكان من سادات أهلها علماً وفقهاً ولد سنة ١٠٠ هـ ومات في ذي القعدة سنة ١٦٨ هـ وفي الحجة « وعبيد الله » وحذف اسم أبيه وهو خطأ

قال على : النهي عن ذلك أو كراهته لا دليل عليه من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس وكذلك تقسيم من قسم (١) . وبالله تعالى التوفيق *

٢٤٩ - مسئلة - يقيم الجنب والحائض وكل من عليه غسل واجب كما يقيم المحدث ولا فرق *

وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود رضی الله عنهما : أن الجنب لا يقيم حتى يجيد الماء ، وعن الأسود وإبراهيم مثل ذلك *

كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخثني ثنا محمد بن يشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أصل الأحمد والحكم بن عتيبة قال أصل : سمعت أبا وائل قال كان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود - وهما خبرني - يقولان : إن لم يجيد الماء لم يصل ، يعني الجنب ، قال : وأنا لو لم أجد الماء لتيممت وصليت ، وقال الحكم : سألت إبراهيم النخعي إذا لم يجيد الماء وأنت جنب ؟ قال : لا أصلي ، قال شعبة : وقلت لأبي إسحاق : أقال ابن مسعود : إن لم أجد الماء شهراً لم أصلي ؟ يعني الجنب ، فقال أبو إسحاق : قال : نعم والأسود (١) *

وقال غيرهما من الصحابة يقيم الجنب : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا عوف هو ابن أبي جميلة - ثنا أبو رجاء - هو المعطاردى - عن عمران ابن الحصين قال : « كنا مع رسول الله ﷺ » فذكر الحديث وأنه عليه السلام صلى

(١) في البنية « انتهى عن ذلك كله من قسم » وهو سقط أضاع فائدة الكلام

(٢) في المصرية « بيان » وهو خطأ

(٣) في المصرية « عينة » وهو خطأ

(٤) يعني قال ابن مسعود : نعم وكذلك قال الأسود . وفي المصرية بحذف « قال »

وفي البنية « أقال » بهزة الاستفهام ، وزيادة الهزمة لا معنى لها

بالناس « فلما اغتسل عليه السلام من صلاته إذا هو ^(١) برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منكم أن تصلي ^(٢) مع القوم ؟ قال : أصابتني جنباة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد فإنه يكفيك » .

واحتج من ذهب الى قول ابن مسعود بقوله تعالى : (فإن كنتم جنباً فاطهروا) قال : — فلم يجعل للجنب إلا الفسل ، قلنا له : ان رسول الله ﷺ هو المين عن الله عز وجل قل الله تعالى (لتبين للناس ما نزل إليهم) وقال تعالى : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) وقال تعالى : (وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى) وهو عليه السلام قد بين أن الجنب حكاه التيمم عند عدم الماء .

فلنذكر ما حدثنا محمد بن مسعود بن نبات ثنا أحمد بن عوف الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام النخعي ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن ابي عدي ثنا شعبة عن المحارق ^(٣) ابن عبد الله عن طارق بن شهاب قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله اني أجنب فلم أصل ، قال : أحسنت ، وجاءه آخر فقال : اني أجنب فتيممت فصليت ، قال : أحسنت « قلنا : هذا خبر صحيح ، والمحارق ثقة : تابع ، وطارق صاحب ، صحيح الصعبة مشهور ^(٤) ، والخبر به قول ^(٥) وهذا الذي أجنب

(١) في المصرية « إذ هو عليه السلام » وما هنا هو الموافق البخاري (ج ١

ص ٥٣) (٢) في البخاري « قال ما منكم بإفلاق أن تصلي » الخ

(٣) بضم الميم وبالحاء المعجمة والراء والقاف ، وفي النسخة كتب بالجيم والزاى

والفاء وهو خطأ وتصحيح (٤) طارق بن شهاب قال أبو داود : « رأي النبي

صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه شيئاً » تهذيب (ج ٥ ص ٤) وقد حكى هو عن

نفسه انه رأى النبي وغزا في خلافة أبي بكر كما في طبقات ابن سعد (ج ٦ ص ٤٣)

ومستند الطيالسي (ص ١٨٠) والاستيعاب (ص ٢٢٠) باسناد صحيح ، ويؤيد

ما قاله ابن حزم من أنه صاحب صحيح الصعبة ما رواه الطيالسي (ص ١٨١) :

« حدثنا شعبة عن محارق قال سمعت طارق بن شهاب يقول : قدم وفد بحيلة على

النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ابدأ بالأحسن ، ودعا لنا « وهذا انما يحكيه من شهد

الحال وسمع الكلام كما هو ظاهر أو راجح ، وبذلك يكون محارق من التابعين (٥) في المصرية

(١٩٢ — ج ٢ المحلي)

فلم يصل لم يكن عليه حكم التيمم ، فصاب إذ لم يصل بما لا يدري ، وإنما تلزم الشرائع بعد البلوغ ، قال الله تعالى : (لا نذكركم به ومن بلغ) ، والذى تيمم علم فرض التيمم فعله (١) لا يجوز البتة أن يكون غير هذا *

فأما أن يكون التيمم فرض المجنب إذا لم يجد الماء — : فيخطئ من ترك الفرض من عليه ، أو يكون التيمم ليس فرض المنب المذكور فيخطئ من فعله ، وقد صح أنه فرضه بما ذكرنا في خبر عمران بن الحصين ، فيصح ما قلناه من أن أحدهما لم يعلمه والآخر علمه (٢) فأثنى به والله تعالى التوفيق *

وأما الحائض وكل من عليه غسل واجب فقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « جعلت لنا الأرض مسجداً وتربتها طهوراً إذا لم نجد الماء » وكل أمور بالطهور إذا لم يجد الماء (٣) فالتراب بنص عموم هذا الخبر . والله تعالى التوفيق *

٢٥٠ — مسألة — وصفة التيمم للجنباة وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة عمل واحد ، إنما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي تيمم له ، من طهارة للصلاة أو جنباة أو إيلاج في الفرج أو طهارة من حيض أو من نفاس أو ليوم الجمعة أو من غسل الميت ، ثم يضرب الأرض بكفيه متصلاً بهذه النية ، ثم ينفخ فيهما ويمسح وجهه ويظهر كفيه إلى الكوعين بضربة واحدة فقط ، وليس عليه استيعاب الوجه ولا الكفين ولا مسح في شيء من التيمم ذراعيه ولا رأسه ولا رجليه ولا شيئاً من جسمه *

أما النية فقد ذكرنا وجوبها قبل ، وقال أبو حنيفة (٤) يجزئ الوضوء وغسل الجنباة بلا نية ، ولا يجزئ التيمم فيهما (٥) والابنية ، وقال الحسن بن حي : كل ذلك يجزئ بلا نية (٦) *

« مشهور الخبر به نقول » بحذف الواو وهو خطأ

(١) في النية « فصله »

(٢) قوله « والآخر علمه » سقط من النية خطأ

(٣) في النية « فكل أمور بالطهور أن لم يجد الماء . »

(٤) في المصرية « أبو يوسف »

(٥) في المصرية « فيها » وهو خطأ (٦) كلمة « يجزئ » سقطت من المصرية

وأما كون (١) عمل التيمم للجنباء والحيض والنفسا وسائر ما ذكرنا - كصفته
لرفع الحدث - : فاجماع لا خلاف فيه من كل من يقول بشيء من هذه الأغسال
وبالتيمم لها *

وأما سقوط مسح الرأس والرجلين وسائر الجسد في التيمم فاجماع (٢) متيقن ،
الاشيئا فعله عمار بن ياسر رضي الله عنه في حياة رسول الله ﷺ نهاء عنه عليه
السلام *

وفي سائر ذلك (٣) اختلاف ، وهو أن قوما قالوا بأن التيمم ضربتان ولا بد ،
وقالت طائفة عليه استيعاب الوجه والكفين ، وقالت طائفة عليه استيعاب ذراعيه الى
الآباط ، وقال آخرون الى المرافق *

فأما الذين قالوا: ان التيمم ضربتان واحدة للوجه والاخرى لليدين والذراعين (٤)
الى المرافق : فانهم احتجوا بمحدث من طريق أبي أمامة الباهلي عن رسول الله ﷺ
قال في التيمم : « ضربتان (٥) ، ضربة للوجه وأخرى (٦) للذراعين » ، وبمحدث
من طريق عمار أن رسول الله ﷺ قال : « الى المرفقين » ، وبمحدث من طريق ابن
عمر قال : « سلم رجل على رسول الله ﷺ في سكة من السكك فلم يرد عليه ثم ضرب
بيديه عليه السلام على الخائط ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى ففسح ذراعيه
ثم رد على الرجل ، وقال عليه السلام (٧) : « انه لم يمتنع أن أرد عليك السلام الا أني
لم أكن على طهر » ، ثم بمحدث الاسلم رجل من بني الأعرج بن كعب قال : « قلت
يا رسول الله أصابتني جنباء ؟ فسكت عليه السلام حتى جاءه جبريل بالصعيد ، فقال قم

(١) كلمة « كون » سقطت من النسخة

(٢) في المصرية « باجماع » وهو خطأ

(٣) في النسخة « وفي ذلك سائر ذلك » ف « ذلك » الأولى « زائدة » لا موضع لها

(٤) في المصرية « للذراعين واليدين » وما هنا أحسن

(٥) في النسخة « ضربتين » وهو لحن (٦) في المصرية « والاخرى »

(٧) في المصرية « وقال انه السلام » وهو خطأ

يا أسلم فارحل (١)، قال ثم علمني رسول الله ﷺ التيمم، فضرب بكفيه الأرض ثم نفضهما ثم مسح بهما وجهه حتى أمر على لحيتيه ثم أعادها إلى الأرض فمسح بكفيه الأرض فذلك إحداها بالأخرى ثم نفضهما ثم مسح ذراعيه ظاهرهما وباطنهما . » وبحديث عن أبي ذر (٢) قال : « وضع رسول الله ﷺ يديه على الأرض ثم نفضهما ، ثم مسح وجهه ويديه إلى المرققين . » ليس في هذا الخبر إلا ضربة واحدة، وبحديث عن ابن عمر عن النبي ﷺ في التيمم : « ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين » وبحديث عن الواقدي أن رسول الله ﷺ قال : « التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين » *

وقالوا : قد صح عن عمر بن الخطاب وعن جابر بن عبد الله وعن ابن عمر ، من تيمام وفعلهم أن التيمم ضربتان ، ضربة للوجه وضربة للذراعين واليدين ، قالوا : والتيمم بدل من الوضوء ، فلما كان يجدد الماء للوجه وماء آخر للذراعين وجب كذلك في التيمم، ولما كان الوضوء إلى المرققين وجب أن يكون التيمم الذي هو بدله كذلك *

هذا كل ملتبسوا به ، وكله لاحجة لم فيه *

أما الاخبار فكأها ساقطة ، لا يجوز الاحتجاج بشيء منها *

أما حديث أبي أمامة قاتنارويناه من طريق ابن وهب عن محمد بن عمرو اليافعي عن رجل حدثه عن جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن (٣) عن أبي أمامة ، ففيه علتان : أحداها القاسم وهو ضعيف ، والثانية أن محمد بن عمرو لم يسم من أخبره به عن جعفر بن الزبير وقد دلل بعض الناس فقال : عن محمد بن عمرو عن جعفر ،

(١) في الأصلين قم يأسلم فانغسل « وهو خطأ في موضعين ، لأن اسم « أسلم » ولأن الأسلم — كما جاء في هذه القصة — كان يخدم رسول الله ﷺ ويرحل له راحته ، وأنظر لفظ الحديث مطبوعاً في الإصابة لابن حجر (ج ١ ص ٣٤ و ٣٥) (٢) في النسخة « من طريق أبي ذر » وما هنا أصح (٣) في المصرية « القاسم بن عبد الله » وهو خطأ ، بل هو القاسم بن عبد الرحمن الشامي الدمشقي ، وهو ثقة وإنما أنكروا عليه أحاديث رواها عنه الضعفاء كجعفر بن الزبير ، فاطلاق ابن حزم تضييفه ليس بجيد

ومحمد لم يدرك جعفر بن الزبير (١) فسقط هذا الخبر *

وأما حديث عمار قاتنا رويناه من طريق أبيان بن يزيد المطار عن قتادة قال : حدثني محدث (٢) عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبيزي عن عمار ، فلم يسم قتادة من حدثه ، والاخبار الثابتة كلها عن عمار بخلاف هذا ، فسقط هذا الخبر أيضا *

وأما حديث ابن عمر قاتنا رويناه من طريق محمد بن ابراهيم الموصلي عن محمد بن ثابت العبدي عن نافع عن ابن (٣) عمر ، ومحمد بن ثابت العبدي ضعيف لا يحتاج بمحدثه ، ثم لو صح لكان حجة عليهم ، لأن فيه التيمم في الحضرة للصحيح ، والتيمم لرد السلام ، وترك رد السلام على غير طهارة ، وهم لا يقولون بشيء من هذا كله ، ومن المقت احتجاج أمرئ بما لا يراه لاهو ولا خصه حجة ، واحتجاجه بشيء هو أول مخالف له ، فإن كان هذا الخبر حجة في التيمم (٤) الى المرفقين ، فهو حجة في ترك رد السلام الا على طهر ، وفي التيمم بين الحيطان في المدينة (٥) لرد السلام ، وان لم يكن حجة في هذا (٦) فليس حجة فيما احتجوا به . فإن قالوا : هو على النذب ، قلنا : وكذلك قولوا في صفة التيمم فيه مرتين والى المرفقين (٧) أنه على النذب ولا فرق ، فسقط هذا الخبر أيضا *

وأما حديث الأسلع في غاية السقوط ، لأننا رويناه من طريق يحيى بن عبد الحميد الخثاعي عن علية (٨) — هو الربيع — عن أبيه عن جده عن

- (١) بل ضعف الحديث أما جاء من جعفر بن الزبير الدمشقي هذا . قال ابن حبان : « يروى عن القاسم وغيره أشياء موضوعة وروى عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة » وقال شعبة : « وضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً حديث كذب » (٢) في المصرية « محمد » بدل « محدث » وهو خطأ ظاهر (٣) رواية محمد بن ثابت العبدي رواها أبو داود (ج ١ ص ١٢٩) والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٩) وانظر الكلام عليها فيما وفي نصب الرابة (ج ١ ص ٧٩) وقد ورد عن ابن عمر مرفوعاً من طرق أصح منها (٤) في المصرية « فإن كان في هذا الخبر في التيمم » الخ وهو خطأ (٥) كلمة « في المدينة » سقطت من النجدة (٦) قوله « وان لم يكن حجة في هذا » سقطت من النجدة (٧) كلمة « أنه » سقطت من النجدة (٨) بضم العين المهملة وفتح اللامين ويهملها ياء وهو لقب الربيع وهو ضعيف ليس بثقة

الاسلع^(١)، وكل من ذكرنا فليسوا بشيء ولا يحتاج بهم *
وأما حديث أبي ذر فأنار وبناه من طريق ابن جريج عن عطاء : حدثني رجل
أن أباً ذر، وهذا كما ترى، لا ندرى من ذلك الرجل، فسقط هذا الخبر أيضاً *
وأما حديث ابن عمر الثاني فرويناه من طريق شابة بن سوار عن سليمان بن
داود الحراني^(٢) عن سالم ونافع عن ابن عمر، وسليمان بن داود الحراني ضعيف
لا يحتاج به *

وأما حديث الواقدي فأسقط من أن يشتغل به، لانه عن الواقدي وهو مذکور
بالكذب ثم مرسل من عنده، فسقط كل ما موهوا به من الآثار *
وأما احتجاجهم بما صح من ذلك عن عمر وابن عمر وجابر فقد صح عن عمر وابن
مسعود : لا يتيمم الجنب بما صح من ذلك عن عمر وابن عمر وجابر فقد صح عن عمر وابن
مسعود وأما سلمة وغيرهم المسح على العمامة، فلم يلتفتوا الى ذلك، فما الذي جعلهم حجة
حيث يشعرون هؤلاء ولم يجعلهم حجة حيث لا يشعرون ؟! هذا موجب للنار في
الآخرة وللعار في الدنيا، فكيف وقد خالف في هذه المسألة عمر وابنه وجابر إلى
ابن أبي طالب^(٣) وابن مسعود وعمار وابن عباس، على ما نذكر بعد هذا إن شاء
الله تعالى، فسقط تمسكهم بالصحابة رضي الله عنهم *
وأما قولهم : إن التيمم بدل من الوضوء، فيقال لهم : فكان ما ذا ؟! ومن أين

(١) الاسلع هذا في إثبات شخصه وصحته نظر، لانه لم يرو عنه الا من هذا
الطريق الواهي . وحديثه رواه البيهقي (ج ١ : ص ٢٠٨) والطبراني، ونسبه اليه ابن حجر
في الإصابة (ج ١ : ص ٣٤ و ٣٥) وانظر الكلام عليه فيما
(٢) الحراني بالراء، وفي المصرية — في الموضعين — الخداني بالذال وهو خطأ
صححناه من المستدرک ولسان الميزان (ج ٣ : ص ٩٠) والمشتبه (ص ٦١) وهذا الحديث رواه
الحاكم (ج ١ : ص ١٨٠) وقال انه ذكره في الشواهد يعنى لم يحتاج به، وفيه « سليمان بن
أبي داود الحراني » وكذلك في نصب الراية (ج ١ : ص ٧٩) وما هنا هو الصواب
(٣) عمر ومن عطفوا عليه بالنصب، وعلى ومن عطفوا عليه بالرفع وفي التيمم
« وجابر وعلى بن أبي طالب » الخ يطفئ الجميع وهو خطأ

وجب أن يكون البديل على صفة المبدل منه ١؟ وإن كان هذا فأنتم أول مخالف لهذا الحكم القى قضيتهم أنه حق ، فأسقطتم في التيمم الرأس والرجلين ، وما فرضان في الوضوء ، وأسقطتم جميع الجسد في التيمم للجناية ، وهو فرض في الفسل ، وأوجبتم أن يحمل الماء الى الاعضاء في الوضوء ، ولم توجبوا (١) حل شيء من التراب الى الوجه والذراعين في التيمم ، وأسقط أبوحنيفة منهم النية في الوضوء والفسل وأوجبها في التيمم ، ثم أين وجدتم في القرآن أو السنة أو الاجماع أن البديل لا يكون إلا على صفة المبدل منه ؟ وهل هذا إلا دعوى فاسدة كاذبة ١؟ وقد وجدنا الرقبة واجبة في الظهار وفي كفارة اليمين (٢) وكفارة قتل الخطأ وكفارة المجامع عمداً نهاراً في رمضان وهو صائم — : ثم عوضها تعالى وأبدل من رقبة الكفارة صيام ثلاثة أيام ، ومن رقاب القتل والمجامع والظهار صيام شهرين متتابعين ، وعوض من ذلك إطعاماً في الظهار والمجامع ، ولم يوضه في القتل ، وهكذا في كل شيء . *

فان قالوا : قسنا التيمم على الوضوء ، قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل ، وهلا قسم ما يتيمم (٣) من اليدين على ما يقطع من اليدين في السرقة ١ كما تركتم أن تقيسوا ما يستباح به فرج الحرة في النكاح على ما يستباح به فرج الأمة في البيع ، وقسموه على ما يقطع فيه يد السارق ! لا سيما وقد فرقتم بالنص والاجماع بين حكم التيمم وبين الوضوء في سقوط الرأس والرجلين في التيمم دون الوضوء ، وسقوط الجسد كله في التيمم دون الفسل *

ويقال لهم كما جعلتم سكوت الله تعالى عن ذكر الرأس والرجلين في التيمم دليلاً على سقوط ذلك فيه ولم تقيسوه على الوضوء — : فهلا جعلتم سكوت الله تعالى عن ذكر التحديد الى المرافق في التيمم دليلاً على سقوط ذلك ، ولا تقيسوه على الوضوء ١؟ كما فصل أبوحنيفة وأصحابه في سكوت الله تعالى عن دين الرقبة (١) في الظهار ، ولم

(١) هو في الجنة « فلم يوجبوا » وهو خطأ (٢) في الجنة « في الطهارة وفي هذه اليمين » وهو خطأ (٣) في الجنة « ما تيمموا » وهو خطأ (٤) في المصرية « عن عتق الرقبة » وهو خطأ ، لان الشاهد في مسألة اشتراط الاسلام في العتق كما هو ظاهر

قيسوها على المنصوص عليها في رقة القتل ، وإذا قسم التيمم للوضوء على الوضوء قيسوا التيمم للجنازة على الجنازة ، فعموا به الجسد ! ! وهذا ما لا يخلص منه (١) وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وقد رأى قوم أن التيمم ضربتان ، ضربة للوجه ، وضربة للكفين فقط ، واحتجوا بحديث رويناه من طريق حرمي بن عمار ثنا الحريش بن الخريت (٢) أخو الزبير بن الخريت ثنا عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين : « نزلت آية التيمم فضرب رسول الله ﷺ ضربة ومسح بها وجهه ، ثم ضرب على الأرض أخرى فمسح بها كفيه » (٣) وبحديث رويناه من طريق شبابة بن سواد عن سليمان بن داود الحراني عن سالم ونافع عن ابن عمر (٤) عن رسول الله ﷺ قال في التيمم : « ضربة للوجه وضربة للكفين » *

قال علي : وهذا لا شيء ، لأن أحدهما من طريق الحريش بن الخريت وهو ضعيف ، والثاني من طريق سليمان بن داود الحراني وهو ضعيف *

ومن رأى أن التيمم ضربتان ضربة للوجه والأخرى لليدين والذراعين إلى المرفقين : الحسن المصري وأبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري وابن أبي ليلى والحسن ابن حي والشافعي وأبو ثور ، قالوا (٥) : إلا أن يصح عن رسول الله ﷺ غير ذلك

(١) في النية « وهذا مما لا يخلص منه » (٢) الحريش — بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وآخره ثين معجمة — والخريت بكسر الحاء المعجمة وتشديد الراء وكسرها وآخره ثاء مثاء (٣) نسبة الزيلعي في نصب الراية (ج ١ : ص ٧٩) إلى البزار في مسنده بلفظ غير هذا بمعناه وقال : « قال البزار : لا نعلمه يروى عن عائشة إلا من هذا الوجه ، والحريش رجل من أهل البصرة أخو الزبير بن الخريت انتهى : ورواه ابن عدى في الكامل وأسند عن البخاري أنه قال : حريش بن الخريت فيه نظر ، قال : وأنا لا أعرف حاله فاني لم أعتبر حديثه » ونقل في التهذيب عن البخاري أنه قال : أرجو أن يكون صالحا ، وعن يحيى بن معين : ليس به بأس .

(٤) في المصرية « ونافع وابن عمر » وهو خطأ (٥) في النية « قالا » وهو الاظهر عندي أن يكون القائل بهذا القيد الشافعي وأبو ثور

فنقول به ، واختلف في ذلك عن الشعبي *
 وقال ابراهيم : أحب الى أن يكون الى المرقين ، ولهذا قل مالك ، ولم ير علي
 من تيمم الى الكوعين أن يبعد الصلاة إلا في الوقت *
 وقد ذهب قوم الى أن التيمم الى المناكب ، واحتجوا بما روينا من طريق
 العباس بن عبد العظيم عن عبد الله بن محمد بن أسماء بن عبيد عن عمه جويرية بن
 أسماء عن مالك بن أنس عن الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن
 أبيه عن عمار بن ياسر قال : « تيممنا مع رسول الله ﷺ فسحنا بوجوهنا وأيدينا
 الى المناكب . » وروينا أيضاً من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد : ثنا أبي عن
 صالح بن كيسان عن الزهري : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
 عن ابن عباس عن عمار بن ياسر - فذكر نزول آية التيمم قال - : « فقام المسلمون
 مع رسول الله ﷺ فضر بوايديهم الى الأرض ثم رفعوا أيديهم ولم يقبضوا من التراب
 شيئاً ، فسحوا وجوههم وأيديهم الى المناكب ، ومن بطون أيديهم الى الآباط »
 وروينا من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري : حدثني عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن أبيه عن عمار ، وبه كان يقول عمار والزهري ، وروينا من طريق سليمان
 ابن حرب الواشحي (١) : ثنا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني قال : سمعت الزهري
 يقول : التيمم الى المنكبين *

قال علي : هذا أثر صحيح (٢) الا أنه ليس فيه نص ببيان أن رسول الله ﷺ
 أمر بذلك ، فيكون ذلك حكم التيمم وفرضه ، ولانص بيان (٣) بأنه عليه السلام علم
 بذلك فأقره ، فيكون ذلك ندباً مستحباً ، ولا حجة في فعل أحد دون رسول الله ﷺ ،
 وان العجب ليطول من يرى انكار عمر على عثمان أن لم يصل النفس بالارواح الى
 الجمعة بمحضرة الصحابة رضي الله عنهم - : حجة في ابطال وجوب النفس ، وهذا
 الظاهر مؤكداً لوجوبه منكر لتركه ، ثم لا يرى عمل المسلمين في التيمم الى المناكب مع

(١) بالثنى المعجمة والحاء المهملة ، وواشج بطن من الازد
 (٢) في الجنة « هذا أصح » الخ (٣) كلمة « بيان » حذفت من الجنة

رسول الله ﷺ حجة في وجوب ذلك ١١

قال علي : فاذ لاحجة في شيء من هذه الآثار - وقد اختلف الناس كما ذكرنا - فالواجب الرجوع إلى ما اقترض الله الرجوع إليه من القرآن والسنة عند التنازع ، ففعلنا فوجدنا الله تعالى يقول : (فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) فلم نجد الله تعالى ذكر غير اليدين (١) ونحن على يقين من أن الله تعالى لو أراد إلى المرافق (٢) والرأس والرجلين لبينه ونص عليه كما فعل في الوضوء ، ولو أراد جميع الجسد لبينه كما فعل في الفسل ، فاذ لم يزد عز وجل على ذكر الوجه واليدين فلا يجوز لأحد أن يزيده في ذلك ما لم يذكره الله تعالى ، من القراعين والرأس والرجلين ، سائر الجسد ، ولم يلزم في التيمم إلا الوجه والكفان ، وهما أقل ما يقع عليه اسم يدين ، ووجدنا السنة الثابتة قد جاءت بذلك لا إلا كاذب (٣) الملقمة *

كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفري بن ثنا البخاري ثنا محمد (٤) بن كثير أخبرنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ذر - هو ابن عبد الله المرهبي - عن ابن عبد الرحمن بن أبزي - هو سعيد - عن أبيه قال قال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب : « تمكنت فأنيت رسول الله ﷺ فقال : يكفيك الوجه والكفان (٥) » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن غير كاظم عن أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق ابن سلمة قال : كنت جالسا مع عبد الله بن مسعود وأبي موسى الأشعري - فذكر الحديث وفيه - فقال أبو موسى لابن مسعود : « ألم تسمع قول عمار : بعثنى رسول

(١) في الاصلين « فلم يجد الله تعالى غير اليدين » ونحن نوقن أنه سقط منهما كلمة « ذكر » كما هو ظاهر من سياق الكلام فلذلك زدناها

(٢) في النجبة « إلى المرفقين » (٣) في النجبة « المكاذيب »

(٤) في النجبة « أحمد بن كثير » وهو خطأ

(٥) في الاصلين « والكفين » وهو لحن ، صححناه من البخاري (ج: ١ ص: ٥٧)

الله ﷺ في حاجة فأجنبت فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تسرخ العابة ، ثم أتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا ، ثم ضرب بيديه (١) الأرض ضربة واحدة ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه ؟

وبه الى مسلم ثنا عبد الله بن هاشم العبدي ثنا يحيى بن سميد القطان عن شعبة ثنا الحكم عن ذر — هو ابن عبد الله — عن سميد بن عبد الرحمن بن أبي عن أبيه أن رجلاً أتى عمر بن الخطاب فقال : أتى أجنبت فلم أجد ماء (٢) ، قال عمر لا تصل ، فقال عمار : أما تذكر يا أمير المؤمنين إذا أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء ، فأما أنت فلم تصل وأما أنا فتممكت في التراب وصليت (٣) فقال رسول الله ﷺ إنما يكفيك (٤) أن تضرب الأرض بيديك (٥) ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » وذكر باقي الحديث *

قال علي : في هذا الحديث إبطال القياس ، لأن عماراً قدر أن المسكوت عنه من التيمم للجناية حكاه حكم الفسل للجناية ، إذ هو بدل منه ، فأبطل رسول الله ﷺ (٦) ذلك ، وأعلمه أن لكل شيء حكمه المنصوص عليه فقط ، وفيه أن صاحب قديمهم ويلي ، وفيه نص حكم التيمم *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يحيى بن بكر ثنا الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن الاعرج قال سمعت عمر بن مولى ابن عباس قال : أقبلت أنا وأناد عبد الله ابن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهيم (٧) بن الحارث بن

(١) في الاصلين « يده » وصححه من مسلم (ج ١ : ص ١١٠)

(٢) في التينة « فقال عمر » وفي مسلم (ج ١ : ص ١١٠) « فقال » فقط

(٣) في مسلم « فصليت » (٤) في مسلم « إنما كان يكفيك »

(٥) في مسلم « بيديك الأرض » (٦) من قوله « حك الفسل » الى هنا

سقط من التينة

(٧) بالتصغير ، وفي التينة في الموضين « جهيم » وهو خطأ

الصحة الانصاري قال أبو جهم : « أقبل رسول الله ﷺ من نحوثر جمل ، فلقبه رجل فلم عليه فلم يرد عليه السلام ، ^(١) حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد السلام ^(٢) » .

قال أبو محمد : هذا هو الثابت لاحديث محمد بن ثابت ^(٣) . وهذا فعل مستحب يعني التيمم رد السلام في الحضر ، *

وبهذا يقول جماعة من السلف ، كأروينا عن عطاء بن السائب عن أبي البختری عن علي بن أبي طالب قال التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين الى الرسنين ^(٤) ، وروينا عن أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك الأشجعي قال سمعت عمار بن ياسر يقول : التيمم ضربة للوجه والكفين ، وروينا عن محمد بن أبي عدي حدثنا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك أنه سمع عمار بن ياسر يقول في خطبته التيمم هكذا وضرب ضربة للوجه والكفين *

قال أبو محمد : هذا بمحضرة الصحابة في الخطبة ، فلم يخالفه من حضر أحد ، وعن أحمد بن حنبل حدثني مسكين بن بكير ثنا الأوزاعي عن عطاء أن ابن عباس وابن مسعود كانا يقولان : التيمم للكفين والوجه ، قال الأوزاعي وبهذا كان يقول عطاء ومكحول ، وهو الثابت عن الشعبي وقناة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وبه يقول الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وداود *

قال علي : وأما استيعاب الوجه والكفين فما نعلم في ذلك لمن أوجبه حجة الاقياس ذلك على استيعابهما بالماء *

قال أبو محمد : والقياس باطل ، ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا ، لأن حكم الرجلين عندنا وعندهم في الوضوء الغسل ، فلما عوض منه المسح على الخفين سقط

(١) في البخاري (ج ١ : ص ٥٢) « فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم »

(٢) في البخاري « ثم رد عليه السلام » (٣) يعني حديث ابن عمر الذي

مضى من رواية محمد بن ثابت البدي (٤) في التيمم « الرصنين » بالصاد ،

والرصن لغة في الرسخ ،

الاستيعاب عندهم، فيلزمهم أن كانوا يدرون ما القياس - أن كذلك لما كان حكم الوجه واليدين في الوضوء النسل ثم عوض منه المسح في التيمم - : أن يسقط الاستيعاب كما سقط في المسح على الخفين، لاسيما ومن أصول أصعاب القياس أن المشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء بعينه *

قال أبو محمد: هذا كله لا شيء، وإنما نورهده لتبريهم (١) تناقضهم وفساد أصولهم، وهدم بعضها لبعض، كما نحتاج على كل ملة وكل نحلة وكل قولة بأقوالها الهادم بعضها لبعض، لأنهم (٢) يصححونها كلها، لا على أننا نصصح منها شيئا، وإنما عمدتنا وهنا أن الله تعالى قال: (بلسان عربي مبين) وقال تعالى (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) والمسح في اللغة لا يقتضي الاستيعاب، فوجب الوقوف عند ذلك (٣) ولم يأت بالاستيعاب في التيمم قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قول صاحب، نعم ولا قياس، فبطل القول به، ونحن قال بقولنا في هذا وأنه إنما هو ما وقع عليه اسم مسح فقط - أبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي (٤) وغيره *

قال أبو محمد: والمعجب أن لفظة المسح لم تأت في الشريعة إلا في أربعة مواضع ولا مزيد: مسح الرأس، ومسح الوجه واليدين في التيمم ومسح على الخفين والعامة والحجار، ومسح الحجر الأسود في الطواف، ولم يختلف (٥) أحد من خصومنا المخالفين لنا في أن مسح الخفين ومسح الحجر الأسود لا يقتضي الاستيعاب، وكذلك من قال منهم بالمسح على العامة والحجار، ثم قضوا ذلك في التيمم، فأوجبوا فيه الاستيعاب تحكما بلا برهان، واضطربوا في الرأس، فلم يوجب أبو حنيفة ولا الشافعي فيه

(١) في المصرية « لنورهم » وهو خطأ من الناسخ فيج

(٢) في المصرية « لأنها » وهو خطأ (٣) في الجنية « عنده »

(٤) سليمان هذا هو ابن داود بن علي بن عبد الله بن عباس، تلميذ الشافعي وشيخ البخاري واحداً بن حبل، قال الشافعي: ما رأيت أعقل من رجلين أحمد بن حنبل وسليمان بن داود الهاشمي وقال أحمد: « لو قيل لي: اختر للأمة رجلا استخلف عليهم، استخلفت عليهم سليمان بن داود »
(٥) في الجنية « فلم يختلف »

الاستيعاب ، ومم مالك بأن يوجهه ، وكاد فلم يفعل ، فمن أين وقع (١) لم تخصيص المسح في التيمم بالاستيعاب بلا حجة ، لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من لغة ولا من إجماع ، ولا من قول صاحب ولا من قياس ؟ وبالله تعالى التوفيق (٢) *

٢٥١ - مسئلة - وإن عدم الميت الماء بمم كما يتيمم الحى ، لأن غسله فرض ، وقد ذكرنا عن النبي ﷺ أن التراب طهور إذا لم نجد الماء ، فهذا عموم لكل طهور واجب ، ولا خلاف في أن كل غسل طهور *

٢٥٢ - مسئلة - ولا يجوز التيمم إلا بالارض ، ثم تنقسم الارض الى قسمين : تراب وغير تراب ، فأما التراب فالتيمم به جائز ، كان في موضعه من الارض ، أو منزوعاً مجعولاً في إناء أو في ثوب أو على يد انسان أو حيوان ، أو نفث غبار من كل ذلك فاجتمع منه ما يوضع عليه الكف ، أو كان في بناء لبن أو طابية (٣) أو غير ذلك ، وأما ما عدا التراب من الحصى أو الحصباء أو الصحراء (٤) أو الرضراض (٥) أو المضاب أو الصفا أو الرخام أو الرمل أو معدن كحل أو معدن زرنينخ أو جيار (٦) أو جص أو معدن ذهب أو توتيا أو كبريت (٧) أو لا زورد أو معدن ملح أو غير

(١) في التيمية « يقع »

(٢) هنا بهامش التيمية ما نصه « قال الشيخ شمس الدين الذهبي : يلزمه على هذا التقدير أن يقول في مسح التيمم بمجواز بعض الوجه وبعض اليدين كما قال في مسح اليسر من الرأس والخصفين ، وما أمكن يقول بهذا أحد » !! وكذا بالأصل « وما أمكن » ولعل صوابها : « وما أظن » فتصحفت على الناسخ
(٣) كذا في الاصلين . (٤) كذا فيها . (٥) كذا في المصرية والرضراض الحصى ، والصفى ، وفي التيمية « الرصاص » (٦) بفتح الحيم وتشديد الياء وهو التورة ، وقيل الحير اذا خلط بالتورة ، وفي المصرية « جيار » وفي التيمية « جيار » وكلاهما خطأ
(٧) في التيمية « كبريتا » وهو خطأ

ذلك : — فان كان في الارض غير مزال عنها (١) الى شيء آخر فالتيمم بكل ذلك جائز ، وان كان شيء من ذلك مزال الى إناه أو الى ثوب أو نحو ذلك لم يجز التيمم بشيء منه ، ولا يجوز التيمم بالآجر فان وض حتى يقع عليه اسم تراب جاز التيمم به ، وكذلك الطين (٢) لا يجوز التيمم به ، فان جف حتى يسمي تراباً جاز التيمم به ، ولا يجوز التيمم بملح انقصد من الماء كأن في موضعه أو لم يكن ، ولا بشلج ولا بورق ولا بحشيش ولا بخشب ولا بغير ذلك مما يحول بين التيمم وبين الارض *

برهان ذلك قول الله تعالى (فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) وقال رسول الله ﷺ ، « وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء » وقال عليه السلام « جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً » وقد ذكرنا كل ذلك باسناده قبل فانغى عن اعادته ، فصح أنه لا يجوز (٣) التيمم إلا بما نص عليه الله تعالى ورسوله ﷺ ، ولم يأت للنص إلا بما ذكرنا من الصعيد ، وهو وجه الارض في اللغة التي بها نزل القرآن وبالارض — وهي معروفة (٤) — وبالتراب فقط فوجدنا التراب سواء كان منزوعاً عن الارض محمولاً في ثوب أو في إناه أو على وجه انسان أو عرق فرس أو لبد أو كان لبناً أو طابية أو رصاص آجر أو غير ذلك (٥) فانه تراب لا يسقط عنه هذا الاسم ، فكان للتيمم به على كل حال جائزاً ، ووجدنا الآجر والطين قد سقط عنهما اسم تراب واسم أرض واسم صعيد فلم يجز التيمم به ، فاذا رُض أو جفف عاد عليه اسم تراب فجاز التيمم به ، ووجدنا سائر ما ذكرنا من الصخر ومن الرمل ومن المعادن ما دام في الارض فان اسم الصعيد واسم الارض يقع على كل ذلك ، فكان التيمم بكل ذلك جائزاً ، ووجدنا كل ذلك اذا أزيل عن الارض سقط عنه اسم الارض واسم

(١) في الجنة أو معدن ملح أو غير ذلك فان كان في الأرض غير ذلك فان في الأرض مزال عنها « وهو خلط

(٢) في المصرية « وكذلك التيمم بالطين »

(٣) في المصرية « لا يحل »

(٤) في المصرية « التي هي معروفة »

(٥) في الجنة « أو رصاص لم يجز غير ذلك » وهو كلام لا معنى له

الصعيد ولم يسم تراباً ، فلم يميز التميم بشىء من ذلك ، ووجدنا الملح المنعقد من الماء والتلج والحشيش والورق لايسى شيئاً من ذلك صعيداً ولا أرضاً ولا تراباً ، فلم يميز التميم به ، وهذا هو الذى لا يميز غيره *

وفى هذا خلاف من ذلك ان الحسن بن زياد قال ان وضع التراب فى ثوب لم يميز التميم به ، وهذا تفريق لا دليل عليه وقال مالك يتميم على التلج وروى أيضاً ذلك عن أبى حنيفة ، وهذا خطأ ، لأنه لم يأت به نص ولا إجماع

فان قيل : ما حال بينك وبين الأرض فهو أرض ، قيل لهم فان حال بينه وبين الأرض قتلى (١) أو غنم أو ثياب أو خشب أياكون ذلك من الأرض (٢) فيتميم عليه ؟ وم لا يقولون بذلك ، وقولهم : ان ما حال بينك وبين الأرض فهو أرض أو من الأرض - فقول فاسد لم يوجهه قرآن ولا سنة ولا لغة ولا إجماع ولا قول صاحب ولا قياس *

قال على : والتلج والطين والملح لا يوضأ بشىء منها ولا يقيم ، لأنه ليس بشىء من ذلك يسمى ماء ولا تراباً ولا أرضاً ولا صعيداً ، فاذا ذاب الملح والتلج فصارا ماء جاز (١) الوضوء بهما ، لانهما ماء ، واذا جف الطين جاز التميم به لانه تراب * وقال الشافى وابو يوسف : لا يتميم الا بالتراب خاصة ، لا بشىء غير ذلك ، فادعوا أن قول رسول الله ﷺ : « جعلت تربتها لنا طهوراً » بيان لمراد الله تعالى بالصعيد ، ولمراد عليه السلام بقوله : « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » *

قال على : وهذا خطأ ، لأنه دعوى بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل قل عز وجل : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ، بل كل ما قل عز وجل ورسوله عليه السلام فهو حق ، فقال الله عز وجل : (صعيداً طيباً) وقال رسول الله ﷺ : « الأرض مسجد وطهور » وقال عليه السلام : « الأرض مسجد وتربتها طهور »

(١) فى المصرية « قتلاء » وهو خطأ ، ولم يذكر فى الجنة
(٢) من قوله « فهو أرض قيل لم » حذف من الجنة ، وهو سقط من النسخ
(٣) فى المصرية « فاذا أذيب الملح والتلج فصلوا له » وما هنا أحسن

فكل ذلك حق ، وكل ذلك مأخوذ به ، وكل ذلك لا يحمل ترك شيء منه لشيء آخر
فالتراب كله طهور والارض كلها طهور والصعيد كله طهور ، والآية وحديث جابر فى
عموم الارض زائد حكما على حديث حذيفة فى الاقتصار على التربة ، فلاخذ بأزائد
واجب ، ولا يمنع ذلك من الاخذ بمحدث حذيفة ، وفى الاقتصار على ما فى حديث
حذيفة مخالفة للقرآن ولما فى حديث جابر ، وهذا لا يحمل . وبالله تعالى التوفيق *

وقال أبو حنيفة : الصعيد كله يقيم به ، كالتراب والطين والزرنيخ والجير
والكحل والمرداسنج (١) وكل تراب نفث من وسادة أو فراش أو من حنطة أو
شعير : — فالتيمم به جائز وكذلك قال سفيان الثوري : ان كان فى ثوبك أو سرجك
أو بردعتك تراب أو على شجر فقيم به ، وهذا قولنا . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٣ — مسألة — قال الاعشى : يقدم فى التيمم اليدان قبل الوجه ، وقال
الشافعي يقدم الوجه على الكفين ولا بد ، وأباح أبو حنيفة تقديم كل منهما
على الآخر *

قال على : وبهذا قول ، لأننا روينا من طريق البخارى عن محمد بن سلام
عن أبي معاوية عن الاعشى عن شقيق عن أبي موسى الأشعري عن عمار بن ياسر :
« أن رسول الله ﷺ علمه التيمم فضرب ضربة بكفه على الارض ثم نفثها ثم مسح
بها (٢) ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه » فكان هذا حكما
زائدا ، وبيانا أن كل ذلك جائز ، بخلاف الوضوء . وبالله تعالى التوفيق *

فمن أخذ بظاهر القرآن فبدأ بالوجه فحسن ، ومن أخذ بمحدث عمار فبدأ
باليدين قبل الوجه فحسن ، ثم استدركنا قوله عليه السلام : « ابدأوا بما بدأ الله به »
فوجب أن لا يجرى الا الابتداء بالوجه ثم اليدين *

(١) كذا فى المصرية ، وفى النجدة « والمراد امسح » والله اعلم

(٢) فى المصرية « بهما » وهو خطأ . انظر البخارى (ج ١ ص ٥٤)

﴿كتاب (١) الحيض والاستحاضة (٢)﴾

٣٥٤ - مسألة (٣) - الحيض هو الدم الاسود الغائر الكريه الرائحة خاصة ، ففي ظهر من فرج المرأة لم يحل لها أن تصلي ولا أن تصوم ولا أن تطوف بالبيت ولا أن يطأها زوجها ولا سيدها في الفرج ، الا حتى ترى الطهر ، فإذا رأت أحمر أو كصفالة اللحم أو صفرة أو كدرة أو بياضا أو جفوة (٤) فقد طهرت وفرض عليها أن تقبل (٥) جميع رأسها وجسدها بالماء ، فإن لم تجد الماء فلتيمم ثم تصلي وتصوم وتطوف بالبيت ويأتيها زوجها أو سيدها ، وكل ما ذكرنا فهو قبل الحيض وبعده طهر ليس شيء منه حيضا أصلا *

أما امتناع الصلاة والصوم والطواف والوطء في الفرج في حال (٦) الحيض فاجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف بين أحد (٧) من أهل الاسلام فيه ، وقد خالف في ذلك قوم من الازارقة حقهيم ألا يمدوا في أهل الاسلام (٨) *

وأما ما هو الحيض ؟ قال يونس بن عبد الله بن مغيث حدثنا قال ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد ابن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام بن عروة حدثني أبي عن عائشة : « ان فاطمة ابنة أبي حبيش أتت رسول الله ﷺ قالت : إني أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ قال : ليس ذلك بالحيض ، إنما ذلك عرق ، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، وإذا أدبرت (٩) فاغتسلي وصلي » . وهكذا روينا من طريق حماد بن زيد وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج ومعمر وزهير بن معاوية

(١) كلمة كتاب زدناها من الجنية (٢) في الجنية زيادة « من المحلى شرح المحلى »

(٣) في الجنية « مسألة قال ابو محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم الفقيه رضى الله عنه »

(٤) يقال : جب الشيء جفوة وجفافا (٥) في المصرية « ان تقبل » وهو خطأ

(٦) كلمة « حال » سقطت من الجنية (٧) في الجنية « من أحد »

(٨) في الجنية « من أهل الاسلام ، وأما ما هو الحيض » الخ وسقط ما في اتناء ذلك

(٩) في الجنية « فإذا أدبرت »

وأبى معاوية وعبد الله بن نعيم ووكيع بن الجراح وجريز وعبد العزيز بن محمد الثورلوري وأبى يوسف كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. ورويناه من طريق مالك واليث وحامد بن سلمة وعمرو بن الحارث وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ : « إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا ذهبت فاغسلي عنك الدم ثم صلي » وفي بعضها « فتوضى » *

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو عبيد القاسم بن سلام حدثني محمد بن كثير عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : « استحيضت أم حبيبة بنت جحش فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال عليه السلام : إنها ليست بالحيضة ولكنها عرق ، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت ^(١) فاغتسلي وصلي » *

حدثنا أبو سعيد الجعفي ثنا أبو بكر الأذفوني ^(٢) المقرئ ثنا أحمد بن محمد بن اسماعيل ثنا الحسن بن غليب ^(٣) ثنا يحيى بن عبد الله ثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن النضر بن المغيرة عن عروة بن الزبير أن فاطمة بنت أبي حبيش أخبرته : « أنها أتت إلى رسول الله ﷺ فشكت إليه الدم ، فقال : إنما ذلك عرق ، فانظري إذا أتاك قرؤك فلا تصلي ، فإذا مر القرء فتطهري ثم صلي من القرء إلى القرء » *

فأمر عليه السلام باجتناب الصلاة لأقبال الحيضة ، وبالتفلسل لأدبارها ، وخطب ^(٤) بذلك نساء قريش والعرب العارقات بما يقع عليه اسم الحيضة ، فوجب أن يطلب بيان ذلك وما هي الحيضة في الشريعة والفنة ، فوجدنا ما حدثناه حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن

(١) في النسخة « فإذا أدبرت »

(٢) كذا في المصرية ، وفي النسخة « أبو بكر بن الأدلوي » بدون أعجام ولم أعرف من هو ولا ماصحة هذه النسبة (٣) بالعين المحجمة مصغر وفي النسخة بالمهملة وهو تصحيف (٤) في المصرية « وحاضت » وهو تصحيف

حنبل ثنا أبي ثنا محمد بن أبي عدي ثنا محمد بن عمرو - هو ابن علقمة بن وقاص - عن الزهري عن عروة عن فاطمة بنت أبي حيش : « كانت استحيضت فقال لها رسول الله ﷺ : ان دم الحيض اسود (١) يعرف ، فاذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة ، واذا كان الآخر فتوضئي وصلي ، فثما هو عرق (٢) »

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا يزيد بن زريع (٣) عن خالد الحذاء عن عكرمة عن عائشة قالت « اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه ، فكانت ترى الصفرة والدم والطمث تحتها (٤) ، وهي تصلي »

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلمة المرادي ثنا عبد الله ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وعمره بنت عبد الرحمن كلاهما (٥) عن عائشة زوج النبي ﷺ : « ان أم حبيبة بنت حيش كانت تحت عبد الرحمن بن عوف (٦) استحيضت سبع سنين ، فاستفتت رسول الله ﷺ في ذلك ، فقال رسول الله ﷺ ان هذه ليست بالحيضة ، ولكن هذا عرق فافسلي وصلي ، قالت عائشة فكانت تفتل في مكن في حجرة أختها زينب بنت جحش حتى تملو حرة الدم الماء »

(١) في البنية « الحيضة » (٢) الحديث بهذا الاسناد ليس في مسند احمد بن حنبل ، وانما هو فيه من حديث فاطمة باسنادين آخرين انظر المسند (ج ٦ ص ٤٢٠ و ٤٦٣ و ٤٦٤) (٣) في البنية « ثنا قتيبة بن يزيد بن زريع » وهو خطأ (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٤) : « اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أزواجه مستحاضة فكانت ترى الحمرة والصفرة ، فرما وضنا الطمث تحتها وهي تصلي » وفي البنية « الطمث » (٥) كلمة « كلاهما » ليست في صحيح مسلم (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٠٣) « بنت حيش حقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت عبد الرحمن بن عوف »

فصح بما ذكرنا أن الحيض إنما هو الدم الأسود وحده وأن الحرة والصفرة
والكسرة عرق وليس حيضاً ، ولا يمنع شيء من ذلك الصلاة *

فإن قيل : إنما هذا الذي يتصل بها الدم أبداً ، قلنا فإن اتصل بها الدم بمض
دهرها واقطع بمضه فما قولكم ؟ ألها هذا الحكم أم لا ؟ فكلهم جمع على أن هذا
الحكم لها ، قلنا لم : حدوا لنا المدة التي إذا اتصل ^(١) بها الدم والصفرة والكسرة
كان لها هذا الحكم الذي أمر به رسول الله ﷺ والمدة التي إذا اتصل بها هذا كله لم
يكن لها ذلك الحكم ، فكان الذي وقفوا عليه من ذلك أن قالت طائفة تلك المدة هي
أيامها المعتادة لها ، وقالت طائفة أخرى : بل تلك المدة هي أكثر من أيامها
المعتادة ^(٢) لها ، فإذا كان ذلك ^(٣) راعوا في أيام عادتتها تكون الدم والافلا ، فقلت
لم : هاتين دعويان ^(٤) قد سمعناهما ، والدعوى مردودة ساقطة الا برهان ، فهاتوا
برهانكم ان كنتم صادقين ، فقال بعضهم قد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « أقدي
أيام أقرئك ودعي الصلاة » ^(٥) قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها « قلنا : نعم هذا
صحيح ، وإنما أمر عليه السلام بهذا التي لا تميز دمه والذي هو كله ^(٦) أسود متصل ،
برهان ذلك قوله الذي تميز دمه : « ان دم الحيض أسود يعرف فإذا جاء الآخر فصلى
وإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسل وصلى واغسل عنك الدم
وصلى » على ما نبين في باب المستحاضة ان شاء الله تعالى *

قال أبو محمد : وهذا لا مخلص لهم منه ، فإن تعلقوا بمن روى عنه مثل قولهم ،

(١) في المصرية « اتصلت » وهو خطأ

(٢) في النجبية « فكان الذي وقفوا عليه من ذلك قالت طائفة تلك المدة هي

أكثر الخ وهذا خطأ (٣) في المصرية « كذلك »

(٤) في المصرية « فقلت لم هذا دعويان » وفي النجبية « فقلت لم هذه دعويان »

وكلاهما خطأ (٥) في المصرية « وقدر » وهو خطأ

(٦) في النجبية « التي لا تميز دمه والتي هو كله

مثل مارويناه من طريق علقمة بن أبي علقمة (١) عن أمه كنت أرى النساء يرسلن الى عائشة بالدرحة فيها الكرسف (٢) فيها الصفرة يسألنها عن الصلاة فسمعت عائشة تقول : لا تصلين حتى ترين القصة البيضاء *

قال أبو محمد : ما نعلم لهم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم متعلقا الا هذه الرواية وحدها ، وقد خولف أم علقمة في ذلك عن عائشة ، وخالف هذه الرواية عن أم علقمة غير أم المؤمنين من الصحابة *

فأما الرواية عن عائشة رضى الله عنها فان احمد بن عمر بن أنس (٣) قال ثنا عبد بن احمد الهروي أبو ذر ثنا أحمد بن عبدان الحافظ بنيسابور ثنا محمد بن سهل ابن عبد الله المقرئ البصري ثنا محمد بن اسماعيل البخاري — هو جامع الصحيح — قال : قال لنا علي بن ابراهيم ثنا محمد بن أبي الشمال (٤) المطاردى البصري حدثنى أم طلحة قالت : سألت عائشة أم المؤمنين فقالت : دم الحيض بحراني أسود *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن أبي بكر الهذلي عن معاذة المدوية عن عائشة قالت . ما كنا نعد الصفرة والكدرة حيضاً *

ورويانا من طريق أحمد بن حنبل ثنا اسماعيل بن علية ثنا خالد الحذاء عن

(١) في البنية « علقمة بن علقمة » وهو خطأ

(٢) في المصريه « الكرسف » وهو خطأ . والكرسف بضم الكاف والسين المهملة وبينهما راء ساكنة هو القطن

(٣) في المصريه « احمد بن عفراء بن أنس » وهو خطأ

(٤) في البنية « السالك » وهو خطأ . وابن ابى الشمال هذا ذكره ابن حبان في الثقات فقال وقال البخاري : لا يتابع على حديثه « وأثره هذا رواه العقيلي في الضعفاء من طريق محمد بن المني عنه ، نقله في لسان الميزان (ج ٥ ص ١٩٩ و ٢٠٠) وفيه « ان دم الحيض احمر بحراني » قال في المصباح « يقال للدم الخالص شديد الحمرة باهر وبحراني ، وقيل الدم البحراني منسوب الى بحر الرحم وهو عمقها » .

أنس بن سيرين قال : استحيضت امرأة من آن أنس فأمروني فسألت ابن عباس فقال : أما مارأت الدم البحراني فلا تصلي ، فإذا رأت الطهر ولو ساعة من نهار فلتغتسل وتصل . فلم يلتفت ابن عباس الى اتصال الدم ، بل رأي وأقي أن ما عدا الدم البحراني فهو طهر ، تصلي مع وجوده ، ولو لم تر إلا ساعة من النهار ، وأنه لا يمنع الصلاة الا الدم البحراني ، وهذا اسناد في غاية الجلالة *

ومن طريق البخاري : حدثنا قتيبة ثنا اسماعيل - هو ابن علية - عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت : كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئاً . وأم عطية من المبايعات من نساء الأنصار (١) قديمة الصحبة مع رسول الله ﷺ وقد ذكرنا عن نساء النبي ﷺ (٢) وفاطمة بنت أبي حبيش (٣) وأم حبيبة بنت جحش هذا نفسه ، وكل هذا هو الثابت الصحيح بالأسانيد (٤) العالية الصحيحة . وروينا عن علي بن أبي طالب : إذا رأت بعد الطهر (٥) مثل غسالة اللحم أو مثل قطرة الدم من الرعاف فاعلمت ذلك ركضة من ركضات الشيطان فلتنضح بالماء ولتتوضأ وتصل ، فإن كان عبيطاً لاخفاء به فلتدع الصلاة . وعن ثوبان في المرأة ترى البرية (٦) قال : تتوضأ وتصل ، قيل : أشيء قوله . أم سمعته ؟ قال : ففاضت عيناه وقال : بل سمعته *

قال أبو محمد : فهذا أقوى من رواية أم علقمة وأولى ، وقد روى مايوافق رواية

(١) قوله « من نساء الأنصار » ليس في الجنة

(٢) قوله « وقد ذكر عن نساء النبي صلى الله عليه وسلم » سقط من المصرية فاحتل الكلام حتى لم يفهم ، وزدناه من الجنة

(٣) في الجنة « وفاطمة بنت أبي جحش وهو خطأ

(٤) في الجنة « والاسانيد » وهو خطأ

(٥) في الجنة « إذا رأت الطهر » بمحذوف « بعد » وهو خطأ

(٦) كذا في المصرية وفي الجنة « الثربة » وكلاهما غير مفهوم ، ولم أجد هذا الحديث في مسند أحمد ولا في غيره من كتب السنة

أم حلقة عن عمة من رأبها ، وعن ربيعة ويحيى بن سعيد مثل ذلك ، وقد خالف هؤلاء من التابعين من هو أجل منهم ، كسعيد بن المسيب ، وروينا من طريق قتادة عنه في المرأة ترى الصفرة والكدر : أنها تقتل وتصل ، وروينا عن سفيان الثوري عن القعقاع : سألت أبا راهيم النخعي عن المرأة ترى الصفرة ؟ قال : تتوضأ وتصل ، وعن مكحول مثل ذلك *

فإن ذكرنا حديث ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال : « إن كان الدم عبيطاً فدينار ، وإن كان فيه صفرة فنصف دينار » قلنا : هذا حديث لو صح لكانوا قد خالفوا ما فيه ، ومن الباطل أن يكون بعض الخبر حجة وبعضه ليس حجة ، فكيف وهو باطل لا يصح ! لأن رواه عبد الكريم بن أبي المخارق وليس بثقة جرحه (١) أيوب السختياني وأحمد بن حنبل وغيرهما *

فإن قالوا : إن حديث ابن أبي عدي اضطرب فيه ، فمرة حدث به من حفظه (٢) ، فقال : عن الزهري عن عروة عن عائشة ، ومرة حدث به من كتابه فقال : عن الزهري عن عروة عن قاطمة بنت أبي حبيش ، ولم يذكر هذا الكلام أحد غير محمد بن أبي عدي ، قلنا : هذا كله قوة للخبر ، وليس هذا اضطراباً ، لأن عروة رواه عن قاطمة وعائشة معاً ، وأدركهما (٣) معاً ، فعائشة خالته أخت أمه (٤) ، وقاطمة بنت أبي حبيش ابن المطلب بن أسد (٥) ابنة عمه ، وهو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ابن أسد (٦) ، ومحمد بن أبي عدي الثقة الحافظ المأمون ، ولا يمتنع بهذا إلا المعتزلة الذين لا يقولون بخبر الواحد ، تملأ على إبطال السنن فسقط كل ما تعلقوا به . والحمد لله رب العالمين *

وقولنا هذا هو قول جمهور أصحابنا *

وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وعبد الرحمن

- (١) في البنية « خرج » وهو تصحيف (٢) في البنية « من لفظه » وهو خطأ
(٣) في البنية « فأدركهما » وما هنا أصح (٤) لأن أمه اسماء بنت أبي بكر الصديق
(٥) في المصرية « أسيد » بالتصغير وهو خطأ (٦) في البنية بخذف ابن « أسد »

ابن مهدي: الصفرة والكسرة في أيام الحيض حيض ، وليست في غير أيام الحيض
حيضا ، وقال الليث بن سعد : الدم والصفرة والكسرة في غير أيام الحيض ليس شيء
من ذلك حيضا ، وكل ذلك في أيام الحيض حيض ^(١) وقال مالك وعبيد الله بن الحسن ^(٢) *
للصفرة والكسرة حيض ، سواء كان في أيام الحيض أو في غير أيام الحيض ، وقال أبو
يوسف ومحمد: الصفرة والدم فكل ذلك في أيام الحيض حيض ^(٣) وأما الكسرة فهي
في أيام الحيض قبل الحيض ليست حيضا ، وأما بعد الحيض فهي حيض ، وكل ذلك
ليس في غير أيام الحيض حيضا ^(٤) ، على عظيم اضطرابهم في الدم في غير أيام
الحيض ، فإن أبا حنيفة قال : إذا رأت المرأة الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فأكثر
واقطع في أيام حيضها أو اتصل أقل من ثلاثة أيام منها فليس شيء من ذلك حيضا
ولا تمتنع بذلك من الصلاة والصوم والوطء إلا أن يتكرر ذلك عليها مرتين ويتصل
كذلك فهو حيض متصل ^(٥) ، قال : فإن رأت الدم قبل أيام حيضها بيومين فأقل
واتصل بها في أيامها ثلاثة أيام فأكثر فهو كله حيض ، ما لم تتجاوز عشرة أيام ، قال : فإن
رأت الدم قبل أيام حيضها ثلاثة أيام فصاعدا وفي أيام الحيض متصلا بذلك ثلاثة
أيام فصاعدا ، فرة قال : كل ذلك حيض ، ومرة قال : أما ما رأت قبل أيامها فليس
حيضا ، وأما ما رأت في أيامها فهو حيض ، وهذه تخليط ناهيك بها ! وقال أبو ثور
وبعض اصحابنا: الصفرة والكسرة في غير أيام الحيض ليستا حيضا ، وفي أيام الحيض
قبل الدم ليستا حيضا ، وأما بعد الدم متصلا به فهما حيض *

قال علي : واحتج هؤلاء بأن قالوا : ما لم يتيقن الحيض فلا يجوز أن تترك الصلاة

(١) في الاسلين « حيضا » وهو الحيض (٢) هو عبيد الله بن الحسن النخعي قاضي
البصرة فقيه ثقة . وهو الذي قال ان كل مجثم مصيب ، وأخذت عليه هذه التلطة وقيل
انه رجع عنها . وللسنة ١٠٥ ومات سنة ١٦٨ . وفي المصرية « عبدالله » بالتكثير وهو خطأ
(٣) في النجدة « حيضا » وهو الحيض (٤) في النجدة « حيض » وهو الحيض
(٥) في النجدة « فهو حيض ومتصل » وهو خطأ

والصوم المتيقن وجوبهما، ولا أن تمنع من الوطء المتيقن تحليله حتى إذا تيقن (١)
الحيض وحرمت الصلاة والصوم والوطء ييقن لم يسقط تحريم ذلك الا ييقن آخره
قال على وهذا عمل غير صحيح البيان، بل هو بموه، وذلك أن هاتين المتقدمتين
حق، الا أن اليقين الذى ذكروا هو النص، وقد صح النص بأن ما عدا الدم (٢)
الاسود ليس حيضا، ولا يمنع من صلاة ولا من صوم ولا من وطء، فصارت حجبتهم
حجة عليهم، وأيضا فلو لم يكن ههنا هذا النص لما وجب ما قلوه، لان الصلاة والصوم
فرضان قد تيقن وجوبهما والوطء حق قد تيقنت إباحته في الزوجة والامة المباحة
والحيض قد تيقن أنه محرم به كل ذلك، فلا يجوز أن يقطع على شئ بأنه حيض محرم
للمسألة وللصوم وللوطء الا بنص وارد أو بإجماع متيقن، وأما بدعوى مختلف فيها
فلا، فهذا هو الحق، ولا نص ولا إجماع ولا لغة في أن ما عدا الدم الاسود حيض
أصلا، وقد صح النص والاجماع واللغة على أن الدم الاسود حيض، فلا يجوز أن
يسمى «حيضا» الا ما صح النص والاجماع بأنه حيض، لا ما لا نص فيه ولا إجماع *
واحتج بعض أهل المقالة الاولى بأن قل لما كان السواد حيضا وكانت الحمرة جزءا
من أجزاء السواد وجب أن تكون حيضا، ولما كانت الصفرة جزءا من أجزاء الحمرة
وجب أن تكون حيضا (٣)، ولما كانت الكدرة جزءا من أجزاء الصفرة وجب أن
تكون حيضا، ولما كان كل ذلك في بعض الاحوال حيضا وجب أن يكون في كل
الاحوال حيضا *

قال أبو محمد: وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه
عين الباطل، لأنه يمارض بأن يقال له: لما كانت القصة البيضاء طهرا وليست حيضا
بإجماع ثم كانت الكدرة بيضا غير ناصح —: وجب أن لا تكون حيضا، ثم لما كانت

(١) في المصرية « إذا لم يتيقن » وهو خطأ

(٢) في المصرية « وقد صح النص فان ما عدا الدم » وفي اليمنية « بل ما عدا الدم »

(٣) في اليمنية « وجب ان تكون في بعض الاحوال حيضا » وهذه الزيادة.

لازوم لما هنا الآن.

الصفرة كدرة مشبعة وجب ان لا تكون حيضاً نعم لما كانت الحمرة صفرة مشبعة وجب ان لا تكون حيضاً ولما كان ذلك في بعض الاحوال — وهو ما كان بعد أكثر أيام الحيض — ليس حيضاً وجب أن يكون في جميع الأحوال ليس حيضاً فهذا أصح من قياسهم ، لاننا لم نساعدكم قط على ان الحمرة والصفرة والكدرية حيض في حل من الاحوال، ولا في وقت من الأوقات، ولا جاء بذلك قط نص ولا اجماع ولا قياس غير معارض ولا قول صاحب لم يعارض، وم كالمهم قد وافقونا على أن كل ذلك ليس حيضاً اذا روى فيما زاد في أيام الحيض، فبطل قياسهم، وكان ما جئناهم به — لوصح القياس لا يصح غيره، وكذلك لا يوافقون على أن الحمرة جزء من السوداء، ولأن الصفرة جزء من الحمرة، ولا أن الكدرية جزء من الصفرة، بل هي دعوى عارضتناهم بدعوى مثلها فقط كل مقلوه، والحمد لله رب العالمين، وثبت قولنا بشهادة النص والاجماع له. •

٢٥٥ — مسألة — فإذا رأت الطهر (١) كما ذكرنا لم تحل لها الصلاة ولا

الطواف بالكعبة حتى تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء، أو تميم ان عدت الماء أو كانت مريضة عليها في الغسل حرج، وإن أصبحت صائفة ولم تغسل فاغتسلت أو تيممت — ان كانت من أهل التيمم — بمقدار ما تدخل في صلاة الصبح صح صيامها، وهذا كله إجماع متيقن، ولقول رسول الله ﷺ: «واذا أدبرت الميضة فطهرى» ولقول الله تعالى: (فإذا تطهرن فأتوهن) وقد أخبر عليه السلام أن الارض طهور (٢) اذا لم نجد الماء، فوجب التيمم للحائض عند عدم الماء وفي تأخيرها الغسل والتيمم عن هذا المقدار خلاف نذكره في كتاب الصيام إن شاء الله •

٢٥٦ — مسألة — وأما وطء زوجها أو سيدها لها اذا رأت الطهر فلا يحل إلا بأن تغسل جميع رأسها وجسدها بالماء أو بأن تميم (٣) ان كانت من أهل التيمم فان لم تغسل فبأن تتوضأ وضوء الصلاة أو تميم ان كانت من أهل التيمم، فان لم تغسل فبأن تغسل فرجها بالماء ولا بد أى هذه الوجوه الاربعة فعلت حل له وطؤها •

(١) في المصرية « الكدرية » وهو خطأ (٢) في المصرية « طهورا » وهو لحن

(٣) في المصرية « وأن تميم » وما هنا أحسن

برهان ذلك قول الله تعالى (ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تهر بهن حتى يطهرن فإذا طهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) بقوله : (حتى يطهرن) معناه حتى يحصل لمن الطهر الذى هو عدم الحيض ، وقوله تعالى : (فإذا طهرن) هو صفة فلهن وكل ما ذكرنا يسى فى الشريعة وفى اللغة تطهراً وطهوراً وطهراً ، فأى ذلك فقلت قد تطهرت : قال الله تعالى : (فيه رجال يحبون أن يتطهروا) فجاء النص والاجماع بأنه غسل الفرج والدبر بالماء . وقال عليه السلام : « جمعت لى الأرض مسجداً وطهوراً » فصح أن التيمم للجنباة وللحدث طهور . وقال تعالى : (وان كنتم جنباً فاطهروا) وقال عليه السلام : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور) يعنى الوضوء *

ومن اقتصر بقوله تعالى : (فإذا طهرن) على غسل الرأس والجسد كله دون الوضوء ودون التيمم ودون غسل الفرج بالماء فقد قفا مالا علم له به ، وادعى أن الله تعالى أراد بعض مايقع عليه كلامه بلا برهان من الله تعالى *
ويقال لهم : هلا قلتم هذا فى الشفق (١) ؟ اذ قلتم أى شىء توقع عليه اسم الشفق فبغرو به تدخل صلاة التيمم ، فرة يحملون اللفظ على كل مايقضيه ، ومرة على بعض مايقضيه بالدعوى والهوس *

فلن قال اذا حاضت حرمت باجماع فلا تحل الا باجماع آخر ، قلنا هذا باطل ، ودعوى كاذبة ، لم يوجبها لا نص ولا اجماع ، بل اذا حرم الشىء باجماع ثم جاء نص يبيحه فهو مباح ، مانبالى أجمع على اباحته أم اختلف فيها ، ولو كانت قضيتكم هذه صحيحة لبطل بها عليكم أكثر أقوالكم ، فيقال لكم : قد حرمت الصلاة على المحدث والمجنب باجماع ، فلا تحل لهما الا باجماع ولا يجزوا للجنب (٢) أن يصلى بالتيمم ولو عدم الماء شهراً فلا اجماع فى ذلك ، بل عمر بن الخطاب وابن مسعود وابراهيم والاسود لا يجيزون له الصلاة بالتيمم ، وأبطلوا صلاة من توضأ ولم يستنق

(١) فى الغيبة « فى الشفق » وهو خطأ يفسد المعنى

(٢) من قوله « فيقال لكم » الى هنا سقط من الغيبة

لأنه لا اجتماع في صحتها (١) وأبطلوا صلاة من توضأ بفضل امرأة (٢) ومن لم يتوضأ مما مست النار ، وهذا كثير جداً ، وكذلك القول في الصيام والزكاة والحج وجميع الشرائع ، فصح أن قضيتهم (٣) هذه في غاية الفساد في ذاتها ، وفي غاية الانقراض لقولهم •

قال على : ومن قال بقولنا في هذه المسألة عطاء وطاوس ومجاهد ، وهو قول أصحابنا •

وقال أبو حنيفة وأصحابه : ان كانت أيامها عشرة أيام فبانتقطاع العشرة الايام يحل له وطؤها ، اغتسلت أو لم تغتسل ، مضى لها وقت صلاة (٤) أو لم يمض توضأت أو لم تتوضأ ، تيممت أو لم تقيم ، غسلت فرجها أو لم تغسله ، فان كانت أيام حيضها أقل من عشرة أيام لم يحل له أن يطأها إلا بأن تغتسل أو يمضي لها وقت ادنى صلاة من طهرها فان مضى لها وقت صلاة واحدة طهرت فيه أو قبله ولم تغتسل فيه فله وطؤها ، وان لم تغتسل ولا تيممت ولا توضأت ولا غسلت فرجها فان كانت كتابية حل له وطؤها اذا رأته الطهر على كل حال •

وهذه أقوال نحمد الله على السلامة منها ، ولم يرو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في هذه المسألة شيء ، ولا نعلم أيضاً (٥) عن أحد من التابعين إلا عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والزهرى وربيعة المنع من وطئها حتى تغتسل ولا حجة في قولهم لو انفردوا ، فكيف وقد عارضهم من هو مثله . وبالله تعالى التوفيق •

(١) قوله « وأبطلوا صلاة من توضأ ولم يستنشق لأنه لا اجتماع في صحتها » سقط من النسخة
 (٢) في المصرية « بفضل امرأته » وما هنا أصح
 (٣) في المصرية « قضيتكم » وما هنا أنسب لسباق الكلام
 (٤) في المصرية « وقت الصلاة » وما هنا أحسن
 (٥) في المصرية « ولا يطئه أحد أيضاً » وما هنا أقرب الى الصواب ، فليس من عادة ابن حزم أن يجزم بمثل هذه الدعوى المريضة : أنه لا يوجد أحد من الناس يعلم قولاً عن واحد من التابعين في هذه المسألة الا ما علمه هو فقط

وكم من مسألة خالفوا فيها أكثر عددا (١) من هؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم فيها مخالف ، وقد ذكرنا منها كثيرا قبل ، ونذكر ان شاء الله عز وجل من ذلك الرواية عن عمرو بن عبد الله بن عباس وأنس وأبي هريرة وعبد الله بن عمر ونافع بن جبير : لا تجوز الصلاة في مقبرة ولا الى قبر (٢) ، ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، نغالقوم بأرائهم ، إذ عن أبي بكر وثابت بن قيس وأنس : الفخذ ليست عورة (٣) ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة ، نغالقوم ، ومثل ذلك كثير جدا *

ولو أن الله تعالى أراد بقوله : (تطهرون) بعض ما يقع عليه اللفظ دون بعض لما أغفل رسول الله ﷺ بيان ذلك ، فلما لم يخص (٤) عليه السلام ذلك وأحالنا على القرآن أينما قطعنا بأن الله عز وجل لم يرد بمد ما يقتضيه اللفظ دون بعض ، فإن قالوا قولنا أحوط ، قلنا حاشا لله ، بل الاحوط أن لا يحرم عليه ما أحله الله عز وجل من الوطء بغير يقين فإن قالوا : لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها الصلاة ، قلنا هذه دعوى باطل منتقضة ، أول ذلك أنها لا برهان على صحتها ، والثاني أنه قد يحل له وطؤها حيث لا يحل لها الصلاة ، وهو كونها مجنبة وعدنة ، والثالث أن يقال لهم : هلا قاتم لا يحل له وطؤها إلا بما يحل لها به الصوم وهو يحل لها عندهم رؤية الطهر فقط فهذه دعوى بدعوى !! *
فإن قال بعضهم : وجدنا التحريم يدخل بأدق الأشياء (٥) ، ولا يدخل التحليل الا بأغلظ الأشياء ، كنا كاح مانكح الآباء ، يحرم بالقد ، وتحليل المطلقة ثلاثا لا يحل لها الا بالقد والوطء ، قلنا ليس كما قلتم ، بل قد خالفتم قضيتكم هذه على فسادها وبطلانها فتركتم أغلظ الأشياء مما قاله غيركم وهو الاجتناب ، فإن الحسن البصرى لا يرى المطلقة ثلاثا تحل الا بالقد والوطء والارتال ولا بد ، وسعيد بن

(١) في البنية « الأكثر عددا » (٢) في البنية « في حفرة ولا الى قبر »

(٣) في المصرية « الفخذ ليس عورة » وهو خطأ لأن الفخذ مؤنثة

(٤) في البنية « فلم يخص » بخذف « لما » وهو خطأ

(٥) في البنية « بأدق الاشياء » وهو تصحيف

للسبب يرى أنها تحمل بالمقد قسط وان لم يكن وطء ولا دخول ، ثم يقال لم : قد وجدنا التحليل يدخل بأدق الاشياء (١) وهو فرج الاجنبية الذي في وطئه دخول النار، واباحة الدم بالرجم والشهوة بالسياط ، فانه يحمل بثلاث كلمات أو كلمتين : انكحني ابنتك ، قال : قد انكحتها أو تلفظ هي بالرضا والولى بالاذن (٢) وبأن يقول سيد الأمة : هي لك هبة ، ووجدنا التحريم لا يدخل الا بأغلظ الاشياء وهو طلاق الثلاث أو اقضاء أمد العدة ، ووجدنا تحريم الريبة (٣) لا يدخل الا بالعقد والدخول والاغلا فظهر أن الذي قالوه تخليط ، وقول بالباطل في الدين ، والحق من هذا هو أن التحريم لا يدخل الا بما يدخل به التحليل ، وهو القرآن أو السنة ولا مزيد . وبالله تعالى التوفيق *

٢٥٧ مسألة — وقد قضى الحائض اذا ظهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام حيضها ، وقضى صوم الايام التي مرت لها في أيام حيضها ، وهذا نص مجمع لا يختلف فيه أحد *

٢٥٨ مسألة — وان حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن صلت تلك الصلاة سقطت عنها (٤) ولا اعادة عليها فيها ، وهو قول أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابنا ، وبه قال محمد بن سيرين وحامد بن أبي سليمان ، وقال النخعي والشعبي وقتادة واسحاق : عليها القضاء ، وقال الشافعي إن أمكنها أن تصلها فعلها القضاء *

قال علي : برهان قولنا هو أن الله تعالى جعل الصلاة وقتاً محدوداً أوله وآخره وصح أن رسول الله ﷺ صلى الصلاة في أول وقتها وفي آخر وقتها ، فصح أن المؤخر لها

(١) في البنية « قد وجدنا التحليل بأزف الاشياء »

(٢) كلمة « بالاذن » محذوفة في البنية (٣) في البنية « الزينة » وهو خطأ

(٤) في البنية « وان حاضت امرأة في أول الوقت ولم تكن صلاة سقطت عنها »

الح وهو سقط ضاع به كثير من معنى الكلام ، وما هنا هو الصواب

الى آخر وقتها ليس عاصياً ، لأنه عليه السلام لا يفضل المصيبة ، فاذ ليست عاصية فلم تتمين الصلاة عليها بعدُ ولما تأخيرها ، فذا لم تتمين عليها حتى حاضت فقد سقطت عنها ، ولو كانت الصلاة تجب بأول الوقت لكان من صلاحها بعد مضي مقدار تأديتها من أول وقتها قاصياً لها لا مصلية ، ولما تأخيرها عن وقتها ، ومؤخراً لها عن وقتها ، وهذا باطل لا اختلاف فيه من أحد . *

٢٥٩ - مسألة فإن ظهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الفسل والوضوء حتى يخرج الوقت ، فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها ، وهو قول الأوزاعي وأصحابنا ، وقال الشافعي وأحمد : عليها أن تصلي . قل أبو محمد : برهان صحة قولنا أن الله عز وجل لم يبيح^(١) الصلاة إلا بطهور ، وقد حذ الله تعالى للصلاوات أوقلتها ، فاذا لم يمكنها الطهور وفي الوقت بقية فنحن على يقين من أنها لم تكلف تلك الصلاة التي لم يحل لها أن تؤديها في وقتها *

٢٦٠ - مسألة - وللمرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء ، حاشا الإيلاج في الفرج ، وله أن يشفر ولا يوج وأما الدبر فحرام في كل وقت *
وفي هذا خلاف فروينا عن ابن عباس أنه كان يعزل فراش امرأته إذا حاضت وقال عمر بن الخطاب وسعيد بن المسيب وعطاء - إلا أنه لا يصح عن عمر - وأبو حنيفة^(٢) ومالك والشافعي : له ما فوق الإزار من السرة فصاعداً الى أعلاها ، وليس له ما دون ذلك *

فأما من ذهب مذهب ابن عباس فانه احتج بقول الله تعالى . (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن)

(١) في المصرية « لم يجتج » ويحذف « الصلاة » وهو خطأ غريب

(٢) في المصرية « وقال أبو حنيفة » وهو خطأ ، لانه يكون قول عمر وسعيد وعطاء محذوفاً ، مع أن المراد أنهم هم وأبو حنيفة ومالك والشافعي قالوا : له ما فوق الإزار إلخ الا ان هذا لم يصح عن عمر ، وهذا ظاهر من سياق كلام المؤلف

ويحدث روينا من طريق أبي داود عن سعيد بن عبد الجبار (١) عن عبد العزيز الدراوردي (٢) عن أبي إيمان عن أم ذرة (٣) عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كنت إذا حضت نزلت عن المثال (٤) على الحصير فلم يقرب رسول الله ﷺ ولم ندن منه حتى نظهر (٥) » .

قال أبو محمد : وأما هذا الخبر فإنه من طريق أبي إيمان كثير بن إيمان الرحالي وليس بالمشهور ، عن أم ذرة وهي مجهولة فسقط (٦) وأما الآية فهي (٧) موجبة لفعل بن عباس ، إلا أن يأتي بيان صحيح عن رسول الله ﷺ فيوقف عنده ، فأرجأنا أمر الآية ، .

ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب الى ما قال به أبو حنيفة ومالك ، فوجدناهم يحتجون بخبر روينا من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس سمعت ميمونة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يضطجع معي وأنا حائض ويبنى ويبنه ثوب » ، .

ويحدث آخر روينا من طريق الليث بن سعد عن الزهري عن حبيب مولى

(١) في النجية « سعيد بن الجبار » وهو خطأ

(٢) براء بن ينها ألقب وواو ، وفي المصرية « الداوردي » بحذف الراء الاولى

وهو خطأ (٣) بفتح الدال المعجمة وفي الاصلين بالبدال المهمة وهو تصحيف

(٤) في المصرية « على المثال » وفي النجية « عن المثال » وكلاهما خطأ صححناه

من أبي داود (ج ١ ص ١١٠) والمثال بالباء المثناة الفراء .

(٥) في المصرية « فلم يقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدن مثني حتى

يطهر » وفي النجية « ولم يدن مني حتى يطهر » وكلاهما خطأ صححناه من أبي داود

(٦) ان جعلها ابن حزم فقد عرقها غيره فأبو إيمان ذكره ابن حبان في

الثقات وام ذرة هي مولاة عائشة روى عنها ابن المنكدر وأبو إيمان هذا وعائشة بنت

سعد فارتفعت حباله عنها وذكرها ابن حبان في الثقات وقال الجبلي « تابعة ثقة »

فارتفعت حباله وصفها . (٨) في المصرية « فهو » وهو خطأ

(٣٣م - ج ٢ المحل)

عروة عن نذبة مولاة ميمونة : « ان رسول الله ﷺ كان يباشر المرأة من نساءه وهي حائض اذا كان عليها إزار يبلغ انصاف الفخذين (١) أو الركبتين وهي محتجزة (٢) »
 وبحديث رويناه من طريق أبي خليفة عن مسدد عن أبي عوانة عن عمر بن
 أبي سلمة عن أبيه عن عائشة : « انها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهي حائض
 وبينهما ثوب » *

وبخبر رويناه عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو العجلي أن قرأ سألوا عمر فقال
 « سألت رسول الله ﷺ ما يحل للرجل من امرأته حائضاً ؟ قال رسول الله ﷺ :
 لك ما فوق الأزار ، لا تطلن الى ما تحته حتى تطهر » ، وروى أيضاً عن أبي
 اسحاق عن عمير مولى عمر مثله ، وعن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن مغول
 عن عاصم بن عمرو : ان عمر مثله (٣) وريناه أيضاً عن مسدد عن أبي الاحوص
 عن طارق بن عبد الرحمن عن عاصم بن عمرو ، *

وبحديث رويناه من طريق هرون بن محمد بن بكارتنا مروان - يعني ابن محمد -
 ثنا الهيثم بن حميد ثنا الملاء بن الحارث (٤) عن حرام بن حكيم (٥) عن عمه :
 « أنه سأل رسول الله ﷺ : ما يحل لى من امرأتى وهي حائض ؟ قال : لك
 ما فوق الأزار » *

وبخبر رويناه من طريق هشام بن عبد الملك البزفي (٦) عن بنية بن الوليد

(١) في العنية « الفخذ » وهو خطأ . (٢) في الأصل بالراء وفي العنية
 « محجزة » وكل خطأ . والحجز المنع والحاجز الحائل أى تشد الأزار على وسطها
 وفي أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) « أو الركبتين تحتجز به » .

(٣) في المصرية « عن عاصم بن عمرو ان مثله » وهو خطأ

(٤) الملاء بالعين المهملة . وفي العنية « الجلاء » بالميم وهو خطأ

(٥) حرام بفتح الحاء والراء المهملتين ، وعمه هو عبد الله بن سعد بن الحکم
 الانصاري وقد روى أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . انظر مستد احمد (ج ٤
 ص ٣٤٢ ج ٥ ص ٢٩٣) وطبقات ابن سعد (ج ٧ ص ١٩٣) وليس قهما هذا الحديث

(٦) بفتح الياء والزاي وآخره نون ثم ياء النسبة

عن سعيد بن عبد الله الاغطش^(١) عن عبد الرحمن بن عائذ الازدي — هو ابن قرقط أمير حصص — عن معاذ بن جبل : « سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض ؟ قال : ما فوق الازار ، والتعفف عن ذلك أفضل » *

وبحديث رويناه من طريق عبد الرحيم بن سليمان ثنا محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس انه سئل عما يحل من المرأة وهي حائض لزوجها ؟ قال : بمعنا والله أعلم ان كان لله رسول الله ﷺ فهو كذلك : يحل ما فوق الازار ، *

وبخبر رويناه من طريق محمد بن الجهم عن محمد بن الفرغ^(٢) عن يونس بن محمد ثنا عبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة : « ان رسول الله ﷺ سئل ما يحل للرجل من امرأته ؟ قال : ما فوق الازار » *

فنظرنا في هذه الآثار فوجدناها لا يصح منها شيء ، أما حديثا ميمونة فأحدهما عن مخزومة بن بكير عن أبيه ولم يسمع من أبيه ، وأيضاً فقد قال فيه ابن معين : مخزومة هو ضعيف ليس حديثه^(٣) بشيء ، والآخر من طريق ندبة وهي مجهولة لا تعرف ، وأبو داود يروي هذا الحديث عن الليث فقال : قال ندبة بفتح النون وإسماً ، وممر يرويه ويقول : ندبة بضم النون واسكان الدال ، ويونس يقول بديهة ، بالباء المضمومة والدال المفتوحة والياء المشددة ، كلهم يرويه عن الزهري كذلك ، فسقط خبراً ميمونة » *

وأما حديثا عائشة فأحدهما من طريق عمر بن بس — ١٢٠ — ضعفه شعبة ولم

(١) الاغطش بالفتح المصححة والطاء المهملة والشين المصححة ، وفي الجينة بالعين المهملة وهو تصحيف ، وسعيد هذا اختلف في اسمه فقيل سعد وقيل سعيد .

(٢) بالجيم وفي الاصلين بالخاء المهملة وهو تصحيف

(٣) أما أنه لم يسمع من أبيه فمردود ، وقيل أنه سمع منه حديثاً واحداً هو حديث الوتر ، وأما أنه ضعيف فلا ، فقد وثقه مالك واحمد وابن المديني وابن سعد وغيرهم *

يوقفه أحد (١) فسقط ، وأما الثانى : فمن طريق عبد الله بن عمر وهو العمري الصغير ، وهو متفق على ضعفه ، أما الثقة أخوه عبيد الله ، فسقط حديثا عائشة .
وأما حديث عمر بن أبي اسحاق لم يسمه من غير مولى عمر ، هكذا رويناه من طريق زهير بن حرب : ثنا عبد الله بن جعفر الخرمي (٢) ثنا عبيد الله بن عمرو الجزري (٣) عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو عن غير مولى عمر عن النبي ﷺ فذكر هذا الحديث نصاً ، فسقط اسناده لأن عاصم بن عمرو لم يسمه من عمر بل رواه كما ذكرنا منقطعاً عن عمر ، ورويناه أيضاً عن زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو الشامي عن أحد الثفر الذين أتوا عمر فذكر هذا الحديث بنصه ، ورويناه أيضاً من طريق شعبة قال : سمعت عاصم بن عمرو (٤) البجلي يحدث عن رجل عن القوم (٥) الذين سألوا عمر فذكر الحديث نفسه فأما رواه عاصم عن رجل مجهول عن مجهولين ، فسقط جملة .
ثم نظرنا في حديث حرام بن حكيم عن عمه فوجدناه لا يصح ، لأن حرام بن

(١) كيف هذا وقد روى عن ابن معين انه صح له حديثا ، وقال ابن خنبل صالح ثقة ان شاء الله ، وقال ابن عدى : حسن الحديث لا بأس به !! ولعل قول ابن عدي هو اعدل ما قيل فيه

(٢) ففتح الميم واسكان الحاء المعجمة وتخفيف الراء المفتوحة وأظن ان ذكر « الخرمي » هنا خطأ من ابن حزم لأن الخرمي هذامات سنة ١٧٠ وعبيد الله بن عمرو الجزري مات سنة ١٨٠ فيبعد أن يروى الخرمي عنه ولم يذكر أحد أنه روى عنه ، والظاهر ان صوابه « عبد الله بن جعفر الرقي » وهو المعروف بالرواية عن عبيد الله بن عمرو ، ومات الرقي سنة ٢٢٠

(٣) هو عبيد الله بن عمرو ابو وهب الجزري الرقي . وفي المصرية « الجوزي » وهو خطأ

(٤) في المصرية « البلخي » وهو خطأ

(٥) في النجيلة « عن العوام » وما هنا أصح

حكيم ضيف ، وهو القوي ، ويغسل الأثنين من المذي (١) ، وأيضا فإن هذا الخبر رواه عن حرام مروان بن محمد وهو ضعيف (٢) *
ثم نظرنا في حديث معاذ فوجدناه لا يصح ، لأنه عن بنية وليس بالقوي ، عن سعيد الأعمش (٣) وهو مجهول ، مع ما فيه من أن التمتع عن ذلك أفضل ، وهم لا يقولون بهذا *

ثم نظرنا في حديث ابن عباس فوجدناه لم يحقق اسناده ، فسقطت هذه الأخبار كلها ولم يجز التعلق بشيء منها (٤) *
ثم نظرنا فيما قلناه فوجدناه الصحيح عن ميمونة وعائشة أمي المؤمنين رضي الله عنهما هو ما روينا من طريق عبد الله بن شداد عن ميمونة : « كان رسول الله ﷺ يباشر نساءه فوق الإزار وهن حيض » وما روينا من طريق عبد الرحمن بن الأسود وابراهيم النخعي كلاهما عن الأسود عن عائشة : « أنه عليه السلام كان يأمرها أن تنزل في فور حيضها ثم يباشرها ، وأيمك يملك إربه (٥) كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه » *

(١) في الجنة هنا في الموضعين « حرام » بالزاي وكذلك في طبقات ابن سعد (ج ٧ ق ٢ ص ١٩٣) وهو تصحيف . وفي ابن سعد أيضا « حرام » بن معاوية وقد فرق البخاري بين حرام بن حكيم وحرام بن معاوية ، قال الخطيب . وهم البخاري في ذلك لأنه رجل واحد اختلف على معاوية بن صالح في اسم ابيه . وحرام هذا وثقه العجلي ودحيم وابن حبان ، قال ابن حجر في التهذيب : « وقد ضعفه ابن حزم في المحلى بغير مستند » (٢) مروان بن محمد هو الاسدي الطاطري — يفتح الطاء بن المهمتين — وهو ثقة . قال ابن حجر « ضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ لأننا لا نعلم له سلفا في تصنيفه الا ابن قانع وقول ابن قانع غير مقنع »

(٣) في الجنة « الأعمش » بإمالة الباء وهو تصحيف

(٤) ثم هو ضعيف لأن في اسناده محمد بن كريب ، قال احمد والبخاري « منكر الحديث » (٥) في الجنة « إربه » بالياء المتأنة وهو تصحيف ، والارب بكسر الهمزة وبالياء الموحدة هو الضو والمعنى أنه يملك نفسه عن الوقوع في محذور تدعو اليه شهوته فهو يقمعها

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك - هو الطيالسي - ثنابي بن سعيد - هو القطان - حدثني جابر بن صبيح قال سمعت خلاص بن عمرو يقول سمعت عائشة أم المؤمنين تقول: «كنت أنا ورسول الله ﷺ في الشعار الواحد وأنا حائض فان أصابه منى شيء غسله لم يمتد إلى غيره وصلى فيه ثم يعود معي» (١) •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن أيوب عن عكرمة عن بعض أزواج رسول الله ﷺ: «أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً» (٢) •

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن سلمة (٣)، ثنا ثابت - هو البناني - عن أنس بن مالك: «أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ عن ذلك، فأُنزل الله تعالى (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) إلى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ: اصنعوا كل شيء إلا النكاح» •

فكان هذا الخبر بصحته وبيان أنه كان أنزل الآية هو البيان عن حكم الله تعالى في الآية، وهو الذي لا يجوز تعديه، وأيضاً فقد يكون المحيض في اللغة موضع المحيض وهو الفرج، وهذا فصيح معروف، فتكون الآية حينئذ موافقة للخبر

(١) هذا الحديث في النسائي (ج ١ ص ٥٤) عن محمد بن الثني عن يحيى بن سعيد ولم أجده فيه بالاسناد الذي هنا ورواه أبو داود عن مسدد عن يحيى (ج ١ ص ١١٠)
 (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١١) ونقل شارحه عن الفتح أنه قال «استاده قوى»
 (٣) من أول قول «ثنا عمرو بن منصور ثنا هشام بن عبد الملك» في حديث أحمد بن شعيب النسائي الذي قبل هذا بحديث إلى هنا سقط من النسخة اليمنية وهو خطأ

المذكور ، ويكون منها : فاعتزلوا النساء في موضع الحيض ، وهذا هو الذي صح عنه جاهد عنه في ذلك شيء من الصحابة رضي الله عنهم ، كما روينا عن أيوب السخيتي عن أبي معشر عن إبراهيم النخعي عن مسروق قال : سألت عائشة : ما يلح لي من أمر أتي وهي حائض ؟ قالت كل شيء إلا الفرج ، وعن علي بن أبي طلحة (١) عن ابن عباس (فاعتزلوا النساء في الحيض) (٢) قال : اعتزلوا نكاح فروجهن ، وهو قول أم سلمة أم المؤمنين ومسروق والحسن وعطاء وإبراهيم النخعي والشعبي ، وهو قول سفيان الثوري ومحمد بن الحسن والصحيح من قول الشافعي ، وهو قول داود وغيره من أصحاب الحديث *

قال أبو محمد : وقال من لا يبالي بما أطلق به لسانه : إن حديث عمر - الذي لا يصح - ناسخ لحديث أنس - الذي لا يثبت غيره في معناه - قال : لأن حديث أنس كان متصلا بنزول الآية *

قال علي : وهذا هو الكذب بعينه وقفو مالا علم له به ، ولو صح حديث عمر فن له أنه كان بعد نزول الآية ؟ ولعله كان قبل نزولها ، فإذا ذلك ممكن هكذا فلا يجوز القطع بأحدهما ، ولا يجوز ترك يقين ما جاء به القرآن وبينه رسول الله ﷺ أثر نزول الآية لظن كاذب في حديث لا يصح ، مع أن الحديثين الثابتين اللذين رويناهما : أحدهما عن الأعشى عن ثابت بن عبيد (٣) عن القاسم بن محمد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لها : ناوليني الخمرة من المسجد ، قالت فقلت : انني حائض ،

(١) في التهذيب في ترجمة علي بن طلحة أنه روى عن ابن عباس ولم يسمع منه
(٢) في البينة « وعن علي بن أبي طالب قال » (اعتزلوا النساء في الحيض) الخ
خلفه من كلام علي بن أبي طالب بدلا من ابن عباس وحذف علي بن أبي طلحة وأسقط الفاء من لفظ الآية ، ونحن نرجح ما هنا لأن هذا الأثر رواه الطبري في تفسيره (ج ٢ : ٢٢٥) عن علي بن عباس .

(٣) هو ثابت بن عبيد الانصاري مولى زيد بن ثابت . وفي المصرية « ثابت عن عبيد » وهو خطأ

قال رسول الله ﷺ : ان حيضتك ليست في يدك « (١) وروينا الآخر من طريق يحيى بن سعيد القطان عن يزيد بن كيسان وأبي حازم عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ كان في المسجد قال : يا عائشة ناوليني الثوب فقالت : اني حائض ، قال : إن حيضتك ليست في يدك فهما دليل أن لا يجتنب إلا الموضع الذي فيه الحيضة وحده . والله تعالى التوفيق »

٢٦١ - مسألة - ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض ، هذا لا خلاف فيه من أحد ، حاشا الطواف بالبيت ، فإن النساء تطوف به ، لأن النهي ورد في الحائض ولم يرد في النفساء (وما كان ربك نسياً) ثم استدركنا فرأينا أن النفاس حيض صحيح ، وحكمه حكم الحيض في كل شيء لقول رسول الله ﷺ لعائشة : « أنفست ؟ قالت : نعم » فسمى الحيض نفاساً ، وكذلك الغسل منه واجب باجماع »

٢٦٢ - مسألة - وجائز للحائض والنفساء أن يتزوجا وأن يدخل (٢) المسجد وكذلك الجنب ، لأنه لم يأت نهى عن شيء من ذلك ، وقد قال رسول الله ﷺ : « المؤمن لا ينجس » وقد كان أهل الصفة يبيتون في المسجد بمحضرة رسول الله ﷺ ، وم جماعة كثيرة ولا شك (٣) في أن فهم من يحتلم ، فأنهوا قط عن ذلك »

وقال قوم : لا يدخل المسجد (٤) الجنب والحائض إلا بجنازة ، هذا قول الشافعي ، وذكرنا قول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تقرأوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا) فلدعوا أن زيد بن أسلم أَوْضَرَهُ قال (٥) . معناه لا تقرأوا مواضع الصلاة »

قال علي : ولا حجة في قول زيد ولو صح أنه قاله لكان خطأ منه لأنه لا يجوز

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٠٨) ورواه مسلم والترمذي والنسائي

(٢) في البنية « والنساء يروحا بأن يدخلن » وهو خطأ .

(٣) كلمة « ولا شك » حذفت من المصرية

(٤) في البنية « المساجد »

(٥) من أول قوله « وأنتم سكارى » الى هنا حذف من المصرية وهو خطأ

أن يظن أن الله تعالى أراد أن يقول لا تقربوا مواضع الصلاة (١) فيلبس علينا فيقول :
(لا تقربوا الصلاة) وروى ان الآية في الصلاة نفسها عن علي بن أبي طالب وابن
عباس وجماعة ، *

وقال مالك : لا يمر فيه أصلاً ، وقال أبو حنيفة وسفيان لا يمر فيه ، فأن
اضطرا الى ذلك فيما تم مرا فيه ، *

واحتج من منع من ذلك بحديث رويناه من طريق أفلت بن خليفة عن
جسرة بنت دجاجة (٢) عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : وجعوا
هذه البيوت عن المسجد فإني لأحل المسجد لحائض ولا جنب (٣) » وآخر رويناه
من طريق ابن أبي غنية (٤) عن أبي الخطاب المجري عن محذوج (٥) الهذلي عن
جسرة بنت دجاجة حدثتني أم سلمة : « أن رسول الله ﷺ ندى بأعلى صوته :
ألا إن هذا المسجد لا يحل للجنب ولا حائض إلا للنبى وأزواجه وعلى وقاطمة » وخبر
آخر رويناه عن عبد الوهاب عن عطاء الخفاف (٦) عن ابن أبي غنية عن اسماعيل
عن جسرة بنت دجاجة عن أم سلمة قال رسول الله ﷺ : « هذا المسجد حرام على
كل جنب من الرجال وحائض من النساء إلا محمداً وأزواجه وعلياً وقاطمة » وخبر آخر
رويناه من طريق محمد بن الحسن بن زباله (٧) عن سفيان بن حمزة عن كثير بن

(١) في النية « اراد بقوله لنا لا تقربوا مواضع الصلاة » وهو خطأ

(٢) أفلت باسكان الفاء وفتح اللام وآخره تاء مثناة وجسرة بفتح الحيم واسكان
السين المهمة ودجاجة بكسر الدال لا غير (٣) رواه أبو داود بهذا الاسناد (ج ١ ص :
٩٢ — ٩٣) ونسبه ابن حجر في التهذيب الى صحيح ابن خزيمة (ج ١ ص : ٣٦٦)
(٤) بفتح النون المعجمة وكسر التون وتشديد الباء ، وهو عبد الملك بن حميد بن أبي غنية
(٥) بفتح الميم واسكان الحاء المهمة وضم الدال وآخره جيم ، وفي المصرية « محروج »
بالراء ، وفي النية « محذوج » بالخاء وكلاهما خطأ

(٦) في النية « عبد الوهاب بن عطاء الخفاف » وهو خطأ (٧) بفتح الباء والزاى

زيد عن المطلب بن عبد الله . « ان رسول الله ﷺ لم يكن أذن لاحد أن يجلس في المسجد ولا يمر فيه وهو جنب الا على بن أبي طالب » *

قال على : وهذا كله باطل أما أقلت فغير مشهور ولا معروف بالثقة ، وأما عذوج (١) فساقت بروى المضلات عن جسة ، وأبو الخطاب (٢) المجرى بجهول وأما عطاء الخفاف فهو عطاء بن مسلم منكر الحديث ، وإسماعيل بجهول ، ومحمد بن الحسن مذكور بالكذب ، وكثير بن زيد (٣) مثله ، فسقط كل ما في هذا الخبر جملة . *

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبيد بن إسماعيل ثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه (٤) عن عائشة أم المؤمنين : « أن وليدة سوداء كانت لحي من العرب فأعتقوها فجاءت الى رسول الله ﷺ فأسلمت فكان لما خباء في المسجد أو حفش (٥) » *

قال على : فهذه امرأة ساكنة في مسجد النبي ﷺ ، والمهود من النساء الخبيث فما منعهما عليه السلام من ذلك ولا نهي عنه ، وكل ما لم ينه عليه السلام عنه فباح

(١) في المصرية « محروج » وفي اليمنية « مخدوج » وكلاهما خطأ كما سبق

(٢) في اليمنية « ابن الخطاب » وهو خطأ

(٣) كثير بن زيد هو الاسمي السهمي ، ولم يجرحه أحد بالكذب ، وهو مختلف فيه وثقه بعضهم وضعفه آخرون . قال ابن حجر في التهذيب وخلطه ابن حزم بكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف فقال في الصلح : رويانا من طريق كثير بن عبد الله وهو كثير بن زيد عن أبيه عن جده حديث الصلح جائز بين المسلمين » الحديث . ثم : قال كثير بن عبد الله بن زيد بن عمرو ساقط متفق على اطراحه وان الرواية لا عمل عنه ، وثقه الخطيب ثم قال ابن حجر « فظلمها ابن حزم واحدا وكثير بن زيد لم يوصف بشيء مما قال بخلاف كثير بن عبد الله »

(٤) كلمة « عن أبيه » سقطت من المصرية .

(٥) بكسر الحاء واسكان الفاء : البيت الصغير أو من الشعر والحديث مطول في

البخاري (ج ١ ص ٦٧)

وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ قوله : « جملت لى الارض مسجدا » ولا خلاف فى أن الحائض والجنب مباح لهما جميع الارض ، وهى مسجد ، فلا يجوز أن ينحصر بالمنع من بعض المساجد دون بعض ، ولو كان دخول المسجد لا يجوز للحائض لأخبر ذلك عليه السلام عائشة إذ حاضت فلم ينهها الا عن الطواف بالبيت فقط ، ومن باطل المتيقن أن يكون لا يحمل لما دخول المسجد فلا ينهها عليه السلام عن ذلك . يقتصر على منها من الطواف ، وهذا قول المزني وداود وغيرهما . وبالله تعالى التوفيق *

٢٦٣ - مسألة - ومن وطئ حائضا فقد عصى الله تعالى ، وفرض عليه التوبة والاستغفار ، ولا كفارة عليه فى ذلك *

وقال ابن عباس : ان أصابها فى الدم فيتصدق بدينار ، وان كان فى انقطاع الدم فنصف دينار ، وروينا عنه أيضا قال : من وطئ حائضا ف عليه عتق رقبة ، وروينا عن عطاء بن أبي رباح أنه قال فى الذى يطأ امرأته وهى حائض : يتصدق بدينار ، وروينا عن قتادة : ان كان واجدا فدينار وان لم يجد فنصف دينار ، وقال الاوزاعي ومحمد بن الحسن : يتصدق بدينار ، وقال أحمد بن حنبل : يتصدق بدينار وان شاء بنصف دينار ، وقال الحسن البصرى : يتصدق بدينار ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فان لم يستطع فاعطاهم ستين مسكينا *

فأما من قال : يتصدق بدينار أو نصف دينار فاحتجوا بحديث رويناه من طريق مقسم عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ قال : يتصدق بدينار أو بنصف دينار ، وفى بعض ألفاظ هذا الخبر : « ان كان الدم عيبطا ^(١) فدينار ، وان كان به صفرة فنصف دينار » وبحديث رويناه من طريق شريك عن خضيف ^(٢) عن بكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ فى الذى يأتى أهله حائضا : « يتصدق ^(٣) »

(١) الدم الميظ : الطرى الخالص (٢) بالحاء المعجمة والصاد المهملة مصدر ، فى المصرية « خفض » وهو خطأ فاحش (٣) فى الغنية « يتصدق » والقاء موقع لما هنا

بنصف دينار» ومحدث روى من طريق الاوزاعي عن يزيد بن أبي مالك (١) عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب : « ان رسول الله ﷺ أمره (٢) — يعني الذي يعمد وطء حائض — أن يتصدق بخمسة (٣) دينار» ومحدث رويناه من طريق عبد الملك بن حبيب ثنا أصبغ بن الفرج عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد عن أبيه : « ان عمر بن الخطاب وطئ جاريته فاذا بها حائض (٤) ، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره ، فقال له رسول الله ﷺ : تصدق بنصف دينار» وآخر رويناه من طريق عبد الملك بن حبيب عن المكشوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « فليتصدق بدينار أو بنصف دينار (٥) » ومحدث آخر رويناه من طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر (٦) عن علي بن بذيمة (٧) عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ أمر رجلاً أصاب حائضاً بعتق نسمة » ورويناه أيضاً من طريق محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن ابن يزيد السلمي (٨) عن علي بن بذيمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي

- (١) في الاصلين « زيد بن مالك وهو خطأ صحناه من أبي داود والبيهقي والتذهيب
(٢) في المصرية « أمر » بدون الضمير وهو خطأ
(٣) في المصرية « بخمس » وفي الغنية « بخمسين » وكلاهما خطأ والصواب « بخمسة » كما في أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) وقد رواه مطلقاً عن الاوزاعي ورواه البيهقي كذلك من طريق أبي داود (ج ١ ص ٣١٦) وفيهما « عن عبد الحميد بن عبد الرحمن أظنه عن عمر بن الخطاب »
(٤) في الغنية « حائضاً » وهو لحن
(٥) في المصرية « بدينار ونصف دينار » وهو خطأ
(٦) في المصرية « عن جابر » ورجحنا ما في الغنية لانا ترجح أنه عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر الأزدي
(٧) بفتح الباء وكسر الذال المعجمة وفي الغنية « قديمة » وهو خطأ
(٨) هذا غير ابن جابر فان هذا هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي وكلاهما يروى عن علي بن بذيمة

عليه بثلثة نسا (١) : واحتج من أوجب عليه العتق أو الصيام أو الاطعام بقياسه على الوطء نهرا في رمضان *

قال أبو محمد . كل لا يصح منه شيء ، أما حديث مقدم فقسم ليس بالقوي ، فسقط الاحتجاج به ، وأما حديث عكرمة فرواه شريك عن خفيف وكلاهما ضعيف وأما حديث الاوزاعي فمرسل ، وأما حديثا عبد الملك بن حبيب فلو لم يكن غيره لكفى به سقوطا (٢) فكيف وأحدهما عن السبيعي ، ولا يدري من هو ؟ ومرسل مع ذلك ، والآخرمع المكفوف ، ولا يدري من هو ؟ عن أيوب بن خوط وهو ساقط وأما حديثا الوليد بن مسلم فن طريق موسى بن أيوب وعبد الرحمن بن يزيد وهما ضعيفان ، فسقط جميع الآثار في هذا الباب ، وأما قياس الواطء حائضاً على الواطء في رمضان فالقياس باطل *

ولقد كان يلزم الآخذين بالآثار الواهية كحديث حزام في الاستظهار وأحاديث الوضوء بالنبيذ ، وأحاديث الجمل في الأنف وحديث الوضوء من القهقهة ، وأحاديث جبرة بنت دجاجة وغيرها في أن لا يدخل المسجد حائض ولا جنب وبالاخبار الواهية في أن لا يقرأ القرآن الجنب — : أن يقولوا بهذه الآثار فهي أحسن على علائها من تلك الصلح الدبرة التي أخذوا بها هنا (٣) ، ولكن هذا يليح اضطرابهم وأنهم لا يتعلقون بمرسل ولا مسند ولا قوي ولا ضعيف إلا ما وافق تقليدهم (٤) ، ولقد كان

(١) في الجنينة « أيضاً »

(٢) عبد الملك بن حبيب الاندلسي تحمل عليه ابن حزم كثيراً ونسبه الى الكذب ، وتقبه جماعة بأنه لم يسبقه أحد الى رميه بالكذب ، وأعدل ما قيل فيه انه كان يروى الحديث من كتب غيره فيغلط ، وما أكثر من يغفل هذا ولم يكن سبباً لجرحه ، الا ان ابن حبيب ليست له معرفة بالحديث بل كان فقيها

(٣) في المصرية « من ذلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها هناك » وفي الجنينة من من تلك الصلح الدبرة الذي أخذوا بها هنا فاختارنا الجنينة ، وصححنا « الذي » الى « التي » ولم نعرف مراده تماماً من هذه الجملة (٤) في المصرية « مقلدهم »

يلزم من قلّس الأكل في رمضان على الواطئ فيه في إيجاب الكفارة أن يقيس واطئ الحائض على الواطئ في رمضان، لأن كليهما وطيء فرجا حلالا في الأصل حراما بصفة تدور، وهذا أصح من قياساتهم الفاسدة، فإن الواطئ أشبه بالواطئ من الأكل بالواطئ، نعم ومن الزيت بالسمن ومن المتخوط بالبائل، ومن الخنزير بالكلب ومن فرج الزوجة المسلمة بيد السارق الملعون، وسائر تلك المقاييس الفاسدة، وبهذا يتبين كل ذي فهم أنهم لا النصوص يلتزمون، ولا القياس يتبعون، وإنما هم مقلدون أو مستحسنون وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وأما نحن فلو صح شيء من هذه الآثار لأخذنا به، فإذا لم يصح في إيجاب شيء على واطئ الحائض فإنه حرام، فلا يجوز أن يلزم حكما أكثر مما أزمه الله من التوبة من المعصية التي عمل، والاستغفار والتعزير، لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منك منكرا فليغيره بيده » وقد ذكرناه بإسناده، وسنذكر مقدار التعزير في موضعه إن شاء الله عز وجل وبه تأييد *

٣٦٤ - مسألة - وكل دم رآته الحامل مالم تضع آخر ولد في بطنها فليس حيضا (١) ولا نفاسا، ولا يمنع من شيء، وقد ذكرناه أنه ليس حيضا قبل وبرهانه، وليس أيضا نفاسا لأنها لم تنفس ولا وضعت حملها بعد (٢) ولا حائض، ولا إجماع بأنه حيض أو نفاس، وبالله تعالى التوفيق، فلا يسقط عنها ما قد صح وجوبه من الصلاة والصوم وإباحة الجماع إلا بنص ثابت لا بالدعوى الكاذبة *

٣٦٥ - مسألة - وإن رأت المجوز المسنة دما أسود فهو حيض مانع من الصلاة والصوم والطواف والوطء *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه قبل بإسناده : « إن دم الحيض أسود يعرف » وأمر رسول الله ﷺ إذا رآته بترك الصلاة، وقوله عليه السلام

(١) قوله « فليس حيضا » سقط من النسخة

(٢) كلمة « بعد » محذوفة من النسخة

في الحيض : « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » فهذا دم أسود وهي من بنات آدم، ولم يأت نص ولا إجماع بأنه ليس حيضاً كما جاء به النص في الحامل، فإن ذكرنا قول الله عز وجل : (واللاتي يئسن من الحيض من نساكن ان اوتبنهم فعدن ثلاثه أشهر) قلنا : انما أخبر الله تعالى عنهن بيأسهن، ولم يخبر تعالى أن يأسهن (١) حق قاطع لحيضهن، ولم تنكر (٢) يأسهن من الحيض، لكن قلنا : إن يأسهن من الحيض ليس مانعا من أن يحدث الله تعالى لمن حيضا، ولا أخبر تعالى بأن ذلك لا يكون، ولا رسوله ﷺ، وقد قال تعالى : (والواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا) فأنخير تعالى أنهن يئسن من النكاح، ولم يكن ذلك مانعا من أن ينكحن بلا خلاف من أحد، ولا فرق بين ورود الكلامين من الله تعالى في اللاتي يئسن من الحيض واللاتي لا يرجون نكاحا وكلاهما حكم وارد في اللواتي يظنن هذين الظنين وكلاهما لا يمنع مما يئسن منه، من الحيض والنكاح، وبقولنا في المجوز يقول الشافعي والله تعالى التوفيق *

٢٦٦ — مسألة — وأقل الحيض دفعة، فإذا رأت المرأة الدم الاسود من فرجها أمسكت عن الصلاة والصوم وحرم طؤها على بعلها وسيدها، فإن رأت أثره الدم الاحمر أو كفسالة اللحم أو الصفرة أو الكدرة أو البياض أو الجفوف التام — فقد طهرت وتقتل أو تتيم ان كانت من أهل التيم، وتصلي وتصوم ويأتيها بعلها أو سيدها، وهكذا أبداً متى رأت الدم الأسود فهو حيض، ومتى رأت غيره فهو طهر، وتعتد بذلك من الطلاق، فإن تمدى الأسود فهو حيض الى تمام سبعة عشر يوما، فإن زاد ما قل أو كثر فليس حيضاً (٣)، ونذكر حكم ذلك بعد هذا ان شاء الله عز وجل *

(١) في الجنة « أنه حق »

(٢) في الجنة « ولم تذكر » وهو خطأ

(٣) في الجنة « فليس حيض » وهو لحن

برهان ذلك ما ذكرناه من ورود النص بأن دم الحيض أسود يعرف ، وما عداه ليس حيضاً ، ولم يخص عليه السلام لذلك عدد أوقت من عدد ، بل أوجب برؤيته أن لا تصلي ولا تصوم ، وحرم تعالى نكاحهن فيه ، وأمر عليه السلام بالصلاة عند إدبار ، والصوم ، وأباح تعالى الوطء عند الطهر منه ، فلا يجوز تخصيص وقت دون وقت بذلك ، ومادام يوجد الحيض فله حكمه الذى جعله الله تعالى له ، حتى يأتى نص أو إجماع على أنه ليس حيضاً ، ولا نص ولا إجماع فى أقل من سبعة عشر يوماً ، فاصح الإجماع فيه أنه ليس حيضاً وقف عنده ، وانتقلت عن حكم الحائض (١) وما اختلف فيه فردود الى النبى ﷺ ، وهو عليه السلام جعل للدم الأسود حكم الحيض ، فهو حيض مانع مما ذكرناه ، ولم يأت نص ولا إجماع على أن بعض الطهر المباح للصلاة والصوم لا يكون قرأ فى المدة ، فالفرق بين ذلك مخطئ متيقن الخطأ ، قاتل ما لا قرآن جاء به ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قياس ولا إجماع ، بل القرآن والسنة كلاهما يوجب ما قلنا : من امتناع الصلاة والصوم بالحيض ، ووجودهما يدم الحيض ، ووجود الطهر وكون الطهر بين الحيضتين قرأاً يحسب به فى المدة (٢) قال الله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فمن حد فى أيام القرء حداً فهو مبطل ، وقاف ما لا علم له به ، وما لم يأت به نص ولا إجماع *

وفى هذا خلاف فى ثلاثة مواضع : أحدها أقل مدة الحيض ، والثانى أكثر مدة الحيض ، والثالث الفرق بين المدة فى ذلك وبين الصلاة والصوم ، فأما أقل مدة الحيض فان طائفة (٣) قالت : أقل الحيض دفعة تترك لها الصلاة والصوم ومحرم الوطء ، وأما فى المدة فأقله ثلاثة أيام ، وهو قول مالك ، وقد روى عن مالك : أقله فى المدة خمسة

(١) فى المصرية « وانتقلت الى حكم الحائض » وهو خطأ

(٢) فى اليمنية « وكون الطهرين الطهر قد يحسب به فى المدة » وهو خطأ

(٣) فى المصرية « فاطمه » بدل « طائفة » وهو خطأ سخي

أيام وقالت طائفة : أقل الحيض دفعة واحدة في الصلاة والصوم والوطء والمعدة ، وهو قول الاوزاعي وأحد قولي الشافعي وداود وأصحابه ، وقالت طائفة : أقل الحيض يوم وليلة ، وهو الأشهر من قولي (١) الشافعي وأحمد بن حنبل وهو قول عطاء ، وقالت طائفة : أقل الحيض ثلاثة أيام ، فإن انقطع قبل الثلاثة الأيام فهو استحاضة وليس حيضاً ، ولا تترك له صلاة ولا صوم ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسفيان ، وقالت طائفة : حيض النساء ست أو سبع ، وهو قول لأحمد بن حنبل *

قال علي : أما من فرق بين الصلاة والصوم وتحريم الوطء وبين المدة فتقول (٢) ظاهر الخطأ ، ولا نعلم له حجة أصلاً ، لأن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من إجماع ولا من قول صاحب ولا من قياس ولا من احتياط ولا من رأى له وجه ، فوجب تركه ، *

ثم نظرنا في قول من قال : حيض النساء يدور على ست أو سبع فلم نجد لهم حجة إلا أن قالوا : هذا هو المذهب في النساء ، وذكرنا حديثاً رويناه من طريق ابن جريج عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة (٣) عن أم حبيبة : « أنها استحاضت » (٤) فجعل رسول الله ﷺ أجل حيضتها ستة أيام أو سبعة ، ورويناه أيضاً من طريق الحارث بن أبي أسامة عن زكريا بن عدي عن عبيد الله بن (٥) عمرو الرقي عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن إبراهيم بن

(١) في الأصلين « قول » بالافراد وهو خطأ (٢) في النسخة « فهو قول »
 (٣) في المصرية « عن عبد الله بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وفي النسخة
 « عن عبد الله بن محمد عن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة » وهو
 خطأ فهما في اسم « عمران بن طلحة » وفي المصرية في الاسناد كله . وعبد الله بن
 محمد هو ابن عقيل بن أبي طالب (٤) في النسخة « استحاضت » وهو لحن
 (٥) في النسخة « عبيد الله بن عمر » وهو خطأ

محمد بن طلحة عن عمه عمران^(١) بن طلحة عن أمه حنّة بنت جحش : « أن رسول الله ﷺ قال لها : تحيضى ستة أيام أو سبعة في علم الله عز وجل ثم اغتسلي ، فإذا^(٢) استنقأت فصلى أربعاً وعشرين أو ثلاثاً وعشرين وأيامها وصوى كذلك ، واقبلي في كل شهر كما تحيض النساء وكما يطهرن لمقات حيضهن وطهرهن »^(٣) وقد أخذ بهذا الحديث أبو عبيد فجعل هذا حكم المبتدأة *

قال على أما هذان الخبران فلا يصحان ، أما أحدهما فإن ابن جريج لم يسمه من عبد الله بن محمد بن عقيل ، كذلك حدثناه حماد عن عباس بن أصبغ^(٤) عن ابن أيمن عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه — وذكر هذا الحديث فقال — قال ابن جريج : حدثت عن ابن عقيل ، ولم يسمه ، قال أحمد : وقد رواه ابن جريج عن الثمان بن راشد قال أحمد : والثمان يعرف فيه الضعف ، وقد رواه أيضاً شريك وزهير بن محمد وكلابها ضعيف ، وعن عمرو بن ثابت^(٥) وهو ضعيف ، وأيضاً فعمرو

(١) في المصرية « عمر » وهو خطأ

(٢) استنقأت بالهمزة وأصله استنقيت وقد يهمل العرب ما لا يهمل في الفصاحة

(٣) الحديث رواه أبو داود (ج ١ : ص ١١٦) والترمذي (ج ١ : ص ٢٧)

كلابها من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل ورواه ابن ماجه (ج ١ : ص ١١٢)

من طريق شريك عن ابن عقيل . قال الترمذي : « حديث حسن صحيح ، ورواه

عبيد الله بن عمرو الزقي وابن جريج وشريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن

إبراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران عن أمه حنّة ، إلا أن ابن جريج يقول عمر

ابن طلحة والصحيح عمران بن طلحة ، وسألت محمداً — يعني البخاري — عن هذا

الحديث فقال هو حديث حسن صحيح وهكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن

صحيح »

(٤) في المصرية « حماد بن عباس بن أصبغ » وهو خطأ

(٥) في المصرية « عمرو بن ثابت » وفي اليمنية « عمرو بن ثابت » ورجحنا أنه

« عمرو بن ثابت » لأنه يروى عن عبد الله بن محمد بن عقيل

ابن طلحة غير مخلوق لا يعرف لطلحة ابن اسمه عمر *
وأما الآخر فن طريق الحارث بن أبي أسامة وقد ترك حديثه فسقط
الطبر جملة (١) *

وأما قولهم: ان هذا هو المعبود من حيض النساء فلا حاجة في هذا، لانه لم يوجب
مراعاة ذلك قرآن ولا سنة ولا اجماع، وقد يوجد في النساء من لا تحيض أصلاً فلا يجبل
لها حكم الحيض، فبطل حملهن على المعبود، وقد يوجد من تحيض أقل وأكث، فنسقط
هذا القول *

ثم نظرنا في قول من قال: أقل الحيض خمس، فوجدناه قولاً بلا دليل، وما كان
هكذا فهو ساقط *

ثم نظرنا في قول من جعل أقل الحيض ثلاثة أيام فوجدناه يمتحنون بقول رسول الله
ﷺ: « دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي » وروناه
من طريق أبي أسامة: سمعت هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة أن رسول الله ﷺ
قال ذلك لفاطمة بنت أبي حبيش، وروناه أيضاً من طريق سويل بن أبي صالح
عن الزهري عن عروة بن الزبير: حدثني فاطمة بنت أبي حبيش: « أنها أمرت
أسماء، أو أسماء حدثني (٢) أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حبيش أن تسأل رسول الله
ﷺ فأمرها أن تعمد (٣) الأيام التي كانت تعمد (٣) ثم تفتسل » *
قال أبو محمد: وقالوا: أقل ما يقع عليه اسم أيام فتلاته، (٤) وبجديد رويناه

(١) في المصرية « كاه » . وهنا بهامش البنية ما نصه: « قال الشيخ شمس الدين
الذهبي: هذا يدل على قلة معرفة المؤلف، إذ يسقط هذا الحديث برواية الحارث له،
كأنه لم يروه إلا الحارث، وقد رواه جماعة غيره، وقد صححه الترمذي وأخرجه
هو وأبو داود » وقد بينا هذا فيما سبق

(٢) في المصرية « أنها أمرت أسماء حدثني » وهو خطأ

(٣) في المصرية في الموضعين « تعمد » وهو تصحيف .

(٤) في المصرية « ثلاثه » بجذف الفاء، وفي البنية « اسم فتلاته » بجذف « أيام »

بجمعنا بينهما ليكون التركيب أصح والمعنى أوضح

من طريق جعفر بن محمد بن بريق عن عبد الرحمن بن نافع درخت ثنا أسد بن سعيد البلخي عن محمد بن الحسن الصدقي عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن فهم عن معاذ بن جبل عن النبي ﷺ : « لا حيض أقل من ثلاث ولا فوق عشر » قالوا : وهو قول أنس بن مالك ، وروناه من طريق الجلبج بن أيوب عن معاوية بن قررة عن أنس بن مالك ، (١) وروينا أيضا عن عائشة أفنت بذلك بعد موت رسول الله ﷺ من طريق ابن عقيل عن نبيه (٢) وهو قول الحسن *

قال علي : أما الخبر الصحيح في هذا من طريق عائشة وطائفة وأسماء فلا حجة لهم فيه ، لأن رسول الله ﷺ أمر بذلك من كانت لها أيام موهودة ، هذا نص ذلك الخبر القوي لا يحمل أن يحمل عنه ولم يأمر عليه السلام بذلك من لا أيام لها *

برهان ذلك أن الناس والجلم (٣) النضر يحمي بن سعيد القطان وزهير بن معاوية وحامد بن زيد وسفيان (٤) وأبو معاوية وجريز (٥) وعبد الله بن نعيم وابن جريج والداوردي (٦) ووكيع بن الجراح ، كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن رسول الله ﷺ : « إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة ، فإذا أدبرت الحيضة فاغتسلي وصلي » ورواه مالك والليث بن سعد وسعيد بن عبد الرحمن وحامد بن سلمة وعمرو بن الحارث كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ : « إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي » ورواه الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة ، والمنذر بن المغيرة عن عروة كلهم : « إذا جاءت الحيضة » و « إذا جاء قروك » و « إذا جاء الدم الأسود » دون ذكر أيام *

(١) أنظر طرق أثر أنس هذا والكلام عليها في البيهقي (ج ١: ص ٣٢٢-٣٢٣)

(٢) هكذا في الأصلين ولا أعرفها ، وفي النسخة « ابن عقيل » بدلا من « ابن عقيل » ولم أجد هذا الاثر بهذا الاسناد .

(٣) في النسخة « والجلم » (٤) يعني الثوري وابن عينة ، وحذف أحدهما في المصرية

(٥) في المصرية « وجريج » وهو خطأ (٦) في المصرية « والداوردي » وهو خطأ

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى (١) ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربيع وقتيبة كلاهما عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر بن ربيعة عن عراك ابن مالك عن هروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : « إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مركنهما ملآن (٢) فقال لها رسول الله ﷺ : امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي » فهذا أمران كانت حيضتها أقل من ثلاثة أيام ، ومن يوم وأكثر من عشرة أيام أيضاً ، وهذه كلها فتاوى حق لا يجل تركها ، ولا إحالة شيء منها من ظاهرها ، ولا يحمل لأحد أن يقول إن مراده عليه السلام بقوله كل ما (٣) ذكرنا - : إنما أراد ثلاثة أيام ، فن أقدم على ذلك مقدم كان كاذبا على رسول الله ﷺ ، فسقط تعليلهم بالحديث *

وأما خبره ما ذفني غاية السقوط ، لأنه من طريق محمد بن الحسن الصدوق (٤) وهو مجهول ، فهو موضوع بلا شك ، والمجب من انتصارم (٥) هنا على أنه لا يقع اسم الأيام إلا على ثلاث لا أقل ، وهم يقولون : إن قول الله تعالى : (فان كان له إخوة فلأمه السدس) - : أنه يقع على أخوين فقط ! فهلا جعلوا لفظة الأيام تقع هنا على يومين ! ؟ *

وأما احتجاجهم بقول أنس وعائشة فلا يصح عنهما ، لأنه من طريق الجلد بن أيوب (٦) وهو ضعيف ، ومن طريق ابن عقيل (٧) وليس بالقوي ، ثم لو صح عنه

(١) في المصرية « عبد الواحد بن عيسى » وهو خطأ

(٢) في الأصلين ملا « وصحناه من مسلم (ج ١ : ص ١٠٣ - ١٠٤) »

(٣) في المصرية « بقوله كما ذكرنا » وهو غير صواب

(٤) بإلقاء وفي النجدة « السدي » وهو تصحيف وحديثه هذا لا أصل له

(٥) في المصرية « اقتصارم » وفي النجدة « انتصارم » وكلاهما خطأ

(٦) في المصرية « الجلد بن أيوب » وهو خطأ

(٧) في النجدة « أبي عقيل » وينظر

وعن أم المؤمنين لما كان في ذلك حجة ، لأنه قد خالفهما غيرهما من الصحابة على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، فكيف وإنما أفتت أم المؤمنين بذلك من لها أيام مبرورة ، والله تعالى التوفيق ، فسقط هذا القول . والله تعالى التوفيق *

ثم نظرنا في قول من قال : أقل الحيض يوم وليلة ، فوجدناه أيضاً لا حجة لهم من شيء من النصوص ، فإن ادعى مدع إجماعاً في ذلك فهذا خطأ ، لأن الأوزاعي يقول : إنه يعرف امرأة تطهر عشية وتحيض غدوة ، وأيضاً فإن مالكا والشافعي قد أوجباً رؤى قدضة من الدم ترك الصلاة وفطر الصائمة وتحريم الوطء ، وهذه أحكام الحيض ، فسقط أيضاً هذا القول . والله تعالى التوفيق *

قال على : ثم نسألهم عن رأيت الدم في أيام حيضتها : بما ذا فتنتوها ؟ فلا يختلف منهم أحد في أنها حائض ولا تصلى ولا تصوم ^(١) ، فنسألهم : إن رأيت الطهر إثرها ؟ فكلهم يقول : فتتسل وتصلى ، فظهر فساد قولهم ، وكان يلزمهم إذا رأيت الدم في أيام حيضتها ألا تطهر ولا تدع الصلاة ولا يحرم وطؤها إلا حتى تتم يوماً وليلة ، في قول من يرى ذلك أقل الحيض ، أو ثلاثة أيام بلياليها في قول من رأى ذلك أقل الحيض ، فإذا لا يقولون بهذا ولا يقوله أحد من أهل الإسلام فقد ظهر فساد قولهم ، وصح الإجماع على صحة قولنا . والحمد لله *

وأيضاً فإن الآثار الصحاح كما ذكرنا عن رسول الله ﷺ : « إذا جامت الحيضة فدهي الصلاة فإذا أدبرت فلتغسل وصلى » دون تحديد وقت ، وهذا هو قولنا ، وقد ذكرنا قبل — بأصح إسناد يكون — عن ابن عباس أنه أفتى إذا رأيت الدم البحراني أن تدع الصلاة فإذا رأيت الطهر ولوساعة من نهار فلتغسل وتصلى *

وأما أكثر مدة الحيض فإن مالكا والشافعي قالا : أكثره خمسة عشر يوماً لا يكون أكثر ، وقال سعيد بن جبير : أكثر الحيض ثلاثة عشر يوماً ، وقال أبو حنيفة وسفيان : أكثره عشرة أيام *

(١) في النجدة « حائض لا تصوم ولا تصلى »

فاتحج أبو حنيفة بالأخبار التي ذكرنا ، وقال : لا يقع اسم أيام (١) إلا على عشرة ، وادعى بعضهم أنه لم يقل أحد إن الحيض أقل من ذلك *

قال على أما قولهم : إن اسم أيام لا يقع على أكثر من عشرة (٢) فكذب لا توجه لغة ولا شريعة ، وقد قال عز وجل : (فعدة من أيام أخر) وهذا يقع على ثلاثين يوماً بلا خلاف ، وحديث مما قد ذكرنا بطلانه ، وأما قولهم : أنه لم يقل أحد إن أيام الحيض أقل من عشرة فهو كذب ، وقد ذكرنا قول من قل : إن أيام الحيض ستة أو سبعة ، وقول مالك أقل الحيض خمسة أيام ، فحصل (٣) قولهم دعوى بلا برهان ، وهذا باطل . وأما من حد ثلاثة عشر يوماً فكذلك أيضاً ، وأما من قال خمسة عشر يوماً فأنهم ادعوا الاجماع على أنه لا يكون حيض أكثر من ذلك *

قال على : وهذا باطل ، قد روى من طريق عبد الرحمن بن مهدي : أن الثقة أخبره أن امرأة كانت تحيض سبعة عشر يوماً ، ورويناه عن أحمد بن حنبل قال : أكثر ما سمعنا سبعة عشر يوماً ، وعن نساء آل الماجشون أنهم كن يحضن سبعة عشر يوماً *

قال على : قد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أسود فإذا رأت المرأة لم تصل ، فوجب الاقياد لذلك ، وصح أنها ما دامت تراه فهي حائض لما حكم الحيض ما لم يأت نص أو اجماع في دم أسود أنه ليس حيضاً ، وقد صح النص بأنه قد يكون دم أسود وليس حيضاً ، ولم يوقت لنا في أكثر عدة الحيض من شيء ، فوجب أن نزاعي أكثر ما قيل ، فلم نجد إلا سبعة عشر يوماً ، قلنا بذلك ، وأوجبنا ترك الصلاة برؤية الدم الأسود هذه المدة — لا مزيد — فأقل ، وكان ما زاد على ذلك اجماعاً متيقناً أنه ليس حيضاً *

وقالوا : إن كان الحيض أكثر من خمسة عشر يوماً فانه يجب من ذلك أن يكون

(١) في المصرية « لا يقع عليه اسم أيام » وزيادة « عليه » خطأ
 (٢) في الأصحاب « لا يقع إلا على أكثر من عشرة » زيادة « الا » وهو خطأ واضح
 (٣) في المصرية « فجعل » وهو خطأ

الحيض أكثر من الطهر وهذا محال ، قلنا لم : من أين لكم أنه محال ؟ وما المانع
إن وجدنا ذلك ^(١) ألا يوقف عنده ؟ فما نعلم منع من هذا قرآن ولا سنة أصلاً ولا
إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ! والله تعالى التوفيق •

٢٦٧ - مسألة - ولا حد لأقل الطهر ولا لأكثره ^(٢) ، فقد يتصل
الطهر بآخر المرأة فلا تحيض بلا خلاف من أحد مع المشاهدة لذلك ، وقد نرى
الطهر ساعة وأكثر بالمشاهدة •

وقال أبو حنيفة : لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً ، وقال بعض المتأخرين :
لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً ، وقال مالك : الأيام الثلاثة والأربعة والخمسة
بين الحيضتين ليس طهرًا وكل ذلك حيض واحد ، وقال الشافعي في أحد أقواله
كقول أبي حنيفة والثاني أنه لا حد ^(٣) لأقل الطهر ، وهو قول أصحابنا ، وهو قول ابن
عباس كما أوردنا قبل ، ولا يخالف له في ذلك من الصحابة رضي الله عنهم •

فأما من قال لا يكون طهر أقل من خمسة عشر يوماً فما نعلم لهم حجة يشغل بها
أصلاً ، وأما من قال : لا يكون طهر أقل من تسعة عشر يوماً فاتهم احتجوا بقولوا : ان
الله تعالى جعل المدة ثلاثة قروء فلي تحيض وجعل فلي لا تحيض ثلاثة أشهر ، قالوا :
فصحح أن بأزاء كل حيض وطهر شهراً ^(٤) ، فلا يكون حيض وطهر في أقل من شهر •

قال أبو محمد : وهذا لا حجة فيه ، لأنه قول لم يقله الله تعالى فناسبه إلى الله تعالى
كاذب ، نعم أن الله تعالى لم يقل قط أني جعلت بأزاء كل حيضة وطهر شهراً ، بل لا يختلف اثنان
من المسلمين في أن هذا باطل ، لأننا وهم لا يختلف في امرأة تحيض في كل شهرين
مرة أو في كل ثلاثة أشهر مرة - : قلنا تريض حتى تتم لها ثلاثة قروء وبلايد ،
فظهر كذب من قال : أن الله تعالى جعل بدل كل حيضة وطهر شهراً ، بل قد وجدنا

(١) في المصرية « ان وجد ذلك »

(٢) في المصرية « ولا أكثره » (٣) في المصرية « والثاني لأحد »

بجلف « أنه » (٤) في اليمنية « فصح أن كل حيض وطهر شهراً » بجلف
« بأزاء » وينصب « شهراً » وهو خطأ

المدة تنقضى في ساعة يوضع الحمل ، فبطل كل هذر أتوا به وكل ظن كاذب شرعوا به الدين *

وأما قول مالك فظاهر الخطأ أيضاً ، لانه لم يجعل خمسة أيام بين الحيضتين طهراً وهو يأمرها فيه بالصلاة والصوم ويبيح وطأها وزوجها ، فكيف لا يكون طهراً ماهضه صفته ؟ وكيف لا يعد اليوم وأقل منه حيضاً وهو يأمرها فيه بالفطر في رمضان وبترك الصلاة ؟ وهذه أقوال يفتي ذكرها عن تكلف فسادها ، ولا يعرف لشيء منها قائل من الصحابة رضي الله عنهم *

فان قالوا فانكم ترون المدة تنقضى في يوم أو في يومين على قولكم ؟ قلنا نعم ، فكان ماذا ؟ وأين منع الله تعالى ونبيه ﷺ من هذا ؟ وأنتم أصحاب قياس برزعمكم ، وقد أريناكم المدة تنقضى في أقل من ساعة فما أنكرتم من ذلك ؟ ! *

فان قالوا : ان هذا لا يؤمن معه أن تكون حاملاً ، قلنا لم : ليست المدة للبراءة من الحمل (١) ، لبراهين : أول ذلك : أنه كنكم دعوى كاذبة لم يأت بها نص ولا إجماع ، والثاني : أن المدة عندنا وعندكم تلزم المعجوز ابنة المائة عام ، ونحن على يقين من أنها لا حمل بها ، والثالث : أن المدة تلزم الصغيرة التي لا تحمل ، والرابع : أنها تلزم من العقيم ، والخامس : أنها تلزم من انقضت ما قبل له ما يولده ، والسادس : أنها تلزم العقر ، (٢) ، والسادس : أنها تلزم من وطئ مرة ثم غاب الى الهند وأقام هناك عشرين سنة ثم طلقها ، وكل هؤلاء نحن على يقين من أنها لا حمل بها ، والثامن : أنه لو كانت من أجل الحمل لكانت حيضة واحدة تبرىء (٣) من ذلك ، والتاسع : أنها تلزم المطلقة أثر نفاسها ولا حمل بها ، والعاشر : أن المكين بالصد منهم ، قالوا : لا تصدق

(١) في المصرية « ليست المدة للمرأة من الحمل » وهو خطأ

(٢) في المصرية « أنها تلزم من العاقر » وهو خطأ ، لأن المراد هنا المرأة التي لا تحمل وأنها تجب عليها المدة ، والأصل في المقرانه استعظام الرحم فلا تحمل المرأة ، وقد يقال للرجل « عاقر » و « عقر » بمعنى أنه لا يولد له ، ولكنه غير مراد هنا

(٣) في المصرية « تبرأ » وهو خطأ

(م ٢٦ - ج ٢ الحلى)

المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ثلاثة أشهر ، وتصدق في ثلاثة أشهر ، وقال أبو حنيفة : لاتصدق المرأة في أن عدتها انقضت في أقل من ستين يوماً ، وتصدق في الستين ، وقال محمد بن الحسن : تصدق في أربعة وخمسين يوماً لاقى أقل ، وقال مالك : تصدق في أربعين يوماً لاقى أقل ، وقال أبو يوسف : تصدق في تسعة وثلاثين يوماً لأقل ، وقال الشافعى : تصدق في ثلاثة وثلاثين يوماً لأقل •

قال على : وكل هذه المدد التى بنوها على أصولهم لا يؤمن مع انقضاء وجود الحمل ، فهم أول من أبطل علمهم ، وكذب دليلهم ، ولا يجوز البتة أن يؤمن الحمل إلا بعد انقضاء أزيد من أربعة أشهر ، فكيف وهم المحتاطون بزعمهم للحمل وهم يصدقون قولها ، ولو أنها أفق البرية وأكذبهم في هذه المدد ، أمانحن فلا نصدقها الابينة من أربع قوابل عدول عالمت ، فظاهر من المحتاط للحمل ، لاسيما مع قول أكرهم : ان الحامل تحيض ، فهذا يبطل قول من قال منهم : ان العدة وضمت لبراءة الرحم من الحمل ، وقد روينا عن هشيم عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي : أن على بن أبي طالب أتى برجل طلق امرأته فحاضت ثلاث حيض في شهر أو خمس وثلاثين ليلة ، فقال على لشرىح : اقض فيها ، قال : إن جاءت بالبينة من النساء العدول من بطانة أهلها بمن يرضى صدقه وعدله - : أنها رأت ما يحرم عليها الصلاة من الطمث الذى هو الطمث وتفتسل عند كل قره وتصلى فقد انقضت عدتها والا فعى كاذبة ، قال على بن ابى طالب : قالون ، معناها أصبت (١) •

(١) هذا الاثر ذكره البخارى في الصحيح تعليقاً بلفظ « ويذكر عن على وشرىح ان جاءت » الخ قال ابن حجر (ج ١ : ص ٣٦٠) « وصله الدارمي ورجاله ثقات ، وإنما لم يجزم به للتردد في سماع الشعبي من على ، ولم يقل انه سمع من شريح فيكون موصولاً » ثم رواه من طريق الدارمي وكذلك فعل المصنف (ج ٣ : ص ٣٠٦) ثم نقله أيضاً من الحلى كما هنا ، والاثر في مسند الدارمي (ص ٨٠) : أخبرنا على — هو ابن عبيد — تا اسماعيل — هو ابن أبي خالد — عن عامر — هو الشعبي — قال : جاءت امرأة الى على تخاصم زوجها طلقها فقالت : قد حضت في شهر ثلاث حيض ، فقال على لشرىح : اقض بينهما ، قال : يا أمير المؤمنين وأنت هنا ! قال اقض

قال علي بن أحمد : وهذا نص قولنا ، وروي عنه محمد بن سيرين أنه سئل :
 أيكون طهوراً خمسة أيام ؟ قال : النساء أعلم بذلك *
 قال علي : لا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف قول علي بن أبي
 طالب وابن عباس ، وهو قولنا . وبالله تعالى التوفيق . والنفاس والحيض سواء في
 كل شيء . وبالله تعالى التوفيق (١) *

٣٦٨ - مسألة - ولاحد لأقل النفاس ، وأما أكثره فسيمة أيام لا مزيد
 قال أبو محمد : ولم يختلف أحد في أن دم النفاس (٢) ان كان دفعة ثم انقطع
 الدم ولم يعاودها فأنها تصوم وتصلّي ويأتيها زوجها ، وقال أبو يوسف : ان عاودها دم
 في الاربعين يوماً فهو دم نفاس ، وقال محمد بن الحسن . ان عاودها بعد الخمسة عشر
 يوماً فليس دم نفاس *

قال أبو محمد : وهذه حدود لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ فهي باطل *
 وأما أكثر النفاس فإن مالكاً قال مرة : ستون يوماً ، ثم رجع عن ذلك ، وهو
 قول الشافعي وقال مالك : النساء أعلم ، وقال أبو حنيفة : أكثر النفاس اربعون يوماً ،
 فأما من حد ستين يوماً فما تعلم لهم حجة ، وأما من قال : اربعون يوماً (٣) فاتهم

بينهما قال يا أمير المؤمنين وأنت ههنا قل اقض بينهما قال ان جاءت من بطانة أهلها بمن رضى
 دينه وأمانته زعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلّي جاز لها والا فلا ، فقال
 علي : قالون ، وقالون بلسان الروم : أحسنت . ملحوظة : في المعنى طبع الادارة المنبرية
 في هذا الاثر عندما نقله الشارح عن المحلى — : غلطتان يجب تصحيحهما ، أولاً : أنها رأت
 ما يحرم عليها الصلاة من الطهر الذي هو الطمث « فقله « من الطهر » خطأ صحته « من
 الطمث » . ثانياً . « وتمتسل عند كل قرء وتصلّي فيه فقد انقضت عنها فكلمة « فيه »
 زائدة لا موقع لها في المعنى وليست في المحلى وهو الذي نقل عنه المعنى .

(١) قوله « والنفاس والحيض » الخ سقط من النسخة

(٢) في النسخة « حصة » ولم يختلف في أن دم النفاس الخ وملحها أصبح وأحسن

(٣) من قوله « فأما من حد ستين » الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ

ذكروا روايات عن أم سلمة من طريق مسة الازدية (١) وهى مجهولة، ورواية عن عمر من طريق جابر الجعفي، وهو كذاب، ورواية عن عائذ بن عمرو (٢) : أن امرأته رأت الطهر بعد عشرين يوماً فافتسلت ودخلت معه في لحافه فضر بها برجله وقال : لا تنفضى من ديني (٣) حتى تمضي الأربعون، وم لا يقولون بهذا، ولا أسوأ حالاً ممن يحتاج بما لا يراه حجة وهو أيضاً عن الجلود بن أيوب وليس بالقوي (٤)، وعن الحسن عن عثمان بن أبي الماصي مثله (٥)، وعن جابر عن خيشمة عن أنس بن مالك، وعن وكيع (٦)

(١) بضم الميم وفتح السين المهملة المشددة، والأزدية بالزاي . وفي المصرية « الاسدية » وفي النجينة « سد » بدون نقط ومن غيرهم وكلاًهما خطأ . وحديث مسة هذا عن أم سلمة رواه أبو داود (ج ١ ص ١٢٣) والترمذي (ج ١ ص ٣٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١١٥) والبيهقي (ج ١ ص ٣٤١) ولفظ الحديث في الترمذي « عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل عن مسة الازدية عن أم سلمة قالت . كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً » قال الترمذي . « هذا حديث لا تصرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة عن أم سلمة، واسم أبي سهل كثير بن زياد، قال محمد بن اسمعيل . على ابن عبد الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل ». ورواه الحاكم أيضاً في المستدرک (ج ١ ص ١٧٥) وصححه هو والذهبي، ولكن قال ابن حجر في التلخيص ان مسة مجهولة الحالة مع أنهم يتكلم عليها في التهذيب ونقل عن الدارقطني أنها لا يقوم بها حجة، وعن ابن القطان : لا تعرف (٢) في النجينة « عائذ بن عمر » وهو خطأ

(٣) في النجينة « لا تبرئني من ديني » وفي الدارقطني (ص ٨٧) : اليك عنى فليست بالذى تبرئني عن ديني حتى تمضي لك أربعون ليلة » قال الدارقطني : لم يروه عن معاوية بن قررة غير الجلود بن أيوب وهو ضعيف اهـ (٤) بل هو ضعيف جداً

(٥) رواه الحاكم في المستدرک مرفوعاً (ج ١ ص ١٧٦) والبيهقي موقوفاً (ج ١ ص ٣٤١) قال الحاكم : « مرسل صحيح فان الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي الماص » ووافقه الذهبي، والمرسل لا يكون صحيحاً ولا حجة، ومراسيل الحسن أضف من مراسيل غيره (٦) في النجينة « عن وكيع » بحذف الواو وهو خطأ ظاهر

عن أبي عوانة عن جعفر بن إياس عن يوسف بن ماهك عن ابن عباس : تنتظر
النفاس نحواً من أربعين يوماً (١) *

قال أبو محمد : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد ذكرنا ونذكر
ما خالفوا فيه الصحابة والصحابة لا يعرف لهم منهم مخالفون (٢) . وأقرب ذلك
ما ذكرناه في المسئلة المتصلة بهذه من حد أقل الطهر ، فليهم خالفوا فيه ابن عباس ولا
مخالف له من الصحابة أصلاً ، وقد يلزم المالكيين والشافعيين المشنعين بخلاف
الصحابة الذي لا يعرف له من الصحابة مخالف : — أن يقولوا بما روي ههنا عن
ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم *

قال علي : فلما لم يأت في أكثر مدة النفاس (٣) نص قرآن ولا سنة وكان الله
تعالى قد فرض عليها الصلاة والصيام يتيقن وأباح وطأها زوجها لم يجز لها أن تمتنع (٤)
من ذلك إلا حيث تمتنع بدم الحيض لأنه دم حيض *

وقد حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الهبري ثنا عبد الرزاق
عن معمر عن جابر عن الضحاك بن مزاحم (٥) قال تنتظر إذا ولدت سبع ليال أو
أربع عشرة ليلة ثم تنفلس (٦) وتصل ، قال جابر ، وقال الشعبي : تنتظر أقصى ما تنتظر
امرأة ، وبه إلى عبد الرزاق عن معمر وابن جريج ، قال معمر عن قتادة ، وقال ابن
حريج عن عطاء ثم اتفق قتادة وعطاء : تنتظر البكر إذا ولدت كامراً من نسلها ،
لإل عبد الرزاق : وبهذا يقول سفيان الثوري *

-
- (١) رواه البيهقي (ج ١ : ص ٣٤١) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن أبي عوانة
وهذا أثر موقوف صحيح الاسناد (٢) في البنية « مخالف »
(٣) في البنية « أكثر أمر النفاس » وهو خطأ (٤) في البنية « لم يجز أن تمتنع »
(٥) في البنية « عن جابر الصحابي عن مزاحم » وهو خطأ لا معنى له
(٦) في البنية « تنتظر إذا ولدت » سبع عشرة ليلة ثم تنفلس وتصل وما هنا هو
الصحيح الموافق للمصرية

قل على : وقال الأوزاعي من أهل دمشق : تقتطر لنفسه من اللزام ثلاثين ليلة ومن الجارية أربعين ليلة *

قل على : إن كان خلاف الطائفة من الصحابة رضى الله عنهم — لا يعرف لم يخالف — خلافاً للاجماع فقد حصل في هذه المسألة في خلاف الاجماع الشيعي وعطاء وقتادة ومالك وسفيان الثوري والشافعي ، إلا أنهم حدوا حدوداً (١) لا يدل على شيء منها قرآن ولا سنة ولا اجماع ، وأما نحن فلا نقول إلا بما اجمع عليه : من انه دم يمنع مما يمنع منه الحيض ، فهو حيض *

وقد حدثنا حماد ثنا يحيى بن مالك بن عائد (٢) ثنا ابو الحسن عبيد الله بن ابي غسان ثنا ابو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣) ثنا ابو سعيد الاشج ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي (٤) عن سلام بن سليمان المدائني عن حميد عن انس عن رسول الله ﷺ : « أكثر النفاس أربعون يوماً » *

قال ابو محمد : سلام بن سليمان ضعيف منكر الحديث (٥)

- (١) في النجعة « حدوا حداً » بالافراد وهو خطأ
 (٢) بالهمزة والذال المعجمة وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (ج ٣ ص ١٩٧)
 (٣) في النجعة « أبو يحيى وزكريا بن الساجي » وهو خطأ ، والساجي هذا هو الامام الحافظ محدث البصرة له ترجمة في التذكرة (ج ٢ ص ٢٥٠)
 (٤) في الأصلين « محمد بن عبد الرحمن المحاربي » وهو خطأ بل صوابه « عبد الرحمن بن محمد »

(٥) هذا الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١١٦ و ١١٧) من طريق المحاربي « عن سلام بن سليم أو سلم شك أبو الحسن وأظنه هو أبو الاحوص عن حميد عن أنس » هذا لفظ ابن ماجه ، وأخطأ الحافظ الهيثمي في الزوائد اعتماداً على هذا الظن فقال : « اسناد حديث أنس صحيح ورجاله ثقات » والحق انه حديث ضعيف جداً. أما أبو الاحوص سلام بن سليم الحنفي فانه ثقة حافظ ، ولكنه لم يرو هذا الحديث ، وأما هو من رواية سلام بن سليمان المدائني الطويل ويقال ابن سليم أو ابن سلم ، وهو كقائل المؤلف منكر الحديث ، وقال ابن خراش : كذاب ، وقال ابن حبان : « روي الموضوعات عن الثقات كأنه كان المتعمد لها » والذي يؤكد أنه هو لا أبو الاحوص

وقال أبو حنيفة : أقل أمد النفس (١) خمسة وعشرون يوماً ، وقال أبو يوسف أقل أمد النفس (٢) أحد عشر يوماً (٣) *

وقال أبو محمد : هذان حدان لم يأذن الله تعالى بهما ، والمعجب بمن يحد مثل هذا برأيه ولا ينكره على نفسه ، ثم ينكر على من وقف عندما أوجبه الله تعالى في القرآن ورسوله ﷺ ، وأجمع عليه المسلمون إجماعاً متيقناً ! والحمد لله رب العالمين *

قال أبو محمد : ثم رجعت إلى ما ذكرنا قبل من أن دم النفس هو حيض صحيح ، وأمدّه (٤) أمد الحيض وحكمه في كل شيء حكم الحيض ، يقول النبي ﷺ لما نشأه رضى الله عنها « أنفست » بمعنى حضت فيها شيء واحد ، وقوله عليه السلام في الدم الأسود ما قال من اجتناب الصلاة إذا جاء ، وهم يقولون بالنفاس ، وقد حكوا لها بحكم واحد في تحريم الوطء والصلاة والصوم وغير ذلك ، فيلزمهم أن يجلسوا أمدّهما واحداً والله تعالى التوفيق *

٢٦٩ مسألة — فإن رأت الجارية الدم أول ما تراه أسود فهو دم حيض كما

الثقة التصريح باسمه في اسناد المؤلف هنا وقول البيهقي في السنن : « وكذلك رواه سلام الطويل عن حميد عن أنس » وقول الحافظ في التهذيب « روى له ابن عدي أحاديث وقال لا يتابع عليها وأخرج له الحديث الذي أخرجه ابن ماجه وليس له عنده غيره وهو حديث أنس . وقت للنساء » ونقل عن ابن حبان أنه قال . « هو الذي روى عن حميد عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً » وكذلك أعلاه به الحافظ الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ١٠٧) . ورواه البيهقي (ج ١ ص ٣٤٣) من طريق زيد العمي عن أبي أياس عن أنس وزيد العمي ضعيف جداً ، قال ابن حبان : « يروى عن أنس أشياء موضوعة لأصولها حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها »

(١) في المصرية « أقل أمر النفس » وهو خطأ

(٢) في المصرية « أقل أمر النفس » وهو خطأ

(٣) في التنية « وقال أبو حنيفة أقل مدة النفس إحدى عشر يوماً » وهو خطأ لأنها

نسبت قول أبي يوسف لأبي حنيفة وحذفت قول أبي حنيفة ولأنه « إحدى »

بدون وجه (٤) في التنية « فأمدّه » وما هنا أحسن

قدمنا ، تدع الصلاة والصوم ولا يطؤها بلها أو سيدها ، فإن تلون أو انقطع الى سبعة عشر يوماً فأقل فهو طهر صحيح تغتسل وتصل وتصوم ويأتيتها زوجها (١) وإن تمادى أسود تمادت على أنها حائض الى سبع عشرة (٢) ليلة ، فإن تمادى بعد ذلك أسود فاتها تغتسل ثم تصل وتصوم (٣) ويأتيتها زوجها (٤) ، وهي طاهر أبداً لا ترجع الى حكم (٥) الحائضة إلا ان ينقطع أو يتلون كما ذكرناه ، فيكون حكمها اذا كان أسود حكم الحيض واذا تلون او انقطع أو زاد على السبع عشرة (٦) حكم الطهر ، فاما التي قد حاضت وطهرت فتبادى بها الدم فكذلك (٧) أيضاً في كل شيء ، إلا في تمادى الدم الاسود متصلاً فاتها (٨) اذ جاءت الايام التي كانت تحيضها أو الوقت الذي كانت تحيضه إما مراراً في الشهر أو مرة في الشهر أو مرتين أشهر أو في عام — : فاذا جاء ذلك الأمد أمسكت عما تمسك به الحائض ، فاذا انقضى ذلك الوقت اغتسلت وصارت في حكم الطاهر في كل شيء وهكذا أبداً ما لم يتلون الدم أو ينقطع ، فإن كانت مختلفة الايام بنت على آخر ايامها قبل ان يتبادى بها الدم ، فإن لم تعرف وقت حيضها لزمها فرضا ان تغتسل لكل صلاة وتتوضأ لكل صلاة ، أو تغتسل وتتوضأ وتصلى الظهر في آخر وقتها ، ثم تتوضأ وتصلى العصر في أول وقتها ، ثم تغتسل وتتوضأ وتصلى المغرب في آخر وقتها ، ثم تتوضأ وتصلى الشمة في أول وقتها (٩) ثم تغتسل وتتوضأ لصلاة الفجر ، وأن شاعت أن تغتسل في أول وقت الظهر والظهر والمصر فذلك لها ، وفي أول وقت المغرب

(١) في الجنينة « ويأتيتها رجلها » (٢) في الجنينة « سبعة عشرة » وهو خطأ

(٣) في المصرية « ثم تصوم وتصل » (٤) في الجنينة « ويأتيتها رجلها »

(٥) لفظ « الى حكم » سقط من الجنينة (٦) في الجنينة « السبعة عشرة »

(٧) في الجنينة « وكذلك » وهو خطأ (٨) في المصرية « فانه »

(٩) في الجنينة « لزمها فرضا أن تغتسل لكل صلاة وتتوضأ لكل صلاة أو

تغتسل وتصلى الظهر في آخر وقتها ثم تتوضأ وتصلى الشمة في أول وقتها « وهذا خطأ وما هنا أصح

للمغرب والعمرة فذلك لها ، وتصل كل صلاة لوقتها ولا بد وتتموضاً لكل صلاة فرض وناقلة في يومها وليلتها (١) ، فإن عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج تيممت كما ذكرنا *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ — الذي قد ذكرنا بإسناده في أول مسألة من الحيض من كتابنا هذا — : « إن دم الحيض أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصلاة وإن كان الآخر فتوضي وصلي » وقوله ﷺ : « إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فإذا أدبرت فغتسلي وصلي » وفي بعضها : « فإذا أدبرت فغتسلي عنك الدم وتوضي » وفي بعضها : « فإذا ذهب قدرها فغسلي عنك الدم وتوضي وصلي » وهكذا روينا من طريق حماد بن زيد وحماد بن سلمة كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ ، ففي هذه الأخبار إيجاب مراعاة تلون الدم *

وما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا أحمد بن أبي رجاء ثنا أبو أسامة سمعت هشام بن عروة بن الزبير قال أخبرني أبي عن عائشة « أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي ﷺ قالت إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة ؟ قل : لا : إن ذلك عرق ، ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وصلي » (٢) *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن ربيع وقنبية كلاهما عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة قالت : « إن أم حبيبة سألت رسول الله ﷺ عن الدم ، قالت عائشة : رأيت مركتها ملآن دماً » (٣) ، فقال لها رسول الله ﷺ

(١) من أول قوله « فإن عجزت عن ذلك » إلى قوله فيها يأتي « وقال الشافعي تقعد يوماً وليلة » الخ سقط من النسخة (٢) في البخاري (ج ١ ص ٥٠) (٣) في الأصل « ملا دماً » وهو خطأ وصححه من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤) (م ٢٧ — ج ٢ المحلى)

عن أبيه : أمكنى قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلى وصلى *
قال أبو محمد : ففى هذين الخبرين إيجاب مراعاة القدر الذى كانت تحبسه قبل
أن يمتد بها الدم *

وأما المبتدأة التى لا يتلون دمها عن السواد ولا مقدار عندها لحيض متقدم —
فنحن على يقين من وجوب الصلاة والصيام عليها ، ونحن على يقين من أن الدم
الأسود منه حيض ومنه ما ليس بحيض ، فاذ ذلك كذلك فلا يجوز لأحد أن
يجعل برأيه بعض ذلك الدم حيضا و بعضه غير حيض ، لأنه يكون شارعا فى الدين
ما لم يأذن به الله ، أو قائلا على الله تعالى ما لا علم لديه ، فاذ ذلك كذلك فلا يحل لها
ترك يقين ما افترض الله عليها من الصوم والصلاة لظن فى بعض دمها أنه حيض ،
ولعله ليس حيضا ، والظن كذب الحديث *

وهذا الذى قلناه هو قول مالك وداد ، وقال الاوزاعى : تجعل لنفسها مقدار
حيض أمها وخالتها وعمتها وتكون فيما زاد فى حكم المستحاضة ، فان لم تعرف جعلت
حيضها سبعة أيام من كل شهر ، وتكون فى باقى الشهر مستحاضة تصوم ، وقال (١)
سفيان الثورى وعطاء : تجعل لنفسها قدر حيض نساءها (٢) ، وقال الشافى : تقعد
يوما وليلة من كل شهر تكون فيه حائضا ، وباقى الشهر مستحاضة تصلى وتصوم ،
والى هذا مال أحمد بن حنبل ، وقال أبو حنيفة : تقعد عشرة أيام من كل شهر
حائضا وباقى الشهر مستحاضة تصلى وتصوم *

قال علي : يقال لجميعهم : من أين قطعتم بأنها تحيض كل شهر ولا بد ؟ وفى
الممكن أن تكون ضياء (٣) لا تحيض قركتم بالظن فرض ما أوجب الله تعالى
عليها (٤) من الصلاة والصيام ، ثم ليس لأحد منهم أن يقول : أقصر بها على أقل

(١) فى الاصل « قال » بحذف الواو والسياق يقضى بزيادتها
(٢) من أول قوله « فان عجزت عن ذلك وكان عليها فيه حرج » الى هنا سقط
من اليمين (٣) الضياء بوزن فيل والضياء بوزن فلاء هى التى لا تحيض أو التى
لا يثبت ثدياها ، وكذلك الضياء بوزن فلاء . (٤) كلمة « عليها » محذوفة فى اليمين

ما يكون من الحيض لثلاث ترك الصلاة الا ييقن : — إلا كان للآخر ^(١) أن يقول : بل أقصر بها على أكثر الحيض لثلاث تصلى وتصوم ويوطؤها زوجها وهي حائض ، وكل هذين القولين يفسد صاحبه ، وهما جميعا فاسدان ^(٢) لانهما قول بالظن ، والحكم بالظن في دين الله عز وجل لا يجوز ، ونحن على يقين لا شك فيه أن هذه المبتدأة لم تحض قط ، وأن الصوم والصلاة فرضان عليها ، وأن زوجها مأمور ومندوب الى وطئها ، ثم لا ندرى ولا قطع أن شيئاً من هذا اللم الظاهر عليها دم حيض ، فلا يحل ترك اليقين والفرائض اللازمة بظن كاذب . وبالله تعالى التوفيق *

وأما وضوؤها لكل صلاة فقد ذكرنا برهان ذلك في كتابنا هذا في الوضوء وما يوجبه *

وأما غسلها لكل صلاتين أو لكل صلاة فلما حدثناه حمام بن احمد ثنا عباس ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا علان ^(٣) ثنا محمد بن بشار ثنا وهب ابن جرير بن حازم ثنا هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أم حبيبة بنت جحش : « أنها كانت تهراق الدم وأنها سألت رسول الله ﷺ فأمرها أن تقتل لكل صلاة »

وبه الى ابن أيمن : ثنا احمد بن محمد البرقي ^(٤) القاضي ثنا أبو ميمر ثنا عبد الوارث بن سعيد التنويري ^(٥) عن الحسين ^(٦) المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : أخبرني زينب بنت أبي سلمة الخزومي :

(١) في النسخة « لآخر » (٢) في المصرية « وكلاهما فاسدان »

(٣) بفتح العين وتشديد اللام وهو لقب جماعة من الحديثين والذي في هذه الطبقة هو علي بن عبد الرحمن بن المبرة الخزومي المصري شيخ الطحاوي مات بمصر في ١٠ شعبان سنة ٢٧٢ قالنا أنه هو

(٤) في النسخة « البرلي » وهو خطأ وانظر حاشية المسئلة رقم ٢١٠

(٥) بفتح التاء المتأه وضمت التون وهما مشددتان

(٦) في المصرية « الحسن » وهو خطأ

« أن امرأة كانت تهراق الدم ، وكانت (١) تحت عبد الرحمن بن عوف ، وإن رسول الله ﷺ أمرها أن تتنفل عند كل صلاة وتصلى » *
قال علي : زينب هذه ريبة رسول الله ﷺ ، فثأت في حجره عليه السلام ، ولها صحبة به عليه السلام (٢) *

وبه الى ابن أبين : أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثني محمد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة بنت جحش « أنها استحضت فأمرها رسول الله ﷺ بالتنفل عند كل صلاة » *
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا هناد بن السري عن عبيدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة : « أن أم حبيبة بنت جحش استحضت في عهد رسول الله ﷺ فأمرها بالتنفل لكل صلاة (٣) *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الطولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية ثنا خالد بن اسماعيل (٤) عن سهيل بن أبي صالح عن

(١) في النجينة « كانت » بحذف الواو

(٢) حديث زينب هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) والبيهقي (ج ١ ص ٣٥١) من طريق أبي معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج عن عبد الوارث بإسناده ولفظه، ورواه البيهقي أيضا من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال « حدثني أبو سلمة وعكرمة مولى ابن عباس أن زينب بنت أم سلمة كانت تتكف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تهريق الدم فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتنفل لكل صلاة » وهو أسناد صحيح ولكن لعل الأوزاعي — أو من روى عنه — أخطأ، فيه لأن زينب كانت صغيرة دون البلوغ عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك اختلفوا في سماعها منه ، وقيل أنها ولدت بالحبشة وقيل بالمدينة ، وعلى كل فهذه الرواية فيها شيء من الخطأ .

(٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ١١٨) (٤) في النجينة « خالد » وحذف اسم أبيه وهو الموائن لابي داود (ج ١ ص ١١٩)

الزهرى عن عروة بن الزبير عن أسماء بنت عيسى قالت : « يارسول الله (١) ان فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت ، فقال رسول الله ﷺ : لتغتسل للظهر والمصر غسلا واحداً ، وتغتسل المغرب والعشاء غسلا واحداً ، وتغتسل للفجر غسلا (٢) وتوضأ (٣) فيما بين ذلك » *

فهذه آثار في غاية الصحة رواها عن رسول الله ﷺ أربع صواحب : عائشة أم المؤمنين ، وزينب بنت أم سلمة . وأسماء بنت عيسى . وأم حبيبة بنت جحش ، ورواها عن كل واحدة من عائشة وأم حبيبة عروة وأبو سلمة ورواه أبو سلمة عن زينب بنت أم سلمة ، ورواه عروة عن أسماء ، وهذا قل تواتر يوجب العلم *

وقال بهذا جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، كما روينا من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة : ان أم حبيبة استحيضت فكانت تغتسل لكل صلاة ، فهذه أم حبيبة ترى ذلك وعائشة تذكر ذلك لا تنكره (٤) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير : أنه كان عند ابن عباس فأناها كتاب امرأة ، قال سعيد : فدفعه ابن عباس الى ، فقرأته فإذا فيه : إني امرأة مستحاضة أصابني بلاء وضر ، واني ادع الصلاة الزمان الطويل ، وان ابن أبي طالب سئل عن ذلك فأفتاني أن أغتسل عند كل صلاة . فقال ابن عباس : اللهم لا أجدها ألا ما قال علي ، غير أنها تجمع بين الظهر والمصر بغسل واحد والمغرب والعشاء بغسل واحد وتغتسل للفجر غسلا واحداً ، فيل لابن عباس : أن الكوفة أرض باردة وانها يشق عليها ، قل : لو شاء الله لا بتلاها بأشد من ذلك وروينا أيضاً من طريق مغيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ومن طريق ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره انه سمع سعيد بن جبير يذكر هذا عن ابن عباس ومن طريق شعبة وحماد بن سلمة كلاهما عن حماد بن أبي

(١) في سنن أبي داود « قالت : قلت يارسول الله »

(٢) في سنن أبي داود « غسلا واحداً » والحديث هناك أطول فاقتصره المؤلف

(٣) في سنن أبي داود « وتوضأ » بحذف احدى التاءين

(٤) في البيهقي « وعائشة تنكر ذلك لا تنكره » وهو خطأ واضح

سليمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس *

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو بكر بن أحمد بن خالد ثنا أبي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال عن ابن جريج ^(١) قال : أخبرني أبو الزبير قال أخبرني سعيد بن جبير قال : أرسلت امرأة مستحاضة إلى ابن الزبير : أفي أفتيت أن أغتسل لكل صلاة ، فقال ابن الزبير : ما أجدها إلا ذلك ، ثم أرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا جميعاً : ما نجد لها إلا ذلك . ومن طريق أبي جاز عن ابن عمر في المستحاضة قال : تغتسل لكل صلاة ، وقد رواه أيضاً عكرمة ومجاهد عن ابن عباس ، قال مجاهد عنه : تؤخر الظهر وتمجل العصر وتغتسل لها غسلاً واحداً ، وتؤخر المغرب وتمجل العشاء وتغتسل لها غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً *

ورويانا عن ابن جريج ^(٢) عن عطاء : تنتظر المستحاضة أيام أقرها ثم تغتسل غسلاً واحداً للظهر والعصر تؤخر الظهر ^(٣) قليلاً وتمجل العصر قليلاً وكذلك المغرب والعشاء وتغتسل للصبح غسلاً . وروينا من طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي مثل قول عطاء سواء سواء . وروينا من طريق معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : المستحاضة تغتسل لكل صلاة وتصللي *

فهؤلاء من الصحابة أم حبيبة وعلى بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وابن الزبير لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضي الله عنهم ، إلا رواية عن عائشة : أنها تغتسل كل يوم عند صلاة الظهر ^(٤) ورويناها هكذا من طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا مبيناً : كل يوم عند صلاة الظهر . ومن التابعين عطاء وسعيد بن المسيب والنخعي وغيرهم كل ذلك بأسانيد في غاية الصحة

- (١) هنا بهامش الحنية « قال الذهبي : لم يسمع حجاج بن منهل من ابن جريج ولا أدركه » (٢) في الحنية « ورويناها من طريق ابن جريج » وما هنا أحسن كما هو واضح (٣) في الحنية « وتؤخر الظهر » بزيادة الواو (٤) في الحنية « كل يوم عند وقت صلاة الصلاة » وهو خطأ

فأين المشنون بخالفة الصباح (١) اذا وافق (٢) أهواءهم وتقليد من الخفيفين والمالكين والشافعيين عن هذا ومنهم (٣) السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ * قال علي : نجأت السنة في التي تميز دمها أن الأسود حيض ، وأن ماعداء طهر ، فوضح أمر هذه ، وجاءت السنة في التي لا يميز دمها — وهو كله أسود لأن ما عداه طهر لا حيض ولما وقت محدود يميز كانت تحيض فيه — : أن تراعى أمد حيضها (٤) فتكون فيه حائضاً ، ويكون ماعداء طهراً ، فوجب الوقوف عند ذلك ، وكان (٥) حكم التي كانت أيامها مختلفة أن تبقى على آخر حيض حاضته قبل اتصال دمها ، لأنه هو الذي استقر عليه حكمها وبطل (٦) ما قبله باليتين (٧) والمشاهدة ، فخرجت هاتان بحكمها ، ولم يبق إلا التي لا تميز دمها ولا لها أيام معروفة ، ولم يبق إلا المأوورة بالنفس لكل صلاة أو لكل صلاتين ، فوجب ضرورة أن تكون هي ، إذ ليست إلا ثلاث صفات وثلاثة أحكام فللصفتين (٨) حكان منصوبان عليهما ، فوجب أن يكون الحكم الثالث للصفة الثالثة ضرورة ولا بد *

قال علي : وأما مالك فانه غاب حكم تلون الدم (٩) ولم يراع (١٠) الايام وأما أبو حنيفة فغاب الايام ولم يراع حكم تلون الدم ، وكلاهما (١١) خطأ ، لأنه ترك لسنة لا يحل تركها ، وأما الشافعي وابن حنبل وأبو عبيد وداود فأخذوا بالحكمين معاً ، إلا أن احمد بن حنبل وأبا عبيد (١٢) غلبا الايام ولم يجهلا تلون الدم حكماً

-
- (١) في النجبة «فأين المشنون بخالفة الصباح» بحذف الباء .
 - (٢) في المصرية «إذا خالف» وهو خطأ ظاهر والتصحيح من النجبة
 - (٣) في النجبة «ومهم» والصواب ما هنا
 - (٤) في النجبة «امر حيضها» وهو خطأ (٥) في النجبة «أو كان»
 - (٦) في النجبة «أو بطل» وهو خطأ (٧) في المصرية «بالتف» وهو خطأ
 - (٨) في النجبة «وللصفتين» وهو خطأ (٩) في النجبة «تغير الدم»
 - (١٠) في المصرية «ولم يراعى» وهو لحن (١١) في النجبة «وكلي العلمين»
 - (١٢) في المصرية «وأبو عبيد» وهو خطأ وهو لحن

إلا في التي لا تعرف (١) أيامها ، وجعلا للتي تعرف أيامها حكم الأيام وإن تلون دما ، وأما الشافعي وداد فقلبا حكم تلون الدم . سواء عرفت أيامها أو لم تعرفها ، ولم يجعلها حكم مراعاة وقت الحيض إلا للتي لا يتلون دما (٢) *

قال على : فبقى للنظر في أى العملين هو الحق ؟ ففعلنا ، فوجدنا النص قد ثبت وصحح بأنه لا حيض إلا الدم الأسود ، وما عداه ليس حيضاً ، لقوله عليه السلام : « إن دم الحيض أسود يعرف » فصح أن المتلونة الدم طاهرة تامة الطهارة لا مدخل لها في حكم الاستحاضة (٣) ، وأنه لا فرق بين الدم الأحمر وبين القصة البيضاء ، ووجب أن الدم إذا تلون قبل إقضائه أيامها المعهودة أنه طهر صحيح ، فبقى الاشكال في الدم الأسود المتصل فقط ، فجاء النص بمراعاة الوقت لمن تعرف وقتها ، وبالفصل المردود لكل صلاة أو لصلاتين (٤) في التي نسيت وقتها . وبالله تعالى التوفيق *

وما نعلم لمن ترك شيئاً من هذه الاخبار (٥) سبباً (٦) يتعلق به ، لامن قياس ولا من قول صاحب ولا من قرآن ولا سنة *

وقال مالك في بعض أقواله : إن (٧) التي يتصل بها الدم تستظهر بثلاثة أيام إن كانت حيضتها اثني عشر يوماً فأقل ، أو بيومين (٨) إن كانت حيضتها ثلاثة عشر يوماً ، أو بيوم إن كانت حيضتها أربعة عشر يوماً ، ولا تستظهر بشيء إن كانت

(١) في النجبة « تفرق » وهو تصحيف

(٢) في المصرية « إلا التي يتلون دما » بحذف « لا » وهو خطأ

(٣) في المصرية « إن دم الحيض أسود يعرف ، فصح أن المتلونة الدم طاهرة تامة الطهر لا مدخل لها فيه لأن دم الحيض أسود يعرف فصح أن المتلونة الدم حكم المستحاضة » وهو خطأ وخط من الناسخين ، وما هنا هو الصحيح الذي في النجبة .

(٤) في النجبة « وبالفصل المردود بكل صلاة أو الصلاتين » وهو خطأ

(٥) في النجبة « ترك هذه الاخبار » (٦) في المصرية « شيئاً »

(٧) في المصرية « بأن » وهو خطأ (٨) في المصرية « أو يومين »

حيضها خمسة عشر يوما ، وهذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأي له وجه ولا احتياط ، بل فيه إيجاب ترك الصلاة المفروضة والصوم اللازم بلا معنى *

واحتج له بعض مقلديه بمحدث سوء رويناه من طريق إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي عن حرام بن عثمان ^(١) عن عبد الرحمن وعبد ابن جابر عن أبيهما قال : « جاءت أسماء بنت مرشد الحارثية ^(٢) الى رسول الله ﷺ وأنا جالس عنده فقلت : يا رسول الله حدثت لي حيضة أنكرها ، أمكث بعد الطهر ثلاثا أو أربعا ^(٣) ثم تراجعني فتحرم علي الصلاة ، فقال : اذا رأيت ذلك فامكثي ثلاثا ثم تطهري اليوم الرابع فصلي إلا أن تري دفعة من دم قاعة ^(٤) » *

قال أبو محمد : فكان هذا الاحتجاج أقبح من القول المحتج له به ، لأن هذا تطهير باطل إذ هو مما انفرد به حرام بن عثمان ، ومالك نفسه يقول : هو غير قاعة ،

(١) حرام : بفتح الحاء والراء المهملتين ، وفي العجمة « حزام » بالزاي وهو تصحيف (٢) مرشد بالشين ووقع في الإصابة « مرشد » بالثاء وهو خطأ مطبعي ، وليس لاسماء هذه الا هذا الحديث الواحد وهو لا يصح كما قال ابن عبد البر في الاستيعاب (ص ٧٢٦) وابن الاثير في اسد الغابة (ج ٥ ص ٣٩٦) وابن حجر في الإصابة (ج ٨ ص ١١) وفي طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٢٤٥) أن اسم أبيها « مرشدة » وأنها تزوجها الضحاك بن خليفة فولدت له ثابثا وأبا جبيرة وغيرها وأنها أسلمت وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم (٣) في العجمة « أم أربعا »

(٤) رواه البيهقي مختصرا وذكره ابن الاثير معلقا بطوله ونسبه ابن حجر في الإصابة الى اسمعيل بن اسحق القاضي في أحكامه وإلى ابن منده ، وهو حديث ضعيف انفرد به حرام بن عثمان : قال الشافعي وابن معين وغيرها « الرواية عن حرام حرام » وقال ابن المديني : سمعت « يحيى بن سعيد يقول قلت لحرام بن عثمان : عبد الرحمن بن جابر ومحمد بن جابر وأبو عتيق هم واحد ؟ قال : « أن شئت جعلتهم عشرة ! » وهذا يدل على انه كذاب صفيق الوجه لا يستحي من اقتعال اسماء لا تعرف *

قالعجب لهؤلاء القوم والحنيفيين - وقد جرح أبو حنيفة جابرا الجعفي وقال: ما رأيت أ كذب من جابر ، وما لك جرح حرام بن عثمان وصالحاً مولى التوأمة - ثم لا مؤنة على المالكيين والحنيفيين اذا جاء هؤلاء خبر من رواية حرام وصالح يمكن (١) أن يوهما به أنه حجة لتقليدكم الا احتجوا به واكذبوا تخرج مالک لهم ولا مؤنة على الحنيفيين اذا جاءهم خبر يمكن ان يوهما به أنه حجة لتقليدكم من رواية جابر الا احتجوا به ، ويكذبوا تخرج (٢) أبي حنيفة له ، ونحن - والله الحمد - أحسن بجماعة لشيوخهم منهم ، فلا نرد تخرج مالک فيمن لم تشهر امامته *

قال أبو محمد : ثم لو صح هذا الظاهر لما كان لهم به متعلق لانه ليس فيه شيء من قول مالک ، ولا من تلك التقاسيم ، بل هو مخالف لقوله ، وموجب للصلاة الا أن ترى دما ، فظهر فساد احتجاجهم به (٣) *

وقال بعضهم : قسناه على حديث المصراة ، وعلى أجل الله تعالى لنود ، فكان هذا الى الهزل والاستخفاف بالدين أقرب منه الى العلم . ونعوذ بالله من الخذلان * قال على : وروينا عن ابراهيم النخعي : ان المستحضة تصوم وتصل ولا يطؤها زوجها . قال على : وهذا خطأ لأنها إما حائض وأما طاهر غير حائض ، ولا سبيل الى قسم ثالث في غير النساء ، فان كانت حائضاً فلا تحل لها الصلاة (٤) ، ولا الصوم ، وان كانت غير نساء ولا حائض فوطئ زوجها لها حلال ما لم يكن أحدهما صائماً أو محرماً أو متكفراً أو كان مظاهراً منها ، فبطل هذا القول . وبالله تعالى التوفيق *

﴿ الفطرة ﴾

٢٧٠ - مسألة - السواك مستحب ، ولو أمكن لكل صلاة لكان أفضل ، وتنف الابط والختان وحلق العانة وقص الاظفار ، وأما قص الشارب ففرض ولا يجل المرأة (٥) تنف الشعر من وجهها ، ويستحب للجنب إن أراد الاكل أو النوم أو الشرب أن يتوضأ ، وليس فرضا عليه ، وإن أراد المعاودة فيجب عليه (١) في المصربة بحذف « يمكن » وهو خطأ (٢) في العجينة « وتركوا تخرج » (٣) كلمة « به » حذف من العجينة (٤) في العجينة « فلا تحل لها بالصلاة » وهو خطأ (٥) في العجينة « لا يجل لامرأة »

أن يتوضأ أيضاً^(١) ، وإن وطئ زوجته أو زوجات له أو إماء وزوجات^(٢) فيقتل
بين كل اثنتين غسن ، وإن لم يقتل الا في آخر ذلك غسن *

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب
ابن عيس ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي
شيبه ثنا سفیان بن عيينة عن الزهري عن سميد بن المسيب عن أبي هريرة عن
النبي ﷺ قال : « الفطره خمس أو خمس من الفطرة : الختان والاستحداد وتقليم
الاذن والظفر وتنف الابط وقص الشارب »^(٣) *

وبه الى مسلم : ثنا قتيبة بن سميد وعرو الناقد ثنا سفیان بن عيينة عن أبي
الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لولا أن أشق على أمتي
لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة »^(٤) قل على : فإذا لم يأمرهم فليس فرضاً *

وبه الى مسلم بن الحجاج : ثنا يحيى بن يحيى وقتيبة كلاهما عن جعفر بن
سليمان الصنعبي عن أبي عمران الجوني^(٥) عن أنس بن مالك قال : « وقت لنا في
قص الشارب وتقليم الاظفار وتنف الابط وحلق العانة ألا نترك أكثر من أربعين
ليلة »^(٦) *

(١) في النجدة « وإن أراد المعاودة فستحب له أن يتوضأ » وهو خطأ
لأن المعروف عن الظاهرية القول بوجوب الوضوء إذا أراد العود قال ابن حجر في
الفتح (ج ١ ص ٣٢٣) واختلفوا في الوضوء بينهما — أي بين الجماعين — فقال
أبو يوسف : لا يستحب ، وقال الجمهور : يستحب ، وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر
يجب « وكذلك نقل عنهم السني في عمدة القاري (ج ٣ ص ٢١٣) ، ولذلك استغرب
كاتب النجدة ما فيها فكتب على حاشيتها « تقدم في أوائل كتاب الطهارة انه يجب
الوضوء بين الجماعين ، وقد خالفه هنا فلي نظر »

(٢) في الاصلين هنا زيادة « وإماء » مرة أخرى ولا معنى لها

(٣) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ٨٧) (٤) في مسلم (ج ١ : ص ٨٦)

(٥) في النجدة « الخولاني » وهو خطأ

(٦) « ترك » بالنون في أوله . والحديث في مسلم (ج ١ : ص ٨٧)

وأما فرض قص الشارب (١) وأعفاء (٢) اللحية فإن عبد الله بن يوسف ثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم ابن الحجاج ثنا سهل بن عثمان ثنا يزيد بن زريع عن عمر بن محمد (٣) ثنا نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ : خالفوا المشركين ، أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى (٤) • حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله (٥) بن عبد الرحيم ثنا أحمد ابن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشفي ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا محمد ابن عجلان قال : قال لي عثمان بن عبيد الله بن رافع (٦) : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يبيضون شواربهم شبه الخلق ، قلت : من ؟ قال جابر بن عبد الله وأبا سعيد الخدري وأبا أسيد وسلة بن الأكوع وأنس بن مالك ورافع بن خديج • حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينسأ أو يأكل أو يشرب وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة • »

(١) في النجبة • وأما قص الشارب • بحذف فرض
(٢) بالعين المهملة وفي النجبة بالمعجمة وهو خطأ (٣) في النجبة • عن عمرو ابن عثمان • وهو خطأ غريب • (٤) « أحفوا » و « أعفوا » بالخاء والعين المهملتين ، وفي النجبة بالمعجمتين وهو خطأ والذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ٨٧) في هذا الإسناد « وأوفوا اللحى » وأما رواية « وأعفوا » فلها فيه من طريق عبيد الله عن نافع (٥) كذا في الأصلين ، وقد مضى مرارا « أحمد بن عون الله » وكذلك تكرر في الأحكام للمؤلف فلا أدري هل هو هو ؟ أو هذا رجل آخر ؟
(٦) في المصرية • عثمان بن عبد الله بن رافع ، ولم أجده ترجمة وهذا الاثر رواه البيهقي (ج ١ ص ١٥١) من طريق الفريابي عن سفيان عن محمد بن عجلان عن عبيد الله بن أبي رافع قال : « رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الأنصاري وابن الأكوع وأبا رافع يهكون شواربهم حتى الخلق » ثم قال البيهقي : « كذا وجدته وقال غيره عن عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع وقيل ابن رافع ، فالخلاف في اسم الراوي موجود ، وعبيد الله ثقة ، وأما عثمان هذا فلا ندرى من هو . »

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شبيب أنا سويد بن نصر أرونا عبد الله — هو ابن المبارك — عن يونس هو ابن يزيد — عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة (١) قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ ، وإن أراد (٢) أن يأكل أو يشرب غسل يديه ثم يأكل أو يشرب » *

قال قيل : فقد صح أن عمر ذكر لرسول الله ﷺ أنه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله ﷺ : « توضأ واغسل ذكرك ثم نم » *

قلنا لحدثنا محمد بن سعيد بن نبات قال ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عائشة : « أن رسول الله ﷺ كان ينام وهو جنب كهيئة ولا يس ماء » *

وحدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو الأحوص — هو سلام بن سليم الحنفي عن أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا رجع من المسجد صلى ما قضى الله له ، ثم مل إلى فراشه أو إلى أهله ، فإن كانت له حاجة إلى أهله قضاها ثم نام كهيئة لا يس ماء ، فإذا سمع النداء وثب ، فإن كان جنباً أقاض عليه الماء ، وإن لم يكن جنباً توضأ وصلى ركعتين ثم خرج إلى المسجد » *

فهذا عموم يدخل فيه الرضوء والفسل معاً وغير ذلك ، ومن ادعى أن سفيان أخطأ في هذا الحديث فهو المخطئ ، بدعواه (٣) ما لا دليل له عليه *

فإن قيل : قد خالفه زهير بن معاوية . قلنا : سفيان أحفظ من زهير ، ولولم يكن لما كان في خلاف بعض الرواة لبعض دليل على خطأ أحدهم ، بل الثقة مصدق في كل ما يروى . والله تعالى التوفيق *

(١) كلمة « عن عائشة » سقطت من البنية وهو خطأ (٢) في البنية « فإن أراد »

(٣) في البنية « لدعواه »

وقول عائشة هذا أخبار عن مداومته عليه السلام على ذلك ، ومن روينا عنه
اباحة النوم للجماع قبل أن يتوضأ : — سعيد بن المسيب وريمة ويزيد بن هارون
والشافعي وأبو ثور *

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر
ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون وهشيم وحفص بن غياث ، قال يزيد : عن حماد
ابن سلمة عن عبد الرحمن بن أبي رافع عن عمته سلمى عن أبي رافع : « ان رسول الله
ﷺ طاف على نسائه في ليلة واحدة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا » (١) وقال
هشيم : ثنا حميد الطويل عن أنس بن مالك : « ان رسول الله ﷺ كان يطوف
على جميع نسائه (٢) في ليلة بفصل واحد (٣) » وقال حفص بن غياث : عن عاصم
عن أبي المنوكل عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أتى أحدكم
أهله ثم أراد أن يعاود فليتوضأ بينها وضوءاً » (٤)

(١) حديث أبي رافع رواه أحمد في مسنده عن عفان (ج ٦ ص ٨) وعبد الرحمن
وأبي كامل (ج ٦ ص ٩ و ١٠) ويزيد بن هرون (ج ٦ ص ٣٩١) كلهم عن حماد بن سلمة
ورواه أبو داود (ج ١ ص ٨٨) عن موسى بن اسمعيل عن حماد ، وابن ماجه
ج ١ ص ١٠٧ من طريق عبد الصمد عن حماد ونسبه المنذرى للنسائي والشوكاني للترمذى
والنسائي ولم أجده فيهما ورواه البيهقي (ج ١ ص ٢٠٣ و ٢٠٤)

(٢) في النجدة « على نسائه » (٣) حديث أنس رواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) وأبو داود
(ج ١ ص ٨٧) والترمذى ج ١ ص ٣٠ والنسائي (ج ١ ص ٥١ و ٥٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦)
والبيهقي (ج ١ ص ٢٠٤) بأسانيد مختلفة ورواه البخاري (ج ١ ص ٤٣) بلفظ « كان النبي
صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة
قال. قالت لأنس أوكأن بطيئته ؟ قال. كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين » وليس فيه التصريح
بفصل واحد ولكنه مفهوم من سياقه (٤) حديث أبي سعيد رواه أبو داود (ج ١ ص ٨٨)
عن عمرو بن عوف عن حفص بن غياث ، ورواه مسلم (ج ١ ص ٩٨) والترمذى (ج ١ ص ٣٠)
والنسائي (ج ١ ص ٥١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠٦) ونسبه في المتن لآحمد ، ونسبه الشوكاني
لابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأهم رروا فيه زيادة « فانه انشط للعود » ونسب

الآنية

٢٧١ مسئلة — لا يجل الوضوء ولا للنسل ولا الشرب ولا الأكل لا لرجل ولا لامرأة في أناء عمل من عظم ابن آدم . لما ذكرنا في كتابنا هذا في جلود الميتة من وجوب دفن المؤمن والكافر ، وتحريم المثلة . ولا في أناء عمل من عظم خنزير . لما ذكرنا من أنه كله رجس . ولا في أناء من جلد ميتة قبل أن يدبغ . ولا في أناء فضة أو أناء ذهب *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة والوليد بن شجاع قالا : ثنا علي بن مسهر ^(١) عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ ^(٢) قال : « ان الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة ^(٣) إنما يجر جر في بطنه نار جهنم » *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباج وعن آنية الذهب والفضة ، وقال : هو لم في الدنيا وهو لنا في الآخرة ^(٤) » *

الشوكاني للبيهقي وابن خزيمة ان في روايتهما « فليتوضأ وضوءه للصلاة » وليست هذه اللفظة في البيهقي انظره (ج ١ ص ٢٠٤) وانما هي فيه في حديث عائشة « كان اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » وهذا غير ذلك

(١) في المتن « علي بن زهير » وهو خطأ

(٢) قوله أن « رسول الله صلى الله عليه وسلم » زدناه من صحيح مسلم (ج ٢ :

ص ١٤٩) لأنه ليس في الأصلين

(٣) في مسلم يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب

(٤) رواه الجماعة بألفاظ مختلفة والمعنى واحد ، قال ابن منده ، جمع على صحته

ولا في اناه مأخوذ بنهريق ، لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » *

٢٧٢ - مسألة - ثم كل اناه بعدهذا من صغر أو نحاس أو رصاص أو قزدير (١) أو بللور أو زمرد (٢) أو ياقوت أو غير ذلك فباح الأكل فيه والشرب والوضوء والغسل فيه للرجال والنساء ، لقول الله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا) وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) وقول رسول الله ﷺ : « دعونى ما تركتكم ، فإنا هلك من كان من قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه » *

فصح ان كل مسكوت عن ذكره بتحريم أو أمر فباح *

والمذهب والمضرب بالذهب حلال للنساء دون الرجال لانه ليس اناه ، وقد صح عن النبي ﷺ « الحرير والذهب حلال لاناث أمتي حرام على ذكورها » أو كما قال عليه السلام ، وليس المذهب (١) اناه ذهب والمفضض والمضرب بالفضة حلال للرجال والنساء ، لانه ليس اناه والله تعالى تنأيد . وهو حسنا ونعم الوكيل *

٢٧٣ - مسألة - من عجز عن بعض أعضائه فى الطهارة :

من قطعت يده أو رجلاه أو بعض ذلك سقط عنه حكمه ، وبقي عليه غسل ما بقى لقوله عليه السلام « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فان كان فى الجسد جرح سقط حكمه (٥) ! وبقي فرض غسل سائر الجسد أو الأعضاء لما ذكرناه ، فان عمت القروح يديه أو يده (٦) أو رجليه أو وجهه أو بعض جسده فان أخرجه ذلك الى اسم المرض وكان عليه من إمساكه الماء حرج « تيمم فقط » ، لان هذا حكم المريض ، وان

(١) المرووف الفصدير بالصاد وأما بالزاي فلم أجدها ، والكلمة غير عربية على كل حال (٢) الزمرد بالذال المهملة وبالذال المعجمة

(٣) فى التنية « وليس للمذهب » وهو خطأ

(٤) فى التنية « سقط جملة » وهو خطأ

(٥) كلمة « أويده » حذفت من التنية

كلن لا مشقة عليه في الماء غمسه (١) قط وأجزأه ، أو صب عليه الماء وأجزأه وان كلن لم يخرج به الى اسم المرض غسل ما أمكنه وسقط عنه ما عليه فيه حرج فقط أكثر أو قل لما ذكرناه ، ولا يجوز أن يجمع في وضوء (٢) تيمم وغسل ، ولا في طهر واحد أيضا اذ لم يأت بذلك نص ولا إجماع ، الا في موضع واحد ، وقد ذكرناه قبل ، وهو : من معه ماء لا يعم به جميع اعضاء وضوئه أو جميع جسده فقط . وبالله تعالى التوفيق •

﴿من شك في الماء﴾ (٣)

مسئلة ٢٧٤ — من كلن يحضرت ماء وشك أولخ فيه الكلب أم لا ؟ أم هو فضل امرأة أم لا ، فله ان يتوضأ به لتبر ضرورة وأن يغسل به كذلك لأنه على يقين من طهارته في أصله ، وجواز التطهير به ، ثم شك هل حرم ذلك فيه أم لا ، والحق اليقين لا يسقطه الظن ، قال الله تعالى : (ان الظن لا يغني من الحق شيئا) ، فان شك أهواء أم هو منصرف من بعض التباث لم يحل له الوضوء به ولا الغسل ، لانه ليس على يقين من انه جاز به التطهير يوما ما ، والوضوء والغسل فرضان ، فلا يرفع الفرض بالشك ، فان كان بين يديه إمامان (١) فصاحدا في أحدهما ماء طاهر ييقن ، وصارها مما ولغ فيه الكلب ، أو فيها واحد ولغ فيه كلب وسائرهما طاهر ، ولا يميز من ذلك شيئا (٢) ، فله أن يتوضأ بأيهما (٣) شاء ، ما لم يكن على يقين من أنه قد تجاوز عدد الطهارات وتوضأ بما لا يحل (٤) الوضوء به ، لأن كل ماء منها فصل أصل طهارته على انفراد ، فلما حصل على يقين للتطهير فيها لا يحل التطهير به فقد حصل على يقين انحرافه ، فله أن يطهر أعضائه ان كان ذلك الماء حراما استعمله ، جملة فان

(١) في الجنية « عم »

(٢) في المصرية « ولا يجوز أن يجمع وضوء » بحذف « في » وهو خطأ ظاهر

(٣) في الجنية « من الشك في الماء » (٤) في الجنية اتان (٥) في الجنية

« شيء » (٦) في المصرية « بأيهما » (٧) في الجنية « وتوضأ ما لا يحل » الخ وهو خطأ

(م ٢٩ — ج ٢ الحل)

كان فيها واحد مختصر لا يدري (١) ، لم يحل له الوضوء بشيء منها ، لأنه ليس على يقين من أنه توساً بقاء ، واليقين لا يرتفع بالظن . وبالله تعالى التوفيق وهو حسبنا (٢) وفيم الوكيل *

ابتداء كتاب الصلاة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله وسلم

﴿ الصلاة ﴾

٢٧٥ - مسألة - الصلاة قسبان : فرض وتطوع ، فالفرض هو الذي من تركه عامداً كان عاصياً لله عز وجل ، وهو الصلوات الخمس : الظهر والعصر والمغرب والعشاء الأخيرة (٣) والفجر ، والقضاء لما نسي منها أو نيم عنها هو هي نفسها (٤) . والفرض قسبان : فرض متعين على كل مسلم عاقل بالغ ، ذكر أو أنثى ، حر أو عبد ، وهو ما ذكرناه ، وفرض على الكفاية ، يلزم كل من حضر ، فإذا قام به بعضهم سقط عن سائرهم ، وهو الصلاة على جنازة المسلمين *
والتطوع هو ما إن تركه (٥) المرء عامداً لم يكن عاصياً لله عز وجل بذلك ، وهو الوتر وركعتا الفجر وصلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والضحى وما يتنفل المرء قبل صلاة الفرض وبمدها ، والاشفاق في رمضان ، وتهجد الليل ، وكل ما يتطوع به المرء ، ويكره ترك كل ذلك (٦) *

(١) في النجدة « لم يدري » وهو خطأ (٢) هنا في المصرية ما نصه « تم كتاب الطهارة من المجلد الذي هو شرح المجلد بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلواته على محمد وآله . وعدد مسائل الطهارة مائة وأحدى وستون مسألة . يتلوه ان شاء الله تعالى ابتداء كتاب الصلاة »

(٣) في النجدة « والعشاء الأخير وهو خطأ »

(٤) في النجدة « هو قضي نفسها » وهو خطأ

(٥) في المصرية « يتركه » وهو خطأ (٦) في المصرية « ويكره ترك ذلك »

برهان ذلك (١) أنه ليس في ضرورة العقل إلا التمسك بالذكريان : إما شيء يعصى الله تعالى تاركه ، وإما شيء لا يعصى الله تعالى تاركه ، ولا واسطة بينهما *
وقولنا : الفرض والواجب والحكم (٢) واللازم والمكتوب : — ألتفاظ معناها
بواحد ، وهو ما ذكرنا . وقولنا : التطوع والنافلة بمعنى واحد ، وهو ما ذكرنا *
وقال قوم : ههنا قسم ثالث وهو الواجب *

قال أبو محمد : هذا خطأ ، لأنه دعوى بلا برهان ، وقول لا يفهم ولا يقدر قائله
على أن يبين مراده فيه *

فإن قالوا : انت بعض ذلك أوكد من بعض . قلنا : نعم ، بعض التطوع (٣)
أوكد من بعض ، وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً ، لكن أخبرونا
عن هذا الذي قلتم : هو واجب لا فرض ولا تطوع : — أيكون تاركه عاصياً لله
عز وجل ؟ أم لا يكون عاصياً ؟ ولا بد من أحد هذين القسمين ، ولا سبيل إلى
قسم ثالث ، فإن كان تاركه عاصياً فهو فرض ، وإن كان تاركه ليس عاصياً فليس
فرضاً (٤) *

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك

(١) كلمة « ذلك » سقطت من النسخة خطأ
(٢) في الأصلين « والحكم » وهو خطأ فإنه ظاهرنا أن المقصود « الحكم »
(٣) في الأصلين « بعض الفرض أو كد من بعض » وهو خطأ ظاهر ،
لقوله بعده « وليس ذلك بمخرج شيء منه عن أن يكون تطوعاً » فهو يريد أن بعض
التطوع أو كد من بعضه ، ولكن هذا المؤكد لا يكون - مع توكيده - إلا تطوعاً .
(٤) في المصرية « وإن تاركه ليس عاصياً » الخ يحذف « كان » وهو خطأ ،
وأما النسخة فإن الجملة كلها مضطربة فيها وسقط منها أكثرها حتى احتل المعنى ونصبها « فإن
كان تاركه عاصياً فليس فرضاً » .

ابن أنس عن أبي سويل بن مالك (١) عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله (٢) يقول : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فإذا هو يسأل عن الاسلام ، قال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم واليلة ، قال : هل على غيرهن ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع » وذكر باقي الحديث « فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أقص منه (٣) » ، قال رسول الله ﷺ : أفصح إن صدق » *

وهذا نص من رسول الله ﷺ على قولنا ، وأنه ليس الا واجب أو تطوع ، فإن ما عدا الحسن فهو تطوع ، وهذا لا يسم أحدا خلافة *

وأما وجوب التندر فلقول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) ولقول رسول الله ﷺ : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » *

ولا خلاف من أحد من الامة في أن الصلوات الخمس فرض ، ومن خالف ذلك فكافر *

وأما كون صلاة الجنازة فرضا على الكفاية فلقول رسول الله ﷺ « صلوا على صاحبكم » ولا خلاف في أنه اذا قام بالصلاة عليها (٤) قوم فقد سقط الفرض عن الباقيين *

وأما كون ما عدا ذلك تطوعا فاجماع من الحاضرين من المخالفين الا في الوتر ، فإن أبا حنيفة قال : انه واجب ، وقد روى عن بعض المتقدمين : انه فرض *

قال برهان على من قال : انه فرض ما روينا بالسند المذكور الى مسلم : حدثنا حرمة بن يحيى ثنا ابن وهب (٥) ثنا يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن

(١) أبو سويل اسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، وهو عم الامام مالك بن أنس وفي التنية « عن سويل بن مالك » وهو خطأ

(٢) في المصرية « طلحة بن عبيد الله وهو خطأ

(٣) كلمة « منه » زيادة من التنية وصحيح مسلم (ج ١ : ص ١٨ - ١٩)

(٤) في المصرية « اذا قام الى الصلاة عليها »

(٥) في التنية « حرمة بن يحيى بن وهب »

أنس بن مالك - فذكر حديث الامراء - وفيه أن رسول الله ﷺ قال : « فرض الله عز وجل على أمتي خمسين صلاة » ثم ذكر عليه السلام مراجعته لربه عز وجل في ذلك الى أن قال : « فراجعت ربي فقال : هي خمس وهي خمسون (لا يسدل القول لدى) (١) فهذا خبر من الله عز وجل مأمون تبديله ، فصح أن الصلوات لا تبدل أبداً عن خمس ، وأرمتنا النسخ في ذلك أبداً بهذا النص ، فبطل بهذا قول من قال : ان الوتر فرض ، وأن تهجد الليل فرض ، وهو قول رويناه عن الحسن •

وأيضاً قال يونس بن عبد الله حدثنا قال : ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي - هو الجبني - عن زائدة عن عبد الملك بن عمير عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال : « جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله (٢) أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة ؟ قال : الصلاة من جوف الليل ، قل : أي الصيام أفضل بعد رمضان ؟ قال شهر الله الذي يدهونه المحرم » (٣)

قال أبو محمد : فصح أن تهجد الليل ليس من المكتوبة ، والوتر من تهجد الليل ، فهذه الخبرين صح أن قول رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمرو : « يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » وقوله عليه السلام لحفصة عن أخيها عبد الله ابن عمر رضي الله عن جميعهم : « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل » وقوله عليه السلام الذي رويناه من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر حدثني نافع عن بن عمر عن النبي ﷺ قال : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » وقوله عليه السلام : « بادروا الصبح بالوتر » و : « يا أهل القرآن أوتروا » - : أن هذه الأوامر كلها نذبة ، لا يجوز غير ذلك •

(١) انظر الحديث بطوله في صحيح مسلم (ج ١ ص ٥٩٠)

(٢) في البنية « فقال : رسول الله » بحذف حرف التداء

(٣) رواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا الاسناد ولم يذكر لفظه (ج ١ ص ٣٧٣) ورواه هو (ج ١ ص ٣٧٢) من طريق جرير عن عبد الملك بن عمير بهذا الاسناد أيضاً

وأما الحديث: «ان الشيطان (١) يقعد على مافيه رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد يضرب كل عقدة عليك ليل طويل فارقد» وفي آخره: «قل صلى انحلت عقدة فأصبح نشيطاً طيب النفس، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان» وقوله عليه السلام إذ ذكر له رجل لم يرل نأماً حتى أصبح ما قام الى الصلاة فقال عليه السلام: «بال الشيطان في أذنه» — : إنما هو على الغرض ونومه عنه لما ذكرنا، والبرهان لا يمرض برهان، وما كان من عند الله فلا يختلف ولا يتكاذب *

ورويانا عن شعبة عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال: الوتر ليس يحتم ولكنه سنة. ورويانا عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن عاصم عن علي قال: الوتر ليس فريضة ولكنه سنة سنها رسول الله ﷺ. وعن عبادة بن الصامت تكذيب من قال ان الوتر واجب (٢). ورويانا عن الحجاج ابن المنهال ثنا جرير بن حازم قال: سألت نافعا مولى ابن عمر: أكان (٣) ابن عمر يوتر على راحلته؟ قال: نعم، وهل للوتر فضيلة على سائر التطوع؟ ورويانا عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبير: أنه سئل عن من لم يوتر حتى أصبح؟ قال: سيوتر يوما آخر (٤) ورويانا عن قتادة عن سعيد بن المسيب: أنه سأله رجل عن الوتر؟ فقال سعيد: أو تر النبي ﷺ، وإن تركت فليس عليك، وصلى الضحى، وإن تركت فليس عليك، وصلى ركعتين (٥) قبل الظهر وركعتين بعدها، وإن تركت فليس عليك

ورواه هو وأبو داود (ج ١ ص ٢٩٨) والترمذي (ج ١ ص ١٤٣) والنسائي (ج ١ ص ٢٤٠) كلهم عن قتبية عن أبي عوانة عن أبي بشر عن حيد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة. وروى منه فضل صيام المحرم ابن ماجه (ج ١ ص ٢٧٣) عن أبي بكر بن أبي شيبة بالاسناد الذي ذكره المؤلف. وبمثل لفظه. ونسبه المنذرى في الترغيب لابن خزيمة

(١) في الجنة «وأما الحديث في أن الشيطان الخ
(٢) في الجنة «ان الوتر واحدة» وهو خطأ (٣) في الجنة «كان» بحذف همزة الاستفهام (٤) في الجنة «سيوتر اليوم الآخر»
(٥) في الاصلين «وصل» على الامر والسياق يقتضي أن يكون إخباراً كما هو ظاهر فذلك أصلهنا الى القتل الماضي

ومن ابن جريج : قلت لعطاء : أوجب الوتر وركعتان أمام الصبح أو شيء من الصلاة قبل المكتوبة أو بعدها ؟ قال : لا . وهو قول الشافعي وداود وجهور المتفهمين والمتأخرين •

وأما أبو حنيفة قلن كان ذهب إلى أن الوتر فرض فقد ذكرنا بطلان هذا القول ، وإن كان ذهب إلى أن الوتر واجب لا فرض ولا تطوع ، فهو قول قلند ، وقد ذكرنا إبطاله في صدر هذه المسألة •

وقال مالك : ليس بفرض ، ولكن من تركه أدب وكانت جرعة (١) في شهادته • قال أبو محمد : وهذا خطأ بين ، لأنه لا يخلو تاركه أن يكون عاصياً لله عز وجل أو غير عاص ، فإن كان عاصياً لله تعالى فلا يصح أحد بتركه ما لا يلزمه وليس فرضاً فالوتر إذن فرض وهو لا يقول بهذا ، وإن قال : بل هو غير عاص لله تعالى ، قيل : فن الباطل أن يؤدب من لم يعص الله تعالى ، أو أن تجرح شهادة (٢) من ليس عاصياً لله عز وجل ، لأن من لم يعص الله عز وجل فقد أحسن والله تعالى يقول : (مادلى الحسنين من سبيل) •

قال أبو محمد : إلا أن الوتر أوكد التطوع ، للاحاديث التي ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ ، ثم أوكدتها بعد الوتر صلاة الضحى وركعتان عند دخول المسجد ، وصلاة من صلى في جماعة ثم وجد جماعة يصلون تلك الصلاة ، وصلاة الكسوف ، وأربع بعد الجمعة ، لأن رسول الله ﷺ أمر بهذه (٣) ، وما أمر به عليه السلام فهو أوكد مما لم يأمر به • وروينا من طريق مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزرقني عن أبي قتادة السلمي (٤) أن رسول الله ﷺ : « قال إذا دخل أحدكم المسجد فليركم ركعتين قبل أن يجلس » •

وروينا عن عبد الوارث بن سعيد التنوري ثنا أبو التياح حدثني أبو عثمان

(١) في العينة « حركة » وهو خطأ

(٢) كلمة « شهادة » زيادة من العينة (٣) في المصرية « لأن رسول الله صلى

الله عليه وسلم أمر به » (٤) في الموطأ (ص ٥٧) « عن أبي قتادة الانصاري »

وكلاهما صواب فإنه أنصاري سلمى — بفتح السين واللام —

التهدي (١) عن أبي هريرة قال : « أوصانى خليلي ﷺ بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وركعتي الضحى وأن أوتر قبل أن أؤبد » (٢) •

وروينا عن شعبة (٣) عن أبي نعام عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله ﷺ : « فصل الصلاة لوقتها ، ثم إن أقيمت الصلاة فصل مهم فلتوازيه بخير » •
وروينا عن سفيان بن عيينة حدثنا سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال (٤) : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي أربعاً بعد الجمعة » •

وروينا عن الحسن بن أبي بكرة : « إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ، فإذا رأيتهما (٥) فصلا وادعوا حتى ينكشف ما بكم » (٦) •

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن نا ابن وضاح ثنا حامد بن يحيى البلخي ثنا سفيان بن عيينة ثنا سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي بعد الجمعة أربعاً » •

ثم بعد هذه سائر التي ذكرنا ، لأنه لم يأت بها أمر ، لكن جاء بها عمل من عليه السلام وترغيب ، وأما كراهتنا ترك ذلك فلا ، لأنه فعل خير ، قال الله تعالى : (وافعلوا الخير) •
٢٧٦ - مسألة - ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ، ويستحب لو عدوها إذا عقلوها (٧) لقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه قبل « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر فيه العبي حتى يبلغ وقد علم رسول الله ﷺ ابن عباس قبل بلوغه بمحض حكم الصلاة وأمه فيها ، ويستحب إذا بلغ سبع سنين أن يدرب عليها فإذا بلغ عشر سنين أدب عليها •

(١) أبو التياح — بفتح التاء والياء المشددين — هو يزيد بن حيد ، وأبو عثمان التهدي اسمه عبد الرحمن بن مل ، وفي النجدة « ثنا أبو التياح وأبو عثمان الهزلي » وهو خطأ صرف (٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ، انظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٥٣٩) والترغيب (ج ١ ص ٢٣٤) (٣) في النجدة « سميد » وهو تصحيف (٤) كلمة « قال » سقطت من المصرية (٥) في النجدة « رأيتوها » وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق لما في البخاري (٦) رواه البخاري بهذا اللفظ (ج ١ ص ١٤٦) ورواه الترمذي بمناه (ج ١ ص ٢١٣ و ٢١٤) (٧) في النجدة « وادركوا »

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم (١) ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن عيسى ثنا إبراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ : « مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين فإذا بلغ هشر سنين فاضربوه عليها » (٢) *

٢٧٧ — مسألة — ولا على مجنون ولا مغمى عليه ولا حائض ولا نساء ، ولا قضاء على واحد منهم الا ما أفاق المجنون والمغمى عليه ، أو طهرت الحائض والنفساء في وقت أدركوا (٣) فيه بعد العظيمة الدخول في الصلاة *

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاثة » فذكر « المجنون حتى يفتق » . وأما الحائض والنفساء واسقاط القضاء عنها فأجماع متيقن *

وأما المغمى عليه فأننا روينا عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد وإبراهيم وحاد ابن أبي سليمان وقتادة ان المغمى عليه يقضى ، وقال سفيان : يقضى إن أفاق عند غروب الشمس الظاهر والمصر فقط . وقال أبو حنيفة : ان أغشى عليه خمس صلوات قضاهن ، فان أغشى عليه أكثر لم يقض شيئاً *

قال علي : أما قول أبي حنيفة فهي غاية الفساد ، لانه لا نص أتى بما قل ، ولا قياس ، لانه أسقط عن المغمى عليه ست صلوات ولم يرد عليه (٤) قضاء شيء منهم وأوجب عليه أن أغشى عليه خمس صلوات أن يقضيهن ، فلم يقس المغمى عليه على المغمى عليه في اسقاط القضاء ، ولا قاس المغمى عليه على النائم في وجوب القضاء عليه في كل ما فلم عنه *

(١) سقط من المصرية « ثنا ابن السليم » وهو خطأ

(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٥) والترمذي (ج ١ ص ٨٣) وقال : حسن صحيح ، وروى أبو داود متناه من حديث عبد الله بن عمرو بن الناصي ، وسبرة بن فتح السبيعي الهذلي وأساكن الباء الموحدة هو ابن مسيد الجبلي ويقال ابن عوسجة ، صحابي شهد الحندق ومات في خلافة معاوية (٣) قوله « ولم ير عليه » سقط من المصرية فأضاع معنى الكلام . وزدنا من العينية (٤) في العينية « وعن مصر » (م ٣٠ — ج ٢ المحل)

وقد صح عن ابن عمر خلاف قول عمار ، على أن الذى رويناه عن عمار إنما هو :
أنه أغمى عليه أربع صلوات قضاهن ، كما رويناه عن عبد الرزاق بن جريج عن نافع
أن ابن عمر اشتكى مرة غلب فيها على عقله حتى ترك الصلاة ثم أفاق ، فلم يصل
ما ترك من الصلاة وعن عبد الله بن عمر عن نافع : أغمى على ابن عمر يوما وليلة فلم
يقض ما فاتته . وعن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه : إذا أغمى على المريض
ثم عقل لم يعد الصلاة . قال مسمر (١) : سألت الزهري عن المنى عليه قتال لا يقضى
وعن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى ومحمد بن سيرين (٢)
أنهما قالوا فى المنى عليه : لا يبعد الصلاة التى أفاق عندها . قال حماد قلت لعمام
ابن بهدلة (٣) : أعدت ما كان مغمى عليك ؟ قال أما ذاك (٤) فلا •

قال على : المنى عليه لا يعقل ولا يفهم ، فلتطلب عنه مرتفع ، وإذا كان كل من
ذكرنا غير مخاطب بها فى وقتها الذى أُلزم الناس أن يؤدوها فيه — فلا يجوز أدائها
فى غير وقتها ، لأنه لم يأمر الله تعالى بذلك . وصلاة لم يأمر الله تعالى بها لا تجب .
وبالله تعالى التوفيق •

٢٧٨ - مسألة : وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها (٥) حتى
خرج وقتها أو نديها حتى خرج وقتها : — ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها
أبداً . قال الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فلم
يبح الله تعالى للسكران أن يصلح حتى يعلم ما يقول •

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب (٥) ثنا قتيبة
ابن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت — هو البنائى — عن عبد الله بن رباح عن أبي
قتادة أن رسول الله ﷺ قال : « انه ليس فى النوم تفريط ، إنما التفريط فى اليقظة

(١) فى العينية « عن الحسن البصرى عن مسمر ومحمد بن سيرين » وهو خطأ
(٢) بهدلة — بفتح الباء واسكان الهاء وفتح الدال المهملة — وفى المصرية بالذال
المعجمة ، وفى العينية « مدلة » وكلاهما خطأ (٣) فى العينية « ذلك »
(٤) كلمة « عنها » زيادة من العينية (٥) فى العينية « أحمد بن سعيد » وهو خطأ

فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها . وروينا أيضا (١) من طريق أنس مستدا : وهذا كله إجماع متيقن *

٢٧٩ - مسألة : وأما من تمعد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً ، فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ، ليثقل ميزانه يوم القيامة ، وليتوب وليستغفر الله عز وجل *

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : يقضيها بعد خروج الوقت ، حتى ان مالكا وأبا حنيفة قالا : من تمعد ترك صلاة أو صلوات فانه يصلها قبل التي حضر وقتها - ان كانت التي تمعد تركها خمس صلوات فأقل - سواء خرج وقت الحاضرة أو لم يخرج ، فان كانت أكثر من خمس صلوات بدأ بالحاضرة *

برهان صحة قولنا قول الله تعالى : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون) وقوله تعالى (تغلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات - وف يلقون غيا) فلو كان المامد لترك الصلاة مدركا لما بعد خروج وقتها لما كان له الويل ، ولا لتي التي (١) ، كما لا ويل ولا غي لمن أخرها الى آخر وقتها الذي يكون مدركا لها (٢) * وأيضاً قلن الله تعالى جعل لكل صلاة فريض وقتا عددود الطرفين ، يسهل في حين عددود ، ويبطل في وقت عددود ، فلا فرق بين من صلاها قبل وقتها وبين من صلاها بعد وقتها ، لأن كليهما صلى في غير الوقت ، وليس هذا قياسا لأحدهما على الآخر ، بل هما سواء في تمعدى حدود الله تعالى ، وقد قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

وأيضاً فان القضاء إيجاب شرع ، والشرع لا يجوز لعبير الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم *

فنسأل من أوجب على المامد قضاء ما تمعد تركه من الصلاة : أخبرنا عن هذه الصلاة التي تأمره بفعلها ، أي التي أمره الله تعالى بها ؟ أم هي غيرها ؟ فان قالوا : هي هي ، قلنا لهم : فالمامد تركها ليس عاصيا ، لانه قد فعل ما أمره الله تعالى ، ولا اثم

(١) في المصرية « وروينا أيضاً »

(٢) في اليمنية « ولا لتي غيا » (٣) في المصرية « الذي يكون فيها مدركا لها »

على قولكم ولا ملامة على من تعمد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها . وهذا لا يقوله مسلم . وإن قالوا : ليست هي التي أمره الله تعالى بها ، قلنا : صدقم ، وفي هذا كفاية . إذ (١) أقرروا بأنهم (٢) أمروه بما لم يأمره به الله تعالى *

ثم نسألهم عن تعمد ترك الصلاة بعد الوقت : أطاعة هي أم معصية ؟ فإن قالوا : طاعة ، خالفوا إجماع أهل الاسلام كلهم المتيقن ، وخالفوا القرآن والسنة الثابتة . وإن قالوا (٣) : هو معصية ، صدقوا ، ومن الباطل أن تنوب المعصية عن الطاعة *

وأيضاً فإن الله تعالى قد حد أوقات الصلاة على لسان رسوله ﷺ ، وجعل لكل وقت صلاة منها أولاً ليس ما قبله وقتاً لتأديتها ، وآخرها ليس ما بعده وقتاً لتأديتها ، هذا ما لا خلاف فيه من أئمة ، فلو جاز أدؤها بعد الوقت لما كان لتعديده عليه السلام آخر وقتها معنى ، ولنكان لغواً من الكلام وحاش لله من هذا . وأيضاً فإن كل عمل غلق بوقت محدود فإنه لا يصح في غير وقته ، ولو صح في غير ذلك الوقت لما كان ذلك الوقت وقتاً له . وهذا بين . والله تعالى التوفيق *

ونسألهم : لم أجزئتم (٤) الصلاة ، بعد الوقت ، ولم تحجزوها قبل الوقت ؟ فإن ادعوا الاجماع كذبوا ، لأن ابن عباس والحسن البصري يميزان الصلاة قبل الوقت لا سيما ، والخنفزيون والشافعيون والمالكيون يميزون الزكاة قبل الوقت ، ويدعون أن قتال أبي بكر لأهل الردة ، إنما كان قياساً للزكاة على الصلاة ، وأنه قل : لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال وهم قد فرقوا (٥) ههنا بين حكم الزكاة والصلاة . فليعجب المتعجبون !! وإن ادعوا فرقا من جهة نص أو نظر لم يجدهم . فإن قالوا : فانكم (١) تميزون (٢) النامى والنائم والسكران على قضائها أبداً ،

(١) في البنية « إذا » وهو خطأ (٢) في المصرية « انهم »
 (٣) في البنية « فإن قالوا » وهو خطأ (٤) في البنية « لو أجزئتم » وهو خطأ
 (٥) في البنية « وقد فرقوا » (٦) في البنية « انكم »
 (٧) كذا في الاصلين « تحجزون » وله وجه ، ولعل الاحسن منه أن يكون « تحجزون »

وهذا خلاف قولكم بالوقت ؟ قلنا لا ، بل وقت الصلاة للناسي والنائم والسكران تمتد أبداً غير منقض *

وبرهان ذلك أنهم ليسوا عصاة في تأخيرها الى أي وقت صلوا فيه *

وكل أمر الله عز وجل فانه منقسم على ثلاثة أوجه لا رابع لها : إما أمر غير مطلق بوقت ، فهذا يجزىء أبداً متى أدى ، كالجهاد والعمرة وصدقة التطوع والدعاء وغير ذلك (١) ، فهذا يجزىء متى أدى ، والمساواة اليه أفضل ، لقول الله عز وجل : (وسارعوا الى مفرة من ربكم وجنة عرضها ، وإما أمر مطلق بوقت محدود الأول غير محدود الآخر كالزكاة ونحوها ، فهذا لا يجزىء قبل وقته ، ولا يسقط بعد وجوبه أبداً ، لأنه لا آخر لوقته (٢) ، والمبادرة اليه أفضل لما ذكرنا . وإما أمر مطلق بوقت محدود أوله وآخره فهذا لا يجزىء قبل وقته ولا بعد وقته ، ويجزىء في جميع وقته ، في أوله وآخره ووسطه ، كالصلاة والحج وصوم رمضان ونحو ذلك *

وقول ابن خالفتنا : قد واقفتمونا على أن الحج لا يجزىء في غير وقته ، وأن الصوم لا يجزىء في غير النهار ، فمن أين أجزتم ذلك في الصلاة ؟ وكل ذلك ذو وقت محدود أوله وآخره ؟ ! وهذا مالا انفكك منه . ظن قالوا : قسنا العامد على الناسي . قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو كان القياس حقاً (٣) لكان هذا منه عين الباطل ، لأن القياس عند القائلين به إنما هو قياس الشيء على نظيره ، لا على ضده ، وهذا مالا خلاف فيه بين أحد من أهل القياس ، وقد واقفهم من لا يقول بالقياس ، على أنه لا يجوز قياس الشيء على ضده ، فصار اجماعاً متيقناً وباطلاً لا شك فيه . والعمد ضد النسيان ، والمصيبة ضد الطاعة . بل قياس ذلك على ما ذكرنا من الحج أولى ، لو كان القياس حقاً ، لاسيما والحنفيون والمالكيون لا يقيسون الحالف عامداً للكنف

(١) في النية « لغير ذلك » وهو خطأ

(٢) في النية « لانه آخر لوقته » وفي المصرية « لانه لا آخر لوقتها » وكلاهما خطأ ، الا ان الخطأ في المصرية محتمل ، لانه اتحاد الضمير مؤنثاً

(٣) في النية « ثم لو كان حقاً »

على الحالف فيحسب غير عائد للكذب في وجوب الكفارة ، بل يسقطون الكفارة عن العامد ، ويوجبونها على غير العامد ، ولا يقيسون قاتل العمد على قاتل الخطأ في وجوب الكفارة عليه ، بل يسقطونها عن قاتل العمد ، ولا يرون قضاء الصلاة على المرتد فهذا تناقض لا خفاء به وتحكم بالدعوى والله تعالى التوفيق *

ولو كان القضاء واجبا على العامد لترك الصلاة حتى يخرج وقها لما أغفل الله تعالى ولا رسوله ﷺ ذلك ، ولا نسياء ، ولا تعمد اعنائنا بترك بيانه (وما كان ربك نسيا) . وكل شريعة لم يأت بها القرآن ولا السنة فهي باطل *

وقد صح عن رسول الله ﷺ « من فاتته (٢) صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله » . فصح ان ما فات فلا سبيل الى ادراكه ، ولو أدرك أو أمكن أن يدرك لما فات ، كما لا تفوت المنسية أبداً ، وهذا لا إشكال فيه . والأمة أيضا كلها مجمعة على القول والحكم بأن الصلاة قد فاتت إذا خرج وقها ، فصح فونها باجماع متيقن ، ولو أمكن قضاؤها وتأديتها لكان القول بأنها فاتت كذبا وباطلا . فثبت يقينا أنه لا يمكن القضاء فيها أبداً . *

ومن قال بقولنا في هذا عمر بن الخطاب وابنه عبد الله ، وسعد بن أبي وقاص وسليمان ، وابن مسعود ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر ، وبديل (٣) العقيلي ، ومحمد ابن سيرين ، ومطرف بن عبد الله ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم *

فروينا من طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن عبد الله بن خراش (٤) قال

(١) في المصرية « وهذا » (٢) في النجدة « ان من فاتته »

(٣) بالباء الموحدة والدال المهملة مصدر — وفي النجدة « يزيد » وهو خطأ

(٤) كذا في الاصلين ولم أعرف من هو ولا صحة اسمه ولم أجده ترجمة ، فليس

يوجد في كتب الرجال الا عبد الله بن خراش — بكسر الحاء المعجمة — وليس

من هذه الطبقة بل هو متأخر من طبقة شعبة ، مات بين سنة ١٦٠ و ١٧٠ وهو كذاب

منكر الحديث ، وليس من المعقول أبداً أن يكون هو .

رأى ابن عمر ^(١) وجلا يقرأ صحيفة ، فقال له : يا هذا اتقايه ، إنه لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها ، فصل ثم اقرأ ما بدا لك *

وروينا ^(٢) من طريق ابراهيم بن المنذر الحزامي ^(٣) عن عمه الضحاك بن عثمان ^(٤) أن عمر بن الخطاب ^(٥) قال في خطبته بلجائية : ألا وإن الصلاة لها وقت شرطه الله لا تصلح الا به *

ومن طريق محمد بن المنثري عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي نضرة عن سالم بن الجعد قال قال سليمان - هو صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصلاة ميكال ، فمن وفى وفى له ، ومن طفق فقد علفم ما قيل في المطففين *

قال هلي : من أخر الصلاة عن وقتها فقد طفق *

ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن أبي النجود عن مصعب ابن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد أنه قال في قول الله تعالى : (والذين هم عن

(١) في الجنية « رأى عمر » ولا أعرف أيها الصواب فإني لم أجدها الاثر الا هنا
(٢) في الجنية « وروينا » وهو خطأ ^(٣) في الجنية بكسر الحاء المهملة وفتح الزاي نسبة الى أحد أجداده « حزام بن خويلد بن أسد »

(٤) الضحاك بن عثمان اثنان : أحدهما « الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد ابن حزام بن خويلد بن الاسد » وهذا ليس مرادنا فإنه قدم وليس عم ابراهيم بل هو عم جده ، وانما المراد هنا حفيد الاول وهو « الضحاك بن عثمان بن الضحاك » وهو من أصحاب مالك ، وليس عم ابراهيم بن المنذر لحا وانما هو عمه كلاله ، لان ابراهيم هو ابن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام بن خويلد ، وهو معروف بالرواية عن الضحاك الثاني الحفيد وعلى كل فهذا الاثر منقطع لان الضحاك الاول مات سنة ١٥٣ والثاني مات سنة ١٨٠ فلم يدرك واحد منهما عمر (٥) في الجنية « الضحاك بن عثمان بن عمر بن الخطاب » وهو خطأ ظاهر

صلاهم صلحون) قال: السهو الترك عن الوقت (١) *

قال علي: لو أجزأت عنده بعد الوقت لما كان له الويل من شيء قد أدله

وبه إلى وكيع (٢) عن المسعودي عن القاسم (٣) - هو ابن عبد الرحمن -
والحسن - هو ابن سعد (٤) : قيل لعبد الله بن مسعود (٥) (الذين هم على صلاتهم
دائمون) (والذين هم على صلاتهم يحافظون) فقال: ذلك على مواقيتها، قالوا:
ما كنا نرى ذلك إلا على تركها، قال: تركها هو الكفر *

وعن محمد بن المنثي: حدثنا عبد الأعلى ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
قال: ذكر لنا أن عبد الله بن مسعود كان يقول: إن الصلاة وقتا وكوقت الحج،
فصلوا الصلاة لميقاتها *

وعن محمد بن المنثي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا حماد بن زيد عن يحيى
ابن عتيق قال: سمعت محمد بن سيرين يقول: إن الصلاة وقتا وحدا فان (٦)
الذي يصلي قبل الوقت مثل الذي يصلي بعد الوقت *

(١) رواه الطبري (ج ٣ ص ٢٠١) من طريق وكيع وجهه من كلام مصعب
ابن سعد ورواه من طرق أخرى عن مصعب عن أبيه
(٢) كذا في الأصلين ولم يتقدم اسناد إلى وكيع حتى يصح أن يقول «وبه إلى وكيع»
(٣) القاسم هو بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، والراوي
عن المسعودي - شيخ وكيع - هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله
ابن مسعود، فاشتبه الأمر على ناسخ النسخة المصرية - أو صاحبها - فكتب
بجائزتها «له أي يريد لمل الصواب عن المسعودي أي القاسم الخ، وهذا فهم خطأ
والصواب ما أوضحناه وأن المسعودي شيخ وكيع روى عن المسعودي الكبير القاسم
ابن عبد الرحمن، وبذلك يستقيم الاسناد

(٤) «سعد» باسكان البين وهو الذي في النجدة، وفي المصرية «سعيد» وهو خطأ
(٥) رواية القاسم والحسن بن سعد عن ابن مسعود مرسله، فلها لم يدر كاهه
وهذا الأثر رواه الطبري في التفسير (ج ١٦ ص ٧٤ عن ابن وكيع عن أبيه، وفيه
«الحسن بن مسعود» وهو خطأ وصوابه «الحسن بن سعد» (٦) في النص يتوان

ومن طريق سحنون عن ابن القاسم أخبرني مالك أن القاسم (١) بن محمد بن أبي بكر الصديق حين كانت بنو أمية يؤخرون الصلاة : أنه كان يصلي في بيته ، ثم يأتي المسجد يصلي معهم ، فكلّم في ذلك . فقال : أصلي مرتين أحبّ إليّ من أن لا أصلي شيئاً *

قال علي : فهذا يوضح أن الصلاة الأولى كانت فرضه (٢) والآخرى تطوع ، فهما صلاتان صحيحتان ، وإن الصلاة بعد الوقت ليست صلاة أصلاً ، ولا هي شيء (٣) * وعن أسد بن موسى عن مروان بن معاوية الفزاري : أن عمر بن عبد العزيز قال : سمعت الله تعالى ذكر أقواما فصابهم فقال (أضاعوا الصلاة واتبوا الشهوات فسوف يلقون غيا) ولم تكن أضاعتهم إياها ، أن تركوها ، ولو تركوها لكانوا بتركها كفارا ، ولكن أخروها عن وقتها (٤) *

وعن عبد الرزاق عن معمر عن بديل العقيلي (٥) قال : بلغني أن العبد إذا صلى الصلاة لوقتها صعدت ولها نور ساطع في السماء ، وقالت : حفظتني حفظك الله ، وإذا صلاها لغير وقتها طويت كما يطوى الثوب انخلق فضرب بها وجهه * ومن العجب أن بعضهم قال : معنى قول ابن عمر : لا صلاة لمن لم يصل الصلاة لوقتها أي لا صلاة كاملة ، وكذلك قال آخرون في قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن

(١) في المدونة (ج ١ : ص ٨٧) « وأخبرني مالك عن القاسم » الخ

(٢) في التيجية « فريضة »

(٣) في المصرية « ولا هي شيئاً »

(٤) بهذا المعنى تقريباً كلمة أخرى لمعمر بن عبد العزيز في سيرته لابن الجوزي

(ص ٨٦) وفي تفسير الطبري (ج ١٦ ص ٧٤)

(٥) بديل — مصنف — هو ابن ميسرة العقيلي ، ومعمر هو ابن راشد الأزدي ، وفي المصرية « عن معمر بن بديل العقيلي » وفي التيجية « عن معمر بن زيد العقيلي » وكلاهما خطأ فاحش

لا يقيم (١) صلبه في الركوع والسجود « وفي قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن » •

قال على : فيقال لهؤلاء : ما جعلكم على ما ادعيتم ؟ فان قالوا : هو مهبود كلام العرب ، قلنا : ما هو كذلك ، بل مهبود كلام العرب الذي لا يجوز غيره — أن « لا » للنفي والتبرئة جملة إلا أن يأتي دليل من نص آخر أو ضرورة حس على خلاف ذلك ثم هيكم أنه كما قلتم ، فان ذلك حجة لنا ، وهو قولنا ، لان كل صلاة لم تكمل ولم تتم فهي باطل كلها ، بلا خلاف منا ومنكم . فان قالوا . انما هذا فيما نقص من فرائضها قلنا : نعم ، والوقت من فرائض الصلاة بأجماع منا ومنكم ومن كل مسلم ، فهي صلاة تعتمد ترك فريضة من فرائضها •

قال على : ما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم مخالفاً منهم ، وم يشنعون بخلاف صاحب إذا وافق أهواءهم ، وقد جاء عن عمر ومعاذ وعبد الرحمن ابن عوف ومعاذ بن جبل (٢) وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم أن من ترك صلاة فرض واحدة متمداً حتى يخرج وقتها فهو كافر مرتد . وهؤلاء الحنفيون والمالكيون لا يرون على المرتد قضاء ما خرج وقته . فهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم أيضاً لا يرون على من تمتد ترك الصلاة حتى خرج وقتها قضاء (٣) •

قال على : وما جعل الله تعالى عذراً لمن خوطب بالصلاة في تأخيرها عن وقتها بوجه من الوجوه ، لاني حال المطاعنة والقتال والخوف وشدة المرض والسفر . وقال

(١) في المصرية « لمن لا يقيم » وفي اليمنية « لمن لم يقيم » وكلاهما خطأ والصواب « لمن لا يقيم » فقد رواه بهذا اللفظ احمد في مسنده (ج ٤ ص ٢٣) وابن ماجه (ج ١ ص ١٤٧) ونسبه اليهما ابن تيمية في المنتقى (انظر الشوكاني ج ٢ ص ٢٨٠) طبع ادارة الطباعة المنيرية بلفظ « لمن لم يقيم » والصواب ما قلنا . وهذا الحديث قال الهيثمي في زوائد ابن ماجه : « اسناده صحيح ورجاله ثقات ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما » (٢) كذا في الاصلين يتكرر اسم ماذا مرتين (٣) في اليمنية « حتى خرج وقتها أيضاً » وما هنا أصح وأحسن

الله تعالى : (واذا كنت فيهم فأقت لم الصلاة فلتقم طائفة منهم منك) الآية ، وقيل تعالى : (فان ختم فرجالا أو ركبانا) . ولم يفسح الله تعالى ولا رسوله ﷺ في تركها عن وقتها حتى صلاها بطائفتين من أحدهما وجوه (١) إحدى الطائفتين إلى غير القبلة ، على ما نذكر في صلاة الخوف إن شاء الله عز وجل . ولم يفسح تعالى في تأخيرها عن وقتها للمريض المدنف ، بل أمر إن عجز عن الصلاة قائما أنه يصلي قاعداً (٢) ، فإن عجز عن القعود فعلى جنب ، وبالتيمم إن عجز عن الماء ، وبغير تيمم إن عجز عن التراب ، فمن أين أجاز من أجاز تعدد تركها حتى يخرج وقتها ؟ ثم أمره بأن يصلها بعد الوقت ، وأخبره بأنها تميزه كذلك (٣) ، من غير قرآن ولا سنة ، لاصحیحة ولا سقيمة ، ولا قول لصاحب ولا قياس *

وقد أقدم بعضهم فذكر صلاة رسول الله ﷺ يوم الخندق الظهر والمصر بعد غروب الشمس ، ثم أشار إلى أنه عليه السلام تركها متممداً ذا كراً لها *

قال على : وهذا كفر مجرد ممن أجاز ذلك من رسول الله ﷺ ، لأنهم مقرون معنا بلا خلاف من أحدهم (٤) . ولأن أحد من الأمة - في أن من تعدد ترك صلاة فرض ذا كراً لها حتى يخرج وقتها ، فإنه فاسق مجرح الشهادة ، مستحق للضرب والنكال ، ومن أوجب شيئاً من النكال على رسول الله ﷺ أو وصفه وقطع عليه بالفسق أو يجرحه في شهادته - فهو كافر مشرك مرتد كاليهود والنصارى ، حلال الدم والمال ، بلا خلاف من أحد من المسلمين *

وذكر بعضهم قول الله تعالى : (أتم الصلاة لذكري) وقوله عليه السلام : « خمس صلوات كتبهن الله تعالى » : وقال قد صح وجوب الصلاة ، فلا يجوز سقوطها إلا بإبرهان نص أو إجماع *

(١) كذا في الاصلين والمراد ظاهر والتركيب فيه شيء

(٢) في النجية « إن عجز عن الصلاة قائماً أن يصلي قائماً » وهو خطأ ظاهر

(٣) في النجية « وأخبره بأنه يميزه لذلك » وهو خطأ

(٤) في النجية « بلا خلاف منهم »

قال على : وهذا قول صحيح ، وقد صح البرهان بأن رسول الله ﷺ أوجب كل صلاة في وقت محدود أوله وآخره ، ولم يوجبها عليه السلام لا قبل ذلك الوقت ولا بعده ، فمن أخذ بعموم هذه الآية وهذا الخبر لزمه إقامة الصلاة قبل الوقت وبعده ، وهذا خلاف لتوقيت النبي ﷺ الصلاة بوقتها (١) *

وموه بعضهم بحديث رويناه من طريق أنس : أنهم اشتدت الحرب فداقنح تسر (٢) فلم يصلوا إلا بعد طلوع الشمس ، وهذا خبر لا يصح ، لأنه إنما رواه مكحول : أن أنس بن مالك قال ، ومكحول لم يدرك أنساً (٣) ثم لوصح فانه ليس فيه أنهم تركوها عارفين بخروج وقتها ، بل كانوا ناسين لها بلا شك ، لا يجوز أن يظن بفاضل من عرض المسلمين غير هذا ، فكيف بصاحب من الصحابة رضي الله عنهم ، ولو كانوا ذا كرين لما لصلوها صلاة الخوف كما أمروا ، أو رجلاً وركباً كما ألزمهم الله تعالى ، لا يجوز غير هذا ، فلاح يقيناً كذب من ظن غير هذا . والله تعالى التوفيق *

٢٨٠ - مسألة - وأما قولنا : أن يتوب من تعدد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ويستغفر الله تعالى ويكثر من التطوع - : فقول الله تعالى : (تغلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يدخلون الجنة) وقول الله تعالى : (والذين إذا فعلوا فحشة أو ظلموا

(١) في الجنة « لوقتها » (٢) تسر بضم التاء الاولى وفتح الثانية وبينهما سين مهملة ساكنة : أعظم مدينة بخوزستان : تريب « شوشر » بالشينين المجتنبين اولاهما مضمومة ، ومناها الاثره والاطيب والاحسن قاله ياقوت وفتحت سنة ١٧ وقيل سنة ١٦ . وأثر أنس هذا لم أجده (٣) هكذا يقول ابن حزم ، وما أظنه صحيحاً فقد قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٧٧) « حدثنا أبي قال : سألت أبا مسهر : هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : ما سمع عندنا إلا أنس بن مالك » ونقل ابن حجر في التهذيب (ج ١٠ ص ٢٩٠) عن الترمذي قال : « سمع مكحول من وائلة وأنس وإبي هند الباري » ثم قال : ويقال أنه لم يسمع من واحد من الصحابة الا منهم *

أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا فتنوبهم) وقال تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وقال تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً) ، وأجمعت الأمة - وبه وردت النصوص كلها - على أن التطوع جزءاً من الخير ، الله أعلم بقدره ، وللفريضة أيضاً جزء من الخير ، الله أعلم بقدره (١) ، فلا بد من ضرورة من أن يجمع من جزء التطوع إذا كثر ما يوازي جزء الفريضة ويزيد عليه ، وقد أخبر الله تعالى أنه لا يضيع عمل عامل ، وأن الحسنات يذهبن السيئات ، وأن من قتل موازينه فهو في عيشة راضية ، ومن خفت موازينه فأمه هاوية *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا أبو داود ثنا يعقوب بن إبراهيم (٢) ثنا اسماعيل - هو ابن عليّة - ثنا يونس عن الحسن عن أنس بن حكيم الضبي أنه لقي أبا هريرة فقال له أبو هريرة : « أول ما يحاسب الناس به (٣) يوم القيمة من أعمالهم الصلاة ، يقول ربنا تبارك وتعالى للملائكة (٤) وهو أعلم : انظروا في صلاة عبدي أتمها أم قصها ؟ فإن كانت تامة كُتبت له تامة ، وإن كان انتقص منها شيئاً قال (٥) : انظروا هل لعبدي من تطوع ؟ فإن كان له تطوع قال : أتموا لعبدي فريضته من تطوعه ، ثم تؤخذ الأعمال على ذلكم (٦) » *

قال أبو داود : وحدثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن داود ابن أبي هند (٧) عن زرارة بن أوفى عن تميم الداري عن النبي ﷺ بهذا المعنى ،

(١) قوله « وللفريضة أيضاً » الى هنا سقط من البنية وهو خطأ

(٢) في البنية « ثنا يعقوب ثنا إبراهيم » وهو خطأ

(٣) في المصرية « يحاسب به الناس » وما هنا أصح وهو الذي في البنية لموافقته لأبي داود (ج ١ ص ٣٧٢) (٤) في أبي داود « للملائكة »

(٥) في البنية « انتقص قال » الخ وفي المصرية « انتقص منها شيء » قال « الخ وكلاهما خطأ صححناه من أبي داود (٦) في أبي داود نسختان : « على ذاك » و « على ذاك » في البنية « داود بن هند » وهو خطأ

قال : « ثم الزكاة مثل ذلك ، ثم تؤخذ الاعمال على حسب ذلك (١) » .
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح في عبد الوهاب بن عيسى ثنا
 احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب ومحمد بن
 المنثري قالوا جميعا ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر -
 عن نافع (٢) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « صلاة الرجل في الجماعة تزيد على
 صلاته وحده سبعا وعشرين درجة (٣) » .

وبه الى مسلم : حدثنا اسحاق بن ابراهيم أخبرنا المذيرة بن سلمة الخزومي ثنا
 عبد الواحد - هو ابن زياد - ثنا عثمان بن حكيم أخبرنا عبد الرحمن بن أبي عمرة
 قال : دخل عثمان بن عفان رضي الله عنه المسجد بعد صلاة المغرب فقام وحده (٤)
 فعمدت اليه ، فقال : يا ابن أخي سمعت رسول الله ﷺ يقول : من صلى العشاء في
 جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل
 كله (٥) » .

فهذا بيان مقدار (٦) أجر التطوع وأجر الفريضة ، وإنما هذا لمن تاب وندم
 وأقلع واستدرك ما فرط .

(١) حديث أبي هريرة نسبة المنذري لابن ماجه ونسبه ابن تيمية في المنتقى
 لاحد والترمذي والنسائي أيضا ، وهو في النسائي بأسانيد مختلفة (ج ١ ص ٨١ و ٨٢)
 ، ورواه الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ٢٦٢) وصححه هو والذهبي ، وأنس بن
 حكيم الضبي ذكره ابن حبان في الثقات وجهله ابن القطان وابن المديني ، وحديث تميم
 الداربي نسبة المنذري لابن ماجه ، ورواه أيضا الحاكم (ج ١ ص ٢٦٢ و ٢٦٣)
 وصححه على شرط مسلم

(٢) في مسلم (ج ١ ص ١٨٠) « أخبرني نافع »

(٣) في الأصلين « سبعا وعشرين جزءاً » وهو خطأ في الرواية وفي تذكير

العدد ، وصححه من صحيح مسلم (٤) الزيادة من صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٢)

(٥) في مسلم « صلى الليل كله »

(٦) في النسخة « بيان بمقدار »

وأما من تعمد ترك المفروضات واقتصَرَ على التطوع ليجبر بذلك ما عصى في تركه مصراً على ذلك ، فهذا عاص في تطوعه ، لأنه وضعه في غير موضعه ، لأن الله تعالى لم يضعه لتترك الفريضة ، بل ليكون زيادة خير ونافعة ، فهذا هو القى يجبر به الفرض المضيق . وإذا عصى في تطوعه فهو غير مقبول منه ، قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » •

فلنذكر ذاكر ما روى من أن التطوع لا يقبل ممن لا يؤدي الفريضة كالتاجر لا يصح له ربح حتى يخلص رأس ماله : — فباطل لا يصح ، لأنه إنما رواه موسى ابن عبيدة الرزدي (١) وهو ضعيف ، وعبد الملك بن حبيب الاندلسي عن المكفوف (٢) عن أيوب بن خوط (٣) وهذه ثلاث بلايا في نسق (٤) ، أحداها (٥) يكتفى ، ومرسل أيضاً ، وعبد الملك بن حبيب عن مطرف عن مالك أن أبا بكر الصديق ، وعبد الملك ساقط (٦) ، وهذا أيضاً منقطع ، ولو صح ذلك لكان (٧) المراد به من قصد التطوع ليموضه عن الفريضة ، مصراً على ذلك غير نادم ولا تائب . والله تعالى التوفيق •

(١) الرزدي يفتح الراء والباء ثم ذال معجمة ، نسبة الى الرتبة ، وفي العينية « الزبدي » وهو تصحيف ، وموسى ثقة أما ضعف من قبل حفظه حتى قيل : لا شيء (٢) ذكره ابن حجر في اللسان (ج ٦ ص ٤٧١) ونقل كلام المؤلف فيه في وطه الخائن وأنه قال « لا يعرف هذا المكفوف » ثم قال « تقدم في أصل الميزان قاسم ابن عبد الله المكفوف والذي قبله وهو من طبقة من يروي عن أيوب بن خوط فآله أعلم »

(٣) خوط بفتح ألخاء المعجمة واسكان الواو وآخره طاء مهملة ، وفي المصرية بالحاء المهملة ، وهو تصحيف وفي العينية « حوق » بالهملة والقاف ، وهو خطأ (٤) في العينية « فسق » وهو خطأ لا معنى له

(٥) في المصرية « احداها » وهو خطأ (٦) سبق ان قلنا مرارا ان المؤلف يحمل على عبد الملك بن حبيب بشير وجه فهو عالم جليل الا انه يخطئ في الحديث ولم يكن صناعته . (٧) في العينية يحذف « لسان » وهو خطأ

الصلوات المفروضة الخمس

٢٨٩ - مسألة - المفروض من الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى خمس ، وهي : الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة - وهي العتمة - وصلاة الفجر * فالصبح ركعتان أبداً ، على كل أحد من صحيح أو مريض أو مسافر أو مقيم ، خائف أو آمن . والمغرب ثلاث ركعات أبداً ، كما قلنا في الصبح سواء سواء . وأما الظهر والعصر والعشاء الآخرة فكل واحدة منهن على المقيم - مريضاً كان أو صحيحاً خائفاً أو آمناً - أربع ركعات أربع ركعات ، وكل هذا إجماع متيقن مقطوع به ، لا خلاف فيه بين أحد من الأمة قديماً ولا حديثاً ، ولا في شيء منه ، وكل واحدة منهن على المسافر الآمن ركعتان ركعتان . وأما المسافر الخائف فإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعتين وإن شاء صلى كل واحدة منهن ركعة واحدة ، واختلاف موجود في كل هذا فيما ذلك السفر ، وفي مقدار ذلك السفر من الزمان ومن المسافة ، وفي هل ذلك القصر عليه فرض أم هو فيه مخير ، وفي هل تجزئ ركعة واحدة في الخوف في السفر أم لا . وسنذكر البرهان على الحق من ذلك ، وبطلان الخطأ فيه ، في أبوابه إن شاء الله عز وجل . ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم . وبه تعالى نستعين وبه تتأيد *

(أقسام التطوع)

٢٨٢ - مسألة - أوكد التطوع ما قد ذكرناه في أول مسألة من كتاب الصلاة من ديواننا هذا ، من الأقسام التي أمر بها رسول الله ﷺ مخصوصة بأسمائها ، وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ، ولكن جاء التندب اليه *

أوكد ذلك ركعتان بعد الفجر الثاني وقبل صلاة الصبح ، ثم صلاة العيدين ، ثم صلاة الاستسقاء ، وقيام رمضان ، وأربع ركعات قبل الظهر بعد الزوال ، وأربع ركعات بعد الظهر وأربع ركعات قبل العصر - إن شاء لم يسلم الا في آخرهن (١) ، وإن شاء سلم من كل ركعتين ، وركعتان (٢) بعد صلاة العصر ، وركعتان بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ،

(١) في المصرية « آخرهما » وفي البنية « ان شاء ما لم يسلم الا في آخرهن » فضمير المتى في المصرية خطأ ، وزيادة « ما » في البنية خطأ أيضاً والصواب ما اخترناه هنا من مجموعهما كما هو واضح (٢) في البنية « وركعتين » وهو خطأ

وركعتان بعد صلاة المغرب ، وركعتان قبل صلاة العتمة ، وركعتان عند القدوم من السفر في المسجد ، وما تطوع به المرء إذا توطأ (١) ، ثم ما تطوع به المرء في نهاره وليله *

حدثنا عبد الله بن يوسف (٢) ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني (٣) زهير بن حرب ثنا يحيى بن سعيد القطان عن ابن جريج (أخبرني عطاء (٤)) عن عبيد بن عمير عن عائشة أم المؤمنين : « أن النبي ﷺ لم يكن على شيء من التوافل أشد تماهداً (٥) منه على ركعتين قبل الصبح » *

وبه إلى مسلم : حدثنا محمد بن عبيد القبري ثنا أبو عوانة (٦) عن قتادة عن زرارمة بن أوفى (٧) عن سعد بن هشام بن عامر (٨) عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » *

وقد صلى رسول الله ﷺ صلاة الاستسقاء على ما سنده في بابها إن شاء الله عز وجل (٩) وحض عليه السلام (١٠) أيضاً على قيام رمضان على ما نذكره في بابها إن شاء الله عز وجل *

- (١) في التيمنة « وما تطوع به المراد أتطوع » وهو خطأ لا معنى له
- (٢) في التيمنة « عبيد الله بن يوسف » وهو خطأ
- (٣) في التيمنة « ثنا » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ٢٠١)
- (٤) قوله « أخبرني عطاء » سقط من الأصلين وزدناه من مسلم .
- (٥) في مسلم « أشد تماهداً » (٦) في المصرية « محمد بن عبيد القبري »
- أبو عوانة « وفي التيمنة » محمد بن عبيد القبري أبو عوانة « وكلاماً خطأ وصحناه من مسلم (ج ١ ص ٢٠١) (٧) في الأصلين « عن زرارمة بن أوفى » وهو خطأ
- (٨) في المصرية « سعيد بن هشام بن عامر وفي التيمنة سعد بن زرارمة بن هشام بن عامر »
- وكلاماً خطأ (٩) في التيمنة « وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم الاستسقاء على ما نذكر بعده إن شاء الله عز وجل » وهو خطأ في قوله « سمى » غير مفهوم
- (١٠) في التيمنة « وخط عليه السلام » وهو خطأ
- (م ٣٢ — ج ٢، المحلى)

وبه إلى مسلم : حدثنا يحيى بن يحيى النيسابورى ثنا هشيم عن خالد^(١) - هو الحذاء - عن عبد الله بن شقيق قال - ألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ عن تطوعه ؟ قالت : « كان يصلى في بيته »^(٢) قبل الظهر أربعاً ، ثم يخرج فيصلى بالناس ، ثم يدخل فيصلى ركعتين ، ويصلى^(٣) بالناس المغرب ، ثم يدخل فيصلى ركعتين ، ويصلى بالناس العشاء^(٤) ، ويدخل بيتي فيصلى ركعتين * .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر - هو الحوضي - ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ابن أبي طالب رضى الله عنه : « أن رسول الله ﷺ كان يصلى قبل العصر ركعتين^(٥) » * . حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسماعيل ابن مسعود ثنا يزيد بن زريع ثنا شعبة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة : سألتنا علياً عن صلاة رسول الله ﷺ ، فوصف قال : « كان يصلى قبل الظهر أربعاً ، وبعدها ثنتين ، ويصلى قبل العصر أربعاً ، يفصل بين كل ركعتين بتسليم على الملائكة المقرئين والنبيين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين^(٦) » * .

وبه إلى أحمد بن شعيب : أنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن عبد الرحمن ثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة قال : سألتنا^(٧) علياً عن صلاة رسول الله ﷺ فوصف قال : كان يصلى قبل الظهر أربع ركعات ، يجمل التسليم في آخر ركعة^(٨) ، وبعدها أربع ركعات يجمل التسليم في آخر ركعة^(٩) .

- (١) في البيئية « هشيم بن خالد » وهو خطأ (٢) في الاصلين « في بيتي » وصحاحه من مسلم (ج ١ ص ٢٠٢) (٣) في مسلم « وكان يصلى » (٤) كلمة « العشاء » حذفت من البيئية (٥) في أبو داود (ج ١ ص ٤٩٠ - ٤٩١) (٦) الحديث في النسائي (ج ١ ص ١٣٩ - ١٤٠) مطول واختصره المؤلف . (٧) في النسائي « سألت » (٨) في البيئية « في آخر ركعتين » (٩) الحديث بهذا الاسناد في النسائي (ج ١ ص ١٤٠) ولكن لفظه « سألت علي ابن أبي طالب عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في النهار قبل المكتوبة ؟ قال : من يطيق ذلك ! ثم أخبرنا قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى حين ترينغ

قال أبو محمد: لا تعارض بين شيء مما ذكرنا، بل كل ذلك حسن مباح، من رواية التفات الأبيات *

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن علية — هو اسماعيل — عن الجريري (١) عن عبد الله بن بريقة عن عبد الله بن مغفل (٢) قال: قال رسول الله ﷺ: « بين كل أذانين صلاة لمن شاء » (٣) *

قال علي: دخل في هذا العموم ما بين (٤) اذان العتمة واقامتها، وما بين اذان المغرب واقامتها، وما بين اذان صلاة الصبح واقامتها *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثني ثنا الضحاك — يعني أبا عاصم — ثنا ابن جريج أنا ابن شهاب أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أخبره عن أبيه وعنه عبد الله وعبيد الله ابني كعب بن مالك عن أبيهما: « ان رسول الله ﷺ كان لا يقدم من سفر إلا نهراً في الضحى، فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه (٥) ركعتين ثم جلس فيه » *

وبه الى مسلم: ثنا عبد بن حميد أنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: « كان رسول الله ﷺ

الشمس ركعتين وقبل نصف النهار أربع ركعات يجعل التسليم في آخره » والحديث عند المؤلف هنا أطول، فما أدري من أين جاءت هذه الزيادة؟! ولعلها رواية أخرى ليست بن أبيدينا (١) في النجفة « اسمعيل بن الجريري » وهو خطأ (٢) في النجفة « معقل » وهو تصحيف

(٣) في أبي داود (ج ١ ص ٤٩٥) « بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة لمن شاء ». وهذا الحديث رواه الجماعة وعند بعضهم أنه قال « لمن شاء » في المرة الثالثة (٤) في النجفة « يكن » بدل « بين » وهو خطأ

(٥) في النجفة « فركع فيه » وما هنا هو الصواب الذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٩٩) وفي المصرية أيضاً

يرغب (١) في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بمزيمة •
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداً ثنا إبراهيم بن أحمد الباقى (٢) ثنا
 الفزبرى ثنا البخارى ثنا اسحاق بن نصر ثنا أبو أسامة عن أبي حيان التميمي عن
 أبي زرعة عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال لبلال عند صلاة الفجر : يا بلال ،
 حدثني بأرجى عمل عملته في الاسلام ؟ قالى سمعت دف (٣) نليك بين يدي في الجنة
 قال بلال : ما علمت عملاً أرحى عندي أني لم أظهر طهوراً في ساعة ليل أو نهار ، إلا
 صليت بذلك الطهور (٤) ما كتب لى أن أصلى •

﴿ فصل فى الركعتين قبل المغرب ﴾

٢٨٣ — مسألة — قال أبو محمد : منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس
 وقبل صلاة المغرب ، منهم مالك وأبو حنيفة ، وما نعلم لهم حجة إلا أن أحمد بن محمد
 ابن عبد الله الطلمنكى قال ثنا محمد بن أحمد بن مفرج (٥) ثنا الصموت ثنا الزار ثنا
 عبد الواحد بن غياث (٦) ثنا حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة (٧) عن

(١) فى المصرية « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرغب » وما هنا هو
 الذى فى التينة والموافق لمسلم (ج ١ : ص ٢١٠)
 (٢) فى التينة « إبراهيم الباقى » وهو خطأ
 (٣) بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء أى صوت ، وقال البخارى « بنى تحريك »
 والمعنى واحد (٤) فى التينة « الطهر » وهو خطأ وما هنا هو الصواب الموافق
 للبخارى (ج ١ ص ١٦٠ — و ١٦١)
 (٥) فى الاصلين « أحمد بن محمد بن مفرج » وهو خطأ أنظر ما سبق فى
 المسائلين (١١٦ — و ١١٨) فى تحقيقنا اسمه

(٦) غياث بكسر التين المعجمة وآخره تاء مثناة ، وفى المصرية « عبد الواحد
 ابن عمار » وهو خطأ (٧) « حيان » بالخاء المهملة والياء المثناة وفى الاصلين « حان »
 بالموحدة وهو خطأ وأبوه « عبيد الله » بالتصغير وفى التينة « عبد الله » بالتكثير
 وهو خطأ . وفى المصرية « حبان بن عبيد الله بن عبد الله بن بريدة » وهو خطأ فحشى

أبيه عن النبي ﷺ : « بين كل أذانين صلاة إلا المغرب » (١)
 قال أبو محمد : هذه اللفظة انفرد بها حيان بن عبيد الله وهو مجهول (٢) ،
 والصحيح هو ما رواه الجريري عن عبد الله بن بريدة ، وقد ذكرناه آنفاً ،
 وذكروا عن إبراهيم النخعي : أن أبا بكر وعمر وعثمان لم يكونوا (٣) يصلونهما

(١) في التيمية « الصلاة المغرب » وهذا الحديث رواه البزار كما ترى وإليه
 نسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٨٧) ورواه الدارقطني من طريق
 عبد الصغار بن داود وعبد الواحد بن غياث كلاهما عن حيان (ص ٩٨ — ٩٩)
 ورواه البيهقي من طريق عبد الله بن صالح عن حيان (ج ١ ص ٤٧٤)
 (٢) أما إن حيان مجهول فلا ، بل هو معروف وذكره ابن حبان في الثقات ،
 وهو حيان بن عبيد الله بن حيان أبو زهير ، قال روح بن عباد « كان رجل صدق »
 وقال البزار بعد رواية هذا الحديث — كما نقل عنه الزيلعي — « لا نعلم رواه عن
 ابن بريدة إلا حيان بن عبيد الله وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس به » .
 وقال ابن حجر في اللسان : « قال ابن حزم مجهول فلم يصب » وقال أبو حاتم
 « صدوق » . وأما أن هذا الحديث ضعيف فتم ، لأن حيان أخطأ فيه جداً ، ولذلك
 قال الدارقطني « ليس بقوى » يعني حيان لحظه في هذا الحديث وفي غيره . قال
 البيهقي في السنن (ج ١ ص ٤٧٤) « أنبأنا أبو عبد الله الحافظ أخبرني محمد بن
 اسمعيل حدثنا أبو بكر محمد بن اسحق — يعني ابن خزيمة — على أثر هذا الحديث
 قال : حيان بن عبيد الله هذا قد أخطأ في الاستاد ، لأن كهمس بن الحسن وسعيد
 ابن أبياس الجريري وعبد المؤمن العنكي رووا الخبر عن ابن بريدة عن عبد الله بن مفضل
 لا عن أبيه ، هذا علي من الجنس الذي كان الشافعي رحمه الله يقول : أخذ طريق
 الهجرة . فهذا الشيخ لما رأى أخبار ابن بريدة عن أبيه توهم أن هذا الخبر هو أيضاً عن
 أبيه ، ولعله لما رأى العامة لا تصلّي قبل المغرب توهم أنه لا يصلّي قبل المغرب ، فزاد
 هذه الكلمة في الخبر وزاد علماً بأن هذه الرواية خطأ أن ابن المبارك قال في حديثه
 عن كهمس : فكان ابن بريدة يصلّي قبل المغرب ركعتين ، فلو كان ابن بريدة قد سمع
 من أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الاستثناء الذي زاد حيان بن عبيد الله
 في الخبر : « ما خلا صلاة المغرب » : لم يكن يخالف خبر النبي صلى الله عليه وسلم له
 (٣) في المصرية « لم يكونوا » وهو خطأ

وهذا لا شيء ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن إبراهيم لم يدرك أحداً من ذكرناه ، (١) ولا ولد إلا بعد قتل عثمان بسنين ، (٢) ثم لو صح لما كانت فيه حجة ، لأنه ليس فيه أنهم رضى الله عنهم نهوا عنها ، ولا أنهم كرهوها ، ونحن لا نخالفهم في أن ترك جميع التطوع مباح ، ما لم يتركه المرء رغبة عن سنة رسول الله ﷺ ، فهذا هو المالك ، ثم لو صح نهيهم عنها — ومعاذ الله أن يصح — لما كانت في أحد منهم حجة على رسول الله ﷺ ولا على من صلاهما من الصحابة رضى الله عنهم ، وقد خالفوا أبابكر وعمر وجماعة من الصحابة في المسح على العمامة ومعهم سنة رسول الله ﷺ ، فلا عجب أعجب من إقدامهم على مخالفة الصحابة إذا اشتبهوا وتعتيمهم مخالفتهم إذا اشتبهوا ! وهذا تلاعب بالدين لا خفاء به ! — نفي هؤلاء المقلدين المتأخرين *

وذكروا عن ابن عمر أنه قال : ما رأيت (٣) أحداً يصلحها . وهذا لا شيء ، أول ذلك أنه لا يصح ، لأنه عن أبي شعيب أو شعيب ، ولا ندرى من هو ؟ وأيضاً فليس في هذا لو صح نهى عنها ، ونحن لا ننكر التطوع (٤) ما لم ينه عنه (٥) بغير حق ، ثم لو صح عنه النهى عنها — وهو لا يصح أبداً — بل قد روى عنه جواز صلاتها — : لما كان فيه حجة على رسول الله ﷺ ، ولا على سائر الصحابة الناذبين إليها ، ومن العجائب أنهم لا يرون حجة قول ابن عمر : « صليت خلف رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم يفت أحد منهم » إذ لم يوافق تقليدهم ، وقد صح هذا عنه ، ثم يعملون ما لم يصح عنه ، حجة إذ وافق أهواءهم ! وهذا عجب جداً !! *

(١) قوله « بمن ذكرنا » سقط من النسخة وما هنا هو الصواب (٢) في النسخة « بستين » وهو خطأ ، لأن إبراهيم ولد فيها ذكره ابن حبان سنة ٥٠ وأثره هذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم . (٣) في النسخة « ما رأينا » (٤) كذا في المصرية وهو خطأ ، ولعل صوابه « ونحن لا ننكر ترك التطوع » كما هو ظاهر (٥) من أول قوله « ولاندى من هو » الى هنا سقط من النسخة

قال حلى : والحجة فيها هو (١) ما حدثناه عيد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا
ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى (٢) ثنا البخارى ثنا عبد الله بن يزيد - هو المقرئ -
- ثنا سعيد بن أبي أيوب ثنا يزيد بن أبي حبيب سمعت مرثد بن عبد الله (٣)
البرزى - هو أبو الخضر - قال أتيت عقبة بن عامر الجهنى فقلت : ألا أعجبك (٤)
من أبي تميم ، يركع ركعتين قبل صلاة المغرب ! فقال عقبة : « إنا كنا نفعله على
عهد رسول الله ﷺ » (٥) فسألت فإيتملك الآن ؟ قال : الشغل *

وبه الى البخارى : ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة قال سمعت
عمرو بن عامر الانصارى (٦) عن أنس بن مالك قال : « كان المؤذن اذا أذن قام
ناس من أصحاب رسول الله ﷺ يبتدرون السوارى ، حتى يخرج النبي ﷺ وم
كذلك ، يصلون الركعتين قبل المغرب » *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا
احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب وأبو بكر بن أبي
شيبه كلاهما عن ابن فضيل عن المختار بن فلفل عن أنس بن مالك قال : « كنا على
عهد رسول الله ﷺ نصلى ركعتين بعد غروب الشمس (٧) فسألت (٨) : أكان
رسول الله ﷺ يصليهما ؟ (٩) قال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا » *

(١) في البنية مجذوف « هو » (٢) في البنية « ابراهيم بن احمد الفربرى » وهو خطأ

(٣) في البنية « سعيد بن أبي أيوب الجهنى سمعت مرثد بن عبد الله » وهو خطأ

(٤) « أعجبك » بضم الهمزة وإسكان العين ، وضبط ايضا بفتح العين وتشديد الجيم .

(٥) في البنية فقلت وفي البخارى (ج ١ ص ١٦٤) « قلت »

(٦) عمرو بفتح العين ، وفي الاصلين « عمر » بضمها وهو خطأ صححناه من

البخارى (ج ١ ص ٩١)

(٧) في البنية « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى ركعتين بعد غروب

الشمس » وبجاشيتها « كذا وينظر فى خطئه » وهو خطأ تماماً لان باقى الحديث

يدل على أنهم هم الذين كانوا يصلون (٨) فى البنية « قلت » وفي مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)

« فقلت له » (٩) فى مسلم « صلاهما »

قال علي . ان رسول الله ﷺ لا يقرأ الا على الحق الحسن ، ولا يرى مكروها الا كرهه ولا خطأ الا نهى عنه ، قال الله تعالى : (لتبين للناس ما نزل اليهم) *
قال علي : وقال بهذا جمهور الناس ، وروينا عن عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز بن صهيب (١) عن أنس بن مالك قال : « كنا بالمدينة فإذا أذن المؤذن لصلاة المغرب ابتدروا السواري فركعوا ركعتين ، حتى ان الرجل القريب ليدخل المسجد فيحسب ان الصلاة قد صليت ، لكثرة من يصليهما (٢) » فهذا عموم للصحابة رضي الله عنهم *

ورويانا عن عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق كلاهما عن سفیان الثوري عن عاصم بن بهدلة (٣) عن زر بن حبیش : أنه رأى عبد الرحمن بن عوف وأبى بن كعب يصليان الركعتين قبل صلاة المغرب . وقال حاد بن زيد عن عاصم عن زر عن عبد الرحمن وأبى مثل ذلك ، وزاد : لا يدعاهما *

وعن معمر بن الزهري عن أنس : أنه كان يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب *
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن يزيد بن خير (٤) عن خالد بن معدان عن زغبان (٥) مولى حبيب بن مسلمة : رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يهبطون الى

(١) صهيب بضم الصاد المهملة وفتح الهاء وآخره باه موحدة ، وفي الجنية « صيت » وهو تحريف

(٢) رواه بهذا اللفظ مسلم عن شيان بن فروخ عن عبد الوارث (ج ١ ص ٢٣٠)
ورواه البيهقي في سننه من طريق الحسن بن سفیان عن شيان بن فروخ به (ج ٢ ص ٤٧٥) وانظر الاحاديث والآثار الواردة في هاتين الركعتين في كتاب قيام الليل للروزي الذي اختصره الحافظ احمد بن علي المقرئ - صاحب الخطط - (ص ٢٥ - ٢٨)

(٣) في الجنية « عاصم بن ربدله » من غير نقط وهو خطأ

(٤) خير بالحاء المعجمة مصغر

(٥) في سنن البيهقي « زغبان » بالزاي والسين المعجمة وفي المتن للذهبي (ص ٢٢٧ و ٢٢٨) ذكر « زغبان » بالراء والمعجمة جماعة ، و « زغبان » بالزاي

الركعتين قبل صلاة المغرب كما يهبون الى الفريضة (١) *

وروينا عن وكيع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب :
ما رأيت قتيها يصلي الركعتين قبل المغرب الا سعد بن مالك ، يعني سعد بن
أبي وقاص *

وروينا من طريق حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن داود الوراق عن
جعفر بن أبي وحشية : أن جابر بن عبد الله كان يصلي قبل المغرب ركعتين *
وعن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن سليمان بن عبد الرحمن (٢) عن راشد
ابن يسار قال : أشهد على خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ من أصحاب الشجرة
أنهم كانوا يصلون ركعتين قبل المغرب *

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة : أنه صلى مع عبد الرحمن
ابن أبي ليلى فكان يصلي الركعتين قبل المغرب *
وعن وكيع عن يزيد بن ابراهيم (٣) : سمعت الحسن البصري يسأل عن الركعتين
قبل المغرب ؟ فقال : حسنتين جميلتين لمن أراد بهما (٤) وجه الله تعالى . وبه يقول
الشافعي وأصحابنا *

والمهمة فردا واحداً ، وذكر السيد مرتضى الزبيدي في شرح القاموس (ج ١ ص ٢٧٤)
« ابن رغبان مولى حبيب بن مسلمة الفهرى من أهل الشام صاحب المسجد ببغداد »
في باب الرأء المهمة والتين المعجمة فهو هو . ولكنى لم أجده له ترجمة ولا أرجح ان
كان « رغبان » أو « ابن رغبان » (١) هذا الاثر رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٧٦)
من طريق النضر بن شميل عن شعبة ، فان عرف رغبان أو ابن رغبان هذا ولم يكن
فيه مطعن كان الاستاذ حسناً أو صحيحاً

(٢) لم أعرف من هو ؟ وأظنه سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى المترجم في التهذيب
(ج ٤ : ص ٢٠٨) وأما شيخه راشد بن يسار فلا أعرفه ولم أجده له ترجمة ؟
(٣) في الهمة « يزيد بن ابراهيم » وهو خطأ ، بل هو يزيد بن ابراهيم التستري
أبو سعيد البصري (٤) في المصرية « ثم أراد بهما » ولا معنى لحرف « ثم » هنا أصلاً
(م ٣٣ — ج ٢ المحلى)

٢٨٤ - مسألة - وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تصلي تلك الصلاة :-
فإن ذلك مستحب - مكروه تركه - في كل صلاة ، سواء كان صلى (١) منفرداً لعذر
أوفى جماعة ، ولا يصليها ولو مرات كلما وجد جماعة تصليها *

وقد قال قوم : لا يصليها ثانية أصلاً . وقال أبو حنيفة : لا يصلي ثانية إلا الظاهر
والعامة فقط ، سواء كان صلاتها في جماعة أو منفرداً ، والأولى هي صلاته ، حاشا
صلاة الجمعة ، فإنه إن صلاتها في بيته منفرداً أجزأته ، ولم يكن عليه أن ينهض إلى
الجامع ، فإن خرج إلى المسجد والامام لم يسلم بعد من صلاة الجمعة ، فحين خروجه
لذلك تبطل صلاته التي كان (٢) صلى في بيته ، وكانت التي تصلي مع الامام فرضه .
وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا تبطل صلاته التي صلى في بيته بخروجه إلى الجامع ،
لكن بدخوله مع الامام (٣) في صلاة الجمعة تبطل التي صلى في منزله . وقال مالك :
يعيد من صلى في منزله صلاة فرض مع الجماعة إذا وجدها تصلي تلك الصلاة ، جميع
الصلوات حاشا المغرب فلا يعيدها ، قال : والأمر في أي الصلاتين فرضه إلى الله (١)
تعالى ، قال (٥) : فإن صلى في جماعة لم يعد في أخرى *

قال أبو محمد : أما من منع من الإعادة جملة فإنه احتج بما رويناه من طريق
أبي داود : ثنا أبو كامل يزيد بن زريع (٦) ثنا حسين - هو الملعن - عن عمرو بن
شعيب عن سليمان بن يسار قال : أتيت ابن عمر على البلاط (٧) وهم يصلون ، فقلت :

(١) في المصرية « يصلي » وما هنا أحسن .

(٢) في النجنية مجذوف « كان » (٣) في النجنية « بخروجه إلى الجامع بخروجه مع
الامام » وهو خلط لا معنى له

(٤) في النجنية مجذوف « إلى » وهو خطأ (٥) فيها أيضاً مجذوف « قال »

(٦) بالزاي والراء وآخره مهمة مصغرة وفي النجنية « ربيع » وهو خطأ

(٧) في الأصلين « في البلاط » وصححناه من أبي داود (ج ١ : ص ٢٢٦)

والبلاط موضع معروف بالمدينة

ألا تصلي معهم ؟ قال : قد صليت ، وصحمت رسول الله ﷺ يقول « لا تصلوا صلاة في يوم ^(١) مرتين » *

قال على : وهذا خبر صحيح لا يحمل خلافه ، ولا حجة لهم فيه ولم نقل قط — ومعاذ الله من هذا — : إنه يصلى على نية أنها الصلاة التي صلى ، فيجعل في يوم واحد ظهريْن أو عصرين أو صبحين أو مغربين أو عتمتين ، هذا كفر لا يحمل القول به لأحد لكنه يصلى نافلة كما نص رسول الله ﷺ على ذلك *

وأما قول أبي حنيفة ، فإنه احتج بأن التطوع بعد الصبح وبعد العصر لا يجوز ، واحتج بالأخبار الواردة في ذلك ، وعَلَّيْهَا على أحاديث الأمر ، وَعَلَّيْنَا نحن أحاديث الأمر ، وسند كره البرهان على الصحيح من العملين إن شاء الله تعالى ، بعد تمام كلامنا في هذه المسألة وفي التي بعدها إن شاء الله *

وأما قول مالك فاتهم احتجوا في المنع من أن يصلى مع الجماعة التي تصلى المغرب خاصة بأن قالوا : إن المغرب وتر النهار ، فلو صلاها ثانية لشفعها ، فبطل كونها وترًا *

قال على : وهذا خطأ ، لأن إحداها نافلة ، والأخرى فريضة ، باجماع منا ومنهم ، والنافلة لا تشفع الفريضة ، باجماع منا ومنهم *

وقالوا : لا تطوع ^(٢) بثلاث ، لأن رسول الله ﷺ قال : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » وهذا لا حجة لهم فيه ، لأن الذي وجبت طاعته في إخباره بأن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى — هو الذي أمر من صلى ^(٣) ووجد جماعة تصلى أن يصلى معهم ، ولم يخص صلاة بعد صلاة ، وهو الذي أمر أن يقتفل في الوتر بواحدة أو بثلاث ،

(١) قوله « في يوم » سقط من الأصلين وزدناه من أبي داود، والحديث نسب المنذري للسائى أيضا ، وأعله بأن في أسنده عمرو بن شبيب . وعمر ثقة حجة وسليمان بن يسار هو مولى ميمونة أحد الفقهاء السبعة والاسناد صحيح

(٢) في المصرية « لا تطوع » (٣) في المصرية « أمر به من صلى » وزيادة « به » لا معنى لها

والعجب من احتجاجهم بهذا الخبر ، ونسوا أنفسهم في الوقت فقالوا : يصلى الظهر والعصر والعنتمة مع الجماعة ، فأجازوا له التطوع بأربع ركعات لا يسلم بينها ^(١) ، وليس ذلك مثنى مثنى ، وهذا تناقض منهم . والحق في هذا هو أن جميع أوامره عليه السلام حق ^(٢) ، لا يضرب بعضها ببعض ، بل يؤخذ بجميعها كما هي . وقالوا : إن وقت صلاة المغرب ضيق ، وهذا خطأ ، لأن الجماعة التي وجدها صلى ، لا شك في ^(٣) أنها تصلى في وقت تلك الصلاة بلا خلاف ، فما ضاق وقتها بعد ، فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المغرب هم والحنفيون . ما . والله تعالى التوفيق *

وأما تخصيص المالكيين ^(٤) بأن يصلى من صلاها منفرداً نطقاً لأنه لم يأت بتخصيص ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ، ولا قول صاحب ولا قياس ، ولا رأى صحيح ، وإن كانت الصلاة فضلاً لمن صلى منفرداً قلنا أفضل لمن يصلى ^(٥) في جماعة ولا فرق ، وفضل صلاة الجماعة قائم ^(٦) في كل جماعة يجدها ولا فرق *

وأما قولهم : انه ^(٧) لا يدرى أيهما صلاته نطقاً ، لأنهم لا يختلفون في أنه إن لم يصل مع الجماعة التي وجدها صلى — غير راغب عن سنة رسول الله عليه السلام — فلا اثم عليه فاذ لا خلاف عندم في أنه إن لم يصل فلا يلزمه أن يصلى ولا بد : — فلا شك في أنها نافذة ^(٨) إن صلاها ، لأن هذه هي ^(٩) صفة النافذة ، فلا خلاف ^(١٠) في أن إن شاء صلاها وإن شاء لم يصلها *

وأيضا فإنه لا يخلو إذا صلى مع الجماعة وقد صلى تلك الصلاة ^(١١) قبل : —

(١) في المصرية « لا يسلم منها » وما هنا أحسن (٢) في الجنية « حتى » بدل « حق » وهو خطأ ظاهر (٣) في الجنية بحذف « في »

(٤) في الجنية « فبطل كل ما شغبوا به في تخصيص المالكيين » فسقط من الكلام ما أفسد المعنى (٥) في الجنية « لمن صلاها »

(٦) في الجنية « قائم » بدل « قائم » وهو خطأ لا معنى له

(٧) في الجنية بحذف « انه » (٨) في المصرية « في أنها هي نافذة »

(٩) في الجنية بحذف « هي » (١٠) في الجنية « بلا خلاف »

(١١) في الجنية « وقد صلى مع الجماعة تلك الصلاة » وهو خطأ

من أن يكون نوى صلاته إياها أنه فرض ونوى ذلك أيضاً في التي صلى في منزله ، فإن كان فعل هذا ، فقد عصى الله تعالى ورسوله ﷺ وخرق الإجماع ، في أن صلى صلاة واحدة في يوم مرتين ، على أن (١) كل واحدة منهما فرضه الذي أمر به ، أو يكون لم ينو (٢) شيئاً من ذلك في كليهما ، فهذا لم يصل أصلاً ، ولا تجزيه واحدة منهن ، وهو عابث عاص لله تعالى أو يكون نوى في الأولى أنها فرضه وفي الثانية أنها نافلة ، أو في الأولى أنها نافلة وفي الثانية أنها فرضه ، فهو كما نوى ، ولا يمكن غير هذا أصلاً . وقال الأوزاعي : الثانية هي فرضه *

قال علي : والحق في هذا : أنه إن كان ممن له عذر في التخلف عن الجماعة فصلى وحده ، أو صلى في جماعة — فالأولى فرضه بلا شك ، لأنها هي التي أدى على أنها فرضه ، ونوى ذلك فيها ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » ، وإن كان ممن لا عذر له في التأخر عن الجماعة ، فالأولى (٣) إن صلاها وحده باطل ، والثانية فرضه ، وعليه أن يصلي ولا بد ، على ما نذكر في وجوب فرض الجماعة أن شاء الله تعالى . والجمعة وغيرها في كل ذلك سواء *

وأما قول أبي حنيفة وأصحابه فيمن صلى الجمعة في منزله لفبر عذر فباطل ، لوجوه أولها تفريقه في ذلك بين الجمعة وغيرها بلا برهان ، والثاني : أنه فرق (٤) بين الجمعة وغيرها فقد أخطأ في قوله : إنها تجزئ إذا صلاها منفرداً لفبر عذر في منزله والثالث : إبطاله تلك الصلاة بعد أن جوزها ، إما بخروجه إلى الجامع ، وإما بدخوله مع الإمام ، وكل ذلك آراء فاسدة مدخولة (٥) ، وقول في الدين بفبر علم * قال علي : فإذا قد بطلت هذه الأقوال كلها فلتذكر ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

- (١) في التنية « ليس على أن » وزيادة « ليس » خطأ مفسد للمعنى
(٢) في التنية « لم يبق » هو خطأ (٣) في المصرية « ولكل امرئ »
(٤) في التنية « والأولى » (٥) في المصرية « أنه إن فرق » وزيادة « أن » خطأ لامعنى له (٦) في التنية « من حوله » وهو خطأ وتصحيف

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج : حدثني أبو الربيع الزهراني وأبو كامل الجحدرى قالا (١) ثنا حماد بن زيد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال (٢) رسول الله ﷺ : « وكيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها ، أو يمتنون الصلاة (٣) عن وقتها ؟ قلت : فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة (٤) لوقتها ، فإن (٥) أدركتها فيهم فصل فاتها لك نافلة » *

وبه الى مسلم : حدثني زهير بن حرب ثنا اسحاق بن هوان إبراهيم بن علي — عن أيوب السخيتاني عن أبي العالية البراء (٦) قال : قال آخر ابن زياد الصلاة ، فجاء (٧) عبد الله بن الصامت فذكرت له صنيع (٨) ابن زياد فقال : سألت أبا ذر كما سألتني فقال : « إني سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فضرب تخذي وقال (٩) صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتك (الصلاة معهم (١٠) فصل ، ولا تقل إني (قد (١١) صليت فلا أصلي » *

فهذا عموم منه ﷺ لكل صلاة ، ولبن صلاحها في جماعة أو منفرداً لا يجوز تخصيص شيء من ذلك بالهوى بلا دليل . والله تعالى التوفيق *

وأخذ بهذا جماعة من السلف كأروينا عن أبي ذر : أنه أفتى بذلك ، وكأروينا

(١) في المصرية « قال » وهو خطأ (٢) كلمة « لي » زناها من صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) (٣) في المصرية « أو يمتنون الصلاة » بالسين وهو تصحيف وفي اليمنية بمحذوفها والتصحيح من مسلم (٤) في المصرية « الصلاة » بمحذوف « صل » وهو خطأ (٥) في المصرية « أن » بدون الفاء وهو خطأ (٦) البراء بفتح الباء وتشديد الراء نسبة الى يرى الاشياء كما قال السمعاني ، وأبو العالية اسمه زياد بن فروز قيل غير ذلك ، بصري تابعي ثقة مات في شوال سنة ٩٠ (٧) في مسلم (ج ١ : ص ١٧٩) « فجاءني »

(٨) في المصرية « صنع » وما هنا هو الموافق لمسلم (٩) في المصرية « فقال » وما هنا هو الموافق لمسلم ، وقد اختصر المؤلف الحديث (١٠ و ١١) الزيادة في الموضعين من صحيح مسلم

عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس بن مالك أن أبا موسى الأشعري والتمنان بن مقرن اتفدا موعداً فجاء أحدهما إلى صاحبه وقد صلى ، فصلى الفجر مع صاحبه . وبه إلى حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحميد كلاهما عن أنس بن مالك قال : قدمنا مع أبي موسى الأشعري فصلى بنا الفجر في المريد (١) ، ثم جئنا إلى المسجد الجامع فإذا للعبدة/بن شعبة يصلي بالناس ، والرجال والنساء مختلطون ، فصلينا معهم . فهذا فعل الإصفاة في صلاة الفجر بخلاف (٢) قول أبي حنيفة ، وبعد أن صلوا جماعة بخلاف قول مالك ، ولا يعرف لهم من الصحابة بخلاف ينص صلاة المنفرد دون غيره *

ودروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر (٣) عن سعد بن عبيدة عن صلة بن زفر العبسي : خرجت مع حذيفة فرمى بمسجد فصلى معهم (٤) الظهر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلى معهم العصر وقد كان صلى ، ثم مر بمسجد فصلى معهم المغرب وشفع بركة وكان قد صلى *

وعن قتادة قال : يعيد العصر إذا جاء الجماعة . قال سميد بن المسيب : صل مع القوم فإن صلاتك معهم تفضل صلاتك وحدها بضعاً وعشرين صلاة *

وعن سفيان عن جابر (٥) عن الشعبي : لا بأس أن تعاد الصلاة كلها * وعن ابن جريج عن عطاء : إذا صليت المكتوبة في البيت (٦) ثم أدركتها مع الناس فاني أجعل التي صليتها في بيتي نافلة ، وأجعل التي (٧) صليت مع الناس المكتوبة ، ولولم أدرك إلا ركعة واحدة منها *

قال : وسئل عطاء عن المغرب يصليها الرجل في بيته ثم يجد الناس فيها ؟ قال : أشفع التي صليت في بيتي بركة ثم أسلم ثم ألحق بالناس ، فأجعل التي هم فيها المكتوبة *

(١) في الجنية « بالمريد » (٢) في الجنية « خلاف »

(٣) جابر هو ابن يزيد الجعفي وقد ضعه المؤلف جداً كما مضى مراراً

(٤) في الجنية « يصلي معهم » وهو خطأ

(٥) جابر هو الجعفي أيضاً (٦) في الجنية « في بيتي »

(٧) في الجنية « الذي » وهو خطأ

ورويانا عن وكيع عن عمرو بن حسان عن وبرة^(١) قال : صليت أنا وإبراهيم النخعي وعبد الرحمن بن الأسود المغرب ، ثم جئنا إلى الناس وهم في الصلاة ، فسألنا معهم ، فلما سلم الإمام قام إبراهيم فشفع بركة *
قال أبو محمد : لم يشفع عبد الرحمن ، وكل ذلك مباح ، لأنه تطوع ، لم يأت نهى عن شيء منه *

وعن حماد بن سلمة أخبرنا عثمان البتي^(٢) عن أبي الضحى : أن مسروقاً صلى المغرب ، ثم رأى قوماً يصلون فصلى المغرب معهم في جماعة ، ثم شفع المغرب بركة *
وعن وكيع عن الربيع بن صبيح^(٣) قال : تعاد الصلاة إلا التجر والمصر ، ولكن إذا أذن في المسجد فالفرار^(٤) أقبح من الصلاة *

قال أبو محمد : فإن ذكروا ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع : أن ابن عمر قال : إن كنت قد صليت في أهلكت ثم أدركت الصلاة في المسجد مع الإمام فصل معه ، غير صلاة الصبح والمغرب ، قائماً لا يصليان في يوم مرتين : — فلا حجة لهم في هذا ، لأنهم قد ظافروا ، تخالفه أبو حنيفة في زيادته المصر فيما لا يعاد وخالفه مالك في إعادة صلاة الصبح ، ومن أقر على نفسه بخلاف الحق والحجة ، فقد كفى خصمه مؤثمة . والله تعالى التوفيق *

٢٥٨ - مسألة - وأما الركعتان بعد المصر فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيها عنهما وأما الشافعي فإنه قال : من فاتته ركعتان قبل الظهر أو بعده^(٥) ، فله أن يصليهما بعد

(١) أما عمرو بن حسان فلم أعرف من هو ؟ وأما وبرة فإنه يفتح الواو والباء الموحدة والراء ، وأظنه وبرة بن عبد الرحمن فإنه من هذه الطبقة يروي عن ابن عباس وابن عمرو الشعبي وسعيد بن جبير وغيرهم ، وسقط هذا الاسم من الجنة

(٢) البتي يفتح الباء الموحدة وكسر التاء المتناة المشددة

(٣) الربيع يفتح الراء وكسر الباء وصبيح يفتح الصاد المهملة وكسر الباء وآخره

حاء مهملة (٤) في الجنة « والفرار » وهو غير الصواب (٥) قوله « أو بعده » سقط من المصرية

المصر، فإن (١) صلاحها بعد العصر قلّه أن يثبتهما في ذلك الوقت فلا يدعيهما أبداً .
وقال أحمد بن حنبل : لا أصليهما ، ولا أنكر على من صلاحها : وقال أبو سليمان : هما
مستحسنتان *

قال علي : حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة عن اسماعيل بن
جعفر أخبرني محمد - هو ابن أبي حرمة (٢) - أنا أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف :
أنه سأل عائشة عن السجدة التي كان رسول الله ﷺ يصليها بعد العصر ؟
فقلت : « كان يصليهما قبل العصر ، ثم انه شغل عنهما أو نسيهما فصلاهما بعد
العصر ، ثم أثبتتهما ، وكان رسول الله ﷺ إذا صلى صلاة (٣) أثبتها » (٤)
قال علي : بهذا تعلق الشافعي ، ولا حجة له فيه ، لأن رسول الله ﷺ لم يقل
لنهما لا تجوزان إلا لمن نسيهما أو شغل عنهما ولو لم تكن صلاتهما حينئذ جائزة
حسنة ما أثبتتهما في وقت لا تجوزان فيه *

وأما أبو حنيفة ومالك فاحتج لهما (٥) بما روينا من طريق أبي داود : حدثنا
عبيد الله (٦) بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ثنا عيسى - هو يعقوب بن
إبراهيم بن سعد - ثنا أبي عن محمد بن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان
مولى عائشة أنها حدثته : « أن رسول الله ﷺ كان يصلي بعد العصر - يعني
ركعتين - (٧) وينهي عنهما (٨) ويواصل وينهي عن الوصال » *

(١) في المصرية « وإذا »

(٢) في النجدة « اسماعيل بن جعفر ومحمد هو ابن أبي حرمة » وهو خطأ

(٣) في النجدة بحذف كلمة « صلاة » (٤) في مسلم « وكان إذا صلى صلاة أثبتها »

(ج ١ ص ٢٢٩ و ٢٣٠) (٥) في النجدة « فاحتجنا » وما هنا أحسن

(٦) عبيد الله بالتصغير ، وفي المصرية بالكثير وهو خطأ ، وقد ساق المؤلف نسبة

من عنده - وهو كذلك - ولكنه ليس في أبي داود ، وإنما فيه « عبيد الله بن

سعد » فقط (ج ١ ص : ٤٩٤) (٧) قوله « بيني ركعتين » تفسير من المؤلف

وليس في أبي داود ، (٨) أي عن هذه الصلاة ، وفي النجدة « عنهما » وهو

(م ٣٤ - ج ٢ المحلى)

وبما رويناه من طريق البزار : ثنا يوسف بن موسى ثنا جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « إنما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر لأنه جاءه مال قسمه ، شغله عن الركعتين ، بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ولم يعد لهما » *

وبما رويناه من طريق ابن أبي عمير : ثنا قاسم بن يونس ثنا أبو صالح عبد الله ابن صالح ثنا الليث ثنا خالد بن يزيد ^(١) عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن بابي ^(٢) مولى عائشة أم المؤمنين ^(٣) أن موسى بن طلحة أخبره : « أن معاوية لما حجج دخلنا عليه ، فسال ابن الزبير عن الركعتين بعد العصر الايتين صلاهما رسول الله ﷺ ؟ فقال : أخبرتني عائشة ، فأرسل معاوية المسور بن مخزومة الى عائشة : هل صلاهما رسول الله ﷺ عندك ؟ ^(٤) قالت : لا ، ولكن أخبرتني أم سلمة أنه صلاهما عندها ، فأرسل معاوية المسور الى أم سلمة يسألها ^(٥) ، فقالت : دخل على رسول الله ﷺ بعد العصر فصلى ركعتين ، فقلت : يا رسول الله لقد رأيتك اليوم صليت صلاة مارأيتك تصليها فقال : شغلني خصم ^(٦) فكانت ركعتين ^(٧) وكنت ^(٨) أصليهما ^(٩) قبل العصر فأجبت أن أصليهما الآن ، قالت : لم أر رسول الله ﷺ صلاهما قبل ذلك اليوم ولا بعده » *

خطأ وبدل عابه ماسياتي المؤلف من احتجاجه بهذا للدلالة على انه لم يمه عن الركعتين . وكذلك هو في الیهقي (ج ٢ : ص ٤٥٨) ^(١) هو الجمحي المصري أبو عبد الرحمن ثقة مات سنة ١٣٩ وفي الجنية « خالد بن زيد » وهو خطأ ^(٢) ويقال « عبد الله بن باباه » ويقال « ابن بابيه » وقيل أنهم ثلاثة مختلفون والراجح أنه واحد اختلف في اسم أبيه ، وهو الذي قاله ابن المديني والبخاري - ^(٣) هكذا هنا أنه مولى عائشة ، والذي في التهذيب « مولى آل جبير بن أبي هاب » ويقال مولى يبلن بن أمية « قاله أعلم ^(٤) كلة « عندك » محذوفة من الجنية ^(٥) في الجنية فسألها ^(٦) في المصرية « شغلني خصم » ^(٧) في الجنية « ركعتي » وهو خطأ ^(٨) في الجنية « فكنت » ^(٩) في المصرية « أصليها »

وبما (١) رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدي : ثنا سفيان - هو الثوري - ثنا أبو اسحق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : « كان رسول الله ﷺ يصلي دبر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا العصر والصبح (٢) » *

وبما رواه بعض الناس عن حماد بن سلمة عن الأزرق بن تيس عن ذكوان عن أم سلمة : « صلى رسول الله ﷺ العصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين ، قلت : يا رسول الله ، صليت صلاة لم تصلها (٣) » قال : قدم على مال فشغلتني عن ركعتين كنت أركعهما بعد الظهر فصليتهما الآن ، قلت : يا رسول الله ، أفنقضيهما (٤) إذا فاتتا ؟ قال : لا » *

وبما رواه أيضا من طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عبد الرحمن بن أبي سفيان (٥) : « أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها (٦) عن السجدة بعد العصر ؟ فقالت : ليس عندي صلاحها لكن أم سلمة حدثتني (٧) أنه صلاهما عندها ، فأرسل إلى أم سلمة فقالت : صلاهما رسول الله ﷺ عندي ، لم أره صلاهما قبل ولا بعد ، قل : هما سجدة كان كنت أصليهما بعد الظهر فقدم علي قلأص من الصدقة فنسيتهما حتى صليت العصر ، ثم ذكرتهما ، فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يروني (٨) فصليتهما عندك » *

وذكروا الاخبار التي وردت في النهي عن الصلاة بعد العصر ، وسند كرها

-
- (١) في النجدة «وربما» وهو خطأ سحيف (٢) في النجدة «إلا الصبح والعصر» والحديث رواه أبو داود عن محمد بن كثير عن الثوري (ج ١ ص ٤٩٢) واليهي من طريق الحسين بن حفص عن الثوري (ج ٢ ص ٤٥٩) (٣) في المصرية لم «تصلها» وفي النجدة لم «تصلها» وكلاهما خطأ ظاهر (٤) في النجدة «أفنقضها» وهو خطأ (٥) في النجدة «عبد الرحمن بن سفيان» وترجح ما هنا — وهو الذي في المصرية — لاتفاق التسخين فيها سيأتي على «عبد الرحمن بن أبي سفيان» . وعبد الرحمن هذا لم أجده له ترجمة ولا ذكر في كتب الرجال ؟
- (٦) في النجدة «فسألها» وهو خطأ (٧) في النجدة «لكن حدثتني أم سلمة» (٨) في النجدة «يرون»

ان شاء الله بعد هذه المسألة . وبه تعالى تنأيد *

قال على : وكل هذا لا حجة لهم في شيء منه *

أما حديث ذكران عن عائشة ، فليس فيه نهى عنها وإنما فيه نهى عنها (١) ،
يعنى عن الصلاة بعد العصر جملة ، وهذا صحيح ، وإذ ذلك كذلك فالواجب استعمال
فعله ونهيه فننهى عن الصلاة بعد العصر ، ونصلى ما صلى عليه السلام ، ونخص الأقل
من الأكثر ، ونستعملهما جميعاً ، ولا نخالف واحداً منهما ، ولا فرق بين من ترك
الركعتين اللتين صح أنه عليه السلام صلاهما بعد العصر ونهى عنها من أجل نهيه
عن الصلاة بعد العصر : — وبين من ترك نهيه عليه السلام عن الصلاة بعد العصر
من أجل صلاته الركعتين بعد العصر . ولو قلت : وكان ينهى عنها ، لكان ذلك
يدل على أنها له خاصة ، ولكن لا يحل بالكذب ولا الزيادة في الرواية ، ومن فعل
ذلك فليدأ بمقعدة من النار . فسقط تعلقهم بهذا الخبر جملة *

وأما حديث ابن عباس فعول من وجوه : أولاً أن جرير بن عبد الحميد
لم يسمع من عطاء بن السائب إلا بعد اختلاط عطاء ، وتفتت عقله ، هذا معروف (٢)
عند أصحاب الحديث (٣) . وثانيها أنه لو صح وسمعنا نحن ابن عباس يقول
ذلك — : لما كانت فيه حجة ، لأنه رضى الله عنه أخبر بما عرف ، وأخبرت عائشة
بما كان عندها ، مما لم يكن عند ابن عباس : من أن رسول الله ﷺ لم يدع الركعتين
بعد العصر إلى أن مات . فهذا العلم الزائد الذى لا يحل تركه ، ومن أيقن وقال :
علت (٤) ، أولى من قال : لا أعلم (٥) وكلاهما صادق . وثالثها أنه حتى لو صح قول

(١) في البنية «فليس فيه ينهى عنها وإنما فيه نهى عنها» وهو خطأ واضح

(٢) في المصرية «هذا المعروف»

(٣) في التهذيب عن أحمد في الكلام على عطاء «من سمع منه قديماً فسبأه
صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء ، سمع منه قديماً سفيان وشعبة ، وسمع منه
حديثاً جرير وخالد» الخ وقال ابن معين «عطاء بن السائب اختلط ، وما سمع منه
جرير وذووه ليس من صحيح حديثه»

(٤) في البنية «وقد علنت» وهو خطأ ظاهر (٥) في البنية «ولم أعلم»

ابن عباس ولم يأت عن أحد من الصحابة خلافه — لما كانت فيه حجة ، لان
فصل رسول الله ﷺ الشيء مرة واحدة حجة ببقية ، وحق ثابت أبداً ، ما لم ينه عما
فصل من ذلك ، ومن قال : لا يكون فصل رسول الله ﷺ الشيء حقاً إلا حتى يكرر
فصله^(١) فهو كافر مشرك ، وسخيف مع ذلك^(٢) ، لانه يقال له مثل ذلك فيما فصل
مرتين أو ثلاثاً أو ألف مرة ولا فرق ، وهذا لا يقوله مسلم ولا ذو عقل . والمعجب
أنهم يقولون : إن صاحب إذا روى خبراً عن رسول الله ﷺ ثم خالفه فذلك دليل
عندهم على وهن الخبر ، وقد صح عن ابن عباس الصلاة بعد العصر كما نذكر
بعد هذا ! فهلا علموا هذا الخبر بمخالفة ابن عباس لما روى في ذلك ! ولكنهم
لا مؤونة عليهم من التناقض . فسقط هذا الخبر جملة . وبالله تعالى التوفيق *

وأما خبر موسى بن طلحة فلا حجة لم فيه ، لوجه : أولها ضعف سند ، لانه
من طريق أبي صالح كاتب الليث وهو ضعيف^(٣) ، وفيه سعيد بن أبي هلال وليس
بالقوي^(٤) ، ولم يذكر فيه موسى بن طلحة مماعاً من أم سلمة ولا من عائشة رضي الله
عنهما . والثاني أنه ليس فيه نهى عن صلاتهما . والثالث أنه لو صح لكان حجة لنا ،
لان فيه : « أن رسول الله ﷺ صلى الركعتين بعد العصر » ولو كانتا لا تجوزان أو

(١) في الجنية « الا حتى يكون فعله » وهو لا معنى له

(٢) قوله « مع ذلك » زيادة من الجنية

(٣) عبد الله بن صالح أبو صالح كاتب الليث بن سعد ثقة أخطأ في بعض أحاديث
فأخذت عليه ، وانفرد عن شيخه بإشياء لم يروها غيره فأنكرها بعضهم وماهى بموضع نكارة
قال يحيى بن بكر « هل جئنا الليث قط الا وأبو صالح عنده ! رجل كان يخرج معه الى
الاسفار والى الشريف (كذا في التهذيب) وهو كاتبه ، فينكر على هذا أن يكون
عنده ما ليس عند غيره !! » وقد روى البخارى في صحيحه عن أبي صالح هذا كما
حققه ابن حجر (٤) سعيد ثقة ، وثقه ابن سعد والمعجل وابن خزيمة والدارقطنى
والخطيب والبيهقى وابن عبد البر وغيرهم وقال أحمد « ما أدري أى شيء ؟ يخلط في
الاحاديث ! » وما هذا بكاف في تضعيفه مع قول من وثقه ، قال ابن حجر « وقال
ابن حزم : ليس بالقوي ، ولعله اعتمد على قول الامام احمد فيه »

مكروهتين ما فعلهما عليه الصلاة والسلام ، وفعله عليه السلام حق وهدى ، سواء فعله مرة أو ألف مرة ، ومن قال : إن فعله ضلال فهو كافر . والرابع أنه قد صح خلاف هذا عن أم سلمة رضى الله عنها كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . والخامس أنه موضوع بلا شك ، لأن فيه إنكار عائشة أنه عليه السلام صلاهما عندها ، ونقل التواتر عن عائشة من رواية الأئمة : إنه لم يرل عليه السلام يصليهما عندها ، مثل عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير ومسروق والأسود بن يزيد وطائوس وأبى سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف وأبى بن وهب وغيرهم *

وهذا القول سواء سواء أيضاً في حديث أم سلمة الذى ذكرنا من طريق عبد الرحمن بن أبى سفيان ، وعبد الرحمن هذا مجهول ، ولم يذكر أيضاً أنه سمعه من أم سلمة ، وهو خبر موضوع لاشك فيه لأن فيه كذباً (١) ظاهراً لاشك فيه ، وهو مانسب الى عائشة من قولها : ليس عندي صلاهما : وقد ذكرنا من روى تكذيب هذا آفاً ، ولأن فيه أيضاً لفظاً لا يجوز البتة أن يقوله عليه السلام ، وهو « فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس ينظرون الى فصليتهما عندك » إذ لا يخلو فعلهما أن يكون مكروهاً أو حراماً أو مباحاً حسناً ، فإن كان حراماً أو مكروهاً ، فنسب الى رسول الله ﷺ التستر المحرمات فهو كافر ، لتفسيره (٢) رسول الله ﷺ ، وقد أمر (٣) عليه السلام أن يقرأ على الناس : وما أريد أن أخالفكم الى ما أنها كم عنه) ومن المحال المحتمم أن يتعفى عليه السلام بتكلف صلاة مكروهة لا أجر فيها فهذا هو التكلف الذى أمره تعالى أن يقول فيه : (وما أنا من المتكافئين) وحاشى لله تعالى أن يفعل عليه السلام — قاصداً الى فعله — إلا ما يقربه من ربه تعالى وقد يفسيه تعالى الشيء ليس لنافيه (٤) ما يقربنا من ربنا عز وجل . ولا مزيد *

(١) في الهينة «لأنه كذباً» وهو خطأ أولحن .

(٢) في الهينة «لتفسيره» وهو خطأ (٣) في الهينة «وما أمر» وهو خطأ غريب

(٤) في المصرية «وينسبه» بحذف «قد» وما هنا أحسن

(٥) في المصرية «الشيء لنا فيه بحذف» ليس «وهو خطأ

وأما حديث علي بن أبي طالب فلا حجة فيه أصلاً ، لأنه ليس فيه إلا إخباره رضي الله عنه بما علم ، من أنه لم ير رسول الله ﷺ صلاحاً ، وهو الصادق في قوله ، وليس في هذا نهى عنهما ، ولا كراهية لهما ، فاصح (١) عليه السلام قط شهراً كاملاً غير رمضان ، وليس هذا بموجب كراهية صوم شهر كامل تطوعاً (٢) ثم قد روى غير علي أنه عليه السلام صلاحاً فكل أخبر بعله ، وكلهم صادق . ثم قد صح عن علي خلاف ذلك ، كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وهم يقولون : إن صاحب إذا روى حديثاً وخالفه فهذا دليل عندنا على سقوط ذلك الخبر ، فهلا قالوا هذا هنا ؟
 وأما حديث حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن أم سلمة فحديث منكر ، لأنه ليس هو في كتب حماد بن سلمة ، وأيضاً فإنه منقطع ، لم يسمعه ذكوان من أم سلمة . برهان ذلك : أن أبا الوليد الطيالسي روى هذا الخبر عن حماد ابن سلمة عن الأزرق بن قيس عن ذكوان عن عائشة عن أم سلمة : « أن النبي ﷺ صلى في بيتها ركعتين بعد العصر ، فقلت ما هاتان الركعتان ؟ قال : كنت أصليهما بعد الظهر ، وجاني مال فشتلني فصايتهما الآن » فهذه هي الرواية المتصلة ، وليس فيها « أفنقضيهما نحن ؟ قال : لا » (٣) فصح أن هذه الزيادة لم يسمها ذكوان من أم سلمة ، ولا ندرى عن (٤) أخذها ؟ فسقطت (٥) . ثم لو صحت هذه اللفظة لما كان لهم فيها حجة أصلاً لأنه ليس فيها نهى عن صلاحهما (٦) أصلاً ، وإنما فيها النهي عن قضائهما فقط ، فلا يحل توثيب كلامه عليه السلام إلى ما لم يقله تلبساً من

(١) في العينة « وما صام » وما هنا أحسن (٢) في العينة وليس هذا بموجب كراهية صوم رمضان وهو خطأ سخي (٣) في العينة « فهذه هي الرواية المتصلة فيها أفنقضيهما نحن قال لا » وهو خطأ (٤) في العينة « من » وهو خطأ (٥) ثم أن رواية ذكوان عن عائشة — التي ذكرها المؤلف — هي المعروفة ، وأما الأولى — روايته عن أم سلمة فمكررة . وقد روى البيهقي (ج ٢ ص ٤٥٧) حديث ذكوان عن عائشة من طريق عبد الملك بن إبراهيم عن حماد عن الأزرق عن ذكوان ، وليس فيها زيادة أفنقضيهما الخ
 (٦) في المصرية « فيه » وهو خطأ (٧) في العينة « أيضاً » بدل « أصلاً »

فاعل ذلك (١) في الدين . فسقط كل ما تعلقوا به . والله الحمد *

وأما أحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر ، فسنذكرها إن شاء الله تعالى إثر هذه المسألة والكلام عليها ، بحول الله تعالى وقوته *

وأما تعلق الشافعي بحديث رسول الله ﷺ الذي ذكرنا من أنه عليه السلام « كان إذا صلى صلاة أثبتها » فلا حجة له فيه ، لأنه ليس فيه نهى عن أن يصليهما من لم ينس الركعتين قبل العصر ، وليس فيه إلا الإباحة للصلاة (٢) حينئذ ، إذ لو لم تكن جائزة لما صلاها عليه السلام ، قاضياً ولا مثبِتاً ، وفي اثباته عليه السلام أيها أصح بيان بأنها حينئذ جائزة حسنة ، ولم يقل عليه السلام : أنه لا يصليهما إلا من نسيهما . فسقط تعلقه به *

قال علي فإذا سقط كل ما شغبوا به فلنذكر إن شاء الله عز وجل — الآثار الواردة في الركعتين بعد العصر *

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله ابن نمير ، قال زهير ثنا جرير ، وقال ابن نمير : ثنا أبي ، ثم اتفقا جميعاً : عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قط (٣) » *

وبه إلى مسلم : ثنا علي بن حجر أنا علي بن مسهر أنا أبو إسحق الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد عن أبيه عن عائشة قالت صلاتان ما تركها رسول الله ﷺ في بيتي قط سرا ولا علانية : ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد العصر (٤) » وبه إلى مسلم : ثنا حسن (٥) الحلواني ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن ابن طاووس

(١) في النجدة « من قائل » (٢) في النجدة « إلا الإباحة للصلاة »

(٣) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠) (٤) هو في مسلم (ج ١ ص ٢٣٠)

(٥) في النجدة « الحسن » وفي مسلم (ج ١ ص ٢٢٩) « حسن بن علي الحلواني »

عن أبيه عن عائشة قالت : « لم يدع رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر » :
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني ثنا إبراهيم بن أحمد الباني ثنا
 الفريري ثنا البخاري ثنا أبو نعيم — هو الفضل بن دكين — ثنا عبد الواحد
 ابن أيمن حدثني أبي أنه سمع عائشة أم المؤمنين قالت : « والذي ذهب به — ثقي
 رسول الله ﷺ — ما تركها حتى بقي الله تعالى ، ثقي الركعتين بعد العصر ، قالت :
 وما بقي الله حتى قل عن الصلاة » *

فهذا غاية التأكيد فيها ، وقد روتها أيضاً مسلمة وميمونة أما المؤمنين (١) ،
 ونعيم الداري ، وعمر بن الخطاب ، وزيد بن خالد الجهني ، وغيرهم ، فصار نقل نواتر
 يوجب العلم *

حدثنا حام ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنا
 أبو معمر — هو عبد الله بن عمرو الرقي — ثنا عبد الوارث بن سعيد التنوري ثنا
 حنظلة — هو ابن أبي سفيان الجمحي — عن عبد الله بن الحارث بن نوفل قال : صلى بنا
 معاوية العصر فرأى ناساً يصلون ، فقال : ما هذه الصلاة ؟ فقالوا : هذه فتيا (٢)
 عبد الله بن الزبير ، فجاء عبد الله بن الزبير مع الناس ، فقال له معاوية : ما هذه
 الفتيا التي ثقي : أن يصلوا بعد العصر ؟ فقال ابن الزبير : حدثني زوج رسول الله
 ﷺ : « أنه عليه السلام صلى بعد العصر » فأرسل معاوية إلى عائشة فقالت : هذا
 حديث ميمونة بنت الحارث فأرسل إلى ميمونة فوسلن فقالت : إنما حدثت : « أن رسول
 الله ﷺ كان يميز جيشاً فحبسوه حتى أرقع العصر ، فصلى العصر ثم رجع فصلى ما كان
 يصلي قبلها ، قالت : وكان رسول الله ﷺ إذا صلى (٣) صلاة أو فعل شيئاً يجب أن
 يداوم عليه » فقال ابن الزبير : أليس قد صلى ؟ والله لنصلينه !
 قال علي : ظهرت حجة ابن الزبير ، فلم يميز عليه الاعتراض

(١) في الجنة « أم المؤمنين » وما هنا أحسن (٢) في المصرية « هذا فتيا »
 وهو خطأ ، وأن كان يمكن تأويله (٣) في الجنة « وكان إذا صلى »

قال علي : وقالوا : قد كان عمر يضرب الناس عليها ، وابن عباس معه ، قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله (١) ﷺ ، لا في عمر ولا في غيره ، بل هو عليه السلام الحجة على عمر وغيره . وقد خالف عمر في ذلك طوائف من الصحابة *
وقد صح عن عمر وعن ابن عباس اباحة الركوع والتطوع ، والوجه الذي من أجله ضرب عمر عليها فقد خالفوا عمر رضى الله عنه في ذلك *

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا محمد بن أحمد بن مفرج ثنا عبد الله بن جعفر بن الورد (٢) ثنا يحيى بن أيوب بن بادي الملاف (٣) ثنا يحيى بن بكير حدثني الليث بن سعد عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل — يتيم عروة بن الزبير (٤) — عن عروة : « أخبرني تميم الداري أو أخبرت أن عينا الداري ركم ركعتين بعد العصر ، فأناه عمر فضربه بالدرّة ، فأشار اليه تميم : أن اجلس فجلس عمر حتى فرغ تميم ، فقال لعمر : لم ضربتني ؟ فقال له عمر : لأنك ركعت هاتين الركعتين وقد نهيتهما ، قال له تميم (٥) اني قد صليتهما مع من هو خير منك : رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقال له عمر اني ايس في إياكم أيها الرهط ، ولكنني اخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين المصير الى المغرب ، حتى يمرون بالساعة التي نهى عنها رسول الله ﷺ أن يصل فيها كما صلوا بين الظهر والمصر ، ثم يقولون : قد رأينا فلانا وفلانا يصلون بعد المصير » *

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن

(١) في المصرية « لا حجة في أحد على رسول الله » وفي اليمنية « لا حجة على أحد دون رسول الله » فجمعنا منهما ما كان أصح وأحسن في المعنى ، والذي هو عادة ابن حزم في كلامه ، بل هي كلمة قديمة اقتبسها بهذا اللفظ

(٢) في اليمنية « الورد » زيادة الالف وهو خطأ ، ولبعد الله هذا ذكر في التهذيب (ج ١١ ص ١٨٥ و ٢٩٩) (٣) بادي بالباء الموحدة بوزن وادي ، والملاف بالفاء وفي اليمنية « الملاق » وهو تصحيف

(٤) سمي يتيم عروة لان أباه كان أوصى به اليه . (٥) في اليمنية بحذف « له »

جريح سمعت أبا سعيد الأحمي (١) يحدث عن السائب مولى الفارسيين عن زيد بن خالد الجهني : « أن عمر رآه يصلي بعد العصر ركعتين — وعمر خليفة — فضربه بالدرّة وهو يصلي كما هو ، فلما انصرف قال له زيد : يا أمير المؤمنين ، فوالله لا أدعها أبداً بعد إذ رأيت رسول الله ﷺ يصلّيها ، فجلس إليه عمر ، وقال : يا زيد بن خالد لولا أني أخشى أن يتخذها (٢) الناس سلكاً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيها » •
فهذا نص جلي ثابت عن عمر بإجازته التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس وتقارب الغروب •

وروي بالاسناد الثابت عن شعبة عن أبي جمرّة نصر بن عمران الضبّي (٣) قال قال ابن عباس : لقد رأيت عمر بن الخطاب يضرب الناس على الصلاة بعد العصر ثم قال ابن عباس : صل إن شئت ما بينك وبين أن تضرب الشمس •
قال علي : هم يقولون في الصحيح (٤) بروي الحديث ثم يخالفه : لولا أنه كان عنده علم بنفسه ما خافه ، فيلزمهم أن يقولوا ههنا : لولا أنه كان عند ابن عباس علم أثبت من فعل عمر ما خاف ما كان عليه مع عمر (٥) . وبمثل عن شعبة عن أبي شعيب عن طاوس : مثل ابن عمر عن الركعتين بعد العصر ؟ فرخص فيهما •

(١) لم أعرف أباسم هذا ولا شيخه السائب ؟ (٢) في الغينة « يتخذها » وهو خطأ
(٣) أبو جرة بالجيم والراء ، والضبي بفتح الصاد المعجمة والباء الموحدة وكسر العين المهملة (٤) في الغينة « بالصاحب » وهو خطأ (٥) في الغينة « ما كان عليه عمر » بحذف « مع »

تم الجزء الثاني من كتاب المحلى للعلامة ابن حزم بحول الله وقوته
ويتلوه الجزء الثالث ان شاء الله تعالى مفتتحاً بقول المصنف
(قال علي حلا قالوا ان ابن عمر لم يكن الخ)
ونسأل الله التوفيق لاتمامه

مصحفة	الموضوع
٢	﴿ الاشياء الموجبة غسل الجسد ﴾
٢	المسألة ١٧٠ ايلاج الحشفة أو مقدارها في فوج المرأة الخ يوجب الفسل وبرهان ذلك
٤	المسألة ١٧١ فلو أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس وجميع الجسد : وبالاجنب يجب الفسل والبلوغ ودليل ذلك
٥	المسألة ١٧٢ الجنابة هي الماء الذي يكون من نوعه الولد الخ
٥	المسألة ١٧٣ وكيفما خرجت الجنابة المذكورة فالفسل واجب وبرهان ذلك ومذاهب الأئمة في ذلك
٦	المسألة ١٧٤ ولو ان امرأة وطئت ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شيء عليها ودليل ذلك
٧	المسألة ١٧٥ فلو ان امرأة شفرها رجل فدخل ماؤه فرجها فلا غسل عليها اذا لم تنزل هي
٧	المسألة ١٧٦ ولو أن رجلا وامرأة أجنبيا وكان منهما وطء دون انزال فاغتسلا ثم خرج منهما أو من أحدهما بقية من الماء المذكور فالفسل واجب في ذلك وبرهان ذلك
٨	المسألة ١٧٧ ومن أولخ في الفرج وأجنب فغسله النية في غسله ذلك لها معا وعليه أيضا الوضوء ولا بد الخ
٨	المسألة ١٧٨ وغسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ وكذلك الطيب والسواك وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وأدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام وقد أطنب المؤلف في هذه المسألة بما لا تحجده في غير هذا الكتاب
١٩	المسألة ١٧٩ وغسل يوم الجمعة أعما هو اليوم لا لفلاة الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء المجتهدين وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه
٢٢	المسألة ١٨٠ وغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد فان دفن بغير غسل أخرج ولا بد وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك

الموضوع	صفحة
المسألة ١٨١ ومن غسل ميتا متوليا ذلك بنفسه بصب أو عرك فعليه أن يقتل فرضا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك	٢٣
المسألة ١٨٢ ومن صب على مقتل ونوى ذلك المقتل غسل أجزأه وبرهان ذلك	٢٥
المسألة ١٨٣ واقطاع دم الحيض في مدة الحيض ومن جملته دم النفاس يوجب الغسل لجميع الجسد والرأس	٢٥
المسألة ١٨٤ والنفساء والحائض شيء واحد فأيهما أزدت الحج والعمرة فرض عليها أن تقتل ثم تهل ودليل ذلك	٢٦
المسألة ١٨٥ والمرأة تهل بعمرة ثم تحيض ففرض عليها أن تقتل في حجها وبرهان ذلك	٢٦
المسألة ١٨٦ والمتصلة الدم الاسود الذي لا يتميز ولا تعرف أيامها فإن الغسل فرض عليها الحج وبرهان ذلك	٢٧
المسألة ١٨٧ ولا يوجب الغسل شيء غير ما ذكرنا أصلا	٢٧
صفة الغسل الواجب في كل ما ذكرنا ﴿	٢٨
المسألة ١٨٨ أما غسل الجنابة فيختارون أن يجب ذلك فرضا أن يبدأ بغسل فرجه ان كان من جماع الحج ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام	٢٨
المسألة ١٨٩ وليس عليه أن يتدلك وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم والنظر فيها من وجوه	٣٠
المسألة ١٩٠ ولا مني لتحليل الاحية في الغسل ولا في الوضوء ودليل ذلك وسرد حججهم ومناقشتها	٣٣
المسألة ١٩١ وليس على المرأة أن تخلل شعر ناصيتها أو ضفائرها في غسل الجنابة فقط	٣٧
المسألة ١٩٢ ويلزم المرأة حل ضفائرها وناصيتها في غسل الحيض وغسل الجمعة والغسل من غسل الميت ومن النفاس وبرهان ذلك وبيان مذاهب	٣٧

الموضوع	صحيفة
علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها من وجوه	
المسألة ١٩٣ فلو انقمس من عليه غسل واجب في ماء جار اجزأه اذا نوى ذلك الفصل وبيان من قال بهذا من الأئمة	٤٠
المسألة ١٩٤ فلو انقمس من عليه غسل واجب في ماء راكد ونوى الفصل اجزأه من الحيض ومن النفاس ومن غسل الجنابة ومن الفصل من غسل الميت ولم يميزه من الجنابة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين في ذلك	٤٠
المسألة ١٩٥ ومن أجنب يوم الجمعة من رجل أو امرأة فلا يميزه الا غسلان الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف وتحقيق المقام في ذلك	٤٢
المسألة ١٩٦ ويكره للفم غسل أن يتنشف في ثوب غير ثوبه الذي يلبس فان فعل فلا حرج ولا يكره ذلك في الوضوء ودليل ذلك وبيان من أخذ به من الأئمة	٤٧
المسألة ١٩٧ وكل غسل ذكرنا فله مره أن يبدأ به من رجله أو من أعضائه شاء حاشا غسل الجمعة والجنابة فلا يميزه فيها الا البداءة بغسل الرأس أولا ثم الجسد وبرهان ذلك	٤٨
المسألة ١٩٨ وصفة الوضوء أنه ان كان انتبه من نوم فله أن يغسل يديه ثلاثا كما قد ذكرنا قبل ويستنشق ويستنثر ثلاثا الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها وقد بسط التحقيق المصنف في ذلك فعليك به	٤٨
المسألة ١٩٩ وأما مسح الاذنين فليس فرضا ولا هما من الرأس ودليل ذلك ومن قال به	٥٥
المسألة ٢٠٠ وأما قولنا في الرجلين فان القرآن نزل بالمسح ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء المجتهدين وذكر أدلتهم مفصلة ومن قال بالمسح من علماء السلف	٥٦

صحيحة	الموضوع
۵۸	المسألة ۲۰۱ وكل ما لبس على الرأس من عمامة أو خمار أو قلنسوة أو بيضة أو مغفر وغير ذلك اجزأ المسح عليها وبرهان ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة والموود عليها بالنظر والتأمل وتحقيق المقام
۶۴	المسألة ۲۰۲ وسواء لبس ما ذكرنا على طهارة أو غير طهارة ودليل ذلك وبيان من قال بهذا من الأئمة
۶۵	المسألة ۲۰۳ ومسح على كل ذلك أبدا بلا توقيت ولا تحديد وبيان مذهب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك
۶۵	المسألة ۲۰۴ فلو كان تحت ما لبس على الرأس خضاب أو دواء جاز المسح عليهما كما قلنا ولا فرق وبرهان ذلك
۶۶	المسألة ۲۰۵ ومن ترك مما يلزمه غسله في الوضوء أو الغسل الواجب ولو قدر شربة عمدا أو نسيانا لم تجزه الصلاة بذلك الغسل والوضوء حتى يوعبه كله
۶۶	المسألة ۲۰۶ ومن نكس وضوءه أو قدم عضوا على المذكور قبله في القرآن عمدا أو نسيانا لم تجزه الصلاة أصلا الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك
۶۸	المسألة ۲۰۷ ومن فرق وضوءه أو غسله اجزأ ذلك وإن طالت المدة في خلال ذلك أو قصرت الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم والنظر فيها
۷۲	المسألة ۲۰۸ ويكره الاكثر من الماء في الغسل والوضوء والزيادة على الثلاث في غسل اعضاء الوضوء ومسح الرأس وبرهان ذلك وذكر مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام
۷۴	المسألة ۲۰۹ ومن كان على ذراعيه أو أصابعه أو رجليه جوائر أو دواء ملصق لضرورة فليس عليه أن يمسح على شيء من ذلك ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وسرد أدلتهم

الموضوع	صحيفة
المسألة ٢١٠ ولا يجوز لاحد مس ذكره يمينه جملة الا عند ضرورة لا يمكنه غير ذلك وبرهان ذلك	٧٧
المسألة ٢١١ ومن أيقن بالوضوء والغسل ثم شك هل أحدث أو كان منه ما يوجب الغسل أم لا فهو على طهارته ودليل ذلك ومن قال بهذا من الأئمة	٧٩
المسألة ٢١٢ والمسح على كل مالمس في الرجلين مما يحل لبسه مما يبلغ فوق الكعبين سنة سواء كانا خفيين من جلود أو لبود أو عود أو حلقاء أو جوربين من كتان أو صوف أو قطن الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام . واذا نظرت فيما كتبه المصنف هنا تعلم ان كل من كتب في هذه المسألة هو عالة عليه ومتطفل لانه أشعب الكلام فيه	٨٠
مشروعية المسح على الخفين	٨١
مدة المسح على الخفين	٨٣
بيان من قال بالمسح على الجوربين	٨٤
مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله في المسح على الجوربين	٨٦
بيان من قال بالتوقيت في المسح من الصحابة رضي الله عنهم	٨٧
مذاهب أئمة علماء الامصار في مدة المسح على الخفين ودليل كل وبيان ما يرد على الادلة من التوهين والتضعيف	٨٩
المسألة ٢١٣ ويبدأ بعد اليوم واليلة المقيم وبعد الثلاثة الايام بلبائها المسافر من حين يجوز له المسح أثر حدثه الخ	٩٥
بيان مذهب أبي حنيفة والشافعي وأبي ثور وأحمد بن حنبل في ذلك	٩٥
النظر في أقوال الأئمة في ابتداء وقت المسح على الخفين وردّها الى ما اقترض الله عز وجل علينا	٩٦
بيان ما يلزم الأمام احمد في ذلك	٩٧
المسألة ٢١٤ والرجال والنساء في أحكام المسح على الخفين وتوقيت المدة	٩٩

صفحة	الموضوع
	سواء وبرهان ذلك
١٠٠	المسألة ٢١٥ ومن توشاً فليس أحد خفيه بعد أن غسل تلك الرجل فالمسح له جائز الخ وأدلة ذلك ومذاهب علماء الامصار فيه
١٠٠	المسألة ٢١٦ فان كان في الخفين أو قبا لبس على الرجلين خرق صغير أو كبير الخ وبيان مذاهب علماء الامصار في حكم ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٧ فان كان الخفان مقطوعين تحت الكعبين فالمسح جائز عليهما وذكر اقوال الأئمة المجتهدين في ذلك وأدلتهم
١٠٣	المسألة ٢١٨ ومن لبس خفيه أو جوربيه أو غير ذلك على طهارة ثم خلع احدها دون الآخر فان فرضه ان يخلع الآخر وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك
١٠٥	المسألة ٢١٩ ومن مسح كما ذكرنا على ما في رجله ثم خلعها بضره ذلك شيئا ولا يلزمه اعادة وضوء ولا غسل رجله الخ وبيان مذهب السلف في ذلك
١٠٦	بيان مذاهب أئمة الامصار في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها سنداً ومتناً
١٠٩	المسألة ٢٢٠ ومن عمد لباس الخفين على طهارة لممسح عليهما أو خضب رجله أو حمل عليهما دواء ثم لبسهما لممسح على ذلك فقد أحسن
١٠٩	المسألة ٢٢١ ومن مسح في الحضر ثم سافر قبل اقضاء اليوم واليلة أو بعد اقضاها مسح أيضاً حتى يتم لمسحه في كل ما مسح في حضره وسفره وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم
١١١	المسألة ٢٢٢ والمسح على الخفين وما لبس على الرجلين انما هو على ظاهرهما وما مسح من ظاهرهما بأصبع أو أكثر أجزاء الخ وبيان أقوال علماء الامة في ذلك وسرد أدلتهم والنظر فيها بانصاف
١١٤	المسألة ٢٢٣ ومن لبس على رجله شيئا مما يجوز المسح عليه على غير طهارة

الموضوع

صحيحة

ثم أحدث فلما أراد الوضوء وتوضأ ولم يبق له غير رجله فجثه خوف شديد فانه ينهض ولا يمسح عليهما الخ وذكر أقوال أئمة المذاهب وحججهم والنظر فيها وتحقيق الحق في ذلك

﴿كتاب التيمم﴾

١١٦

المسألة ٢٢٤ لا يقيم من المرضى الا من لا يجد الماء أو من عليه مشقة وخرج في الوضوء بالماء الخ ودليل ذلك

المسألة ٢٢٥ وسواء كان السفر قريبا أو بعيدا سفر طاعة كان أو سفر معصية أو مباحا ودليل ذلك

المسألة ٢٢٦ المرض هو كل ما أحال الانسان عن القوة الخ
المسألة ٢٢٧ ويقيم من كان في الحضر صحيحا اذا كان لا يقدر على الماء الا بعد خروج وقت الصلاة الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وسرد أدلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام

المسألة ٢٢٨ والسفر الذي يقيم فيه هو الذي يسى عند العرب سفرا سواء كان بما تقصر فيه الصلاة أو بما لا تقصر فيه الصلاة الخ والدليل على ذلك وذكر أقوال علماء السلف وأدلتهم والنظر فيها

المسألة ٢٢٩ ومن كان الماء منه قريبا الا أن يخاف ضياع رحله أو فوت الرقعة أو غير ذلك ففرضه التيمم

المسألة ٢٣٠ فان طلب بحق فلا عذر له في ذلك ولا يجزيه التيمم
المسألة ٢٣١ فلو كان على بريراها ويرفها في سفر وخاف فوات أصحابه أو صلاة الجماعة أو خروج الوقت تيمم وأجزأه

المسألة ٢٣٢ ومن كان في رحله الماء ففسيه أو كان بقره بر أو عين لا يدري بها فتيمم وصلى أجزأه ودليل ذلك وأقوال العلماء في ذلك

المسألة ٢٣٣ وكل حدث ينقض الوضوء فانه ينقض التيمم هذا ما لا خلاف فيه من أحد

- صحيفة الموضوع
- ١٢٢ المسألة ٢٣٤ وينتقض التيمم أيضا وجود الماء سواء وجده في الصلاة أو بعد أن صلى أو قبل أن يصلي الخ ودليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين وأدلتهم والنظر فيها من وجوه وقد بسط المؤلف الكلام في هذه المسألة بما لا تحجده في غير هذا الكتاب فانظره نظر دقيق
- ١٢٨ المسألة ٢٣٥ والمرضى المباح له التيمم مع وجود الماء بخلاف ما ذكرنا فإن صحته لا تنتقض طهارته وبرهانه ذلك
- ١٢٨ المسألة ٢٣٦ والمتيمم يصلي بتيمة ما شاء من الصلوات الفرض والنوافل ما لم ينتقض تيممه بمحدث أو وجود ماء الخ ويبلغ أقوال العلماء المجتهدين في ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها من وجوه
- ١٣٣ المسألة ٢٣٧ والتيمم جائز قبل الوقت إذا أراد أن يصلي به نافلة أو فرضا كالوضوء ولا فرق ودليل ذلك
- ١٣٣ المسألة ٢٣٨ ومن كان في رحله ماء فسيه تيمم وصلى فصلاته تامة
- ١٣٣ المسألة ٢٣٩ ومن كان في البحر والسفينة تجرى فإن كان قادرا على أخذ ماء البحر والتطهر به لم يجزه غير ذلك
- ١٣٤ المسألة ٢٤٠ وكذلك من كان في سفر أو حضر وهو صحيح أو مريض فلم يجد إلا ماء يخاف على نفسه منه الموت أو المرض يقيم ويصلي
- ١٣٤ المسألة ٢٤١ وليس على من لا ماء معه أن يشتره للوضوء ولا للفصل لا بما قل أو كثر وبرهان ذلك وأقوال أئمة المذاهب في ذلك
- ١٣٦ المسألة ٢٤٢ ومن كان معه ماء يسير يكفيه لشربه فقط ففرضه التيمم
- ١٣٧ المسألة ٢٤٣ ومن كان معه ماء يسير يكفيه للوضوء وهو جنب تيمم للجنابة وتوضأ بالماء لا يبالي أيهما قدم لا يجزيه غير ذلك
- ١٣٧ المسألة ٢٤٤ فلو فضل له من الماء يسير فلو استعمله في بعض أعضائه ذهب ولم يمكنه أن يمس به سائر أعضائه ففرضه غسل ما أمكنه والتيمم وبرهان ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك

الموضوع

صحيفة

١٣٨ المسألة ٢٤٥ فمن أجنب ولا ماء معه فلا بد له من أن يقيم تيممين ينوى

بأحدهما تطهير الجنابة وبالأخر الوضوء ولا يبالي أيهما قدم

١٣٨ المسألة ٢٤٦ ومن كان محبوساً في حضر أو في سفر بحيث لا يجد تراباً ولا ماء

أو كانت مصلوباً وجاءت الصلاة فليصل كما هو برهان ذلك وأقوال أئمة

المذاهب في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام

١٤١ المسألة ٢٤٧ ومن كان في سفر ولا ماء معه أو كان مريضاً يشق عليه استعمال الماء

فله أن يقبل زوجته أو أن يطأها ودليل ذلك ومن قال به من علماء الصحابة

والتابعين

١٤٣ — المسألة ٢٤٨ وجائز أن يؤم التيمم المتوضئين والمتوضي التيممين والماسح

القاسلين والقاسل الماسعين ودليل ذلك ومذاهب علماء الصحابة والتابعين

وعلماء الأمصار في ذلك

١٤٤ المسألة ٢٤٩ ويتيمم الجنب والحائض وكل من عليه غسل واجب كما يتيمم المحدث

ولا فرق وذكر أقوال الأئمة المجتهدين في ذلك وما استدله به كل منهم والنظر فيها

١٤٦ المسألة ٢٥٠ وصفة التيمم للجنابة وللحيض ولكل غسل واجب وللوضوء صفة

عمل واحد إنما يجب في كل ذلك أن ينوى به الوجه الذي يتيمم له في طهارة

للصلاة أو جنابة أو إيلاج في الفرج الخ ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء

الأمصار وأدلتهم والنظر فيها من وجوه

١٥٨ المسألة ٢٥١ وإن عدم الميت الماء ييم كما يتيمم الحي

١٥٨ المسألة ٢٥٢ ولا يجوز التيمم إلا بالأرض ثم تنقسم الأرض إلى قسمين الخ

وبرهان ذلك وبيان أقوال العلماء المجتهدين في ذلك

١٦١ المسألة ٢٥٣ يقدم في التيمم لليدان قبل الوجه وقبل قدم الوجه على الكفين

ولا بد وقيل جائز كل منهما ودليل ذلك وبيان الحق فيه

﴿كتاب الحيض والاستحاضة﴾

١٦٣

١٦٣ المسألة ٢٥٤ الحيض هو الدم الأسود الخاثر السكره الرائحة خاصة وحكم ذلك

- وبيان ان الصلاة والعواف والوطء في الفرج ممتنع حال الحيض وأدلة ذلك وذكر
مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم
- ١٧١ المسألة ٢٥٥ وأما وطء زوجها أو سيدها لها اذا رأت الطهر فلا يحل الابان فضل جميع
رأسها وجسدها بالماء أو بأن تقيم ان كانت من أهل الخ وبرهان ذلك وبيان
مذاهب العلماء في ذلك وحججهم والنظر فيها من وجوه
- ١٧٥ المسألة ٢٥٧ ولا تقضى الحائض اذا طهرت شيئاً من الصلاة التي مرت في أيام
حيضها وتقضى صوم الايام التي مرت لها من أيام حيضها وهذا مجمع عليه
- ١٧٥ المسألة ٢٥٨ وان حاضت امرأة في أول وقت الصلاة أو في آخر الوقت ولم تكن
صلت تلك الصلاة سقطت عنها ولا اعادة عليها فيها الخ ودليل ذلك وبيان
مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم والنظر فيها
- ١٧٦ المسألة ٢٥٩ فان طهرت في آخر وقت الصلاة بمقدار ما لا يمكنها الغسل والوضوء
حتى يخرج الوقت فلا تلزمها تلك الصلاة ولا قضاؤها وبيان أقوال العلماء
السلف في ذلك
- ١٧٦ المسألة ٢٦٠ وللرجل أن يتلذذ من امرأته الحائض بكل شيء حاشا الايلاج في
الفرج الخ وبيان دليل ذلك وبيان مذاهب الأئمة المجتهدين في ذلك وحججهم
- ١٨٤ المسألة ٢٦١ ودم النفاس يمنع ما يمنع منه دم الحيض حاشا الطواف بالبيت
١٨٤ المسألة ٢٦٢ وجائز للحائض والنفاس أن يتزوجا وأن يدخلها المسجد وكذلك
الجنب ودليل ذلك وذكر أقوال المجتهدين في ذلك وأدلتهم
- ١٨٧ المسألة ٢٦٣ ومن وطئ حائضاً فقد عصى الله تعالى وفرض عليه التوبة
والاستغفار ولا كفارة عليه في ذلك ودليل ذلك وذكر أقوال علماء
السلف وأدلتهم
- ١٩٠ المسألة ٢٦٤ وكل دم رآته الحامل ما لم تضع آخر ولد في بطنها فليس حيضاً ولا
فحاشاً ولا يمنع من شيء وبرهان ذلك
- ١٩٠ المسألة ٢٦٥ وان رأت العجوز المسنة دماً اسود فهو حيض مانع من الصلاة

الموضوع

صحيفة

- والصوم والطواف والوطء ودليل ذلك
 ١٩١ المسألة ٢٦٦ واقل الحيض دفعة فاذا رأت المرأة الدم الاسود من فرجها أمسكت
 عن الصلاة والصوم وحرم وطؤها على بعلها وسيدها الخ وبرهان ذلك وبيان
 مذاهب العلماء الامصار في ذلك وحججه وبيان الحق في ذلك
 ٢٠٠ المسألة ٢٦٧ ولاحد لاقل الطهر ولا لاكثره فقد يتصل الطهر باقى عمر المرأة
 فلا تحيض بلا خلاف من احد مع المشاهدة لذلك الخ وبيان مذاهب علماء
 الامصار في ذلك وسرد ادلتهم والنظر فيها
 ٢٠٣ المسألة ٢٦٨ ولاحد لاقل النفاس وأما أكثره فسبعة أيام لا مزيد ودليل ذلك
 وبيان من قال بخلاف ذلك
 ٢٠٧ المسألة ٢٦٩ فن رأت الجارية الدم أول ما تراه فهو دم حيض تدع الصلاة
 والصوم ولا يطؤها بعلها أو سيدها الخ وبرهان ذلك وأقوال العلماء فيه
 ٢١٣ أقوال علماء الصحابة في المستحاضة
 ٢١٨ ﴿ الفطرة ﴾
 ٢١٨ المسألة ٢٧٠ السواك مستحب ولو أمكن لكل صلاة أفضل وتنف الابط
 واغتتان وحلق العانة وقص الاظفار ودليل ذلك
 ﴿ الآنية ﴾
 ٢٢٣ المسألة ٢٧١ لا يحل الوضوء ولا التسل ولا الشرب ولا الاكل لا لرجل ولا
 لامرأة في اثناء عمل من عظم ابن آدم ولا في اثناء عمل من عظم خنزير ولا من
 جلد ميتة قبل أن يدبغ ولا في اثناء قضة أو اثناء ذهاب وبرهان ذلك
 ٢٢٤ المسألة ٢٧٢ وكل اثناء بعد هذا من صفر أو نحاس أو رصاص أو قزدير أو بلور
 أو زمرد أو ياقوت أو غير ذلك فباح الاكل والشرب والوضوء والتسل فيه
 للرجال والنساء وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وحججه
 ٢٢٥ ﴿ من شك في الماء ﴾
 ٢٢٥ المسألة ٢٧٣ من كان بمحضرة ماء وشك أولغ الكلب فيه أم لا فله أن يتوضأ

الموضوع	صحيفة
به لغير ضرورة وأن يقتل به كذلك ودليل ذلك	
﴿ابتداء كتاب الصلاة﴾	٢٢٦
المسألة ٢٧٤ الصلاة قيمان فرض وتطوع وتعريف كل منهما وتقسيم الفرض الى نوعين كفاية ومتعين ودليل كل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك	٢٢٦
وبيان حججهم	
٢٢٩ مذهب المصنف ان تهجد الليل ليس المكتوبة والوتر من تهجد الليل	
المسألة ٢٧٥ ولا صلاة على من لم يبلغ من الرجال والنساء ويستحب لو علموها	٢٢٣
اذا علموها وبرهان ذلك	
المسألة ٢٧٦ ولا صلاة على مجنون ولا مفسى عليه ولا حائض ولا نساء ولا قضاء	٢٢٣
على واحد منهم الا ما أفاق المجنون والمفسى عليه وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وأدلتهم	
المسألة ٢٧٧ وأما من سكر حتى خرج وقت الصلاة أو نام عنها حتى خرج وقتها أو نسيها حتى خرج وقتها ففرض على هؤلاء خاصة أن يصلوها أبدا ودليل ذلك	٢٣٤
المسألة ٢٧٨ وأما من تمعد ترك الصلاة حتى خرج وقتها فهذا لا يقدر على قضائها أبداً فليكثر من فعل الخير وصلاة التطوع وليتوب وليستغفر الله عز وجل وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وقد افرد بهذه المسألة المصنف وأغضب في الاستدلال العقلي لذلك ولعله خرق الاجماع	٢٣٥
المسألة ٢٧٩ وأما قولنا أن يتوب من تمعد ترك الصلاة حتى يخرج وقتها فقول الله تعالى (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة) الآية الخ وهي لا تدل له	٢٤٤
﴿الصلوات المفروضة الحس﴾	٢٤٨
المسألة ٢٨٠ المفروض في الصلاة على كل بالغ عاقل حر أو عبد ذكر أو أنثى	٢٤٨
خمس وبيانها مفصلة	

الموضوع	صفحة
﴿ أقسام التطوع ﴾	٢٤٨
المسألة ٢٨١ أؤكد التطوع ما قد ذكرناه : وبعد ذلك ما لم يرد به أمر ولكن جاء النذب اليه	٢٤٨
﴿ فصل في الركعتين قبل صلاة المغرب ﴾	٢٥٢
المسألة ٢٨٢ منع قوم من التطوع بعد غروب الشمس وقبل صلاة المغرب منهم مالك وأبو حنيفة ودليل ذلك وقد اطنب المصنف في هذه المسألة بما لا مزيد عليه فينبني الاطلاع عليه	٢٥٢
المسألة ٢٨٣ وأما الركعتان بعد العصر فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وأما الشافعي فإنه قل من فاتته ركعتان قبل الظهر وبعدة فله أن يصليهما بعد العصر الخ وذكر أدلة علماء الامصار في ذلك	٢٥٤
المسألة ٢٨٤ وأما إعادة من صلى إذا وجد جماعة تعلى تلك الصلاة فإن ذلك مستحب مكروه تركه ودليل ذلك وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم	٢٥٨
المسألة ٢٨٥ وأما الركعتان بعد العصر فإن أبا حنيفة ومالكاً نهيا عنهما وبيان منذهب الشافعي في ذلك وغيره من الأئمة وذكر أدلتهم	٢٦٤
٢٧٢ نهى عمر رضى الله عنه عن الصلاة بعد العصر تنفلاً	٢٧٢
٢٧٤ ضرب عمر بن الخطاب رضى الله عنه من صلا تنفلاً بعد صلاة العصر وبيان جلة ذلك منه	٢٧٤

(تنبيه) سنذكر ان شاء الله تعالى بعد ما عايننا من تصحيح هذا الكتاب وما وفق لنا من النسخ والاجزاء المختلفة النسخ وما لاصحابها من المنة والثواب في هذه الدار ولدار الآخرة اعظم ونسأل الله ان يهدينا لشكره تعالى ويوفقنا لمكافئة من تفضل علينا بذلك

AL-MUHELLA

BY

AL-IMAM IBN HAZM AL-ANDALUSI

(384 - 456 A. H.)

THE TRADING OFFICE

For PRINTING, DISTRIBUTING & PUBLISHING

Beirut - Lebanon

Bibliotheca Alexandrina



0208771